هنري لورنس
مسألة فلسطين

المجلد الثاني
١٩٢٢-١٩٤٧
رسالة مقدّسة للعالم المتمدّن



الكتاب الثالث
١٩٢٢-١٩٣١
انتداب على فلسطين

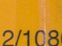
ترجمة: بشير السباعي

المشروع القومى للترجمة

المركز القومى للترجمة

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
AMBASSADE DE FRANCE EN RÉPUBLIQUE ARABE D'ÉGYPTE

Centre français de culture et coopération



مسألة فلسطين

الكتاب الثالث

١٩٢٢-١٩٣١

المركز القومي للترجمة
إشراف : جابر عصفور

ـ العدد : ١٠٨٠/٢
ـ مسألة فلسطين (المجلد الثاني: ١٩٢٢ - ١٩٤٧)
رسالة مقدسة للعالم المتمدن
الكتاب الثالث: انتداب على فلسطين (١٩٢٢ - ١٩٣١)
ـ هنري لورنس
ـ بشير السباعي
ـ الطبعة الثانية ٢٠٠٩

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

<<La Question de Palestine>> de Monsieur Henry Laurens

تم نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون (قسم الترجمة) التابع لسفارة فرنسا بجمهورية مصر العربية في إطار مشروع دعم النشر (طه حسين) التابع لوزارة الشئون الخارجية الفرنسية.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

هنري لورنس

مسألة فلسطين

المجلد الثاني

١٩٢٢ - ١٩٤٧

رسالة مقدسة للعالم المتمدن

الكتاب الثالث

انتداب على فلسطين

١٩٢٢ - ١٩٣١

ترجمة

بشير السباعي





القاهرة
٢٠٠٩

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

لورنس، هنرى.

مسألة فلسطين/ تأليف: هنرى لورنس، ترجمة: بشير السباعى(مج ٢)

ط٢ – القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٩م.

٣٣٢ ص، ٢٤ سم

المحتويات: مج٢(١٩٢٢ – ١٩٤٧) رسالة مقدسة للعالم المتمدن (الكتاب الثالث)

انتداب على فلسطين(١٩٢٢ – ١٩٣١)

١- القضية الفلسطينية

٢- فلسطين – تاريخ – العصر الحديث – الاحتلال البريطانى(١٩١٧ – ١٩٤٨)

أ- السباعى، بشير (مترجم)

ب- العنوان ٣٤١,٥

رقم الإيداع: ١٦٦٠٣/ ٢٠٠٩

الترقيم الدولى: 4 - 542 - 479 - 977 - 978

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

ــ صورة الغلاف : قبة الصخرة، القدس

ــ تصميم الغلاف : هبة حلمي

هذا الكتاب مهدى إلى ذكرى ڤاتسان كلواريك، الذي كان من شأنه أن يفهم هذا العمل على أحسن وجه والذي يفتقده كثيرًا جميع أصدقائه وزملائه في فريق العمل المختص بالعالم العربي المعاصر في المعهد القومي للّغات والحضارات الشرقيّة.



تصريح بلفور المؤرّخ في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧:

« عزيزي اللورد روتشايلد.

« من بالغ سروري أن أوجه إليكم من طرف حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي، المتعاطف مع التطلعات اليهودية الصهيونية، وهو التصريح الذي، بعد عرضه على الوزارة، تمت الموافقة عليه من جانبها.

« " تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف إلى القيام في فلسطين بإيجاد مقام قومي للشعب اليهودي وسوف تبذل كل مساعيها لأجل تيسير تحقيق هذا الهدف، على أساس أن من المفهوم بشكل واضح أنه لن يجري القيام بشيء من شأنه إلحاق ضرر بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، ولا بالحقوق والوضعية السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر".

« وسوف أكون ممتنًا لكم لو أبلغتم الاتحاد الصهيوني بهذا التصريح ».

المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المعتمدة في ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩١٩ في فرساي[1]:

" ١. تنطبق المبادئ التالية على المستعمرات والأراضي التي لم تعد، على أثر الحرب، تحت سيادة الدول التي كانت تحكمها قبل ذلك، والتي تسكنها شعوب ليست قادرة بعد على حكم نفسها بنفسها، في ظروف العالم الحديث الصعبة صعوبة خاصة. إن رفاه وتقدم هذه الشعوب إنما يشكلان رسالة مقدسة للعالم المتمدن، ومن المناسب تسجيل ضمانات في هذا الميثاق لإنجاز هذه الرسالة.

" ٢. والوسيلة الأفضل للتحقيق العملي لهذا المبدأ هي أن يُعهد بالوصاية على هذه الشعوب لأمم متقدمة تعد، بالنظر إلى مواردها أو خبرتها أو موقعها، أفضل من يتولى هذه المسئولية مباشرة ويقبل تحملها: وهي ستمارس هذه الوصاية كأمم منتَدَبَة وباسم العصبة.

1- Antoine Hokayem et Marie-Claude Bitar, *L'Empire ottoman, les Arabes et les grandes puissanes, 1914-1920*, Beyrouth, 1981, pp. 304-305.

" ٣. ولابد لطابع الانتداب من أن يتباين بحسب درجة تقدم الشعب والوضع الجغرافي للأرض وظروفها الاقتصادية وشتى الظروف الأخرى من هذا القبيل.

" ٤. إن بعض الجماعات، التي كانت تنتمي بالأمس إلى الدولة العثمانية، قد بلغت درجة من التقدم بحيث يمكن الاعتراف مؤقتًا بوجودها كأمم مستقلة، وذلك بشرط أن تُوَجَّه نصائحُ ومساعدةُ أمةٍ منتَدَبَة إدارتها إلى اللحظة التي تصبح قادرة فيها على توجيه أمورها بشكل مستقل. وأماني هذه الجماعات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بادئ ذي بدء عند اختيار الأمة المنتَدَبَة ».

الكتاب الثالث

انتداب على فلسطين

١٩٢٢-١٩٣١

تمهيد

العصور المسماة بالوسطى والحديثة كانت عصور مجتمعات نظام، قائمة على هيراركية لا مساواتية للجماعات والطوائف. وفي أغلب الأحوال، كانت قيم الطهارة وانعدام الطهارة تضفى على هذه التمايزات التي كان المراد بها إبراز تباين الوظائف بين مختلف مكونات البنيان الاجتماعي. وضمن نسق الإحالات هذا، والذي مس مجمل العالم القديم وليس فقط أوروبا الغربية، كانت الحقائق الإثنية تعتبر ثانوية بالقياس إلى المحدّدين الرئيسيين اللذين يصوغان هيكل المجتمع: صاحب السيادة (كانت الدولة مُلْك ملكٍ وعائلته) والديانة. وكانت ديانة الملك ديانة المجتمع أيضاً (تبعا لعلاقة القوى، كان هذا الطرف تارة، وذاك الطرف تارة أخرى، هو الذي يفرض مشيئته). ولم تعترف الدولة بوجود الجماعات التي تعتبر منشقة أو مهرطقة داخل ديانتها الخاصة (البروتستانت عند الكاثوليك، الكاثوليك عند البروتستانت، وأيضا عند المسلمين بين السنّة والشيعة). وبالمقابل، نجد أن عدم الانتماء إلى الديانة المسيطرة قد سمح عموما بوجودٍ معترفٍ به ضمن وضعيةٍ اجتماعيةٍ مجرّدة من القيمة (اليهود في الجماعة المسيحية، المسيحيون واليهود في أرض الإسلام). على أن صعود الدولة الحديثة التوحيدية، في أوروبا الغربية، قد تحقق، في أواخر العصر الوسيط، عبر طرد اليهود (فرنسا، إنجلترا، إسبانيا).

واعتبارا من أواخر القرن السابع عشر، يتعرض النظام الاجتماعي التقليدي الأوروبي للرفض بشكل متزايد باطراد من جانب ما سميت بحركة التنوير. إذ يجري إبراز قيم المساواة والمواطنة الجديدة، وهي تتعايش لبعض الوقت مع النظام الهيراركي القديم. وفي بلد كفرنسا، يميل جهاز الدولة الإصلاحي إلى الرغبة في تقويض النظام الهيراركي وذلك بالسعي، باسم الكفاءة، إلى عدم رؤية غير رعايا متساوين أمام الملك (الاستبداد الوزاري). ويقاوم أصحاب الامتيازات ذلك، مستنفرين الرأي العام باسم الحريات. وسوف يستمر اضطراب الخواطر إلى بداية الثورة الفرنسية.

ومن غير الممكن أن نرى في هذا الانقلاب للقيم التي عاشت أكثر من ألف عام عمل مثقفين وحقوقيين عديمي الصلة بالحقائق الواقعية الاجتماعية الملموسة. فالرغبة في ترشيد سير عمل الدولة عبر إنهاء نظام الطوائف إنما تصدر أولاً عن الوظيفة العمومية الأعلى المشرَّبة بروح الاقتصاد السياسي. ومن السابق لأوانه جدًا أيضًا الحديث عن بورچوازية ظافرة رائدة للرأسمالية الحديثة. فرجال المال والصناعة قد تكيفوا تمامًا مع النظام الاجتماعي القديم، حتى وإن كان بعضهم قد تمنوا إصلاحه.

والحال أنه لا التفسير الاقتصادي ولا السببية الاجتماعية (نضال الطبقات) يسمحان فعلاً بفهم اتساع التحول الذي يبدأ نحو عام ١٧٥٠ والذي تعجله الثورة الفرنسية وما يقرب من ربع قرن من الحرب الأوروبية (١٧٩٢ – ١٨١٥). وربما كان الشيء الأكثر فتنة بالنسبة للمؤرخ هو المضمون الاستشرافي للمشاريع المستحدثة آنذاك، والتي تتناسب مع الحقائق الواقعية للقرنين التاليين بأفضل مما مع حقائق اللحظة الملموسة (ومن هنا الاتهامات بـ«الإيديولوچيا» والتي سرعان ما جرى توجيهها). ويظهر مشروع المساواة بوصفه اتجاهًا قويًا، ضرورة صارمة، تنطلق في القرن الثامن عشر وتستمر إلى أيامنا، بشكل مستقل عن السببيات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل أطرًا تفسيرية لها.

الهدم الخلّاق واختراع التراث

السيرورة الجارية سيرورة هدم خلّاق. ومن الواضح أنها تتجلى بشكل خاص في المجال المؤسسي، حيث نجد أن ما صار فجأةً «النظامَ القديم» قد حل محله تكوين سياسي جديد، لكن الأمر كذلك بالنسبة لمجمل الحقائق الثقافية والاجتماعية. والحال أن الثورة الفرنسية، في جذريتها الأولى، قد أرادت إلغاء جميع الطوائف (ومن هنا تحرير اليهود الذي أنجز العمل الذي كان قد بدأه موظفو المَلَكية في أواخر أيامها) لأجل فرض علاقة واحدة بين المواطن والدولة، المنبثقة هي نفسها من سيادة الشعب. والحال أن صعوبة التوصل إلى تعريف دقيق لمن هو الشعب في نظام تمثيل سياسي كانت في مركز مفاجآت الثورة الفرنسية (مع الصراع على السلطة). ففي مرحلة أولى، كان قد جرى تعريف الأمة في البداية بأنها جماعة

مواطنين تتقاسم ممارسة السيادة الشعبية. لكن المصطلح سرعان ما اتخذ معنىً إثنيًا حتى بقدر ما أنه لم يجر السعي إلى إنشاء جمهورية عالمية، ذلك أن فرنسا قد ادعت أنها «الأمة العظمى» المربية للشعوب الأخرى المحرَّرة عبر فتوحاتها [فتوحات فرنسا] العسكرية.

والحاصل أن القرن التاسع عشر هو بمعنى ما وفي آن واحد الهدم المتواصل للمجتمع القديم والاختراع الدائم لتراثات جديدة يراد بها وصل العالم الجديد من جديد بالماضي الأقدم. واليهودية الأوروبية تقدم تصويرًا لذلك. ففي قرن التنوير، نجد أنها تتألف من تعددية جماعات محلية تسمى بشكل مميز بـ«الأمم». والحال أنها طوائف من طوائف النظام القديم التي، بصفتها هذه، تنتمي إلى التكوين الاجتماعي للبلدان المعنية. ومن غربي إلى شرقي أوروبا، كان مكانها في هيراركية الشرف آخذًا بالانحدار بشكل متزايد باطراد. وهكذا نجد «يهود الأطلسي»، المنبثقين من اليهودية السيفاردية ومن التجربة المارّانية في فرنسا الغربية (بوردو، بايون) أو هولنده أو إنجلترا، والذين تساوت وضعيتهم مع وضعية البورجوازيات المسيحية، ثم «يهود شرقي أوروبا»، أو الأشكيناز، الذين كانوا خاضعين لمعاملات تتميز بالتفرقة وذات جوهر غير مشرِّف. وقد رفض يهود الأطلسي أي تشبيه لهم بيهود شرقي أوروبا وذلك بسبب هيراركية الشرف هذه عينها.

وقد حاولت الملَكية الفرنسية في أواخر أيامها إنهاء المعاملات غير المشرِّفة، بينما قامت الثورة، انسجامًا مع رغبتها في إلغاء الطوائف، بإعلان تحرير اليهود على أساس فردي وليس جماعيًا. وكانت المساواة أمام القانون قد أصبحت المرجع الاجتماعي الجديد الذي حذت حذوه البلدان الأخرى في أوروبا بعد بضعة عقود. وقد أدى اختفاء «الأمم» [اليهودية] إلى قيام جماعة [يهودية] واحدة في كل بلد، منبنية حول شبكة من الموظفين الدينيين الذين تعترف بهم الدولة ومن وجهاء فاعلين للخير الإنساني وفق نموذج تنظيم قريب من البروتستانتية. وبما أن يهود العالم الحديث قد وجدوا أنفسهم وقد خرجوا من الجيتو، فقد كانوا معرضين لتأثير الثقافة الليبرالية الجديدة التي لم يكن بوسعهم التشكيك فيها لأنهم يدينون بتحررهم لها.

وكان مكان اليهودية في العالم الحديث مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالمسألة الدينية. فانطلاقًا من مكتسبات القرون السابقة في مجال التحليل النقدي ذي الأساس الفيلولوجي، تعرَّض تراث الكتاب المقدس لتناول منهجي تاريخي لا يرحم. وبالنسبة للمسيحيين، تعلق هذا التناول خاصة بالعهد الجديد مع تكاثر صدور المؤلفات حول «حياة يسوع»؛ وبالنسبة لليهود، أدى هذا التناول إلى قيام «علم يهودية» ذي نتائج متناقضة. ففقد مفهوم «الشعب اليهودي» مضمونه الديني من حيث كون هذا الشعب شريكًا في حلف مع الرب ليأخذ مفهوم الفاعل التاريخي الممثل لجوهر قيم السامية، ومنذئذ انطرحت مسألة مصيره في المجتمع الحديث. وقد قبلت اليهودية الليبرالية سيرورة التحول إلى إضفاء البعد التاريخي على الشعب اليهودي ووضعت في وجه الطابع البالي «المنتمي إلى العصر الحجري الحديث» لجزءٍ من التراث روحانيةَ الأنبياء الذين جرى اعتبارهم بشكل استرجاعي مؤسسي الليبرالية الحديثة. وبما أن الديانة اليهودية قد أصبحت رسالة روحية وأخلاقية، فإنها لم تعد بحاجة إلى «شعب يهودي» منفصل عن بقية الجنس البشري. وطبيعي، شأن الكاثوليك الذين يشجبون «الحضارة الحديثة» أو شأن البروتستانت الأصوليين الذين يرفضون الداروينية، أن اليهودية تعرف أيضا رد فعل رافض على شكل أرثوذكسية صارمة ترفض هذه البدع الفاضحة. وكانت التمامية الكاثوليكية أو الأصولية البروتستانتية أو الأرثوذكسية اليهودية مختلفة تمامًا عن التجارب الدينية السابقة بحكم أنها تعد من حيث الجوهر حركات رفض للحداثة وبحكم أنها في موقع المواجهة الدائمة معها. وهكذا، فإن الهدم الخلاق إنما يحول دون أي عودة إلى الوراء في عين الوقت الذي يخترع فيه تعددية «تراثات» جديدة.

ويتمثل مثال آخر لاختراع التراث في خلق الأسطورة الهندو- أوروبية، والتي تعد نتاجًا بامتياز لوجوه التقدم الذي أحرزته الفيلولوجيا، وهو نتاج تتمثل وظيفته المزدوجة في تفسير أصل الظاهرة الدينية وأسباب التفوق الغربي على الحضارات الأخرى. والحال أن الفيلولوجيين، في بنائهم لألعاب التقابل، إنما يعطون للآريين شركاء -خصومًا هم في البداية الساميون (اليهود بالأمس، المسلمون اليوم)، يليهم الطورانيون (الشعوب المجرية والتركية والمغولية). وهكذا جرى إعطاء مجمل شعوب العالم القديم نسبًا كانت تجهل وجوده قبل قرن من ذلك.

واختراع التراث هو التتمة الملازمة للهدم الخلّاق. فعصر المساواة لا يتصور نفسه على أنه طي لصفحة الماضي، بل، على العكس من ذلك، على أنه إعادة تعريف لهذا الماضي. بل إن الفرنسيين المشرّبين بالعقل إنما يستعيضون عن التقابل بين الغاليين – الرومان والفاتحين الجرمان، وهو التقابل العزيز على النظام القديم وعلى الثورة، بتنصيب الغاليين والرومان في مقام الأسلاف المميّزين لهم.

وفي شرقي أوروبا، تصمد هياكل النظام القديم صمودًا أطول. فبالرغم من تقدم الليبرالية، والذي يرمز إليه ربيع الشعوب في عام ١٨٤٨، نجد أن الأرستقراطيات والملكيات تحتفظ بجانب كبير من سلطاتها. وسوف تنجح في أن توظف لحسابها جانبًا من اختراع التراث بجعلها من نفسها الإناء الجامع لهذا الماضي الذي أعيد اختراعه، فتعطي لنفسها بذلك شرعية جديدة. وهكذا ستبني الشعوب السائدة والشعوب المسودة هويتها ضمن علاقة جوهرية بالتاريخ والدين. ولن تحيل الهوية الإثنية التي جرى تأكيدها إلى العلاقة بين اللغة والمواطنة، كما في أوروبا الغربية. بل ستحيل إلى الارتباط بالمجد الماضي والديانة الحاضرة. فالشعوب السلافية «التي تيقظت» سوف يكون مرجعها الدول القديمة وهويتها الدينية: إن البولنديين أو الكروات سوف يكونون كاثوليك، في حين أن الروس أو الصرب أو البلغار سوف يكونون أرثوذكس.

وفي ذلك الجزء من أوروبا الذي استولت عليه الليبرالية الحديثة، كألمانيا الرايخ الثاني أو النمسا– المجر، حذا التحرير الحقوقي لليهود حذو المثل الذي ضربته أوروبا الغربية، بيد أنه يظل من الصعب تحقيق استيعاب حقيقي. وفي الملكية النمساوية– المجرية الثنائية، يتعين على اليهود تعريف أنفسهم قياسًا إلى هويات متناحرة، ألمانية، مجرية، تشيكية، بولندية، الخ. وفي الإمبراطورية الروسية، الأكثر تخلفًا، تنتهج الدولة التحديثية سياسة متناقضة. فهي تعمل على أن تختزل بشكل منهجي الحريات الطائفية التي تتمتع بها الطوائف اليهودية، وذلك بهدف إنشاء مرجعية حديثة قائمة على الفرد وحده، وتمتنع عن قبول التتمة الملازمة لذلك والتي تتمثل في استيعاب اليهود في الشعب الروسي، لأن هوية هذا الشعب تحيل إلى الديانة الأرثوذكسية. والحال أن تدابير التفرقة، كحظر الإقامة خارج منطقة الإقامة [اليهودية] في المقاطعات الغربية للإمبراطورية، إنما تعد آثارًا

مترتبة على هذا التناقض. وفي منطقة الإقامة هذه، والمتمثلة في مملكة بولنده القديمة، يجد اليهود أنفسهم وقد عوملوا كأجانب أكان من جانب الشعب الروسي السائد أم من جانب الشعوب المسودة التي تعرف يقظة قومية سافرة (شعوب البلطيق وبولنده وأوكرانيا، الخ).

وقد تكوَّن لدى المعاصرين الانطباع بوجود تقدم ثابت لـ«الحضارة الحديثة» الليبرالية والمساواتية (في الحقوق). إلاَّ أن الليبرالية إنما تتوقف عن التقدم، منذ أواسط سبعينيات القرن التاسع عشر. فهي تتعرض للرفض على يسارها من جانب الاشتراكية، وتتعرض للرفض خاصة على يمينها من جانب النزعة القومية الإثنوية. وفي مؤتمر برلين عام ١٨٧٧ بالفعل، فشلت الدول الأوروبية في أن تفرض على رومانيا الجديدة تحرير سكانها اليهود (خلافًا لصربيا وبلغاريا). والحاصل أن النزعة القومية الحديثة إنما تتسلح بسلاح الأصالة بالغ الخطورة. ودعاتها يرفضون الحداثة الليبرالية باسم ماضٍ متخَيَّل يتماشى مع منتجات اختراع التراث. وإيديولوچيات الأصالة ترفض بعنفٍ مجتمع الجماهير، باسم التراث التاريخي الذي أعادت النزعة القومية استثماره. ويجري اتهام الليبرالية وأنصارها بالرغبة في هدم المجتمع عبر فرض النزعة الفردية على حساب التضامنات العضوية (تضامنات الطوائف القديمة) التي يجري تصويرها في صورة مثالية. ويُستخدم التاريخ في شجب العناصر الأجنبية، مع اتخاذ الديانة مرجعًا في بلدان الإمبراطورية الروسية واتخاذ الجنس مرجعًا في الدول الجرمانية واتخاذ الأرض والموتى مرجعًا عند القوميين الفرنسيين. وتصبح معاداة السامية العنصر المشترك بين إيديولوچيات الأصالة هذه لأن اليهود إنما يجري تعريفهم في كل مكان كعناصر أجنبية من حيث الجوهر، وذلك من زاوية الديانة والجنس والتاريخ. وفي اللحظة التي تصبح نزعة الحرص على الصحة والتي روَّجتها «الثورة الپاستورية» مرجعًا عامًّا، تجري إدانة اليهود بوصفهم ناقلين خطرين لميكروب ليبرالية كوزموپوليتية نافية لماضٍ أُعيد إليه الاعتبار. فهم ليسوا غير قابلين للاستيعاب فحسب، بل إنهم الوحيدون الذين حافظوا على طابعهم كطائفة خاصة بشكل نوعي (دولة داخل الدولة) وذلك مع تحولهم في الوقت نفسه إلى محرضين مستترين على حداثة تمحو التباين، أكانت الرأسمالية الأكثر إنفلاتًا أم النزعة الأممية الثورية

البروليتارية. وهم ممثلو مشروع أعم: تكوين مجتمع جماهير يضم كل العالم، حيث ستتمثل وظيفة أدوات الاتصال الكبرى والخدمات الاجتماعية الموسَّعة في العمل على اختفاء الهويات والفرديات الخاصة.

الهدم الخلاّق والعولمة الأولى

منذ الكشوف الكبرى، تحيا أوروبا على إيقاع عالمي. فبعد أن انهمكت في فتح العالم الجديد، أخذت تضطلع بفرض سيطرتها الاستعمارية على حضارات العالم القديم الكبرى. ومنذ أواخر القرن الثامن عشر، فرض البريطانيون سلطتهم على العالم الهندي، و، خلال حروب الائتلاف الثاني الناشئة عن حملة بونابرت على مصر، صار التوازن الأوروبي توازنًا عالميًّا يمتد من البحر المتوسط إلى الهند. والتنافس بين الدول الإمبراطورية يشكل الحماية الأقوى ضد سيطرة مباشرة. وفي الدولة العثمانية كما في المملكة الفارسية، يساعد توازن «أشكال النفوذ» الأوروبية على صون إطار الدولة الذي يضطر إلى تحديث نفسه، كيما يتسنى له البقاء.

والدولة العثمانية، بحكم قربها المباشر، هي الأكثر عرضة للتحولات التي أطلقتها أوروبا. وفي كل مرة تحاول فيها دولة أوروبية الاستيلاء على جزء من أراضيها، فإنها تشهد انتصاب الدول الأخرى، المستعدة في نهاية الأمر لإعلان الحرب عليها، ومن هنا تعاقب «أزمات الشرق» الأعم في تمييزه لـ«المسألة الشرقية». وهكذا تحد روسيا نفسها وقد تم وقف زحفها إلى «البحار الدافئة»، بينما لا تنجح فرنسا في فرض سيطرتها إلاّ على الشمال الأفريقي المنفصل بالفعل عن الدولة العثمانية. وباسم «الوفاق الأوروبي»، تفرض الدول العظمى سيطرة مشتركة على الدولة العثمانية باستخدام نظام الامتيازات (امتيازات حقوقية ممنوحة للغربيين على شكل حصانات متنوعة) والرقابة على الدَين العام.

ويدرك رجال الدولة العثمانيون أن بقاء الدولة إنما يتحقق عبر تبني نظم التنظيم الأوروبية، من خلال مواءمة أليمة. ويتفكك النظام القديم العثماني تدريجيًّا بحكم ضرورة الاعتماد على الجيش القائم على التجنيد، بينما غير المسلمين، المشتبه بأنهم يريدون الفوز بالحماية المفروضة من جانب الدول الأوروبية، يجدون أنفسهم وقد جرى تحريرهم بإيقاع أسرع من إيقاع تحرير غير المسيحيين في

أوروبا. إلاَّ أنه، وبحكم الحقائق الواقعية للمجتمع العثماني، كان الذين حُرِّروا جماعات لا أفراد. فتصبح الجماعات الطائفية غير المسلمة (الملل) مؤسسات معتَرفًا بها من جانب الدولة.

واختراع الأرض المقدسة في القرن التاسع عشر مثال جيد لاختراع التراث. ففي عين اللحظة التي تعرف فيها أوروبا الثورةَ الصناعيةِ «تحررًا للعالم من الأوهام»، نجد أن رغبة الدول الأوروبية في فرض «حمايتـ»ـها على الطوائف غير المسلمة في الدولة العثمانية إنما تجد ترجمة لها في تأكيد «حقوق» لمختلف الكنائس المسيحية في الأماكن المقدسة. ويتلو ذلك تصعيد للنزعات التي تفضي إلى حرب القرم وإلى فرض قانون الوضع القائم بشأن الأماكن المقدسة. وبعد عام ١٨٥٦، يمر التنافس بين الدول العظمى عبر تدفق للسخاء الديني والمساعدة الخيرية الإنسانية، المميزة للتنظيم المدني للقدس الحديثة. والحال أن العثمانيين، بسبب هذا الرهان المحدَّد، إنما يجعلون من سنجق القدس منطقة مرتبطة على نحو مباشر بالسلطة المركزية ومتمتعة بجميع المؤسسات التي تتمتع بها أي ولاية. فنجد أن فلسطين، المعرَّفة بسنجق القدس، تصبح واقعًا بالنسبة لسكانها، وذلك في عين اللحظة التي يميل فيها الغربيون إلى التفكير فيها بوصفها أرضًا دولية. واعتبارًا من عام ١٨٦٠، تعطي استعادة النظام العام إشارة الانطلاق لزخم اقتصادي وديموغرافي قوي قائم على التكامل بين القدس، عاصمة السلطة والحج، ويافا، المدينة المشرقية ذات البورچوازية الجسورة.

وإذا كانت العولمة ذات تاريخ طويل يمر بالغزوات المغولية والكشوف الكبرى في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، فإن الظاهرة على نحو ما نفهمها اليوم إنما تبدأ في ستينيات القرن التاسع عشر مع الانتشار العالمي للشبكات الكبرى للمواصلات الحديثة. وهكذا، فمنذ أواخر ذلك العقد، جرى ربط فلسطين ببقية العالم عن طريق التلغراف والخطوط المنتظمة للسفن البخارية، المرتبطة هي نفسها بشبكات السكك الحديدية الأوروبية الكبرى. فتحل محل رحلات الحج الفردية رحلات منظمة من جانب وكالات سفر متخصصة كوكالة كوك والجمعيات الأخوية الدينية المسيحية. وتدخل فلسطين عالم چول ڤيرن.

وتنتشر هذه العولمة الأولى ضمن إطار الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى، أكانت «رسمية» (مستعمرات، محميات، دومينيونات) أم «غير رسمية» (السيطرة الغربية المشتركة الفعلية على الدولة العثمانية والتي تكرّسُها «ديبلوماسية البوارج الحربية»). وهذه الإمبراطوريات تكفل النظام العام وحرية مواصلات لم يتم بلوغها من قبلُ قط. فلاجتياز المحيطات والقارات، ليست هناك أي حاجة إلى جوازات سفر أو تأشيرات (إلاّ فيما يتعلق بالإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية). وعندما تنفجر في عامي ١٨٨١-١٨٨٢ موجة أولى للمذابح التي تستهدف اليهود في الإمبراطورية الروسية، يتلوها تشريع متزايد باطراد في طابعه التمييزي، يتسنى ليهود روسيا الاستفادة من الربط الذي تم مؤخرا بين شبكة السكك الحديدية الروسية والشبكة الأوروبية الغربية التي تقودهم بشكل مباشر إلى كبرى موانئ المحيط الأطلسي أو البحر المتوسط. وبمئات الآلاف، يهاجر اليهود إلى أوروبا الغربية أو إلى القارتين الأميركيتين أو إلى أفريقيا الجنوبية أو إلى ضفاف البحر المتوسط. وهم ليسوا الوحيدين الذين يستفيدون من حرية الحركة هذه شبه الكاملة. فحركة الهجرة هذه تخص أيضا الجماعات السكانية الفقيرة في مجمل أوروبا الشرقية وأوروبا المطلة على البحر المتوسط، بل وتخص الجماعات السكانية المشرقية في الدولة العثمانية (جماعات مسيحية في غالبيتها).

وفي عين اللحظة التي تحدث فيها الهجرات الدولية، تتأكد النزعة القومية الإثنية بشكل متزايد باطراد في مجمل أوروبا، كما لو أن تأكيد واحتداد النزعات الخصوصية الهوياتية لازمةٌ إجبارية متممة لعولمة تبادلات البشر والسلع. والحاصل أن يهود أوروبا الشرقية، الخاضعين لتشريع تمييزي لا يمكن احتماله لاسيما أن دولة القانون الليبرالية تظل النموذج السياسي السائد، حال عدم هجرتهم أو عدم بحثهم عن ملاذ في كنف أرثوذكسية دينية متشددة، إنما ينتقلون في جانب كبير منهم إلى النزعة القومية، التي تعد الصهيونيةُ شكلها الأكمل.

وهذه الحركة، التي تعتبر نفسها عودة إلى الأصل، إنما تشكل بادئ ذي بدء قطيعة جذرية، أكان مع اللغات اليهودية التقليدية (اليدِّية) تحبيذاً للاستخدام الحصري لعبرية أعيد اختراعها، أم مع ديانة اليهود الأرثوذكس أو الليبراليين. وهي تتميز بسمات النزعات القومية في أوروبا الشرقية («اليقظة» الثقافية، الإشادة

بأطر الدولة والأراضي القديمة، الهوية المعرَّفة من زاوية الانتماء الديني). وهي تأخذ الشكل المطلق أكثر من سواه للنزعة القومية الحديثة لأنها لا تملك، فيما عدا حماسة أتباعها، غير حقوق تاريخية صرفة، كونها تفتقر في البداية إلى اللغة والثقافة والأرض التي يتوجب عليها الفوز بها في حركة واحدة.

والحال أن عين مفهوم الشعب اليهودي بوصفه فاعلاً سياسيًّا، ليس، في البداية، غير نتاج لإضفاء البعد التاريخي على نص الكتاب المقدس من جانب العلوم التاريخية والفيلولوجية. وهذا البعث مماثل تمامًا لبعث الشعوب الخاضعة في أوروبا الشرقية (الشعوب التشيكية والمجرية والصربية، الخ). ويفكر البعض في استيطان ترابي في «البلدان الجديدة» الخاضعة للسيطرة الغربية في أميركا أو آسيا أو أفريقيا. بيد أن مشروعًا كهذا لا يمكنه تصريف الطاقات الجماعية في ما لم يعد آنذاك مجرد مشروع «إنساني خيري»، حتى وإن كان مصيره تقديم النجدة لضحايا أعمال الاضطهاد. فالعودة إلى أرض الأسلاف هي وحدها التي يمكنها تعبئة المشاعر الضرورية لمشروع كهذا وسوف تكفل له «توراتية» الثقافة الغربية تعاطفًا إيجابيًّا في أوساط الرأي العام والأوساط الحاكمة، والتي يعد الارتباط بين فلسطين واليهود بالنسبة لها شيئًا بديهيًا. وترجع المحاولة الأولى المنظَّمة للاستيطان اليهودي في فلسطين إلى البارون إدمون دو روتشايلد، ثم تأخذ الصهيونية السياسية في الانطلاق مع هرتسل. وبعد موت هذا الأخير، تبدأ المنظمة الصهيونية التي أسسها في لعب دور فعلي في فلسطين. وهجرة ما قبل عام ١٩١٤ هذه تستفيد من الحماية المغرضة من جانب الدول الإمبراطورية الأوروبية.

وفي حين أن النزعة القومية اليهودية تنطلق في أوروبا الشرقية، بحسب عين منطق اليقظة الثقافية والتأكيد الهويَّاتي، فإن عرب ولايات الشرق الأدنى في الدولة العثمانية يتوصلون تدريجيًّا إلى كسب الوعي القومي ضمن سيرورة أليمة قوامها الانفصال عن الإطار العثماني. واعتبارًا من عام ١٩٠٨، تصبح النزعتان القوميتان العربية واليهودية فاعلين وخصمين في فلسطين.

الحرب العالمية الأولى وقيام الانتداب

الحرب العظمى نتاج لاختلال العلاقات الدولية بسبب الشهوات القومية، وهو اختلاف يفرز منطق مواجهة بين تحالفات عسكرية في حين أن الرأي العام يصبح أقل فأقل استعدادًا لقبول التسويات السياسية التي لا غنى عنها لإنهاء الأزمات المتعاقبة. وبما أن الحرب سرعان ما تصبح كلية بينما تصبح المكابدات فائقة للحدود، فإن الجماعات السكانية الأوروبية، المدنية والعسكرية، إنما تعرف «توحشًا» متسارعًا. وإذا كان الفاعلون في الغرب مقاتلين عسكريين أساسًا، بينما يفلت المدنيون نسبيًا من أعمال العنف المباشر، فإن مجمل المنطقة الممتدة من البلطيق إلى الشرق الأدنى إنما تدخل في محنة مروِّعة سوف تمتد إلى ١٩٢٢-١٩٢٣، مع طابور جهنمي من المذابح الإبادية والمجاعات والأوبئة التي يترتب عليها سقوط الملايين من الضحايا المدنيين.

ولا تخفي الدول العظمى الإمبراطورية أطماعها الترابية وذلك مع اجتهادها تمامًا في حفز التمردات القومية في الأراضي التي يسيطر عليها أعداؤها. وهكذا فإن الألمان وحلفاءهم العثمانيين يحاولون استثارة انتفاضات إسلامية في إمبراطوريتي الفرنسيين والبريطانيين الاستعماريتين بينما يدعم الفرنسيون والبريطانيون تمردًا عربيًا يقوده الهاشميون في الولايات العربية للدولة العثمانية. ودحول الولايات المتحدة الحرب في عام ١٩١٧ يفرض في العلاقات الدولية حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، بمن في ذلك الشعوب، غير المسيحية، التي لم يكن قد جرى الاعتراف لها قط بهذا الحق. ومنذئذ، يتعين على المنطق الاستعماري والقانون الدولي العثور على صيغة حل وسط: وسوف يتمثل هذا الحل الوسط في الانتداب الممنوح من جانب عصبة الأمم.

وخلال عام ١٩١٧ الرهيب، نجد أن الصهيونية – التي جرت مماهاتها بالقوة الاستيهامية والخفية للرأسمالية الإميركية وللثورة الاشتراكية الروسية- قد أصبحت فجأة فاعلاً يُخطب وده على المسرح السياسي الدولي. والحال أن حاييم ڤايتسمان، المنحدر من الإمبراطورية الروسية، زعيم الاتحاد الصهيوني البريطاني، كان يملك الذكاء السياسي الكبير الذي مكّنه من نيل الاعتراف بأن أهدافه السياسية تتماشى مع المصالح العالمية لبريطانيا العظمى (الولايات المتحدة، روسيا) كما تتماشى مع

أطماعها الاستعمارية (تقويض اتفاقات سايكس – بيكو المعقودة مع فرنسا). وهكذا يفوز بتصريح بلفور المؤرخ في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧ قبل بضعة أيام من استيلاء أللنبي على القدس. ويعد التصريح بإيجاد مقام قومي يهودي «في» فلسطين.

ومنذ عام ١٩١٨، يظهر التناقض الأول بين المصالح الإمبراطورية البريطانية والمشروع الصهيوني. وشيئًا فشيئًا، سوف تتخذ الإدارة العسكرية البريطانية موقفًا معاديًا، خاصة بعد اضطرابات عيد النبي موسى الدامية في أبريل/ نيسان ١٩٢٠. لكن الصهيونيين يتغلبون على الأزمة الأولى ويتوصلون إلى إقامة إدارة مدنية تحت قيادة رجل دولة بريطاني من أصل يهودي ومُحبّذ للصهيونية، هو السير هربرت صمويل. والحال أن هذا الرجل الليبرالي إنما يؤمن مخلصًا بإمكانية الانسجام بين المقام القومي اليهودي ومصالح السكان العرب ضمن الإطار الإمبراطوري البريطاني.

واعتبارًا من عام ١٩١٨، تصاغ بنية الحياة السياسية العربية حول جمعيات إسلامية- مسيحية، تضم الأعيان من جميع المدن. والأندية السياسية للشبيبة المتعلمة. وإذا كان رفض تصريح بلفور هو سمة الاتحاد بين هذين الفريقين، فإن الأعيان من أمثال موسى كاظم الحسيني إنما يميلون أكثر إلى هوية فلسطينية بشكل خاص، في حين أن الشبان المتعلمين لا يرون غير «سوريا جنوبية» تشكل جزءًا من كيان عربي واسع. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٠، يتم التوصل إلى تسوية مقيمة بين مختلف الاتجاهات التي تتفق على التعرف على نفسها ضمن هوية فلسطينية عربية.

والحال أن حيوية المعارضة العربية إنما تقود البريطانيين إلى تقديم تفسير تقييدي لمفهوم المقام القومي اليهودي وذلك عبر الكتاب الأبيض الصادر عن تشرشل. وفي يوليو/ تموز ١٩٢٢، يجري التصديق على ميثاق الانتداب – الذي يستعيد تصريح بلفور- من جانب عصبة الأمم، وذلك بعد كثير من التقلبات. ويصبح بوسع البريطانيين أن يأملوا في أن الأمر الواقع سوف يفرض نفسه على السكان العرب في عالم يعاد بناؤه وفق صورة عالم العولمة الأولى الذي كان قائمًا قبل عام ١٩١٤.

كتابة التاريخ المعاصر

دائمًا ما كانت صلاحية التأريخ المعاصر وتأريخ الحاضر محل رفض وذلك أصلاً بسبب المشاعر التي يحركانها وبسبب مشكلات تعميق التوثيق. وفيما يتعلق بفلسطين في عهد الانتداب، فإن الجانب الأكبر من الأرشيفات قد أصبح الآن مفتوحًا ومتاحًا، حتى وإن كانت بعض الوثائق ما تزال محجوبة. والحال أن المصادر الفرنسية، والتي تتميز بثراء استثنائي، قد استخدمت هنا لأول مرة بشكل منهجي. وفي هذا الملف الخاص، نواجه بالأحرى وفرة من المعلومات زائدة عن الحد بأكثر مما نواجه نقصًا. وقد قدّم مؤرخون إسرائيليون وعرب يتمتعون بشهرة دولية دراسات عظيمة الجودة، تتصل عمومًا بجوانب خاصة، حتى وإن كانت تقدم نفسها على أنها تتصل بمجمل الانتداب. والببليوجرافيا العامة ضخمة، لكنها جد متفاوتة في جودتها.

والحاصل أن تاريخ فلسطين المعاصر وتاريخ المقام القومي اليهودي إنما يعد موضوعًا من بين أكثر الموضوعات تحريكًا للمشاعر في القرن العشرين. وبحكم عين طبيعة النزاع، فإن هذا التاريخ إنما يتعلق، في رأي الفاعلين نفسه، بمشروعية وجودهم. وحجم الرهانات التاريخية (الأرض المقدسة، المسألة اليهودية، دمار يهود أوروبا، الإمبريالية، الاستعمار، تصفية الاستعمار، الإسلام في القرن العشرين...) إنما يعد مهولاً بشكل خاص، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المحدودية الواضحة للأرض محل النزاع (ما يعادل حجم محافظتين فرنسيتين). ومسألة فلسطين ليست تاريخ فلسطين، بل تاريخ مجمل التفاعلات التي تجعل منها أحد الموضوعات الأكثر تعقيدًا في التاريخ المعاصر ضمن علاقة دائمة بين أوضاع في الساحة والتشابك الذي لا فكاك منه بين الجوانب الرمزية (المشاعر الدينية والقومية) والأبعاد المادية وتدخلات الدول من خارج المنطقة ومآسي القرن العشرين الكبرى. وفي الفترة التي يهتم بها هذا العمل، طالب عربُ فلسطين بالعودة إلى وضع طبيعي في حين أن الصهيونيين لم يكن بوسعهم إلاّ أن يدافعوا عن استثنائية الوضع. والحال أن عدة تواريخ متمايزة لها تماسكها الخاص (تاريخ العالم العربي، تاريخ العالم اليهودي، تاريخ الإمبراطورية البريطانية) إنما تتداخل تداخلاً عميقًا، ومن هنا جزئية زوايا النظر والتشرنق النسبي لكثير من الدراسات السابقة.

وإلى كتابةٍ تاريخية مسيَّسة تسيُّسًا عميقًا بالفعل، يضاف اليوم توجه دائم يسعى إلى تحديد المذنبين والضحايا ويؤدي إلى محاكمات رمزية بل وفعلية (وهذا لا يتعلق بفلسطين وحدها). والحال أن هذا الإضفاء الضمني لطابع قضائي على تأريخ الحاضر، خاصة فيما يتعلق بفترة الحرب العالمية الثانية، هو أعظم خطر يهدد الدراسات التاريخية الحالية لأنه يشكل تقهقرًا منهجيًّا مزعزعا للاستقرار بشكل خاص. فالسببية من النوع القضائي تحيل إلى ممارسات تأريخ تخلى عنها المؤرخون منذ عدة عقود لصالح استخدام منهجي لمكتسبات العلوم الاجتماعيـة. وحتى إذا كان المؤرخون يسعون إلى «إثبات» الوقائع عبر لعبة تساؤلات متجددة باستمرار يجعلون منها أيضًا حججًا ضمن جهد استدلالي يأخذ شكل رواية تتبع التسلسل الزمني بشكل يتميز بالخشونة، فإن ما يسعون إلى القيام به ليس إعادة تكوين ذات طابع قضائي، بل استخلاص دلالات للأحداث الموصوفة. ويتعين عليهم أن يقوموا دومًا بتجريد لمسألة الشرعية وأصدائها في أزمنتهم الحاضرة، وعندما يستخدمون إحالات إلى الاقتصاد أو إلى السوسيولوجيا أو إلى الأنثروبولوجيا أو إلى علوم اجتماعية أخرى، فإن ما يرمون إليه ليس تعريف الظروف المخففة أو المفاقمة، بل تقديم عناصر تفسير.

ومن الواضح أن الهدف الأول هو تقديم وصف للموضوع التاريخي المدروس يتضمن بالفعل في صميمه عناصر التفسير، حتى وإن لم يكن ذلك غير مقدمة ضرورية للمرحلة التالية. مرحلة «التفكير في» الموضوع في مجمل أبعاده التاريخية، مع الإدراك التام لواقع أن هذا التركيب لا يمكن إلا أن يكون تركيبًا مؤقتًا، انتظارًا لتجديد حتمي للتساؤلات. ولا يجب أن يكون هناك من تدخل لمسألة التحيز أو عدم التحيز، وبالمقابل، فإن مسألة النزاهة الفكرية وتماسك المقاربة إنما تعد جوهرية. وبما أن المروية تفكير له منطقه، فإن عدم المراعاة الاختياري للوقائع – والتي تعد بحكم طبيعتها حججًا – لأنها تتعارض مع تدليل المروية الضمني أو الصريح، إنما يمثل الخطر الرئيسي بالنسبة للمؤرخ. ولابد للمؤرخ من أن يطمح إلى ذلك المثل الأعلى، حتى وإن كان تناهيه، شأن تناهي جميع البشر الآخرين، يحرمه من تحقيقه تحقيقًا ناجزًا.

والحال أن المنظور القضائي الحالي، بأولوية الضحية لديه، إنما يشكل تقهقرًا يميل إلى العمل على نسيان أن الفاعل الرئيسي لمآسي القرن العشرين هو أولا مقاتل أو مناضل وأن التفسيرات يجب أن نبحث عنها في السيرورات الاجتماعية كما في المشاريع الإيديولوجية سواء بسواء وأن البشر، في هذا القرن المعذب، قد «صنعوا» تاريخهم مع جهلهم في أغلب الأحيان لماهية التاريخ الذي صنعوه. والشيء الجيد في هذا المنظور هو أنه يذكرنا بأن هذا التاريخ هو أيضًا تاريخ مكابدة أفراد وجماعات. وغالبًا ما يسمح اللجوء إلى صيغ العلوم الاجتماعية المفاهيمية إلى نسيان أن الأمر إنما يتعلق بادئ ذي بدء ببشر يستحقون الاحترام والمراعاة، شأن أي إنسان. وليس بتجريدات. والحال أن خاصية الكينونة البشرية هذه قد راعتها المنهجية التاريخية دومًا باللجوء إلى تمثل الأشخاص والأوضاع التي يوجدون فيها.

ومن ثم فإن هدف هذا العمل هو وصف فترة الانتداب في مسألة فلسطين، بين تصديق عصبة الأمم على ميثاق الانتداب على فلسطين في يوليو/ تموز ١٩٢٢ واعتماد منظمة الأمم المتحدة خطة التقسيم في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧. والحال أن الإشارة إلى هذين القرارين الصادرين عن هيئتين دوليتين إنما تبين إلى أي مدى ينتمي الموضوع إلى تاريخ العلاقات الدولية وتاريخ الشرق الأدنى في آن واحد. وهذا الوصف يرغب في أن يكون سرديًا وذلك بإبرازه في كل مرة الآليات المباشرة لاتخاذ المواقف، مع دمجه، قدر الإمكان، لمعطيات العلوم الاجتماعية حتى يكون هذا التاريخ السياسي تاريخًا تفسيريًا إلى حدٍ ما. وبشكل منهجي، فإن حالة المناقشة، التي تجعل من فلسطين مسألة، سوف يجري تقديمها كي نبين إلى أي مدى، في ربع القرن هذا، كانت تساؤلاتنا الحاضرة موجودة بالفعل. فبمعنى ما، نجد أن التفسيرات التي قدمها الفاعلون للنصوص الحقوقية المرجعية (تصريح بلفور، المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم) إنما تتميز بعين طابع التفسير المقدم اليوم لمراجع كالقرار ١٨١ للجمعية العامة للأمم المتحدة أو القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، كما لو أن مسألة فلسطين كانت بادئ ذي بدء تفسيرًا لنصوص أريدَ لها أن تكون غامضة وملتبسة. ولابد عندئذ من أن نقول لأنفسنا من جديد إن الأمر إنما يتعلق قبل كل شيء ببشر ومكابدات وليس بنصوص أو مفاهيم.



الفصل الأول

الرفض العربي

تصريح الحكومة البريطانية بتاريخ ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٣(١) :

" ١. تكرّر حكومة صاحب الجلالة تصريحها الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧، والذي لا يقبل التغيير.

" ٢. سوف يتم إيجاد مقام قومي يهودي في فلسطين. وسوف يجري اعتبار وجود اليهود في هذا البلد ناشئًا عن حق وليس عن أريحية. إلاّ أنه لن يترتب على ذلك أن حكومة صاحب الجلالة تنوي أن تجعل من فلسطين بلدًا يهوديًا بمثل ما أن إنجلترا إنجليزية.

" ٣. كما أن حكومة صاحب الجلالة لا تهدف إلى محو أو إخضاع السكان العرب أو لغتهم أو حضارتهم.

" ٤. ستكون وضعية جميع سكان فلسطين فلسطينية. ولن تكون لأي شريحة من السكان وضعية أخرى أمام القانون.

" ٥. تنوي حكومة صاحب الجلالة العمل على أن تنشأ في فلسطين حكومة مستقلة تمامًا وسوف تتمثل الخطوة الأولى نحو هذا الإنشاء في الإيجاد الفوري لمجلس تشريعي، يتألف في غالبيته من أعضاء منتخبين.

" ٦. الوضع الخاص للّجنة التنفيذية الصهيونية لا يمنحها أي حق في المشاركة بأي درجة في حكم البلد.

" ٧. عدد المهاجرين المسموح لهم بدخول فلسطين خلال فترة محدّدة لن يتجاوز طاقة البلد الاستيعابية خلال تلك الفترة.

" ٨. سوف تناقش لجنة مختارة من بين الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي مع الإدارة المسائل المتصلة بتنظيم الهجرة. والنقاط التي قد تكون موضع خلاف سوف تعرض على حكومة صاحب الجلالة».

خلافاً للآمال البريطانية، لا يؤدي التصديق على ميثاق الانتداب من جانب عصبة الأمم إلى قبول، ولو استكاني، من جانب عرب فلسطين. على العكس تمامًا، فالحركة القومية الفلسطينية سوف تعرف مرحلة تأكيد للذات سوف تقودها إلى اختبار قوة لن يخرج منه أحد ظافرًا. فخلال العامين الممتدين من صيف عام ١٩٢٢ إلى صيف عام ١٩٢٤، تدور اللعبة السياسية ضمن إطار حدده الطرفان ضمنيًا، وهو إطار يتخلى فيه أحد الطرفين عن استخدام العنف بينما يتخلى فيه الطرف الآخر عن اللجوء إلى القمع. ومن شأن وصف تفصيلي أن يسمح بإدراك منطق هذه الأحداث الضمني.

المقترحات البريطانية وردود الفعل العربية

كثّف السير هربرت صمويل من الاحتياطات العسكرية والسياسية للعمل على مواجهة انتفاضة عربية محتملة على أثر التصديق على ميثاق الانتداب، في ٢٢ يوليو/ تموز ١٩٢٢. إلاّ أنه سرعان ما يطمئن: فالتقارير التي يوجهها إليه موظفو سلطة الانتداب إنما تشدِّد على سيادة السكينة بين صفوف السكان، خاصة الفلاحين، الذين من الوارد مع ذلك أن تنجح دعاية القوميين في تهييج خواطرهم. وفي تلك الأيام الأخيرة من شهر يوليو/ تموز ١٩٢٢، لم تكن اللجنة التنفيذية العربية قوية الوجود في فلسطين. ذلك أن أعضاءها الرئيسيين كانوا مايزالون في بريطانيا العظمى، في الوفد إلى لندن، وفي الحجاز، في الوفد المرسل لإجراء محادثات مع الملك حسين. وقد سارت سياسة الأعيان التي دشنها السير هبربرت صمويل على خير ما يرام. فالزعماء القوميون يتمتعون بحرية كاملة في التعبير وبوسعهم رفض شرعية الانتداب؛ وما أن يلتزموا بالسيطرة على الوضع وبكبح كل عمل من أعمال العنف، فإن السلطة البريطانية لن تفعل شيئًا ضدهم. على العكس، إنها تعتبرهم محاورين مناسبين، حتى وإن كانوا يمتنعون عن المشاركة في مؤسسات الانتداب.

وفي الأيام التي سبقت التصديق، كان المندوب السامي قد بدأ في تهيئة الأذهان لمراحل الانتداب التالية. فقد عقد اجتماعًا للمجلس الاستشاري في ١٧ يوليو/ تموز لكي يحيطه علمًا ببرنامجه السياسي[٢]. فهو يقول إن التصديق لن يقود إلى أي تغيير في السياسة المتبعة إلى الآن. بل إنه سوف يسمح على العكس من

ذلك بالاقتراب من مرحلة الحكم الحر. وسوف يتكفل دستور بإنشاء جمعية تشريعية تتألف أغلبيتها من أعضاء منتخبين من جانب الشعب. ولإجراء الانتخابات، سوف يتوجب إعداد قوائم ناخبين على أساس تعداد للسكان. وفيما يتعلق بالهجرة، فسوف يجري تقريرها قياسًا إلى طاقة الاقتصاد الاستيعابية. والحال أن المندوب السامي إنما يعتبر التنمية بمثابة الحل للمشكلات السياسية:

فيما عدا إنشاء جمعية [تشريعية] تتألف أغلبيتها من أعضاء منتخبين، ومن ثم تحقيق ارتباط أوثق بين الشعب والرقابة على الشئون العمومية، فإن أي تغيير مهم آخر لن يتلو تطبيق الانتداب، فيما عدا أنه سيكون بالإمكان عندئذ طرح قرض حكومي. والحال أنني إنما دعوتكم إلى حضور هذا الاجتماع اليوم لهذا السبب. فمن الضروري في هذا البلد كما في غيره أن يكون بالإمكان التمتع برأسمال معين لمشاريع الإنماء التي تتجاوز [تكاليفُها] المبالغ المتوقعة من الضرائب السنوية. ومن ثم فإننا ننوي طرح قرض حكومي لتحمل الأعباء المالية التي تفرضها على الحكومة مشاريع إنماء السكك الحديدية وشبكات الاتصال التليفوني وغير ذلك من احتياجات هيئة البريد والتلغراف، وبناء الطرق والمساعدة المقدَّمة إلى الزراعة وردم المستنقعات للوقاية من الملاريا وتشييد بنايات حكومية، ومائة حاجة أخرى. ولا ننوي طرح هذا القرض لكي نسدد للحكومة البريطانية قيمة تكاليف بناء السكك الحديدية ومرفق مياه القدس وغير ذلك من الأعمال التي تم تنفيذها خلال الحرب. إذ يجب لسداد هذه القيمة أن ينتظر إلى حين عودة القدرة المالية للبلد إلى الصعود بشكل ملحوظ.

وما يزعج السلطات البريطانية في اللحظة المباشرة هو نشاط الوفد المرسل إلى الحجاز والذي يقوده الشيخ مُظَفَّر. فهذا الوفد قد شجب السياسة البريطانية بعنف واتهم الصهيونيين بالرغبة في تحويل المسجد الأقصى إلى معبد يهودي. وقد أرسل الحجاج إلى مكة برقية احتجاج إلى رئيس الوزراء البريطاني يطالبون فيها بإلغاء تصريح بلفور وباستقلال فلسطين[٣]. بينما سعى السير هربرت صمويل، في كلمته في ١٧ يوليو/تموز، إلى تبديد الانزعاجات العربية :

لقد جرى الزعم مرة أخرى بأن الحيازة الإسلامية للمسجد الأقصى وللحرم الشريف معرّضة للتهديد وجرى إيفاد مندوبين إلى مكة للدفاع عن حقوق المسلمين. وليس من الضروري الذهاب لإثارة كل هذه الضجة دفعًا لهجوم لم يقم به أحد أو لن يقوم به أحد.

فالحيازة الإسلامية للحرم الشريف مضمونة بصورة مطلقة، ليس فقط بتصريحات الحكومة البريطانية، وإنما أيضًا بالمادة ١٣ من ميثاق الانتداب نفسه[٤]. فالانتداب، بعيدًا عن أن يكون تهديدًا، إنما يعد حماية إضافية، إن كانت هناك حاجة إلى حماية كهذه، للحقوق القائمة بالفعل لكل طائفة على الأرض المقدسة.

على أن التوتر يظل قائماً مع ذلك، ويرسل مسلمو القدس إلى جميع أرجاء العالم الإسلامي رسائل تتهم اليهود بالرغبة في الاستيلاء على مساجد الحرم، كما تثبت ذلك الصور التي تصور الحرم وعليه رايات يهودية[٥]. والواقع أن هذا التصوير للمساجد في الموقع الذي يعتبره اليهود موقع جبل الهيكل إنما يحمل نجمة داوود. فتقوم الأجهزة الفرنسية والبريطانية بالتحقيق في الأمر. وقد تمكن ترجمان قنصلية فرنسا في يافا من الحصول على الصورة المقصودة[٦]: إن الصهيونيين يذهبون إلى أن هذه الصورة قديمة وليس لها أي طابع سياسي. وهم يقولون إنها كانت موجودة بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى ولم يحدث قط أن أثار بيعها للحجاج اليهود حفيظة المسلمين. لكن المسلمين يذهبون، على العكس من ذلك، إلى أن الصورة حديثة. بينما أكد يهودي أرثوذكسي مناوئ للصهيونية أن الوثيقة ترجع بالفعل إلى العصر العثماني.

وقد طلبت وزارة المستعمرات في لندن من سوكولوف أن يبدي رأيه في هذه الصورة[٧]: فقال إنها بطاقة دينية يستخدمها الحاخامات خلال أوقات أداء العبادات في المعبد اليهودي. والكلام العبري الوارد على البطاقة معناه «المكان المقدس»، ومن المفهوم أن ينزعج المسلمون من ذلك، بالرغم من أن هذا الانزعاج لا مبرر له. فالحاصل أن شركة في القدس قد طبعت هذه البطاقة، والمأمول هو أن تحظر حكومة الانتداب هذا النوع من البطاقات. أمّا المندوب السامي فقد اتجه إلى إجراء تحقيق في الأمر[٨]: لقد جاءت الصورة من صحيفة صادرة باليدّية في نيويورك. وهو يكرر التطمينات التي سبق له أن قدمها: إن الحرم برمته يخص المسلمين وليس لأي سلطة غير مسلمة الحق في التدخل في إدارة الحرم.

لجنة الأماكن المقدسة

بينما يؤكد البريطانيون للمسلمين متعففين أن ميثاق الانتداب يحمي أماكنهم المقدسة، فإنهم إنما ينشطون أيضًا في تفريغ جزء من بنود هذا الميثاق، يتعلق بهذا الموضوع، من المعنى. فقد نصت المادة ١٤ على إنشاء لجنة مهمتها «دراسة وتعريف وتسوية جميع الحقوق والمطالبات المتعلقة بالأماكن المقدسة وكذلك مختلف الطوائف الدينية في فلسطين». والحال أن تعيين اللجنة وقوامها ووظائفها إنما يجب أن تخضع لموافقة من جانب عصبة الأمم. والنتيجة أن هذا الشكل من أشكال التدخل الأجنبي قد استثار على الفور نزاعًا دبلوماسيًا بين الأطراف المعنية بينما كان الفرنسيون والبريطانيون قد اتفقوا على فصل للمادة ١٤ عند التصديق على الميثاق. ومنذ غداة التصديق، جرى استئناف المفاوضات. وقد طرح اللورد بلفور على الفور المسألة المبدئية الخاصة بتحديد قائمة الأماكن المقدسة وحقوق كل طرف من الأطراف المعنية في هذه الأماكن (الجماعات الدينية والدول) (٩). وسيكون ذلك مهمة اللجنة التي سيتم حلها بمجرد الانتهاء من أداء المهمة، بينما سيتحمل البريطانيون المسئولية عن تنفيذ قراراتها(١٠). ويجري التوصل إلى رفض أي تدويل. بينما يميل الفاتيكان بالأحرى إلى إنشاء لجنة دائمة مقرها القدس وتتألف من قناصل الدول المعنية(١١). وتسعى فرنسا إلى الفوز بتعيين أعضاء من جانب الحكومات كما تسعى إلى الفوز بالرئاسة، المؤقتة على الأقل، للّجنة(١٢).

ويجري تعيين هنري فروماجو، حقوقي الكيه دورسيه [وزارة الخارجية الفرنسية]، لمناقشة هذا الأمر مع البريطانيين(١٣). فيتم التوصل إلى خطوط عريضة لاتفاق: إنشاء لجنة فرعية للأماكن المقدسة المسيحية تكون الأغلبية فيها للكاثوليك وترأسها فرنسا(١٤). وذلك على أن يجري إنشاء لجنتين فرعيتين أخريين، واحدة مسئولة عن الأماكن المقدسة اليهودية وأخرى مسئولة عن الأماكن المقدسة الإسلامية(١٥):

« يمكن للّجنة الفرعية الإسلامية أن تتألف من إيطالي رئيساً ومسلم فلسطيني ومسلم فرنسي ومسلم هندي. ويمكن للّجنة الفرعية اليهودية أن تتألف من أميركي رئيسا

ويهودي فلسطيني ويهودي بريطاني ويهودي برتغالي (أو إسباني) لتمثيل الطائفة السيفاردية».

والقرار المتخذ بالإجماع من جانب لجنة فرعية سيكون قرارًا نهائيًا. وفي حالة الخلاف، سيتولى رئيس عموم اللجنة الفصل في الأمر. وفيما يتعلق بنزاع يتعلق بديانتين، ستجتمع اللجنتان الفرعيتان معًا. وفي حالة الخلاف، سيرجع القرار هنا أيضًا إلى رئيس اللجنة برمتها. وقد يكون هذا الرئيس بروتستانتيًا أميركيًا، لأنه لن يكون هناك بروتستانتي في اللجنة الفرعية المسيحية.

والحال أن الدبلوماسية البريطانية سوف تنشط في تخريب تطبيق المشروع الذي قبلته من الناحية النظرية. فهي تقترح أن يكون الكاثوليك أقلية في اللجنة الفرعية المسيحية (٤ مندوبين من ١٠)[١٦]. وتعترض فرنسا على أن يكون المسيحيون الشرقيون أغلبية، فهذا من شأنه أن يقود إلى شلل حتمي للجنة الفرعية وإلى انتقال سلطة القرار إلى الرئيس البروتستانتي[١٧]. وهي تقترح إلغاء التصويت بالإجماع وتقترح التحول إلى الأغلبية لاتخاذ القرارات وتعديل قوام اللجنة الفرعية الإسلامية (ضم مسلم شيعي) [١٨]. ويقدم الإيطاليون مشروعًا مضادًا من شأنه إعطاء الأغلبية للكاثوليك في اللجنة الفرعية المسيحية[١٩]. ويرفض الفاتيكان المشروع البريطاني[٢٠] بينما يعترض الإيطاليون على أن يرأس الفرنسيون اللجنة الفرعية[٢١]. ويميل كيرزون إلى قبول أغلبية كاثوليكية، لكنه يترك للمعنيين مسألة اختيار الرئاسة الفرعية[٢٢]. أما تشرشل فهو يعارض ذلك، باسم الدفاع عن حقوق الأرثوذكس[٢٣]. وفي ٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢، يسحب بلفور المشروع متذرعًا بضرورة التوصل إلى اتفاق مسبق بين الدول المعنية قبل عرض نص على عصبة الأمم. وهكذا يجري دفن المشروع بشكل نهائي. وترجع الحكومة البريطانية المسئولية عن الفشل إلى مسألة تعيين رئيس اللجنة الفرعية المسيحية[٢٤].

ورهان هذا الجدل هو رفض الدولة المنتدَبَة لأي تدخل خارجي في إدارة الانتداب. فمنذ بداية الاحتلال، سعى البريطانيون إلى إلغاء مفعول الامتيازات وتوصلوا في سان ريمو إلى إلغاء حماية فرنسا للكاثوليك. وبثمن القضاء على عنصر جوهري من عناصر البنية الحقوقية للانتداب، أنهوا كل حماية خارجية للطوائف المسيحية. وهكذا، لم يعد للمسيحيين الفلسطينيين من فعل سياسي مستقل

وامتزجوا بالمسلمين في الإدارة الجماعاتية للمجتمع الفلسطيني والتي أنشأها السير هربرت صمويل، الأمر الذي أدى إلى تعزيز هوية فلسطينية عربية موحَّدة. وسوف تواصل فرنسا معركتها من أجل مراعاة حقوقها وستحصل على الترضية الأدبية بصورة خالصة والمتمثلة في استعادة التشريف القنصلي خلال القداسات المسماة بالقداسات القنصلية. وسيدرك البريطانيون متأخرين جدًّا أن غياب هيئة للوساطة في مسألة الأماكن المقدسة سوف يخلق لهم مصاعب عندما يؤول النزاعُ حول حائط المبكى، وهو نزاع كان بالإمكان رصده بالفعل في بداية عشرينيات القرن العشرين، إلى صدام عنيف. على أن مأثرة هذه المفاوضات الفاشلة إنما تتمثل في مد الوضعية الحقوقية المعترف بها في القرن التاسع عشر للأماكن المقدسة المسيحية لتنسحب على الأماكن المقدسة غير المسيحية. والحاصل أن ذلك كان أمرًا حتميًا بسبب اختفاء الدولة العثمانية، ضامنة العتبات المقدسة الإسلامية، وبسبب انتقال الأرض المقدسة إلى وضعية انتداب تابع لعصبة الأمم.

المؤتمر الفلسطيني الخامس

في اللحظة المباشرة، تنصب اهتمامات [البريطانيين] على ردود الفعل العربية لدى عودة الوفدين. وكانت اللجنة التنفيذية العربية قد حددت افتتاح المؤتمر الخامس للجمعيات الإسلامية – المسيحية بعودة الوفد المرسل إلى لندن. وقد دعت أهل شرق الأردن إلى إرسال مندوبين للإعراب عن رفض الفصل بين المنطقتين. وعلى الفور، نجد أن فيلبي، الممثل البريطاني في عمَّان، إنما يطلب من عبد الله الاعتراض على إيفاد أي مندوب من إمارته. ومع أن الأمير يعبر عن أطماع في الفوز بعرش فلسطين (إلى جانب عرش سوريا)، فإنه إنما يمتثل لهذا الطلب دون مشاكل. والحال أن أول من يعود إلى فلسطين هو الوفد المرسل إلى الحجاز، والذي يقوده الشيخ مظفر، الخطيب الإسلامي الأكثر جذرية، ويعبر الوفد عن نفسه بنبرة عنيفة، خلال تصريحاته العلنية. بل إنه سوف يمضي إلى حد الدعوة إلى انتفاضة من جانب المسلمين ذودًا عن الأرض المقدسة. وهو يرسل إلى السلطات المصرية برقيات تتهم الصهيونيين بالرغبة في الاستيلاء على مساجد الحرم.

ويبدأ المؤتمر أعماله في نابلس في ٢٠ أغسطس/ آب ١٩٢٢[٢٥]. وفي اليوم التالي، ينزل الوفد [المرسل إلى لندن] إلى حيفا ويذهب إلى مكان انعقاد المؤتمر مكثرًا من الخطب الموجَّهة إلى السكان. والحال أن موسى كاظم، بالرغم من إعلان عزمه على مواصلة المعركة، إنما يعبر عن أمله في التمكن من تغيير السياسة البريطانية من خلال المفاوضات.

وفي المؤتمر، قدم الوفد المرسل إلى لندن تقريرًا وافيًا عن نشاطاته في أوروبا، وتحدث عن ضرورة تعزيز الدعاية المعادية للصهيونية والتصرف في اتجاه اتحاد جميع العرب. ورُفضت مقترحات المندوب السامي. فالجمعية [التشريعية] التي يقترحها ستكون بلا سلطة. وباسم اللجنة التنفيذية، يقدم جمال الحسيني[٢٦] (ابن عم الحاج أمين وموسى كاظم) التقرير الثاني. فيهاجم بقوة الجماعات العربية التي يمولها الصهيونيون لأجل شق صفوف العرب ويعبر عن سعادته للتقدم الذي أحرزته حركته. ويستعيد الوفد المرسل إلى الحجاز تيمة الدفاع عن الحرم ويوجه شكره إلى الملك حسين على استقباله له.

وبعد سلسلة كاملة من المناقشات، يعتمد المؤتمر عددًا من القرارات بينها الميثاق الوطني:

نحن ممثلي فلسطين أعضاء المؤتمر العربي الخامس نقسم أمام الله والأمة والتاريخ بأن نواصل المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن [القومي] اليهودي والمهاجرة الصهيونية.

والقرار الرئيسي هو رفض دستور فلسطين الجديد ومقاطعة الانتخابات القادمة. ويجري تجديد اللجنة التنفيذية. فيحتفظ موسى كاظم بالرئاسة ويحتفظ جمال بالسكرتارية. أما دروزه فهو عضو في المكتب الجديد.

وإذا كان الأعيان يتمسكون بالسبل الشرعية بحسب الاتفاق الضمني المعقود مع المندوب السامي، فإن مناخ صيف عام ١٩٢٢ هذا إنما يظل بالغ التوتر. ففي هذه السنة الرابعة للوجود البريطاني، تعد أعمال قطع الطرق الريفية نشطة بشكل خاص ويجري رصد العديد من أعمال العنف في المدن. وتلك بشكل خاص الحالة في يافا، حيث جرى اغتيال عدة يهود[٢٧]. ويتهم السكانُ اليهودُ البريطانيين

بالضعف. وفي ٢٢ أغسطس/ آب، يجري قتل جمّالٍ على سبيل الانتقام. ولـولا أن الأعيان العرب قد تدخلوا لتهدئة الجمهور، لكان من الوارد أن تتكرر اضـطرابات العام الماضي. ويظل التوتر بالغ القوة، وخلال الشهور الأخيرة من عـام ١٩٢٢، تؤدي المواجهات المسلحة بين الشرطة و«قطاع الطرق» الـريفيين إلـى سـقوط ضحايا عديدين.

وفي الأيام التي تعقب المؤتمر، تجوب اللجنة التنفيذية البلد داعيةً إلى رفـض الدستور والانتخابات[٢٨]. والحال أن السير هربرت صمويل، واثقًـا مـن صـحة سياسته، إنما يبدي إصراره على تطبيق الدستور منظمًا احتفـالاً عامًـا فـي ١١ سبتمبر/ أيلول ١٩٢٢، بحضور أللنبي وعبد الله، وذلك بمناسبة إدائه اليمين، والذي يشكل المرحلة الأولى في تطبيق النظام الجديد. فتدعو اللجنة التنفيذية إلى مقاطعـة الاحتفال وإلى الإضراب العام في اليوم المذكور لكنها تجيز للعمد العرب حـضور الاحتفال. وتتحدث المصادر البريطانية عـن نجـاح نـسبي للإضـراب إلاّ فـي القدس[٢٩]. وترى المصادر الفرنسية أن الالتزام بالإضراب كان أكبر من الالتـزام بإضرابات شهر يوليو/ تموز ضد التصديق على ميثاق الانتداب[٣٠]. ويبدو الـسير هربرت صمويل، في خطبته، متفائلاً بشكل خاص. فهو يعلن عن عصر تـاريخي قوامه السلم والازدهار لفلسطين.

وبما أن العمد موظفون معينون من جانب الحكومة، فلابـد مـن حـضورهم الاحتفال. أمّا الحاج أمين، ذو الوضعية الملتبسة، فقد اتبع أوامر عـدم المـشاركة. وهذا الفارق يبين أن العمد يشكلون في واقع الأمر نوعًا من «حزب» معتدل يعتبر مرشده العمدة الأهم بينهم، عمدة القدس، راغب النشاشيبي. وخـلال صـيف عـام ١٩٢٢، يعتبر الفارق أكثر وضوحًا بين من يميلون إلـى تعـاون مـع الـسلطة البريطانية والقوميين الذين يرفضون أي تعاون. ويعرِّف آل الحسيني أنفسهم بـأنهم قادة الحركة القومية، أمّا جماعة المعتدلين فهـي تـدين بـالولاء لآل النـشاشيبي المنافسين. وهكذا فقد حضر بعض الأعيان من هذا «الحزب» احتفال ١١ سبتمبر/ أيلول، بالرغم من أنهم لا يمارسون وظيفة رسمية. ويحلل المسئولون البريطـانيون هذا الانقسام بوصفه مشابهًا للانقسام في مصر بين الوفد وخصومه[٣١].

وقد حصل المعتدلون على الدعم من جانب الأمير عبد الله. وقبل يومين من الاحتفال، كان موسى كاظم قد خاطبه ليثنيه عن الحضور. لكنه رفض المقاطعة. وقد هنأت السلطات البريطانية نفسها على موقفه «الشجاع» وطلبت من لندن زيادة «مصروف جيبـ»ـه إلى ٢٥ ٠٠٠ جنيهًا. وهذا استثمار زهيد إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن التكلفة السنوية لكتيبة هندية في فلسطين إنما تصل إلى ١٥٠ ٠٠٠ جنيهًا !

والأمير، الذي يستعد للذهاب إلى لندن، يمر بوضع صعب. فإمارته معرضة لهجمات من جانب بدو ابن سعود الوهّابيين وهو بحاجة إلى الدعم البريطاني لصون دولته الصغيرة. ويتضامن والده، الملك حسين، تضامنًا علنيًا مع العرب الفلسطينيين ويجازف بالتبرؤ منه. لكنه يبدو في نظر المسئولين في وزارة المستعمرات بوصفه رصيدهم الرئيسي في المسرح الإقليمي[٣٢].

لوزان

يكفهر الوضع الإقليمي فجأة. ففي ٢٦ أغسطس/ آب ١٩٢٢، شنت القوات الكمالية الهجوم على الجيش اليوناني في الأناضول. فينهار حليف بريطاني العظمى. وفي ٩ سبتمبر/ أيلول، يتم الاستيلاء على أزمير وتتعرض للحرق. ويتجه الجيش التركي التابع لحكومة أنقره إلى بحر مرمرة، وهو منطقة محايدة، حيث توجد قوات بريطانية. وتتمسك حكومة لندن في ١٥ سبتمبر/ أيلول بسياسة الحزم وتناشد بلدان الدومينيون وفرنسا تقديم الدعم العسكري لها عندما يتطلب الأمر ذلك (أزمة تشاناك) [٣٣]. وعلاوة على الضعف العسكري، يتعلق الأمر بعدم الظهور بوصفها العدو الوحيد للإسلام. والحال أن فرنسا، بعد إخفاقاتها في قيليقيا في عام ١٩٢٠، كانت قد تقاربت مع الكماليين وسحبت قواتها من المنطقة المحايدة. ويعود عليها هذا بشعبية كبرى في مجمل العالم الإسلامي، يعتبرها المراقبون في ذلك العصر أكبر نجاح لـ«سياستـ»ـها «الإسلامية». ولا يمكن انتظار أي عون من الحليف في زمن الحرب العالمية الأولى والذي أرهقته «الدسائس البريطانية» خلال هذه السنوات الأخيرة في سوريا وغيرها. وبلدان الدومينيون، شأن الرأي العام البريطاني، ترفض حربًا جديدة. وبعد مرحلة توتر

حادة، تبدأ مفاوضات في مودانيا لترتيب شروط التنازل عن تركيا الأوروبية لحكومة أنقره (٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢). وتنتهي الأزمة في ٩ أكتوبر/ تشرين الأول.

ويتهم الرأي العام لويد چورچ وتشرشل بأنهما قد سعيا إلى الحرب مع تركيا. فيستفيد من ذلك المحافظون الذين يتزعمهم بونار لو لكي ينهوا ائتلافهم مع الأحرار الإمبرياليين (١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢). ويشكل بونار لو الحكومة ويحل مجلس العموم. وفي ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، يحصل المحافظون على أغلبية عظمى بينما يتقدم حزب العمال بقوة وينهار الأحرار، المنقسمون بين أنصار لأسكويث وأنصار للويد چورچ (تشرشل نفسه لا يعاد انتخابه). وبعد ذلك مباشرة، نجد ان كيرزون، الذي احتفظ بمنصب وزير الشئون الخارجية، يسافر إلى لوزان، حيث يتعين بدء المؤتمر العام المقرر أن يسوي بشكل نهائي مصير الدولة العثمانية.

وبالنسبة للعالم الإسلامي، الذي آلمه الزحف الجديد للاستعمار الأوروبي على أثر الحرب العالمية الأولى، تعد الانتصارات الكمالية فرصة لحركة سرور وطموح ضخمة، خاصة في فلسطين. ففي غزة، أضيئت المحال والمساجد لدى الإعلان عن الاستيلاء على أزمير. وفي نابلس، حظر العمدة جميع التظاهرات لكنه لم ينجح في منع الصدامات العنيفة بين الشرطة والسكان الذين رفعوا العلم التركي. وفي يافا، بخف التوتر. ويرى الحاكم أن هذا إنما يرجع إلى أن المسلمين قد استردوا الثقة بمستقبلهم. وفي الحرم الشريف في القدس، والذي يتبع الحاج أمين، أقيمت الصلوات احتفالاً بالانتصارات التركية. وفي كل ربوع فلسطين، يجمع الهلال الأحمر تبرعات باسم مصطفى كمال. ويتخيل البعض بالفعل مجئ القوات الكمالية لتحرير فلسطين من البريطانيين والصهيونيين. وشعبية فرنسا في أوجها بسبب موقفها خلال الأزمة[٣٤].

وكان إجراء تعداد للسكان الفلسطينيين ضروريًا لتحديد القوائم الانتخابية. وقد لجأت سلطات الانتداب إلى التشريع العثماني بشأن الانتخابات لتهديد كل من يعارضها بعقوبة الحبس. وتفصل اللجنة التنفيذية العربية بين التعداد، الذي يسمح ببيان كيف أن العرب يشكلون الغالبية الساحقة بين السكان، والانتخابات، التي تجب

مقاطعتها. وأحداث الأناضول تشجعهم[٣٥]. والجولة التي يقوم بها السير هربرت صمويل في جنوبي فلسطين إنما تتميز برفض أي علامة من علامات الاحترام للمندوب السامي من جانب السكان[٣٦]. كما يحضر الحج الإسلامي إلى النبي روبين، لكنه يرى المسلمين وقد انسحبوا إلى خيامهم عند مروره. وفي يافا، تخلو شوارع المدينة من سكانها أمام مندوب صاحب الجلالة الأكرم ويحرص المشاة القلائل على عدم تحيته. وانزعاجًا من كل هذه التطورات، يرسل السير هربرت صمويل نائبه ديديس للتحادث مع موسى كاظم[٣٧]. فيتمسك الباشا العجوز بقرارات المؤتمر [الفلسطيني الخامس في نابلس].

وفي مستهل شهر أكتوبر/ تشرين الأول، يبتعد خطر نشوب حرب بين بريطانيا العظمى وتركيا. وفي رسالة إلى تشرشل، يعبر المندوب السامي عن ارتياحه وثقته بالنصر النهائي للعناصر «المعتدلة» في صفوف السكان المسلمين[٣٨].

ويتطلب التعداد تحديدًا أوليًا للجنسية الفلسطينية. فجميع الرعايا العثمانيين السابقين يصبحون تلقائيًا فلسطينيين إلاّ إذا أبدوا الرغبة في اختيار جنسية دولة أخرى خلفت الدولة العثمانية. وبالمقابل، نجد أن كثيرين من اليهود لم يأخذوا الجنسية العثمانية وكانوا حائزين لجوازات سفر غربية. ويصبح اختيار الجنسية لحظة صعبة، إلاّ بالنسبة لليهود الروس، الذين فقدوا كل صلة ببلدهم الأصلي. ويخوض القوميون العرب حملة دعائية فعالة بنشرهم شائعة مؤداها أن حائزي جوازات السفر الفلسطينية سوف يكونون كلهم مشبوهين في أوروبا بالبولشفية. واليهود السيفارديون، خاصة من ينحدرون من الشمال الأفريقي، يُبدون الكثير من النفور من التخلي عن الحماية الفرنسية[٣٩]. والنتيجة النهائية هي أن فصيلاً مهمًا من اليشوف يرفض أخذ الجنسية الجديدة[٤٠]. وتلك أيضًا حالة عدد معين من العائلات السورية واللبنانية المقيمة في مدن الساحل (خاصة يافا وحيفا).

وإدراكًا لواقع أن التعداد يعزز إلى حد معين من انغراس اليهود في فلسطين، تتذرع اللجنة التنفيذية بعدم تسجيل الفلسطينيين الغائبين عن بلدهم خلال التعداد لرفضه. وفي ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول، تعلن اللجنة أن الانتصارات الكمالية تلغي معاهدة سيفر ومن ثم تلغي الانتداب وتصريح بلفور[٤١]. وتدعو مؤتمر الصلح

القادم إلى تحديد خيار السكان العرب عن طريق الاستفتاء. وسوف يرسل العرب الفلسطينيون إلى ذلك المؤتمر وفدًا جديدًا. ويسارع صمويل إلى طلب تطمينات من وزارة المستعمرات البريطانية حول بقاء وضعية فلسطين[٤٢]. ويدعو إلى المجيء إلى القدس موسى كاظم، الموجود في يافا، ويهدد علنًا من قد يعارضون التعداد بعقوبات شديدة[٤٣]. ولا يمكنه أن يجيز لنفسه الانخراط في اختبار للقوة في الوقت الذي لا توجد فيه بعد حكومة في لندن[٤٤] وفي الوقت الذي يرفض فيه الرأي العام البريطاني أي حرب استعمارية. وبالفعل، نجد، في نابلس، أن تسعة أعيان كان قد حُكم عليهم بالحبس لمدة شهر لمعارضتهم للتعداد قد حررتهم الجماهير من سجنهم. وبعد أن استعادتهم الجندرمة، جرى وضعهم تحت حراسة مناسبة[٤٥]. أمَّا في الأرياف، فإن الفلاحين، وقد تذكروا التجنيد العثماني، قد امتنعوا عن تسجيل أنفسهم[٤٦].

وفي اللعبة بين المندوب السامي والأعيان القوميين، يجيد كل طرف عدم الشطط في مواقفه. فالسير هربرت صمويل يقدم ترضية مبدئية للّجنة التنفيذية بقبوله تسجيل الغائبين المؤقتين وبتأكيده علنًا أن التعداد إجراء من إجراءات التسيير الإداري الجيد، يتجاوز بكثير جدا مسألة القوائم الانتخابية وأن الناس سيكون بوسعهم تحديد موقفهم بحرية حيال الانتخابات[٤٧]. وبما أن الهدنة قد وُقِّعت بذلك وأن كل طرف يعتبر نفسه الطرف الظافر، فإن بالإمكان استئناف النقاش. ففي ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يلتقي المندوب السامي بوفد للّجنة التنفيذية يرأسه موسى كاظم. فيجري بحث مسألة الجنسية الفلسطينية في هذا اللقاء. والموقف البريطاني معقد: ففي غياب معاهدة صلح، لا يمكن أن تكون هناك بعدُ جنسية، لكن التعداد يتضمن خيارًا نهائيًا لصالح هذه الجنسية، وهو خيار ينطوي على رفض الجنسيات الأجنبية، بالرغم من أنه لا يمكن استبعاد حالات ازدواج الجنسية ... والحال أن أحد المحاورين العرب إنما يستنتج، محقًا، أن من المؤكد أن فلسطين أرض عجائب ... وفيما يتعلق بمستقبل البلد، يظل كل طرف ثابتًا على مواقفه فيما يتعلق بالآثار الحقوقية المترتبة على معاهدة الصلح القادمة. وسيكون بالإمكان للتعداد أن يتم في هدوء، حيث إن البدو وحدهم هم الذين يلتزمون بالامتناع عن تسجيل أنفسهم.

وبفضل هذه التسوية الجديدة – التي تجد ترجمة لها في انعدام القلاقل خلال الاحتفال بذكرى صدور تصريح بلفور في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، والتي تزامنت مع أحد الأعياد الإسلامية الكبرى–، يمكن لوفد فلسطيني جديد مغادرة البلد في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني داعيًا علانيةً إلى انتداب تركي على فلسطين[٤٨]. وفي مصر، يندمج الوفد بالوفد الذي جَهَّزه القوميون العرب ليصبح وفدًا «سوريًّا– فلسطينيًّا» يرأسه موسى كاظم وشكيب أرسلان[٤٩].

والحاصل أن العرب الفلسطينيين، المتحمسين كالعادة، إنما يؤيدون قرار حكومة أنقره بإلغاء السلطة العثمانية، وفصل الخلافة عنها (الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٢) وخلع الخليفة المتهم بالتواطؤ مع البريطانيين وتعيين عبد المجيد خليفةً بدلاً منه (١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني). وعلى الفور، تقام الصلاة باسمه في مسجد عمر.

وكانت اللجنة التنفيذية قد أرسلت إلى أنقره الشيخ مظفَّر، الذي استقبله مصطفى كمال[٥٠]. والحاصل أن هذا الأخير الذي كان ما يزال يبدو مجاهدًا من مجاهدي الإسلام قد وعده بأن الوفد التركي لن ينسى العرب الفلسطينيين. أمَّا في لوزان، فإن الوفد السوري – الفلسطيني سوف يمضي من خيبة أمل إلى أخرى. فالأتراك يرفضون دعم مطالبه ويكشفون بالأحرى أطماعهم الترابية في ولاية الموصل. ثم إن الولايات العربية السابقة (بما فيها فلسطين)، سوف يتوجب عليها، بناءً على المعاهدة، سداد حصتها من الدين العثماني.

خيبات الأمل الصهيونية

لم يجهل الممثلون الصهيونيون في فلسطين أهمية «المسألة العربية». ومنذ بداية الأعقاب المباشرة للحرب [العالمية الأولى] اجتهد ح. م. كالفاريسكي، الخبير في الشئون العربية، في خلق حزب عربي يقبل التعامل مع الصهيونيين. وقد دعم كالفاريسكي خلق أحزاب «معتدلة»، لاعبًا على تنافسات المجموعات العائلية وعلى مدفوعات مالية مهمة. وسرعان ما يعرف الجميع أنه موزع للإعانات، ويجري اتهام المعتدلين علنًا، وعن حق غالبًا، بأنهم صنائع كالفاريسكي، ومن هنا فقدانهم للاعتبار. ويتغاضى البريطانيون عن مبادرات الخبير، لكنهم يحترسون من

تشجيعها. فالسير هنري صمويل، وهو رجل أخلاقي، يمتنع عن كل ما من شأنه أن يكون فسادًا سياسيًا. وفي أواخر عام ١٩٢٣، نجد أن نقص الأموال - والذي يضاف إليه تصرفات محاسبية متهورة من جانب كالفاريسكي- إنما يؤدي إلى استبعاد هذا الأخير مؤقتًا من إدارة الأمور(٥١).

ومن الواضح أن فايتسمان والقيادة الصهيونية قد أسعدهما الانتصار التاريخي المتمثل في التصديق على ميثاق الانتداب. وما أن انقضت لحظة الشعور بالنشوة، حتى أصبحا هدفًا للّوم من جانب كثيرين من المناضلين الذين يتهمونهما بأنهما، بقبولهما الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢، قد تخلّيا عن أفق إيجاد دولة يهودية وخانا تراث هرتسل. ويتعين على فايتسمان أن يوضح موقفه من الأمر أمام المؤتمر السنوي للمنظمة الصهيونية الذي يبدأ أعماله في كارلسباد في ٢٥ أغسطس/ آب ١٩٢٢(٥٢). فيعترف بأن الهجرة اليهودية مقيدة بطاقة الاقتصاد الاستيعابية ومقيدة، في النهاية، باعتبارات سياسية، بيد أنه يذكّر بالحقيقة القاسية المتمثلة في أن الحركة الصهيونية لا تملك الإمكانات المالية الكافية لضمان هجرة جماعية إلى فلسطين (وهو يطرح حدًا أقصى قوامه ما بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ مهاجر في السنة). أمّا فيما يتعلق بالمسألة العربية. فهو يشير إلى أن هرتسل لم يقل عنها كلمة واحدة في أي مكان. وموضحًا ما سوف يكون عليه الخط الموجِّه للسياسة الصهيونية خلال مجمل فترة الانتداب، فإنه يؤكد أنه، إذا كان قد قبل الكتاب الأبيض بإخلاص، فإنه إنما فعل ذلك مثقل الفؤاد. وسوف ينشأ ظرف سياسي جديد من شأنه أن يسمح بتعديل [الكتاب الأبيض]. والمطلوب ليس القول بل الفعل، أي حشد طاقات جديدة للتمكن من تعزيز الوجود اليهودي في فلسطين. والباقي سيتلو ذلك بالضرورة.

والقرار تاكتيكي ولا يمثل تغييرًا جذريًا للمشروع السياسي. وأهمية الكتاب الأبيض إنما تكمن في أن بالإمكان نقضه يومًا ما. وتتمثل الأولوية في الحيلولة دون حل نهائي يحول دون قيام الدولة اليهودية. وضمن هذا المنظور، يلتقي عدة مرات بعبد الله خلال إقامته في لندن في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢(٥٣). والحال أن التفاصيل الدقيقة لمحادثاتهما هذه ليست معروفة: وقد يكون أن عبد الله قد بدا

مستعدًا للاعتراف بالمقام القومي اليهودي في مقابل إعانات مالية وتصعيده إلى مرتبة ملك على فلسطين تضم شرق الأردن. والمحادثات تمهيدية وسرّية. على أن الشائعات بشأنها سرعان ما انتشرت واحتج المتشددون من الجانبين عليها. وقد أوضحت اللجنة التنفيذية العربية أن عبد الله لا يملك أي سلطة تخوله التفاوض باسم العرب الفلسطينيين[٥٤]. وانتقد بن جوريون بقوةٍ سياسة الديبلوماسية السرية هذه التي قد تقود إلى تعاهدات لا يملك ڤايتسمان سلطة عقدها.

والحاصل أن الصهيونيين أسرى مقاربتهم للعالم العربي. فهم، من جهة، يرون أن العرب في عمومهم يشكلون شعبًا محددًا على غرار الشعب اليهودي وأن حل المسألة العربية إنما يتحقق عبر تفاهم بين الشعبين. وكان ذلك منطق محاولاتهم التفاوضية مع الهاشميين والقوميين السوريين غداة الحرب العالمية الأولى. ومن الجهة الأخرى، لابد [للصهيونيين] من أن يصرحوا لمحاوريهم العرب بأن سكان فلسطين العرب يشكلون جماعة على حدة لابد من التضحية بجانب من مصالحها. ويكمن تناقض الموقف في واقع أنه تجري مطالبة العرب غير الفلسطينيين بالانخراط في شئون فلسطين، مع الخوف في الوقت نفسه من أن يؤدي مثل هذا الانخراط إلى تعزيز موقع عرب فلسطين في العلاقات مع البريطانيين، المشتبه بأنهم مستعدون للتضحية بجانب من المصالح الصهيونية لحساب المصالح العامة للندن في منطقة الشرق الأدنى[٥٥]. وغداة التصديق على الانتداب، فإن ضعف الصهيونيين إنما ينبع من واقع أنهم ما عادوا يتمتعون بدعم خارجي قوي، فعلي أو غير فعلي، وأنهم محكوم عليهم بحوار وحيد الجانب مع البريطانيين. فلم يعد بوسعهم اللعب بورقة تأثيرهم المفترض على توجيه الشئون الأميركية أو الروسية، في حين أن افتقارهم إلى الإمكانات المالية إنما يترجم العجز عن إيجاد تجسيد مادي للقوة الاستيهامية ليهود العالم، والتي كانت، في الفترة السابقة، تثير الكثير من مخاوف المسئولين في الدول العظمى. ويتكرر هذا المأزق في تعاملات [الصهيونيين] مع المسئولين العرب. فهم يؤكدون أن الوحدة العربية ليست غير أسطورة سياسية مجردة من الأهمية الفعلية، وهو ما يجعل بحثهم عن مُحَاورٍ أمرًا عديم الأهمية، و، عندما يتناولون المشكلات بشكل ملموس، كما في محادثاتهم مع

عبد الله، فإنهم سرعان ما يدركون أنهم إنما يجازفون بفتح صندوق باندورا [صندوق شرور] الوحدة العربية، التي تجازف بالارتداد إلى نحورهم.

والحال أن أمير شرق الأردن لا يهدف إلى مجرد الفوز بعرش فلسطين، فهو منذ عام ١٩٢١، المرشح المعلن لعرش سوريا. وهو يرى أن تشرشل قد وعده به غداة مؤتمر القاهرة. والسير هربرت صمويل نصير سافر، منذ البداية، لوحدة للبلدان العربية ترتبط بها فلسطين، ويتكرر طرح المسألة بصورة منتظمة في المفاوضات التي جرت مع الملك حسين لأجل عقد معاهدة أنجلو- حجازية تسوي بشكل نهائي الحسابات التي فتحت خلال الحرب العالمية الأولى. وفي هذه الفترة، جرى الاحتفاظ باتصالات أخرى. على سبيل المثال مع رياض الصلح، القومي العربي اللبناني النصير المتحمس للوحدة السورية. ولا تسفر هذه الاتصالات عن شيء، لأن الحركة الصهيونية لا يمكنها أن تسمح لنفسها بترف الدخول في مواجهة مع فرنسا، الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان، والتي أبدت دومًا تحفظات قوية على المشروع الصهيوني. ثم إن الرغبة في عبرنة الطائفة اليهودية إنما تمر عبر نضال ضد المدارس الفرنسية، خاصة مدارس التحالف الإسرائيلي العالمي. ولا يتورع [الصهيونيون] عن استخدام أساليب عنيفة لثني التلاميذ اليهود عن تسجيل أنفسهم في هذه المدارس، الأمر الذي يثير عظيم استياء الممثلين الفرنسيين في فلسطين. والحال أن ڤايتسمان، وقد أدرك احتدام غضبهم، إنما يَعِدُ خلال زيارته القدس بالرجوع عن هذا «الخطأ»[٥٦].

وغداة الحرب، كانت الطائفة اليهودية في فلسطين، الييشوف، تتمتع بتنظيم سياسي[٥٧]. ففي أبريل/ نيسان ١٩٢٠، اختار الناخبون نوابًا لجمعية منتخبة (كنيست إسرائيل). وانتخبت الجمعية النيابية بدورها مجلسًا قوميًّا دائمًا (ڤاعاد ليومي). وبشكل موازٍ، فإن اللجنة الصهيونية التي انبثقت من المنظمة الصهيونية وتشكلت خلال الحرب قد تحولت إلى لجنة تنفيذية صهيونية. وما أن تم التوصل إلى التصديق على ميثاق الانتداب، حتى سعى ڤايتسمان إلى البحث عن شخصية تتولى قيادة اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين. وقد وقع اختياره على ضابط محترف في الجيش البريطاني، هو الكولونيل كيش والذي، بالرغم من كونه مناضلاً صهيونيًّا مخلصا، لم يكن ينوي الاستقرار في فلسطين. وهذا الاختيار

لديبلوماسي جيد ومنظِّم جيد كان اختيارًا جد موفق، حتى وإن كان كيش قد أمكن له أن يبدو في أعين المستوطنين الصهيونيين أقرب إلى السلطات مما إليهم.

وفي أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٢، يزور ڤايتسمان فلسطين لكي يُنَصِّبَ كيش في مهامه الجديدة. وبالرغم من أنه يبدو متصالحًا مع المندوب السامي، فإنه إنما يتبنى النبرة الانتقادية السائدة في الأوساط الصهيونية في فلسطين[٥٨]. فهذه الأوساط ترى بوجه عام أن المصاعب الحاضرة إنما ترجع إلى انعدام الحزم من جانب السلطة البريطانية التي لا تجيد فرض قراراتها على السكان العرب. وهذا الانعدام للحزم هو الذي يفسر استمرار وجود معارضة في حين أن مسألة الانتداب كان لابد لها من أن تكون قد اعتبرت منتهية. ولا تفهم هذه الأوساط الصهيونية الخط الذي يتبعه السير هربرت صمويل، والذي يتمثل في تفادي العنف عبر سياسة حوار مع القوميين، وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف الإدارة التي يتحملها دافع الضرائب البريطاني. وهكذا يرى المسئولون الصهيونيون في انعدام اليقين الذي خلقه موقف المندوب السامي أحد أسباب التأخر في نمو المقام القومي اليهودي[٥٩]. وهم يأخذون على المندوب السامي رغبته في أن يثبت للعرب أنه، بالرغم من كونه يهوديًا، فإنه ليس في خدمة الصهيونيين.

ورأي ڤايتسمان في الطبقة السياسية العربية رأي سلبي دائمًا. وهو إذا كان يعترف بوجود حركة قومية في فلسطين، فإنه يرى أنها تتكون من عناصر غير متجانسة يمكن أن تأخذ على التعاقب شكل بولشفية ثم نزعة جامعة إسلامية. وهو يرى أن هذه الحركة إنما تعد من حيث الجوهر موبوءة برهاب الأجانب ومعادية للغرب، مدفوعة بالحقد وبرفض الآخر، دون أن تملك أي فكرة إيجابية.

والقائد الصهيوني ليس بحاجة للذهاب إلى فلسطين لكي يدرك أن الضعف الرئيسي لحركته هو نقص الإمكانات المالية. وإذا كانت جمهرة المناضلين موجودة في الدول الجديدة في أوروبا الشرقية، خاصة في بولنده، فإن الموارد الجديدة لن تأتي من هناك. وفي أوروبا الغربية، يظل البارون إدمون دو روتشايلد الممول الرئيسي، لكن البارون يقوم بعمله بشكل منفصل عن المؤسسات الصهيونية. وبعد مواجهة مؤتمر الصلح، أدرك ڤايتسمان ضرورة استئناف الاتصال والالتزام بنبرة تتميز بالاحترام لأب الاستيطان اليهودي، خاصة إذا ما كان هناك إضطرار لعرض

الحسابات عليه، وهي حسابات تكشف الأزمة المالية للحركة[٦٠]. ويَعِدُ البارونُ بتقديم المساعدة ويقدم بعض الإعانات العاجلة[٦١].

وفي الأمد الطويل، يكمن الأمل في اليهود الأميركيين. فيركب ڤايتسمان البحر في أواخر فبراير/ شباط ١٩٢٣ متجهًا إلى الولايات المتحدة. وبرغم نبرة الفوز التي يتحدث بها في مراسلاته مع المقربين إليه عند سرد نجاحاته، فإن الوضع ليس جيدًا إلى ذلك الحد الذي يدعيه. والحال أن نتيجة الصراع على السيطرة على الاتحاد الصهيوني الأميركي بينه وبرانديز في عام ١٩٢١ قد تمثلت في كارثة حقيقية بالنسبة للقضية الصهيونية[٦٢]. ففي حين أن الاتحاد كان يضم في أواخر الحرب نحو ٢٠٠ ٠٠٠ مناضل يسددون اشتراكاتهم، فإنه لم يبق منهم بعد غير ١٨٤٨١ مناضلاً وقت مؤتمر عام ١٩٢٢. وهكذا فإن القدرة على الحصول على أموال إنما تصبح جد محدودة، أمَّا تكاليف تسيير العمل فهي تستوعب الجزء الأكبر من هذه الأموال.

والحاصل أن فشل الحركة الجماهيرية إنما يحيل ڤايتسمان إلى ضرورة التوجه إلى الوجهاء اليهود الأميركيين غير الصهيونيين ولكن المستعدين للإسهام في تكوين حياة اقتصادية يهودية في فلسطين. ويتعين عليه أن يتعامل مع الفرع الأميركي لآل واربورج ومع لويس مارشال، زعيم اللجنة اليهودية الأميركية القوية. وإذا كان يحصل منهم على بعض الأموال، فإن المفاوضات الجارية لتكوين الوكالة اليهودية التي نص عليها ميثاق الانتداب، والتي يجب أن تقاد بشكل متساوٍ بين الصهيونيين وغير الصهيونيين، إنما تتكشف عن مفاوضات طويلة وصعبة.

وفي فلسطين، تتميز المرحلة الأولى، في أداء كيش لمهامه، بقدر من المرارة. ذلك أن المؤسسات الصهيونية تشعر أنها قد أزيحت إلى دور ثانوي وسلبي خلال سير العملية الدستورية. وقد أعربت في البداية عن تحفظات عند اقتراح تكوين جمعية تشريعية. بل إن القاعاد ليومي والاشتراكيين قد فكروا في إحدى اللحظات في رفض المشاركة. وحيال تهديدات المقاطعة العربية التي كان من شأنها، لو نجحت، أن تكرس الدور الرئيسي للَّجنة التنفيذية العربية في شئون فلسطين، اضطرت المؤسسات الصهيونية إلى قبول مشاركة في مشروع تتنصل منه بوصفه خطرًا على مستقبل المقام القومي اليهودي. ومن ثم فسوف يستأنف كيش سياسة

كالڤاريسكي الخاصة بدعم «المعتدلين» العرب، وإن كان بإشراف أفضل على الحسابات، هذه المرة.

والحال أن المسئولين عن الأمن العام في فلسطين إنما يواصلون الانزعاج من تسلل العناصر البولشڤية من خلال الهجرة اليهودية. وهم منزعجون بشكل خاص لأنهم يعتبرون الاشتراكيين الصهيونيين متعاطفين إيجابيين مع موسكو، ولأن عمليات تهريب نشيطة للأسلحة لحساب يهود فلسطين قد جرت، من جهة أخرى. وقد يستولي الشيوعيون على هذه الأسلحة للقيام بالثورة. وقد حرص المندوب السامي على عقد اجتماع لتناول هذا الموضوع مع ڤايتسمان[٦٣]. ويسعى هذا الأخير إلى طمأنة محاوريه. فالصهيونية والبولشڤية عدوتان لدودتان إحداهما للأخرى. والمراقبة السياسية للهجرة إنما ترجع إلى البريطانيين، لأن الصهيونيين لا يتحملون المسئولية إلاّ عن الجانب الاقتصادي للهجرة. وهو يعترف بوجود استيراد سري للأسلحة، لكنه لا يتحدث إلاّ عن أهداف تتعلق بالدفاع الذاتي. فأغلب اليهود موالون للحكومة، لكنهم يشكون في قدرتها على حمايتهم. والصهيونيون سوف يتعاونون مع السلطات في النضال ضد البولشڤية. ويجري تكليف كيش بهذه المهمة. وفي مستهل عام ١٩٢٣[٦٤]، يتوصل إلى أنه لا وجود هناك لحركة شيوعية حقيقية في فلسطين وإلى أن الأسلحة السرية ذات أهداف دفاعية. ويلاحظ محاوروه أنه قد اعترف بوجود تسليح سري لحساب قوة سرية، هي الهاجاناه. ويظل الاشتراكيون تحت مراقبة مشدَّدة وتواصل خطبهم الداعية إلى نضال الطبقات إزعاج الشرطة. وفي ربيع عام ١٩٢٣، يؤدي تحقيق جديد إلى استنتاج أن وجود العناصر البولشڤية ضئيل الأهمية[٦٥]. ويشدِّد دوق ديڤونشاير على أنه من غير الوارد التصريح بحيازة أسلحة[٦٦].

ويتمثل موضوع آخر للقلق في موقف اليهود الأرثوذكس المناوئين للصهيونية. فهم يرفضون المشاركة في المؤسسات الجماعية اليهودية التي يسيطر عليها الصهيونيون ويحاولون الفوز باعتراف السلطات البريطانية بمؤسساتهم المنفصلة. والمسألة خطيرة لاسيما أن الحكومة البريطانية، بالرغم من تدخلات السير هربرت صمويل المتكررة، لا تريد الاعتراف بشخصية حقوقية للمؤسسات اليهودية[٦٧]. وهذه الأخيرة تتهم البريطانيين بأنها لا تحترم روح الانتداب، في حين أن العثمانيين أنفسهم كانوا قد اعترفوا لهذه المؤسسات بهذا النوع من الحقوق. وترى وزارة المستعمرات البريطانية[٦٨] أن مثل هذه الشخصية الحقوقية مميزة

لأقلية دينية بحاجة إلى حماية خاصة في وجه أغلبية دينية تسيطر على الدولة. أمّا الآن، فإن فلسطين إنما تدار من جانب البريطانيين وليس هناك ما يخيف الأقليات. وإقامة تفرقة من أي نوع، إيجابية أو سلبية، بين مختلف العناصر المكوّنة للمجتمع، إنما تتعارض مع جميع التقاليد البريطانية ومع ميثاق الانتداب. ويضطر المندوب السامي إلى الانضباط: إن أي تشريع يجب أن يسري على الجميع.

والحال أن اليهود الأرثوذكس، المتجمعين في تنظيم أجودات إسرائيل، إنما يواصلون حملتهم ضد الصهيونيين، الذين يجري اتهامهم بعدم احترام الفرائض الدينية، خاصة السبت والتحريمات الغذائية. وقد وجدوا متحدثًا بلسانهم في شخصية مثيرة للفضول، چاكوب دي هان[٦٩]. وهذا اليهودي الهولندي الأصل يتمتع بقدر من الشهرة بوصفه شاعرًا يكتب بالهولندية. وقد كان في البداية شاعرًا من شعراء الصهيونية وهاجر في عام ١٩١٩، تاركًا خلفه زوجته وأولاده. وهذا المثقف المعذَّب، ذو الميول الجنسية «المرضية»، والذي رفض البولشفية المستشرية في المنظمات العمالية، إنما ينتقل إلى الأرثوذكس اليهود مع تأليفه قصائد ذات مصدر إلهام مسيحي، وقد حصل على منصب أستاذ في إحدى المدارس في القدس. والحال أن مواهبه الأدبية إنما تجعل منه شخصية جد شهيرة. وهو يصبح مراسلاً لصحف بريطانية، خاصة صحف اللورد نورثكليف واللورد بيڤربروك، والتي تعيد نشر مقالاته الحادة ضد الصهيونية. ويرى كثيرون من الصهيونيين أنه خائن. ويجري شن حملة تخويف ضده. فيشكو من ذلك لكيش في ٢٣ أبريل/ نيسان ١٩٢٣، والذي يرى في شكواه علامة من علامات عقدة الاضطهاد[٧٠].

وخارج هذا العمل السياسي والعمل اليومي في إدارة الشئون الصهيونية، ينظم كيش بعض التظاهرات الاستعراضية، وأبرزها زيارة ألبرت أينشتاين للقدس في فبراير/ شباط ١٩٢٣، حيث يلقي محاضرة عامة بالفرنسية عن النسبية، مسبوقة بتقديم بالعبرية من جانب أوسيشكين وتختتمها كلمة بالإنجليزية من جانب السير هربرت صمويل[٧١]. وقد عقدت الندوة في بناية تقع على جبل سكوبس، موقع الجامعة العبرية القادمة، وربما تكون الندوة قد اعتبرت «نوعًا من الافتتاح لهذه

الجامعة قبل ظهور هذا المصطلح»[٧٢]. ويرفض العالم الشهير الإقامة في فلسطين «لأنه حر في أوروبا بينما سيكون هنا سجينًا دائمًا». وهو لا يريد أن يكون عنصر ديكور في القدس.

الانتخابات

بعد أن كرست صناديقُ الاقتراع حكومة المحافظين، تلجأ هذه الأخيرة إلى إعادة دراسة السياسة البريطانية حيال فلسطين. وفي ٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٢، يوجه السير هربرت صمويل إلى دوق ديفونشاير، سكرتير الدولة الجديد لشئون المستعمرات، تقريرًا سريًّا حول الوضع الاقتصادي والسياسي للانتداب[٧٣]: إذا كان الوضع ما يزال متوترًا، فإنه لم تقع أحداث خطيرة وقد أمكن خفض حجم الحامية خفضًا جديًّا، وهو ما يتماشى مع الهدف العام للسياسة البريطانية. ودافع الضريبة البريطاني، الذي كان قد دفع ٤ ملايين من الجنيهات في ١٩٢١-١٩٢٢، لن يدفع غير نصف هذا المبلغ في العام الجاري. وفي العام التالي، سيهبط المبلغ إلى ١,٥ مليون، بينما سيهبط في ١٩٢٤-١٩٢٥ إلى مليون. أمَّا الإدارة المحلية فهي تحصل على مجمل تمويلها من موارد البلد. وتتألف المعارضة للانتداب من ثلاثة اتجاهات يوجد تمازج بين أفكارها: اتجاه القوميين العرب الوحدويين، واتجاه المعادين للصهيونية واتجاه أنصار الجامعة الإسلامية. والأرجح أنهم يمثلون غالبية السكان. وبالرغم من عنف كلامهم، فإنهم مستعدون لقبول ما هو قائم. وترى أقليةٌ أن تصريح بلفور «أمر مقضي» وتقبل الانتداب. ودافعها إلى ذلك هو العداواتُ العائلية التي تضعها في مواجهة القوميين ورفضُ الفوضى والرغبةُ في تحقيقَ الثراء. ويحصل البعضُ على دعم مالي من جانب الصهيونيين ومن نشاطاتهم البناءة. وهو يرفض تهمة البولشفية. وقد رفضت إدارته سياسة القمع. وموقفهُ الليبرالي سمح بمواجهة أوضاع صعبة دون مشكلات كبرى. واللجنة التنفيذية العربية تتعاون بالفعل في الحيلولة دون وقوع أي أعمال عنف، وقد جرى الاحتفاظ بعلاقات ودية مع زعماء المعارضة الرئيسيين. ويمتنع السير هربرت صمويل عن أي مظهر حكومةٍ أهليةٍ، خلافًا للممارسة الفرنسية في سوريا ولبنان. فالمناصب العليا إنما يُعهد بها إلى بريطانيين في حين يجري توظيف أبناء البلد بما يتناسب مع

قدراتهم الفعلية. وفي اللحظة المباشرة، يحتاج السير هربرت صمويل إلى إعادة تأكيد للسياسة البريطانية سعيًا إلى إفهام السكان جيدًا أن من غير الوارد إعادة النظر في الانتداب. ومع الفشل المتوقع في لوزان، فإن العرب سوف يذعنون بشكل طبيعي للأمر الواقع وسوف يكسب الحزب المعتدل الانتخابات.

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٢٣، أنهت وزارة المستعمرات دراستها للملف[٧٤]: إن تصريح بلفور قد قدم خدمات مفيدة خلال الحرب، وذلك خاصة بدفعه الولايات المتحدة إلى دخول الحرب العالمية[٧٥]؛ وقد روعيت التعهدات المتخذة حيال العرب مراعاة كبيرة وهم يتمتعون بوضع أفضل بكثير مما في العهد العثماني. أمّا استياء العرب الفلسطينيين فهو استياء محلي ولا يشكل خطرًا حقيقيًا. وقد بيّن الكتابُ الأبيض بوضوح أنه لن تكون هناك دولة يهودية. وبما أنه من غير الوارد الجلاء عن فلسطين، فإنه لا يبقى سوى مواصلة سياسة العدل والتوازن التي حددتها الحكومة السابقة.

وبعد الفشل في لوزان، يذهب الوفد الفلسطيني إلى لندن. وفي ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٣، جرى الإعلان عن أن السياسة التي حددها الكتاب الأبيض سوف يجري الإبقاء عليها[٧٦]. وفي فلسطين، يقدم الصهيونيون مساعدة مالية لـ«الجمعية الإسلامية- الوطنية» المطلوب منها التصدي لـ«الجمعيات الإسلامية- المسيحية». وهي تضم أبرز أنصار اتجاه آل النشاشيبي ذوي الخلافات الشخصية أو العائلية مع آل الحسيني. ولا يحرز المعتدلون النجاح المأمول. ويدرك المدراء البريطانيون أن عدم المشاركة من الأرجح أن ينجح[٧٧]. وقد أدرك المندوب السامي ذلك[٧٨]. إلاّ أنه، بسبب التزامه الشديد، لا يمكنه أن يتراجع. وفي ٦ فبراير/ شباط ١٩٢٣، يجتمع بممثلي اللجنة التنفيذية الموجودين في فلسطين[٧٩]. وهو يعدّد الملفات المهمة التي ستتعين على الجمعية التشريعية القادمة معالجتها: التعليم، السياسة الضريبية، التنمية الاقتصادية، ويذكّرهم بأن من غير الوارد تعديل الوضع الحقوقي لفلسطين، كما أوضح ذلك مؤتمرُ لوزان والتغيرُ السياسي في بريطانيا العظمى. وسوف تجري الانتخابات في أواخر الشهر ولن يؤدي عدم المشاركة إلى إلحاق الضرر إلاّ بالداعين إليه، والذين سيخسرون نفوذهم في البلد. ويرد عليه محاوروه بأنهم لا يريدون المشاركة في اغتيال أمتهم. وبحسب المخطط

المألوف لسياسة الأعيان، يؤكد السير هربرت صمويل أنه لن يكون هناك من ضغط لإرغام الناس على التصويت، وتضمن له اللجنة التنفيذية عدم حدوث أعمال عنف أو أعمال تخويف. ويجدد القوميون حملتهم من أجل المقاطعة. ويعد الحاج أمين الشيخ مظفَّر، أحد أكثر المتطرفين حماسة، باستخدام الحرم لمخاطبة الجمهور في هذا الاتجاه، وهو ما يعود عليه بالتوبيخ من جانب سلطات الانتداب[٨٠]. فيتعهد بألاَّ يعود إلى ذلك مرة أخرى.

ويجري نشر النظام الانتخابي. فالاقتراع سوف يتم على درجتين، بحسب المبدأ العثماني[٨١]. وكل فلسطيني ذكر يزيد عمره عن ٢٥ عامًا سوف يكون ناخبًا في الدرجة الأولى، وسيجري انتخاب ناخب في الدرجة الثانية من جانب كل مجموعة من ٢٠٠ ناخب في الدرجة الأولى. ومن باب التحوط، يرى المندوب السامي أنه يكفي تصويت ناخبين في الدرجة الأولى لجواز انتخاب ناخب في الدرجة الثانية.

ويريد «المعتدلون» الحصول على تنازلات من شأنها تمكينهم من تبرير عملهم. وفي سلسلة من اللقاءات مع صمويل في ١١ و١٥ فبراير/ شباط، يطالبون بأغلبية عربية في الجمعية التشريعية وتولية أمير عربي على فلسطين كعلامة للمصالحة بين الحكومة والسكان[٨٢]. ولا يسع المندوب السامي التعهد بأكثر مما تعهد به، لكنه يقترح إنشاء جهاز استشاري موسَّع يضم أعضاء من الجمعية التشريعية وشخصيات ذات صفة تمثيلية يقوم هو بتعيينها. وهو يوضح، وهذا صحيح، أنه يحبذ بالأحرى كونفيدرالية دول تضم فلسطين وشرق الأردن والحجاز في ظل أمير عربي[٨٣]. ويجب أن تكون الأولوية للانتخابات، لكن شيئًا لا يحول بعد ذلك دون استكشاف هذه السبل. ووزارة المستعمرات[٨٤] مناوئة لتعيين ملك عربي على فلسطين، فهذا من شأنه أن يستثير غضب الصهيونيين، لكنها تعلن أنها مستعدة لتأييد كل أشكال التعاون فيما بين الدول العربية «المستقلة» والذي ستنضم إليه فلسطين. ولتسوية الخلاف بين العرب والبريطانيين بشكل نهائي، سوف يتعين الحصول من الملك حسين على اعتراف بالمصالح البريطانية الخاصة في العراق وفلسطين (خاصة تصريح بلفور بحسب تفسير الكتاب الأبيض له).

والحاصل أن المعتدلين، نظرًا لعدم حصولهم على تطمينات فورية من جانب البريطانيين وبسبب غياب الدعم المالي من جانب الصهيونيين الذين تعوزهم الإمكانات المالية، إنما يعلنون عشية انتخابات الدرجة الأولى تأييدهم للمقاطعة. وفي هذه الظروف، لا تلقى المقاطعة أي معارضة فعلية، بينما تأخذ عمليات الاقتراع خمسة عشر يومًا[٨٥]. ولابد من مرور بعض الوقت للوصول إلى النتائج النهائية، حيث إن النظام الانتخابي يمزج بين الدوائر الانتخابية الجغرافية والهيئات الانتخابية الطائفية [٨٦]:

	الناخبون المختارون	المقاعد التي يجب شغلها
المسلمون	١٠٧	٦٧٠
اليهود	٧٩	٧٩
المسيحيون	١٩	٥٩
الدروز	٨	١٥

وبعبارة أخرى، فيما أنه لابد من اثنين من الناخبين كحد أدنى في الدرجة الأولى لاختيار ناخب في الدرجة الثانية، فإن عدد المقترعين غير اليهود لابد له من أن يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠.

المجلس الاستشاري

على مدار عدة أسابيع، يراوغ السير هربرت صمويل قبل اتخاذ قرار. فهو يعرف أن الاتجاه إلى انتخابات الدرجة الثانية إنما يجازف باستثارة استياء مقيم من جانب السكان ويخشى من نشوب اضطرابات، الأمر الذي كان قد نجح، إلى الآن، في تجنبه[٨٧]. فيرتأي الحل المتمثل في تسمية أعضاء مؤقتين حيثما لم يجر اختيار أي ناخب في الدرجة الثانية، والاتجاه إلى إنشاء مجلس استشاري موسّع. بيد أنه سرعان ما يتخلى عن ذلك ويقترح ترك المقاعد غير المشغولة خالية لكي يتجه فيما بعد إلى انتخابات تكميلية عندما تصبح الظروف مؤاتية. وهو يمتنع عن أي إعلان علني قبل الحج إلى النبي موسى، والذي يزعجه إزعاجًا خاصًا[٨٨]. ففي ١٤ مارس/ آذار بالفعل، بمناسبة عودة الوفد المرسل إلى أوروبا إلى القدس، وقعت

صدامات عنيفة مع الشرطة[٨٩]. والصهيونيون أنفسهم منزعجون ويستعدون لمواجهات مستنفرين قوات دفاعهم السرّية، الهاجاناه، المسكوت عنها من جانب سلطات الانتداب وإن كانت غير معترف بها من جانبها. والحال أن الحاج أمين إنما يجعل من الحج استعراضًا لقوته السياسية. ويتم الاحتفال بهدوء، لكن الحجاج يعلنون عداءهم للصهيونية أمام المندوب السامي وحاكم القدس، ستورس[٩٠].

وبما أن الأعياد قد مرت دون وقوع حوادث، فإن المندوب السامي إنما يتبادل رسائل كثيفة مع الوزارة التي يتبعها تتعلق بإعداد دستور جديد لفلسطين يراعي الوضع الناجم عن فشل الانتخابات. ففي فلسطين، يشتد اضطراب الخواطر. ويجري الحديث بصورة منتظمة عن تعيين عبد الله ملكًا[٩١]. والحال أن فيلبي، الممثل البريطاني في عمّان، إنما يتولى الدفاع عنه لدى الصحف البريطانية[٩٢].

ولتهدئة الخواطر، يؤكد البريطانيون رسميًا إنشاء إمارة شرق الأردن مع جعل عبد الله أميرًا عليها (إلى هذا الحين لم يكن إلاَّ تحت الاختبار)[٩٣]. لكن الملك حسين يرسل، في ١٨ مايو/ أيّار، برقية إلى موسى كاظم يؤكد فيها أن بريطانيا العظمى تعترف في المعاهدة الأنجلو- عربية القادمة بقيام اتحاد عربي ستكون فلسطين جزءًا منه[٩٤]. فيحتفل العرب بينما ينزعج اليهود. ويسأل الصهيونيون البريطانيين عن حقيقة الأمر، فلا يتحدثون إلاَّ عن ارتباط اقتصادي بين فلسطين واتحاد عربي قادم وتمثيل للمسلمين في مجلس ديني إسلامي. وبالمقابل، قد يعترف الهاشميون بتصريح بلفور.

وتجري ملاحقات ضد بعض المسئولين الإسلاميين- المسيحيين المتهمين بممارسة ضغوط من أجل منع الانتخابات. والحال أن اللجنة التنفيذية، المجتمعة في نابلس، إنما تحتج احتجاجًا قويًا وتنظم حملة إقناع نشيطة لدفع الناخبين في الدرجة الثانية إلى التنحي[٩٥]. وتنشط الجمعية الإسلامية- الوطنية من جديد. فيتهم القوميون أعضاءها بأنهم خونة ومأجورون من الصهيونية. وقد وقعت مواجهات جسدية بين أنصار الحركتين.

وفي أواخر مايو/ أيّار، يخرج السير هربرت صمويل عن صمته[٩٦]. إن الانتخابات قد ألغيت وسوف تكون للمندوب السامي السلطة الكاملة في إصدار مرسومات بعد التشاور مع مجلس استشاري من ٨ مسلمين واثنين من المسيحيين

واثنين من اليهود. وهو يعين الأعضاء العرب في المجلس الاستشاري، وأغلبهم ينتمون إلى اتجاه آل النشاشيبي. وعلى الفور، يمارس القوميون ضغوطًا أدبية قوية لدفعهم إلى التنحي[٩٧]. ويحاول هؤلاء الأعضاء الإفلات من الضغط مؤكدين أن وجودهم في المجلس لا يشكل تأييدًا للسياسة البريطانية، لكن سلطات الانتداب ترد بأن المجلس الاستشاري إنما يعد بالفعل عنصرًا من عناصر دستور فلسطين.

ويعقد الإسلاميون- المسيحيون مؤتمرهم السادس في يافا من ١٦ إلى ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٢٣[٩٨]. فيسعدون بنجاح المقاطعة، لكنهم يهتمون أساسًا بالمفاوضات الأنجلو- حجازية. فيرسلون برقية احتجاج إلى الملك حسين يعلنون فيها أن الأمة العربية الفلسطينية لن تقبل أي معاهدة لا تلبي مطالبهم على نحو ما حددتها المؤتمرات السابقة. فيرد الملك على موسى كاظم على الفور بأنه سوف يتقيد بواجباته، لأن سمعته إنما تتوقف على ذلك. ويتقرر إرسال وفد جديد إلى لندن. فالمؤتمرون ما يزالون يؤمنون بإمكانية تغيير السياسة البريطانية. وخلال زيارات وفودهم السابقة، قوبلوا بحفاوة من جانب دوائر مؤثرة وأيدهم جانب من الصحافة البريطانية[٩٩].

وفي أبريل/ نيسان ١٩٢٣، كان ويليام ديديس، السكرتير العام للانتداب، قد ترك منصبه ليحل محله فيه جيلبرت كلايتون، الذي كان قد لعب بالفعل دورًا مهمًّا خلال الحرب العظمى والإدارة العسكرية. وفي أواخر يونيو/ حزيران، يذهب السير هربرت صمويل إلى لندن لكي يحدد مع الوزير المسئول عن عمله التوجهات الجديدة للسياسة الفلسطينية. ويمارس كلايتون مهام المندوب السامي بالنيابة. ولدى وصوله، يتخذ في البداية موقف المؤيد لسياسة قوة، لكنه سرعان ما يدرك قوة الشعور القومي العربي. فيصبح أكثر تصالحًا من رئيسه ويؤكد للأعضاء العرب في المجلس الاستشاري أن المشاركة لا تعني قبول الدستور[١٠٠]. وبعد مهلة للتفكير، يقبل ستة من الأعضاء العشرة المعينين المنتمين إلى فصيل النشاشيبي المشاركة في المجلس[١٠١]. وفي منتصف يوليو/ تموز، يرحل الوفد العربي الذي يقوده موسى كاظم متجهًا بدوره إلى لندن.

وفي العاصمة البريطانية، يتعاون الوفد مع مبعوث الملك حسين، الذي يبدو متفائلاً فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة على مشروع المعاهدة لصالح العرب الفلسطينيين. وتوضح السلطات للوفد أنه، بما أن البرلمان في عطلة وأن الحكومة تكاد تكون في الوضع نفسه، فإن غير الوارد إجراء محادثات سياسية. فيسلم أعضاء الوفد مذكرة ويوجهون نداءً إلى الشعب البريطاني ويعودون إلى فلسطين مفعمين بالأمل(١٠٢).

المؤتمر الصهيوني الثالث عشر

عندما يرجع ڤايتسمان من الولايات المتحدة، ينزعج من إعادة الدراسة الجارية للسياسة البريطانية. وهو لا يعرف تفاصيلها ويناشد دوق ديڤونشاير عدم تغيير شيء في الترتيبات المتخذة في عام ١٩٢٢(١٠٣). ومتستراً على مخاوفه، يفتتح في ٦ أغسطس/ آب ١٩٢٣ في كارلسباد المؤتمر الصهيوني الثالث عشر(١٠٤). وفي كلمته الافتتاحية، يحاول طمأنة مستمعيه المنزعجين من حملة الصحافة البريطانية ضد الانتداب. فالحكومة الجديدة قد أعلنت نيتها في الإبقاء على سياسة الحكومات التي سبقتها. وفي فلسطين، فإن جمهور السكان، خاصة الفلاحين، قد أقام علاقات حسن جوار مع المستوطنات اليهودية. ويجب إيلاء الأولوية للبناء الاقتصادي، والذي يتطلب تضحيات من الجميع. ويجب الفوز بتعاون جميع اليهود غير الصهيونيين، وهذا هدف الوكالة اليهودية القادمة. ويدعمه سوكولوف. وتتعرض القيادة لانتقادات عنيفة من جانب معارضة يسارية تتهمها بالرغبة في تسليم الحركة لـ«البلوتوقراطية» اليهودية. فيرد ڤايتسمان بقوة: إن سياسة الاحتجاج عقيمة، والمصاعب الرهيبة ذات الطابع السياسي، وإن كان بالأخص ذات الطابع الاقتصادي والمالي، والتي تواجهها الصهيونية، إنما تجعل من توسيع أطر الوكالة اليهودية مسألة حياة أو موت. ومن المستحيل العمل بشكل منهجي عندما يجري إمطار المرء، كل يوم، ببرقيات من المدرسين والرواد الذين يموتون، هناك، من الجوع. ولابد من موارد جديدة لا يمكن أن تأتي إلاّ من الوكالة اليهودية.

وهو يطرح مسألة الثقة. فيحصل على الثقة بأغلبية ١٤٧ صوتًا في مقابل ٧٢ صوتًا، لكن الامتناعات عن التصويت جد عديدة بحيث إن الأغلبية التي تم الحصول عليها لا تمثل غير نصف المندوبين. ويجري استئناف النقاش فيؤدي إلى صيغة حل وسط: إن الوكالة اليهودية القادمة يجب أن تتمتع بأسلوب عمل ديموقراطي، وذلك عبر تكوين مؤتمر يهودي عالمي يكفل الأغلبية للصهيونيين. ويتم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة يقودها ڤايتسمان وسوكولوف. بينمايجري استبعاد المعارضين، ومن بينهم أوسيشكين. وتستعيد القرارات المتخذة تيمة التعاون الضروري بين الشعب اليهودي والشعوب الشرقية التي تجمعها به آصرة الأصل المشترك (أي الشعوب السامية):

يأمل المؤتمر في أن الشعب العربي، الذي يملك خارج فلسطين فضاءات شاسعة يمكنه أن يحقق فيها نهضته القومية، سوف يتفهم بشكل أفضل فأفضل بعث الشعب اليهودي، والذي تتمثل رغبته في العيش في انسجام تام وإخاء كامل مع عرب فلسطين، وأن يدرك أن اليهود عنصر ثمين، وقوة فعلية للشرق الأدنى.

وتجري المطالبة بالاعتراف بالشخصية الحقوقية للجماعة اليهودية في فلسطين كما يجري الحديث عن مسألة شرق الأردن:

يعترف المؤتمر بأن فلسطين الشرقية وفلسطين الغربية تشكلان وحدة تاريخية وجغرافية واقتصادية ويعبر عن الأمل في أن طموحات اليهود المشروعة سوف يجري احترامها رسميًا، أيًا كانت الترتيبات التي سوف تتخذ في موضوع شرق الأردن.

ويخرج ڤايتسمان من المؤتمر منهكًا ومتألمًا. فهو يشكو من نكران الناس للجميل. وقبل أن يذهب مرة أخرى إلى الولايات المتحدة لجمع تبرعات، تتعين عليه مواجهة التطورات الجديدة للسياسة البريطانية، والتي تحدث دون التشاور معه بشكل مباشر، هو الذي يستند عمله كله إلى علاقات مميزة مع آخذي القرار البريطانيين.

الوكالة العربية

يظل انعدام اليقين قائمًا فيما يتعلق بمصير فلسطين. وفي أواخر أغسطس/ آب ١٩٢٣، يصل ممثل للملك حسين. ويتم عقد لقاء مع وفود من كل ربوع فلسطين[١٠٥]. ويعلن ممثل الملك حسين أن الأخير قد طلب من البريطانيين إدخال تعديلات على مشروع المعاهدة تنص على أن فلسطين ستكون بلدًا مستقلاً يتمتع بحكومة من اختياره، فيصبح تصريح بلفور حبرًا على ورق. وعندئذ يمكن لفلسطين أن تكون جزءًا من اتحاد كونفيدرالي عربي قادم. وهو وعائلته سوف يدافعان عن فلسطين حتى آخر قطرة من دمائهما:

أمرني [جلالته] أن أؤكد لكم أنه ينظر إلى أهالي فلسطين نظره إلى أولاده على السواء، سواء المسلم والمسيحي واليهودي الوطني ومن رجع من الصهيونيين عن أطماعه البلفورية في الأراضي الفلسطينية.

وتصل شعبية الهاشميين إلى أوجها. بل إن النشاشيبيين يشعرون بالاضطرار إلى الانسحاب من المجلس الاستشاري. ويخشى الصهيونيون من أن تتحقق هذه الوحدة العربية دون اتفاق مسبق معهم لتسوية الملف الفلسطيني.

وقد قضى السير هربرت صموئيل الصيف في بريطانيا العظمى سعيًا إلى مناقشة مستقبل الانتداب مع الحكومة البريطانية. وكانت حكومة المحافظين قد سارعت إلى الإعلان، عند تشكيلها، عن أنه لن يكون هناك من تغيير في السياسة. وقد اطمأن الصهيونيون بسبب تعيين أورمسبي- جور، ضابط الاتصال السابق مع اللجنة الصهيونية والنصير السافر لقضيتهم، في منصب نائب سكرتير الدولة لشئون المستعمرات. وكانت قد شُكِّلت لجنة وزارية مشتركة مكلَّفة بدراسة المسألة، وسرعان ما فرضت شخصية اللورد كيرزون نفسها، ولا يجهل أحد تحفظاته حيال التجربة الصهيونية[١٠٦]. وقد جرى الحديث علنًا عن احتمال استقالة المندوب السامي، الذي أضعفه فشلُ مشروعه الدستوري. على أن اللجنة الوزارية المشتركة قد انتهت إلى الحفاظ على السياسة المتَّبعة: فلم يكن بالإمكان الرجوع عن التعهدات المأخوذة ومن شأن التخلي عن الانتداب أن يعني وجود الفرنسيين أو الإيطاليين أو

الأتراك في فلسطين، بما يشكله نتيجة بالغة الضرر بالنسبة للمصالح البريطانية. وقد شدَّد كيرزون على ضرورة التوصل إلى حل وسط مع العرب وطَرَحَ فكرة وكالة عربية موازِنةٍ للوكالة اليهودية. وقد وافقت اللجنة ثم الحكومة على المشروع. واتجاه السياسة البريطانية واضح[١٠٧]. فتكلفة إدارة فلسطين التي تتحملها ماليات المتروبول ما تزال ترتفع إلى مليون ونصف مليون من الجنيهات الاسترلينية. وبالإمكان الأمل في تخفيضها بسرعة إلى مليون، مع تأمين السكينة العامة في الوقت نفسه. والحال أن جذر المشكلة إنما ينبع من خوف العرب من أن يجري إخضاعهم لسيطرة يهودية: ولم يكن ذلك واردًا البتة وقد أكد الصهيونيون ذلك بقبولهم الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢. ويجب الفوز بالتعاون السياسي من جانب جميع عناصر المجتمع الفلسطيني.

ويرجع المندوب السامي إلى القدس في ١٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٢٣. فينهمك في مشاورات مع الأعيان الفلسطينيين حول مشروع الوكالة العربية ويصطدم على الفور بمعارضة قوية. وفي حين أن المشروع الأولي للوكالة قد أشار إلى أن أعضاءها يجب تعيينهم من جانب حكومة فلسطين، يسلم السير هربرت صمويل بوجوب انتخابهم. والصهيونيون أيضًا يبدون معادين للمشروع: إذ لا يمكنهم قبول هذا الشكل من أشكال المساواة السياسية المزعجة بالنسبة للمستقبل. والوكالة العربية، غير المتضمنة في ميثاق الانتداب، من شأنها أن تشكل سابقة خطيرة في اتجاه تعديل التعهدات البريطانية[١٠٨].

وفي ٢٩ سبتمبر/ أيلول، يدخل ميثاق الانتداب رسميًّا حيز سريان المفعول. وفي ١١ أكتوبر/ تشرين الأول، يجتمع السير هربرتِ صمويل بالأعيان العرب ويبلغهم رسميًّا بالمقترحات البريطانية[١٠٩]. وهو يذكِّر بأن تصريح بلفور تعهد دولي من جانب بريطانيا العظمى من غير الوارد التنصل منه. ويتوجب فهمه، بحسب الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢، على أنه يوجِدُ تعهدًا مزدوجًا للحكومة البريطانية حيال العرب واليهود. وليس هناك من تنافر بين هذين التعهدين. والبرهان على ذلك هو الاقتراح الخاص بالوكالة العربية لأنها ستكون لها عين الوضعية التي للوكالة اليهودية:

تطلب إليَّ حكومة صاحب الجلالة إضافة ما يلي: إنها ترى أنها بإيجادها وكالة عربية إنما تقوم بخطوة كبرى في اتجاه تحقيق رغبات السكان العرب، وأن هذا الإيجاد يجب، من ثم، قبوله بوصفه يسوي جميع المسائل التي ما تزال محل نزاع، على الأقل إلى أن يتم تشكيل مجلس نيابي حقيقي. وإلاَّ، أي في الحالة التي لا يتم فيها قبول هذا الشرط، فإن الحكومة لن تواصل مشروعها.

إن الاقتراح الذي قُدِّم إليكم للتوّ إنما يهدف، شأنه في ذلك شأن مشاريع إنشاء مجلس تشريعي ومجلس استشاري، إلى إتاحة الفرصة أمام السكان العرب للمشاركة في توجيه أمور البلد. ولا مراء البتة في أن هذه المشاركة ستكون جد مفيدة للجماعة العربية وستكون مفيدة أيضًا للحكومة. إلاَّ أنه على السكان والمتحدثين بلسانهم أن يقولوا هم ما إذا كانوا مستعدين لانتهاز الفرصة المتاحة لهم.

وبحسب سيناريو متوقع سلفًا، ينسحب الأعيان للتداول ثم يعهدون إلى موسى كاظم بمهمة تقديم ردهم الرافض. فيعبر المندوب السامي عن أسفه حيال هذا الرفض ويضيف أن العرب لن يكون بوسعهم لوم أحد سوى أنفسهم إذا لم يتمتعوا في البلد بتلك الحصة من الحكم التي تخصهم.

وبعد ذلك ببضعة أيام، يقدم الباشا العجوز نصًّا مكتوبًا ومسبَّبًا يعرض مواقف اللجنة التنفيذية العربية سعيًا إلى إرساله إلى الحكومة البريطانية[١١٠]. ويشير النص إلى أن المقترحات البريطانية تتعارض مع التعهدات البريطانية المأخوذة خلال الحرب العظمى، كما تتعارض مع حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ومع المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم:

لا يخالج أحدًا شك أن تصريح بلفور الذي يعد اليهود بتأسيس وطن قومي لهم في فلسطين فرفضته الأهالي رفضًا باتًا هو مخالف كل المخالفة لنصوص نظام عصبة الأمم وروحه. فقد وُضع هذا النظام على أساس تحقيق رغائب الشعوب وحماية الأمم الضعيفة، لا على أساس اضطهاد حرية الشعوب وإكراهها على قبول خطة تحرمها من كل حقوقها السياسية وتُخضع البلاد لسياسة وإدارة أجنبيتين على ما هي عليه الحالة الآن في فلسطين. فما أجدر حكومة جلالة الملك وهي من عصبة الأمم أن تلغي وعد بلفور هذا وتحل نفسها منه لأنه لا ينطبق على نظام عصبة الأمم وروحه.

ولا يمكن أن يكون هناك من تعهد مزدوج لأن هذا إنما يعني أن العرب أجانب في بلدهم الذي يخصهم:

أمّا ما تفضلتم به من أن وعد بلفور ذو شقين لا يناقض الواحد الآخر فأمر غريب. قد لا يكون تناقض بين شقي هذا التصريح إذا كانت البلاد يهودية وليس للعرب فيها إلاّ ما يكون لكل أجنبي دخيل في كل بلد من حقوق مدنية ودينية، وأمّا وهذه البلاد عربية ولها الحق المطلق في الحياة الحرة المستقلة فلا يمكن إلاّ أن يناقض الشقُ الأول من هذا التصريح الشقَ الثاني والتوفيق بين هذين الشقين مستحيل.

ويؤكد البريطانيون أنهم عادلون. على أن الأمر إنما يتعلق هنا، فيما يؤكد النص، ليس بالعدالة وحدها وإنما بالحرية أيضًا. والاعتراف بالمساواة في الوضعية بين الوكالتين، هو اعتراف بأن البلد ليس عربيًا.

زيارة الملك حسين: المملكة العربية والخلافة الإسلامية[١١١]

يوافق دوق ديفونشاير على موقف المندوب السامي[١١٢]. ومن غير الوارد تقديم مقترحات جديدة إلى العرب وسوف يجري التمسك بالسياسة التي حددها الكتاب الأبيض. ويعلن بيان رسمي في مستهل نوفمبر/ تشرين الثاني عن الإصرار البريطاني[١١٣]. فالمندوب السامي سوف يحكم بمفرده، يساعده مجلس استشاري يتألف من كبار موظفين. وفي ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، تجتمع اللجنة التنفيذية العربية لبحث الوضع، في حضور المفتي الأكبر[١١٤]. ويتحدث البعض عن انتفاضة، تعد السبيل الوحيد لتلبية مطالبهم، لكن موسى كاظم يتمسك بخطه الخاص بالمعارضة غير العنيفة. وتمر ذكرى تصريح بلفور، في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، دون قلاقل كبرى[١١٥].

وفي أواخر العام هذه، تصل منزلة الهاشميين إلى مستوى أعلى بينما تتبدد منزلة مصطفى كمال[١١٦]. فإعلان الجمهورية التركية قد أدى إلى تحرر من الأوهام وينزعج موسى كاظم من المخاطر التي تتعرض لها مؤسسة الخلافة. ويعيد فصيل النشاشيبي تنظيم نفسه في «حزب وطني عربي»، يهاجمه القوميون بعنف[١١٧]. وفي لندن، يقترح ممثل الملك حسين تعديلاً جديدًا للمعاهدة يعترف

بالكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢ لكنه يضم فلسطين إلى اتحاد عربي ذي اختصاصات غامضة في تعريفها. والحال أن فايتسمان، الذي جرت استشارته، إنما يرفض هذا الاقتراح الذي تجده وزارة المستعمرات أيضًا غير مقبول[١١٨]. على أن الحل الخاص بالاتحاد العربي إنما يستثير اهتمام الزعيم الصهيوني: إن الصهيونيين على استعداد لتقديم عونهم لهذا المشروع، وذلك على أن يقبل العرب، في المقابل، سياسة سخية لصالح المقام القومي اليهودي[١١٩]. وفي أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني، يركب البحر متجهًا إلى الولايات المتحدة.

وقد قدم عبد الله، من خلال رياض الصلح، مقترحات في هذا الاتجاه[١٢٠]. والمقصود هو الحصول على العون من الصهيونيين لتحقيق وحدة عربية تشمل سوريا. ويرى الفرنسيون في هذا الأمر مؤامرة بريطانية جديدة[١٢١].

ويجري الإعلان في الشطر الثاني من شهر ديسمبر/ كانون الأول عن قرب زيارة الملك حسين إلى شرق الأردن. ويرى السير هربرت صمويل أن من الخطورة البالغة دعوته إلى القدس ويقرر زيارته عند مجيئه (إلى شرق الأردن)[١٢٢]. وتدور تكهنات حول احتمال عقد لقاء بين جميع الأمراء الهاشميين. فتمنع لندن فيصل، الذي صار ملكًا على العراق، من الذهاب إلى شرق الأردن[١٢٣]. وعلى أي حال، فإن الرئيس السابق للمملكة العربية يحتفظ بعلاقات سيئة مع أبيه، الذي كان قد تجنب لقاءه في الأعوام السابقة. وأمًا فيما يتعلق بملك الحجاز، فإنه، برفضه الاعتراف بالانتدابات البريطانية، قد تبرأ من ارتقاء ابنه العرش.

وتتحدث الشائعات عن نية مفترضة لدى الملك حسين في إعلان نفسه خليفة[١٢٤]. وهو يصل إلى عمّان في ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٤ بصحبة أبنائه علي وعبد الله وزيد. وهو يتصرف بوصفه السيد الحقيقي للبلد، بينما يتصرف الأمير بوصفه ابنًا مطيعًا[١٢٥]. وعلى الفور تتدفق الوفود من كل حدب وصوب. وينصب أمير شرق الأردن خيام تشريف في الشونه، حيث يوجد مقره[١٢٦]. ويؤكد مؤسس العائلة المالكة الهاشمية للّجنة التنفيذية العربية أن المفاوضات مازالت جارية وأنه سوف يتصرف دومًا لصالح استقلال وحقوق الفلسطينيين. وفي حالة فشل المفاوضات، سوف ينحاز إلى مواقفهم. وخيبة الأمل عظيمة، لأن القوميين

كانوا يتصورون أن الملك قد جاء لكي يقدم لهم النتيجــة الإيجابيــة لمفاوضــاته. ويعتبر الحزبُ الوطني العربي الملك «والدًا» لجميع عرب فلسطين ويناشده عــدم السماح لنفسه بالوقوع في شرك «الدسَّاسين» الذين يجرون البلد إلى الضياع تحقيقًا لأطماعهم الشخصية. ولدى الخروج من اجتماع، يتعرض ممثلو فصيل النــشاشيبي للهجوم من جانب متظاهرين يتهمونهم بأنهم خونة وعملاء للصهيونية، الأمر الذي يستثير غضب عبد الله. وسرعان ما يدرك الملك حسين أن اللجنة التنفيذية العربيــة تمثل المحاور الشرعي الوحيد[١٢٧].

ويتوصل المندوب السامي، خلال لقائه البروتوكولي مع الملك الهاشمي، إلــى موافقة الأخير على مقابلة وفد صهيوني يرأسه الكولونيل كيش. وفي عمَّان، يجعل رياض الصلح من نفسه الوسيط بين الصهيونيين والهاشميين. والبيشوف جد معــاد لمثل هذا التحرك، لكن كيش يرى فيه فرصة لمناورة كبرى في مجــال العلاقــات العامة[١٢٨]. وقد تم اللقاء في ٢٧ يناير/ كانون الثاني[١٢٩]. وحاخام فلسطين الأكبر هو المتحدث الرسمي بلسان الوفد. ويقلده الملك قلادة الاستقلال العربي العظمــى. أمَّا الكلام الموجَّه إلى الملك فهو يتبع القواعد المألوفة للرطانة الصهيونية: تعــاون شعبين ساميين شقيقين من أجل بعث الشرق. ويرد الملك بأنه منفتح دومًــا علــى العدل وأنه مستعد لأن يفتح قلبه وأراضيه أمام اليهود ما أن يدخلوا من الباب وليس باختراق الجدار. وفي المساء، يقابل عبدُ الله كيشَ ويطلب منه إيــضاحات بــشأن البرنامج الصهيوني. فيؤكد له الكولونيل أن تصريح بلفور لا يفعل سوى الاعتراف بالحق التاريخي لليهود في العودة إلى وطنهم التاريخي لكي يقيموا فيه حياة قوميــة وأنه لا ينطوي على أي تهديد بالنسبة لسكان فلسطين العرب. فيرد عليــه الأميــر بأنه، في هذه الظروف، قد يكون العرب على استعداد لقبول وجــود اليهــود فــي فلسطين كما في البلدان العربية الأخرى. وفــي اليــوم التــالي، يجــري الممثــل الصهيوني حوارًا مباشرًا مع الملك حسين، الذي يبدو أكثر مراوغة من ابنه. ويعلن له متابعة الاتصالات مع ممثليه. وقد جرت هذه اللقاءات في شهر فبراير/ شــباط: فيوضح المحاورون العرب بجلاء أن حل المشكلة إنما يكمن في تنصيب عبــد الله ملكًا على فلسطين في مقابل اعتراف العرب بتصريح بلفور. على أن كيش، الــذي لا يريد «سيطرة عربية»، إنما يدير لهم الأذن الصماء.

وهو يجني على الفور ثمار تحركه. فيستخدم فايتسمان الصدى العام للقاء مع الملك حسين خلال مناسبات ظهوره العلني عند جولته في الولايات المتحدة ولقاءاته مع الشخصيات اليهودية غير الصهيونية[١٣٠]. ويستفيد الكولونيل كيش من زيارة إلى القدس قام بها الأميران علي وعبد الله لكي يجد نفسه على مائدة واحدة، خلال حفل الاستقبال الرسمي، مع مفتي القدس[١٣١]. على أن الحاج أمين، الذي سعى دومًا إلى تجنب موقف كهذا، إنما يتهرب من نظره إليه ويمتنع عن التحدث معه.

وفي تلك الأثناء، يزور وفد لليهود الأرثونكس المنتمين إلى تنظيم أجودات إسرائيل الملك حسين لكي يعلنوا تنصلهم الكامل من الصهيونيين، الأمر الذي يثير عظيم سخط هؤلاء الأخيرين[١٣٢].

ويبدو أن الأمور المهمة تحدث في لندن. فحكومة المحافظين التي يرأسها ستانلي بالدوين[١٣٣] قد أعادت إطلاق النقاش المتكرر حول حرية التبادل. وبما أن الحمائية تتعارض مع البرنامج الانتخابي لحزبه في الانتخابات السابقة، فإنه إنما يلجأ إلى حل البرلمان. ولا تسفر انتخابات عام ١٩٢٣ عن أغلبية واضحة. ويتفوق العمال على الأحرار. وفي ٢١ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٤، تسقط حكومة المحافظين و، بحسب القاعدة، يصعد الحزب الأهم إلى السلطة. ومنذ اليوم التالي، يشكل رمزي ماكدونالد أول حكومة عمالية في التاريخ البريطاني. وهو محتاج، لكي يحكم، إلى دعم من الأحرار، المنقسمين إلى أنصار وخصوم للويد جورج. وفي مسألة المستعمرات، يحافظ على سياسة أسلافه. وسوف يخسر الأغلبية في مجلس العموم في سبتمبر/ أيلول ١٩٢٤ بسبب مسألة العلاقات مع روسيا السوفييتية. وترمز الانتخابات الجديدة (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٤) إلى انهيار للأحرار لصالح المحافظين. وبعضهم، كتشرشل، إنما ينضمون إلى الحزب الفائز الذي يتمتع بأغلبية راسخة.

وفي هذا السياق ينفجر خبر إلغاء الخلافة بقرار من مصطفى كمال في ٣ مارس/ آذار ١٩٢٤. وعلى الفور، يقوم الملك حسين، الذي كان ما يزال في الشونه، باغتنام الفرصة. وفي ٥ مارس/ آذار، يجمع مندوبين من الحجاز والعراق وشرق الأردن وفلسطين ويجعلهم يعلنونه خليفة للمسلمين[١٣٤]. والحال أن الحاج أمين وموسى كاظم، الفاترين بالأحرى، إنما يرفضان في البداية أن تقام الصلاة

باسم حسين في المسجد الأقصى. فتقام ببساطة باسم أمير المؤمنين، دون تحديد هويته. والمقصود هو الضغط على الملك كي يشجب علنًا تصريح بلفور. وفي النهاية، تميل الغلبة في المجلس الإسلامي الأعلى لصالح أنصار الهاشميين. وفي ١٢ مارس/ آذار، نجد أن وفدًا يتألف من المفتي الأكبر ومن أعضاء المجلس الإسلامي الأعلى وراغب النشاشيبي وبطريرك الأرثوذكس في القدس إنما يقدم البيعة للخليفة الجديد في الشونه[١٣٥]. وتقام الصلاة باسمه في ١٤ مارس/ آذار في الحرم[١٣٦]. وعلى الفور، يشكر حسين السكان الفلسطينيين ثم يستعد للعودة إلى الحجاز. وفي نابلس، قلعة النزعة المحافظة الإسلامية، احتاج الأمر أسبوعًا لكي يقبل الأعيان تقديم البيعة، وفي عديد من المدن كانت المعارضة قوية في البداية[١٣٧].

وقد انضم عراق فيصل إلى الحركة، لكن مصر، حيث للملك فؤاد أطماعه الخاصة، إنما تعارض ذلك. وتظل بقية العالم الإسلامي في موقف الترقب والانتظار. أمَّا المسلمون الهنود فهم معادون بشكل سافر.

والتوتر الطائفي قوي نسبيًّا. ففي ٢١ مارس/ آذار، في يافا، خلال كرنفال بوريم، أحس مسلمون بالإهانة من مواكب يهود يرتدون ثياب أهل البلد ونشب عراك استخدمت فيه المسدسات، الأمر الذي أدى إلى مصرع شخص من كل من الجانبين[١٣٨]. وفي الأيام التالية، وقعت أحداث عنف جديدة في المدينة. ويؤكد موسى كاظم علنًا أن اليهود قد ازدروا الإسلام. فيطلب كيش معاقبته لتوجيهه «اتهامات [إلى اليهود باقتراف] جرائم طقسية» كما يطالب بتعزيز التدابير الأمنية خلال عيد النبي موسى القادم[١٣٩]. ويمر الحج دون حوادث خطيرة. بل إن بعض النابلسيين، وقد شعروا بالغيرة من دور آل الحسيني، قد خططوا لتنظيم احتفال بالعيد في نابلس، دون الذهاب إلى القدس. وينجح المجلس الإسلامي الأعلى في ثنيهم عن ذلك موضحًا لهم أن البريطانيين قد يستفيدون من غيابهم ليمنعوهم من الذهاب إلى القدس في الأعوام القادمة[١٤٠].

والحاصل أن مبايعة العرب الفلسطينيين لخلافة حسين إنما تعبر عن أملهم الأخير في العثور على حليف خارجي ضد سياسة الانتداب. وهم يسعون إلى تجسيد توجهاتهم الجديدة باتخاذهم قرارًا بعقد مؤتمر جديد. ويقرر فصيل النشاشيبي

المشاركة فيه سعيًا إلى إظهار قوته. ويُدعى الدكتور دي هان إلى المشاركة في المناقشات. فيعتذر وإن كان يعرب عن تعاطفه مع موقف العرب[١٤١]. بل إنه سيمضي إلى حد القول علنًا بأنه في حالة صدام بين الصهيونيين واليهود الأرثوذكس، سوف يفضل أن يكون مسلمًا على أن يكون يهوديًا[١٤٢]. وتنتشر شائعة مفادها أنه سيذهب قريبًا إلى إنجلترا، وهو ما يؤجج مخاوف الصهيونيين. ويجري اغتياله في ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٢٤ في القدس بطلقة رصاص من مسدس. ويرى كثيرون آنذاك أننا بإزاء اغتيالٍ سياسي[١٤٣]، بينما يؤكد الصهيونيون، سعيًا إلى تبرئة ساحتهم، أننا بإزاء جريمة آداب. أمَّا اليوم، فيظهر بوضوح أن الهاجاناه هي المسئولة عن الاغتيال بالفعل، بناءً على أوامر من القيادة الاشتراكية[١٤٤].

الصهيونية وسوريا وفرنسا [١٤٥]

بشكلٍ موازٍ، يصطدم كيش بالسلطات الفرنسية للانتداب على سوريا ولبنان. وكان قد عبر عن الرغبة في الذهاب إلى الانتداب الفرنسي وحصل على تصريح بذلك. وهو يصل إلى دمشق في ٢٤ مايو/ أيَّار ١٩٢٤[١٤٦]. وبعد أن استقبلته الطائفية اليهودية استقبالاً طيبًا، طرح مشروع تكوين اتحاد صهيوني محلي. ويرى محاوروه أن غياب منظمة صهيونية إنما يرجع إلى عداء السلطات الفرنسية، التي ترى في الحركة الصهيونية أداة بريطانية للاستيلاء على أراض سورية. والحق أن الانتداب الفرنسي قد تنازل لفلسطين في مستهل عام ١٩٢٤ عن جزء من الجليل الذي يحتله الفرنسيون منذ عام ١٩٢٠ (منطقة الحوله وإصبع الجليل الذي يشكل نتوءًا بين لبنان وسوريا). وكان التنازل قد أصبح فعليًّا في ٧ أبريل/ نيسان ١٩٢٤. وقد رحبت الصحافة الصهيونية بهذا الحدث باعتباره «استردادًا لأرض مسروقة» وعبرت عن الأمل في أن يرجع إلى الوطن الأم يومًا ما كل من الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني وجبل حرمون مع الجولان وكذلك سيناء حتى العريش[١٤٧]. ومن الواضح أن هذا التعبير عن نزعة صهيونية توحيدية [لجميع الأراضي المفترض أنها تشكل مجال إيريتز إسرائيل] لم يمر دون أن تلاحظه السلطات الفرنسية.

ومن باب الاحتياط، يصدر المندوب السامي ڤيجان في اليوم نفسه مرسومًا «بشأن شراء وملكية الأراضي من جانب أشخاص اعتباريين» ينص على ضرورة الحصول على تصريح مسبق لإنشاء شركات أجنبية ويحظر وجودها في مناطق – يحددها مرسوم– قد يؤدي قيام مثل هذا النوع من النشاط فيها إلى نتائج غير ملائمة. وكان التنازل قد تم بسبب وجود مستوطنات يهودية في تلك الأرض وكان المقصود هو تجنب تكرار قيام هذا النوع من المشاريع.

وفي ٢٦ مايو/ أيار، يستقبل كيش في بيروت روفيه، المندوبُ السامي بالنيابة. فيترافع أمامه دفاعًا عن يهود سوريا ولبنان الذين يعدون، شأن جميع اليهود تقريبًا في مختلف أرجاء العالم، صهيونيين بالرغم من أن البعض لا يدركون ذلك، وينفي تهمة معاداة الصهيونيين لفرنسا بوصفها تهمة حمقاء. وبحسب روايته، فإن المسئول الفرنسي قد أكد له أن إدارة الانتداب لا ترى أي اعتراض على تنامي النشاطات الصهيونية. وعلى أثر زيارته، تعلن الصحافة الصهيونية أن السلطات الفرنسية تجيز تكوين اتحاد صهيوني[١٤٨]. وهذا الإعلان يثير سخط ڤيجان، الذي يرسل تصحيحًا إلى موجرا، قنصل فرنسا في القدس[١٤٩]:

لقد أعلن السيد دو روفيه في اللقاء الذي عقده مع الكولونيل كيش أن فرنسا لا تتبع في سوريا أي سياسة معادية للسامية، وأن تعاطفاتها أكيدة مع الطائفة اليهودية كما مع الطوائف الأخرى وأنها لا ترى أي مشكلة في أن يهتم يهود سوريا بالحركة الصهيونية في فلسطين، لكنه حرص على توضيح أنها ستقيم جدارًا في وجه أي محاولة لتوسع الصهيونية في سوريا.

وسوف أكون ممتنًا لكم لو أوضحتم للكولونيل كيش بأنني أرجو ألاَّ يترتب على زيارته أن تنشأ في سوريا حركة صهيونية لا وجود لها فيها وأن فرنسا لن يكون بوسعها الموافقة على أن يتكون في سوريا اتحاد صهيوني لم يكن من جهة أخرى من الوارد الحديث عنه البتة في اللقاء.

وأرجو منكم أن تطلبوا إلى الكولونيل كيش أن يتفضل برد الأمور إلى نصابها.

ويلتزم موجرا بتنفيذ هذه الطلبات وإن كان يؤكد أن كيش يرى أن تكوين دولة يهودية في فلسطين إنما يتماشى مع مصالح فرنسا في سوريا. ووفقًا لرواية القنصل[١٥٠]، فإنه هو الذي أعرب عن هذه الفكرة مضيفًا أن الصهيونيين لا

تراودهم أي رغبة في التوسع الترابي في سوريا ولا تراودهم الرغبة في اجتذاب يهود سوريا إلى فلسطين:

إلاَّ أنه علاوة على الصهيونية السياسية، توجد الصهيونية الروحية التي لم يوقفها أي جدار على مدار تاريخ دام عشرين قرنا كما لن يكون أقل إيقافًا لها اليوم أيضًا. والمسألة هي معرفة ما إذا كانت هذه الصهيونية سوف تتجسد بوجه مقنَّع أم بوجه مكشوف، بعلم من السلطات المحلية وتحت سيطرتها أم في الظل ودون إقرارها بها، في مناخ من الثقة أم في مناخ من العداوة.

وتوجد «اتحادات صهيونية» في جميع بلدان العالم تقريبا، خاصة في فرنسا. والسوفييت وحدهم هم الذين اعترضوا على ما كان قد تشكل منها [أي من الاتحادات الصهيونية] في روسيا.

وإذا كان ڤيجان يتمسك بالحظر الذي فرضه، إلاَّ أنه سوف يطلب من سوكولوف التحدث في الأمر مباشرة مع الحكومة الفرنسية(١٥١).

ويبرر المندوب السامي الفرنسي موقفه في برقية إلى الوزير الذي يتبعه مؤكدًا أن الأمر إنما يتعلق بحماية سوريا من تهديدات الإمبريالية الصهيونية، تلك التهديدات التي يدعمها متهوسون(١٥٢). وهو يجدد موقفه في سبتمبر/ أيلول ١٩٢٤(١٥٣): إن على باريس رفض المطالبات بإقامة مستوطنات يهودية في الجنوب اللبناني وسوريا، وذلك بسبب خطر ردود الفعل التي من شأنها إثارة قلاقل.

وسرعان ما تجد مخاوفه ما يبررها. فبالرغم من التحذيرات الفرنسية، تستأنف الحركة الصهيونية نشاطاتها في سوريا ولبنان. وخلال صيف عام ١٩٢٤، يحاول يهود سوريون منتمون إلى هذه الجماعات الحصول على أراض في الجولان والجنوب اللبناني. وهم غير معنيين بمرسوم ڤيجان. وكان البارون إدمون دو روتشايلد قد اشترى مساحات شاسعة قبل عام ١٩١٤ في حوران، أبعد شمالاً إلى حدٍّ ما. ولم يتمكن من توطين مستوطنين يهود فيها واكتفى باستغلالها عن طريق فلاحين عرب تحت إشراف ممثليه. وهو يفكر في مبادلة هذه الأراضي بأراض يمتلكها الأمير سعيد عبد القادر الجزايرلي(١٥٤) في فلسطين. والحال أن الاشتراكيين الصهيونيين قد اهتموا بهذه الأراضي الموجودة في حوران. وهم

يتوصلون إلى موافقة كيش وڤايتسمان على أن يتدخلا لدى البارون لكي يوقف مشروع المبادلة هذا، وهو ما سيحدث في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٤. ويرد ڤيجان على ذلك بقوة فيحظر أي صفقة عقارية لصالح شخص اعتباري في المناطق المعنية ويطلب من المسئولين الإداريين تكثيف المصاعب في تلك المناطق في وجه مشتريات الأراضي التي يقوم بها إسرائيليون سوريون. وهو يوضح موقفه هذا لكيش في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٤ عندما يذهب إلى القدس في زيارة رسمية: إن واجبه إنما يتمثل في الوقوف في وجه كل ما قد يؤدي إلى تعديل للحدود لا يناسب فرنسا[١٥٥].

وفي مارس/ آذار ١٩٢٥، يقوم ساريل، خليفة ڤيجان، بإلغاء القرارات المتخذة معتبرًا أنها لم تعد ذات حاليّة. وفي الشهور التالية، لن يعود من الوارد الحديث عن استيطان يهودي في سوريا، ذلك أن البلد قد انتفض ضد فرنسا.

نكبات الهاشميين

جرت زيارة الملك حسين إلى شرق الأردن في سياق صعود التعارضات بين آل سعود والهاشميين. وقبل وصوله مباشرة، فشل مؤتمرٌ عقده البريطانيون في الكويت للتوصل إلى تحكيم[١٥٦]. وقد طرح آل سعود مطالبات بأراض تتبع قبائل تنتمي إلى فلك الحجاز وشرق الأردن. والحال أن البريطانيين، الذين لا يهتمون إلاّ بضمان الاتصال الترابي بين شرق الأردن والعراق، والذي يشكل عنصرًا حيويًّا في شبكة طرق المواصلات الإمبراطورية على طول الطريق إلى الهند، وغير الراغبين في الضغط على الأطراف المتنازعة، كانوا قد أعلنوا قبل سنة مقدَّمًا عن وقف إعاناتهم المالية للملك حسين ولابن سعود اعتبارًا من ٣١ مارس/ آذار ١٩٢٤. ويفسر ابن سعود هذا القرار تفسيرًا صائبًا بوصفه تعهدًا بعدم التدخل في الشئون الداخلية لشبه الجزيرة. ومنافسه الهاشمي ضعيف لاسيما أن رفضه تقديم التأييد لنظام الانتدابات، عبر معاهدة، قد خلق في لندن عداوة قوية لشخصه. وإعلانه خلافته إنما ينتهي بعزله مع تقديمه ذريعة للحرب ضده من جانب آل سعود. ومنذ أواخر مايو/ أيَّار ١٩٢٤، يدعوه ابن سعود إلى التخلي عن الخلافة وعن رغبته في الهيمنة على البلدان العربية. ومسلمو الهند يدعمونه في نضاله ضد

الاغتصاب. وبعد أن أضفى طابعًا دينيًا على معركته، يطلق مقاتليه المدفوعين بالباعث الديني، الإخوان، إلى محاربة الهاشميين في الحجاز وشرق الأردن والعراق. وفي أواخر أغسطس/ آب، يدخلون الحجاز، بالجانب الرئيسي من قواتهم، ويستولون على الطائف في ٥ سبتمبر/ أيلول. والحال أن الملك حسين، وقد تعرض لضغط من جانب الأعيان الذين لم يقبلوه حقًا البتَّة، إنما يتنازل عن العرش في ٥ أكتوبر/ تشرين الأول لصالح ابنه الأكبر علي. وتستسلم مكة في الأسبوع التالي. وعبر مداراة الرأي العام الإسلامي، يتجه ابن سعود إلى فتح منهجي للحجاز، مع قبوله محاولات الوساطة المبذولة من جانب مسلمين هنود. وفي النهاية، سوف تسقط المدينة [المنوَّرة] وجدة في يديه في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٥.

وقد ترك له البريطانيون حرية التصرف، موضحين بذلك للهاشميين ما يجازفون به بسبب عنادهم. وبالمقابل، ما أن يتعلق الأمر بطرق المواصلات الإمبراطورية، فإنهم يتدخلون عسكريًا. وهكذا نجد أن منطقة العقبة، التابعة للحجاز، إنما يجري ضمها إلى شرق الأردن لضمان منفذ له إلى البحر الأحمر. ويصبح شرق الأردن مرتكزًا عسكريًا مهمته ضمان حماية فلسطين من غزوات بدوية جديدة. والحال أن جيشَ شرق الأردن الصغيرَ، الذي يقوده ضباط بريطانيون، وتحت إمرة بيك باشا، إنما يحطم هجوم الإخوان بفضل دعم من الطيران البريطاني (معركة زيزيا) [١٥٧]. وفي العراق وشرق الأردن، تقوم «داوريات صحراوية» مدعومة من سلاح الجو الملكي البريطاني بتطويق ورد الهجمات الوهَّابية.

وفي فلسطين، لا يعود من الوارد الأمل في الحصول على دعم خارجي. وبعد سيطرة آل سعود على الحجاز، تجري العودة إلى ممارسة قوامها أداء الصلاة باسم أمير للمؤمنين لا اسم له[١٥٨]. وتؤدي طموحات فصيل الحسيني وفصيل النشاشيبي المتنافسة إلى إصابة الحركة القومية بنوع من الشلل. فيجري تأجيل المؤتمر الذي كان من المقرر عقده في صيف عام ١٩٢٤ إلى موعد لاحق. وتدخل الحركة القومية مرحلة خمول.

من مواجهة أعوام ١٩٢٢-١٩٢٤ سيبقى سؤال دون إجابة حقيقية. هل كانت الحركة القومية مخطئة أم محقة في رفضها مقترحات السير هربرت صمويل الدستورية ؟ إن كثيرين من المؤرخين الصهيونيين قد رأوا في ذلك الرفض الدليل على العجز التاريخي للقيادات المتعاقبة للحركة القومية الفلسطينية عن اغتنام الفرص المؤاتية، مستجيبة بذلك للعبة خصومها. ومن المؤكد أن عرض المندوب السامي كان مسمومًا، لأنه، في مقابل سلطة نسبية تمامًا، رأى العرب أنفسهم ملزمين بالاعتراف بالأمر الواقع المتمثل في المقام القومي اليهودي. على أن القادة الصهيونيين، وقد استشعروا فجأة هشاشة الدعم البريطاني، كانوا منزعجين من ذلك العرض.

ويكمن ضعف القيادة الفلسطينية الحقيقي في عجزها عن التمكن من الفصل بين مرونة تاكتيكية آنية والأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد، وهو الفصل الذي كان القوة العظمى للصهيونية. وهكذا فقد كان بوسع الصهيونيين أن يؤكدوا قبولهم الاضطراري للكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢ عاملين في الوقت نفسه على إحداث تحويل تالٍ للمقام القومي اليهودي إلى دولة يهودية. وكانوا يتمتعون بهامش حركة كاف للتحضير لمستقبل، حتى وإن كان هذا المستقبل قد ظل افتراضيًا إلى حد بعيد. وبالمقابل، بالنسبة للعرب، كان من شأن قبولهم المقترحات البريطانية تهديد المستقبل دون الحصول على ترضيات حقيقية في اللحظة الآنية. ويستند العجز العربي، في التحليل الأخير، ليس إلى قصور في القدرة على التنظيم واتخاذ القرار – وهو قصور فعلي مع ذلك –، وإنما إلى طبيعة مسألة فلسطين من حيث كونها لعبة حاصلها صفر. فمن يملك العنصر المهيمن، السيطرة على الأرض أو حيازتها، يرى، بشكل مفارق، أن هامش مناورته ينحسر: إن عليه أن يقدم تضحية أليمة ماديًا وعاطفيًا لصالح الطرف الآخر، دون أن يحصل على شيء غير تطمينات من الصعب عليه أن يثق بها فعلاً. وهذا هو الوضع الذي وجدت فيه اللجنة التنفيذية العربية نفسها في أعوام ١٩٢٢-١٩٢٤. وسوف يتكرر في عدة مناسبات في مسلسل الأحداث التالي، مع انقلابٍ لمواقف الفاعلين أحيانًا.

الفصل الثاني

النظام السياسي الفلسطيني في عشرينيات القرن العشرين

" هناك أيضًا ملاحظة ذات طابع عام أحبُ الإدلاء بها فيما يتعلق بفلسطين. علاوة على الخلاف بين العرب واليهود، والذي، إجمالاً، ترك بصمته على السياسة خلال السنوات الست الأخيرة أو ما يزيد، فإن البلد إنما يتعرض لمصاعب خاصة مختلفة. ففلسطين خليط كامل من الأجناس والديانات. وهناك الكثير من المطالب الدينية التي صيغت وجرى التمسك بها بأقصى درجات الإصرار من جانب شتَّى ضروب الطوائف، وهي مطالب تجب مراعاتها بأقصى درجة من العناية. ومن جراء التحاسد فيما بين الشيع المختلفة، تنشأ مصاعب من آن إلى آخر، وهي مصاعب تتطلب من جانب حكومة الانتداب حكمةً ويقظةً في جميع الأوقات. ثم هناك أيضًا ما يلي: إن الأرض المقدسة، وبحكم اسمها وحده، هي موضع اهتمام غير عادي في العالم بأسره. وأخشى تمامًا من أننا، في فلسطين، قد كابدنا بالأحرى، في عدة مناسبات، من ذيوعٍ زائدٍ عن الحد لما يجري هناك. فغالبًا ما حدث أن أتفه حادث قد وجد أصداءً مبالغًا فيها وقد نتج عن ذلك أن الملامح الأقل مدعاة إلى الارتياح في الصورة العامة قد اكتسبت أحيانًا أهمية لا تستحقها بالمرة. وهذه، في اعتقادي، إحدى المصاعب الخاصة التي يتوجب علينا تذليلها. على أنني أعتقد أن من الصواب الزعم بأن حكومة الانتداب قد تصدَّت لكل هذه المصاعب ولكل هذه الهموم ليس دون نجاح. وهي لم تراودها آمال تتميز بالشطط، ولم تتصور أن بوسعها التوصل، في التوِّ والحال، إلى نجاحات مثيرة؛ لكنني أعتقد أنه قد تم التوصل إلى ضمانات راسخة لتحقيق النجاح.

" فالوضع، اليوم، أسهل بكثير وأسعد مما كان عليه قبل ست سنوات. وأنا أعتقد أنه لا مبرر لأدنى شك في هذا الصدد. ولست ميَّالاً إلى الإفراط في التفاؤل فيما يتعلق بالمستقبل ولا أزعم، بالتأكيد ، أنه لم يجر ارتكاب أي خطأ في الماضي ولا أن من المرجح أنه لن

يجري ارتكاب أي خطأ في المستقبل. لقد كانت هناك أخطاء وستكون هناك أخطاء. وكانت هناك وما تزال هناك مصاعب وسوف تكون هناك مصاعب؛ لكنني أعتقد أننا، فيما يتعلق بالوضع السياسي، قد أحرزنا تقدمًا وأن اللحظة التي سنتوصل فيها إلى تذليل المصاعب الرئيسية قد باتت قريبة. وإذا شئتم، فربما جاز لي التعبير عن الأمر بالشكل التالي: لقد توصلنا، ربما ليس إلى حالة من المودّة المتبادلة فيما بين الطرفين المتنافسين، وإنما، على الأقل، إلى حالة من التسامح المتبادل. ويبدو لي أن هذا يشكل حصادًا ملموسًا.

" ونحن، في اللحظة الراهنة، نمر بمرحلة اقتصادية صعبة. وأنا لا أعتقد أن ذلك قد يكون أكثر من مجرد مرحلة، إلاَّ أنها، طالما ظلت قائمة، سوف تكون مُحرِجَةً وستميل إلى عرقلة أو تحجيم نشاطاتنا في الاتجاه الذي نحب السير فيه.»

تصريح المندوب البريطاني في اللجنة الدائمة للانتدابات
في ٢٨ يونيو/ حزيران ١٩٢٧.

الحسينيون والنشاشيبيون

كان من شأن إعادات التصنيف السياسية التي تلت الحرب العالمية الأولى أن جعلت من عائلة الحسيني المجموعة القائدة للحركة القومية. فموسى كاظم العجوز، وقد طُرد من عمودية القدس في عام ١٩٢٠ لصالح راغب النشاشيبي، قد أصبح رئيس اللجنة التنفيذية العربية الذي يعاد انتخابه بصورة منتظمة من جانب المؤتمرات المتعاقبة للجمعيات الإسلامية – المسيحية. وبالرغم من المناورات المضادة التي يقوم بها آل النشاشيبي وعبر استخدام الشعار القومي مع طمأنة السير هربرت صمويل على انعدام حدوث قلاقل في القدس، تولّى الحاج أمينٌ الشاب منصب مفتي القدس وقيادة المجلس الإسلامي الأعلى، المكلَّف بإدارة المصالح المادية للطائفة الإسلامية. وأخيرًا، أصبح جمال الحسيني، ابن عمه، السكرتير الدائم للّجنة التنفيذية العربية. وعلاوة على المعارضة لسياسة الانتداب، كان الرهان الرئيسي للفترة هو توحيد المجال السياسي الفلسطيني. وكما في جميع الولايات العربية التي كانت تتبع الدولة العثمانية في السابق، فإن إعادة التقسيم السياسي قد أدت إلى خلق مناطق جديدة لم تكن تشكل، إلى ذلك الحين، وحدات سياسية.

وبشكل مميِّز، فإن المجال الفلسطيني، بالرغم من مساحته المحدودة، قد أمكن تقسيمه إلى عدة كيانات فرعية. فالضفة الغربية الجبلية، حيث تقع الشبكة الكثيفة للقرى الكبيرة، قد ظلت قلب الهوية الفلسطينية. وطبيعي أنها كانت تحت سيطرة القدس. وقد أنشأت كبرى عائلات المدينة المقدسة هناك [أي في الضفة الغربية] الجمهور المتعاطي معها، والمستند إلى تبادل الخدمات كما إلى آليات استغلال الفلاحين، عن طريق الربا خاصةً. وكما في لبنان المجاور، واجه هذا الجبلَ ساحلٌ دينامي من الناحية الاقتصادية وذو ثقافة مشرقية. وكانت الجماعات المسيحية في هذا الساحل أكثر أهمية، بما لها من انتماءات إلى الشبكات التبشيرية الأجنبية. والحال أن الزراعة، عبر النهضة التي عرفها غداة الحرب إنتاجُ الحمضيات، قد اتخذت طابعًا كثيفًا، بل رأسماليًا (ما يسمى باقتصاد المزارع الواسعة). ومع انفتاح الأبواب على أوروبا وبقية العالم، ازدهر اقتصاد التبادلات. وفي هذه المنطقة، كان الوجود اليهودي من أقوى ما يكون، وذلك مع إنشاء تل أبيب في تواصل مع يافا، ومع الدور المتنامي لحيفا كمدينة ذات توجه صناعي. وكان بوسع تماثل الممارسات الاقتصادية أن يحفز خوفًا من الزحف اليهودي كما كان بوسعه أن يحفز حاجة إلى التضامن الاقتصادي المبني على مصالح مشتركة (الحمضيات، النقل).

وفي الجنوب، كانت منطقة النقب الصحراوية بعيدة عن أن تكون خالية من الناس. فمنذ الشطر الثاني للقرن التاسع عشر، مارس البدو أشباه المستقرين زراعة بعلية ووجدوا أنفسهم مستوعَبين في نظام تبادلات مع المدن، التي تشكل مواقع للتجارة في المنتجات الأساسية ولبيع منتجاتهم الزراعية. ولم يكن الشمال جزءًا من سنجق القدس. فهذه المنطقة المؤلَّفة من أقضية سابقة تتبع ولاية بيروت، كانت ترنو بالطبع في اتجاه لبنان وسوريا. وكانت الهوية الفلسطينية في هذه المنطقة أقل قوةً وكانت نابلس، بدرجة أكثر من حيفا الشرقية، البؤرة الرئيسية للعمل السياسي والإيديولوجي. والحال أن نابلس(١)، معقل الإسلام وصاحبة التراث التجاري والصناعي الراسخ والتي مدت شبكاتها الاقتصادية إلى داخل شرق الأردن، كانت بؤرة مهمة للنزعة القومية العربية قبل عام ١٩١٤ ولفكرة فلسطين بوصفها سوريا الجنوبية في أعقاب الحرب المباشرة. وقد وجهها ميلُها الطبيعيُ في اتجاه دمشق

وكان من الصعب عليها قبول السيطرة الجديدة التي فازت بها القدس. كما كان من الصعب عليها تولي قيادة الحركة القومية الفلسطينية و، بالرغم من أنها قد قدمت بشكل متزايد باطراد كوادر للعمل السياسي الذي يستلهم غالبًا نزعة قومية عربية ذات بُعد إسلامي واضح، فإنها غالبًا ما بدت حرونًا تجاه الشعارات القادمة من القدس.

ومن الواضح أن تحول القدس إلى عاصمة سياسية إنما يدين كثيرًا لواقع أنها كانت عاصمة السنجق ثم عاصمة الانتداب البريطاني. فبحكم النزعة التوراتية، احتفظ البريطانيون بهذا الخيار في حين أنه، بوجه عام، في تاريخ المنطقة الألفي، كان المركزُ السياسيُ الرئيسيُ يقع على الساحل (كما هي الحال مع عكا، في التاريخ الحديث). وبما أن البورجوازية المشرقية، المسلمة والمسيحية، لم تكن تثق طبعًا بنزعة نابلس الجذرية الإسلامية، فقد وجدت المدينة المقدسة نفسها في موقع الحل الوسط الذي يمكن أن تنتمي إليه في آن واحد المناطقُ الساحليةُ وقرى الضفة الغربية والمنطقة الشمالية حديثة الدخول في المجال الفلسطيني.

وكان المجلس الإسلامي إحدى الأدوات الرئيسية لتوحيد المجال الفلسطيني. وهو لم يفعل ذلك بحكم ما يتمتع به من إمكانات مالية – كانت في نهاية المطاف جد محدودة[٢]، ولم يكن من شأنها إلاَّ أن تساعد على خلق جمهور من المتعاطين معه المدينين له بالمعروف – بقدر ما فعل ذلك بحكم الحاجة إلى إعادة تكوين مجالٍ إسلامي سنّي متجانس لا غنى عنه بعد الصدمة المؤلمة المتمثلة في اختفاء الدولة العثمانية والخلافة وفي الخضوع لسيطرة دولة مسيحية. والحال أن عزة دروزه قد أوضح في صفحات مضيئة من مذكراته طبيعة هذه الظاهرة[٣]. فقد جعل الحاج أمين من المجلس الإسلامي الأعلى منذ إنشائه شبه حكومة إسلامية، بكل البريق الذي تسنّى له إضفاؤه عليه. وهكذا فقد أكسبه طابعًا تعويضيًا بعد اختفاء العلامات الخارجية للهوية الإسلامية، والتي ميزت السلطة قبل عام ١٩١٤. وقد تمكن على نحو يدعو إلى الإعجاب من فهم حاجة الغالبية العظمى من المسلمين إلى العثور على بديل للمؤسسات الإسلامية السابقة. وبموجب المنطق نفسه، سعى مبكرا جدًا إلى إعطائه طابعًا مجاوزًا للطابع الفلسطيني سعيًا إلى جعله أحد أقطاب المرجعية الجديدة في عالم إسلامي سنّي محروم من الخلافة. والحال أن واحدة من

أولى المهام التي أخذ على عاتقه القيام بها إنما تتمثل في ترميم وتجديد مساجد الحرم الشريف، حيث سعى إلى كسب اهتمام مسلمي الشرق الأدنى بهذه المهمة، عبر تقديمهم تبرعات مالية. وهكذا فقد سافر لأجل هذه الغاية إلى العراق في ربيع عام ١٩٢٤[٤]، وكان تأييده لخلافة حسين واحدًا من نجاحات الهاشميين النادرة عند محاولتهم استعادة الخلافة. ومنذ عام ١٩٢٣، تَوَجَّه بالنداء إلى مسلمي الهند لكي يحصل على مساعدتهم لهذا العمل الديني. كما أمكن الحصول على تمويلات مهمة من بلدان الخليج ومن مصر.

وقد تمثل المحور الكبير الآخر لسياسته في انحيازه منذ البداية إلى مواقف اللجنة التنفيذية العربية. وفي مرحلة أولى، لم يكن في الصفوف الأولى للحركة القومية (فهو لم يشارك في المؤتمرات الفلسطينية العربية)، لكن شبكات المساجد والوعاظ التي تتبعه كانت أداة قوية في خدمة اللجنة التنفيذية. وقد اضطر البريطانيون إلى دعوته إلى الانضباط بسبب خطب لهوب كانت قد ألقيت في مسجد عمر. على أنه قد تمسك من حيث المظهر بتعهده بحفظ النظام العام، وكان الدليل السنوي على ذلك هو ما شهدته أعياد الحج إلى النبي موسى بشكل متعاقب من حسن النظام. ولم يكن بوسع السير هربرت صمويل إلا أن يعبر عن ارتياحه إلى الخيار الذي أقدم عليه بتعيينه في منصب المفتي الأكبر في عام ١٩٢١. وقد وجد الحاج أمين مدافعًا نشيطًا لدى المندوب السامي في شخص مساعد ديديس، ثم مساعد كلايتون، إ. ت. ريتشموند، الذي كانت معارضته للمقام القومي اليهودي معروفة. وقد أبقاه هربرت صمويل في منصبه حرصًا منه على الاستماع إلى آراء متوازنة في مجلسه، لأن نورمان بنتقيتش، المسئول عن الشئون القانونية (Legal Secretary)، كان يهوديًا بريطانيًا ومناضلاً صهيونيًا منذ البداية. وفي أواخر عام ١٩٢٣، سوف يستقيل ريتشموند، لعدم قدرته على تأييد سياسة يرفضها كليًا. وسوف يرجع فيما بعد إلى فلسطين لكي يدير مصلحة الآثار.

وكان الحاج أمين، بحكم سنه[٥] ومسيرته السياسية السابقة، القائد الطبيعي للشبيبة المسيَّسة ذات الكفاءات والتي كانت قد دعمت محاولة المملكة العربية الفيصلية. وقد استرد رفاقه السابقين، كعزة دروزه في نابلس، بمساعدتهم على

تكوين شبكة من المدارس الحديثة الإسلامية، التي أصبحت مواقع نشر لنزعة قومية عربية نضالية ذات نبرة إسلامية قوية.

ويرجع التعارض بين النشاشيبيين والحسينيين إلى أواخر العصر العثماني. وخلافًا لآل الحسيني ذوي النسب المهيب (أحفاد النبي)، كان آل النشاشيبي رجالاً جددًا منبثقين من الإصلاحات العثمانية[٦]. وكانوا قد حققوا الثراء عبر الالتزام واضطهاد الفلاحين ولم ينتموا إلى عالم السلطات الدينية والوظائف العمومية العثمانية العليا. على العكس: لقد عرَّفوا أنفسهم على أنهم ذوو عقول حديثة وبراجماتية. والحال أن راغب النشاشيبي، زعيم العائلة، كان واحدًا من أوائل المهندسين الفلسطينيين المتخرجين من جامعة اسطنبول وقد أدى وظائف مخطط ومهندسٍ مدني في سنجق القدس قبل أن يصبح نائبًا في البرلمان العثماني. وشأن كثيرين من الأعيان من جيله (ولد في عام ١٨٨٢)، كان يعرف التركية والعربية والفرنسية، وإن لم يكن قد عرف الإنجليزية.

وقد أدى توليه منصب العمدة على حساب موسى كاظم إلى تحويل تنافس عائلي إلى نزاع سياسي. فبحكم وضعه، كان عليه في آن واحد أن يتعاون مع الإنجليز ومع الصهيونيين في إدارة المدينة. وكان في الوضع عينه الذي كان فيه العمد العرب الآخرون المعينون في المدن ذات الجماعات السكانية المختلطة كيافا وحيفا. وهكذا فقد كان مدفوعًا إلى تعريف نفسه بوصفه «معتدلاً» حريصًا على الإنماء الاقتصادي، الأمر الذي جذب إليه فريقًا مهمًا من بورجوازية الساحل المشرقية. والحال أن عداوة المعتدلين لآل الحسيني قد عادت عليهم بدعم مالي عرضيٍ من جانب الصهيونيين وكانوا بالطبع ميالين إلى التجاوب مع تيمات التنمية التي طرحتها الدعاية الصهيونية. وبالمقابل، لم يكن بوسعهم التخلص من تهمة الخيانة والفساد، ومما أحزنهم إلى حد بعيد أن السلطات البريطانية قد واصلت اعتبار اللجنة التنفيذية العربية المحاور الرئيسي من الجانب العربي. وإلى هؤلاء المعتدلين، الحريصين على الإنماء الاقتصادي، انضمت سلسلة بأكملها من الأعيان الذين كانوا قد شاركوا، في مرحلة أولى، في الجمعيات الإسلامية – المسيحية وفي الأندية السياسية – الأدبية قبل انتقالهم إلى المعسكر الآخر من باب العداوة لهيمنة

آل الحسيني. ومن بين الأكثر أهمية، نجد عائلة الدجاني التي كانت، من خلال عارف باشا الدجاني، قد رأست الجمعيات الإسلامية – المسيحية قبل أن تخلي المكان أمام موسى كاظم، وحسن صدقي الدجاني، المنظم الأول للأندية السياسية – الأدبية والذي حل محله الحاجُ أمين. وفي عكا، كان الانضواء الأكثر إثارة هو انضواء الشيخ أسعد الشقيري النائب السابق في البرلمان العثماني ومفتي الجيش العثماني الذي ناضل ضد العرب والبريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى. وفي نابلس، انحازت عائلة طوقان بشكل شبه تلقائي إلى صف آل النشاشيبي، لأن عائلة الأعيان الكبرى الأخرى، آل حمَّاد، قد انحازت إلى صف اللجنة التنفيذية العربية. وفي أماكن عديدة، نشأت ظاهرة الانقسام هذه نفسها بحسب منطق خاص بمجتمعات المنطقة كان معروفًا بالفعل في العصور السابقة، كتكوين الحلفين القيسي واليمني.

والحال أن تحالف النشاشيبيين الذي هُزم سياسيًا خلال المواجهة مع اللجنة التنفيذية عند محاولات إقامة النظام الدستوري في عام ١٩٢٣، قد حَوَّل نشاطاته ضد ما شكَّل بالنسبة له الخطر الأكثر إزعاجًا، ألاَ وهو صعود قوة الحاج أمين. وهكذا أصبح من كانوا أنصار التعاون مع البريطانيين **المعارضين** لأغلبية المجلس الإسلامي الأعلى. وعندئذ أصبح أنصار المفتي الأكبر **المجلسيين**.

والحال أن كيش وكالفاريسكي، وقد أدركا إخفاقاتهما السابقة، إنما يحاولان في ١٩٢٤ – ١٩٢٥ تنظيم أحزاب زراعية عربية معولين على عداوة الأرياف لسيطرة الأعيان الحضريين. فيستخدمان خطاب الصهيونيين التقليدي الذي يضع جمهرة الفلاحين التي ستستفيد من العمل الاقتصادي في وجه «الأفندية» الحضريين الذين يستغلون الفلاحين. وبعد نجاح أولي، تفشل هذه السياسة بسبب استحالة المضي إلى ما هو أبعد من قبولٍ لسياسة الانتداب، فجمهرة الفلاحين تزداد انزعاجًا باطراد من الاستيطان الزراعي اليهودي في حين أن اللجنة التنفيذية العربية تطرح نفسها بوصفها مدافعة عن الفلاحين في وجه الصهيونيين. وما أن يظهر النقص الدوري للأموال من جديد حتى يضطر الصهيونيون إلى وقف الإعانات التي يقدمونها، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار حلفائهم في الأرياف.

وستجد المعارضة أقصى قوة لها عندما تكون أقل انحيازًا إلى صف الصهيونيين. ومنذ عام ١٩٢٣، تنخرط في حملة واسعة ضد الحاج أمين الذي تتهمه بتبديد أموال المجلس الإسلامي الأعلى، وتطالب بإصلاح لنظام توظيف العاملين فيه ولأسلوب عمله.

وفي مرحلة أولى، نجد أن الإخفاقات المتكررة للّجنة التنفيذية في تعديل سياسة الانتداب، مع اتضاح أن أي تغير للحكومة البريطانية لا يؤثر على الخط المتبع في فلسطين – كما بينت ذلك تجربة حزب العمال الأولى في الحكم في لندن ثم عودة المحافظين إلى السلطة، وخيبة الأمل التي تعقب محاولة إعلان خلافة الملك حسين[٧] والاتساع المتزايد للتنافس بين المعارضين والمجلسيين، إنما تنتج خمولاً سياسيًا لن ينجح النهوضُ الصهيوني في أعوام ١٩٢٤ – ١٩٢٦ في زعزعته. فهذه الأعوام كانت الأعوام السعيدة **للعاليا** الرابعة، والتي تُدخل آلافًا من المهاجرين الجدد ورءوس أموال مهمة. والحق أن موجة الهجرة الجديدة هذه إنما تحدث دون ارتباط بالمؤسسات الصهيونية إلى حد بعيد وأنها تتلوها أزمة اقتصادية تعيد طمأنة العرب على مستقبلهم.

والهدوء الجديد مثير خلال إحياء ذكرى تصريح بلفور، في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٤. فالصهيونيون يحيون هذه الذكرى دون صخب، والنداءات العربية الداعية إلى الإضراب لا تجد تلبية واسعة لها[٨]. ويرى المراقبون الخارجيون أن انهيار اللجنة التنفيذية العربية هو من الجسامة بحيث إنها لم تعد توجد إلاّ في النشاط الفردي الذي يقوم به شخص كجمال الحسيني، الذي لم يكن هناك مفر من خفض راتبه قبل أن يتولى المجلس الإسلامي توظيفه. فخلال تلك السنوات، لم تعد للسكرتير غير نشاطات عرضية تتمثل في إرسال احتجاجات إلى لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم، وهي احتجاجات كان يتم تسليمها في جنيف من جانب شكيب أرسلان.

لجنة الانتدابات

في عام ١٩٢٤، تبدأ في العمل المؤسسةُ التي كان قد تقرر تشكيلها للإشراف على عمل الدول المنتدبة. فعلى الدولة المنتدَبَة أن تقدم إليها كل عام تقريرًا عامًّا

تعقبه مناقشة عامة بحضور مسئولي إدارة الانتداب، ثم تقارير حول العرائض المقدَّمة من جانب الأطراف المعنية. وفي ختام المناقشات، توجِّه اللجنة توصيات إلى مجلس عصبة الأمم، الذي يتعين عليه قبولها أو رفضها من خلال التصويت عليها. والحال أن شكيب أرسلان، الذي يمثل في جنيف اللجنة السورية - الفلسطينية، قد قدَّم نقدًا حادًّا، لكنه لا يخلو من الحقيقة:

يجد المرء إغراءً في أن يرى في ذلك طبعة من مذهب المتصوفة، الذين يزعمون أن الخالق والمخلوقات لا يشكلون غير هوية واحدة ذات جوهر واحد، وأن الشرائع التي يوحي بها الله إلى رسله ليست غير فروض مفروضة على الله من جانب الله نفسه. ونحن لا نرى مثالاً آخر أفضل تصويرًا لحميمية الآصرة التي توحِّد دول الوفاق بعصبة الأمم[٩].

وقد جرت المناقشة الأولى التي عقدتها اللجنة بشأن فلسطين في أواخر يونيو/ حزيران ١٩٢٤. وبما أن التقرير البريطاني قد وصل متأخرًا جدًّا، فإنه لم يكن بالإمكان دراسته دراسة تفصيلية ومن ثم فقد جرى الاكتفاء بتصريح صادر عن الحكومة البريطانية، والتي يمثلها أورمسبي - جور، يستعيد السمات العامة للسياسة المقرَّرة في عام ١٩٢٢[١٠]. ويعقب ذلك تبادل للآراء حول مجمل الملف.

ويقدم تقرير السير هربرت صمويل تأريخًا لمشاريعه الدستورية ولفشلها بسبب معارضة العرب لها. وهو يرصد أنه لم تحدث، في العام المنصرم، انتهاكات جسيمة للنظام العام. ويقدم تقييمًا أقل تفاؤلاً فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، وإن كان يرى أن إدارته بسبيلها إلى التحضير لمستقبل أفضل.

وترسل اللجنة التنفيذية العربية تقريرًا انتقاديًّا في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٤[١١]. فترى أن فلسطين تتعرض لعدوان حقيقي من جانب الصهيونيين المدعومين من جانب السير هربرت صمويل. وأن الانتداب البريطاني يتعارض تعارضًا تامًّا مع المادة ٢٢ ويشكل تقهقرًا سياسيًّا بالقياس إلى الحقوق التي كان العرب يتمتعون بها في العصر العثماني. وسكان فلسطين لا يجري اعتبارهم ناضجين للتمتع بالنظام النيابي في حين أن شرق الأردن والعراق، الأقل تقدمًا من حيث التمدن، يتمتعون بحقوق من هذا النوع. والحال أن نجاح المجلس الإسلامي الأعلى إنما يثبت قدرات العرب على ممارسة الحكم الحر. والسياسة العقارية

البريطانية تقود إلى تجريد العرب من ممتلكاتهم عبر سلسلة بأكملها من التدابير المؤدية إلى دمار الفلاح العربي الذي أضعفته نتائج الحرب إضعافًا جسيمًا بالفعل. وينتهي التقرير بالمطالبة بحكومة قومية ودستورية يتم تمثيل الجماعتين اليهودية والعربية فيها بحسب الأهمية العددية لكل منهما كما كانت عليه الحال قبل تطبيق السياسة الصهيونية.

والمذكرة الصهيونية المواكبة تنتهي بتذكيرٍ بالمذهب الرسمي للحركة[١٢]: إنها راغبة في التعاون بشكل منسجم مع جميع عناصر المجتمع الفلسطيني. وقد أثبتت، قولاً وفعلاً، بشكل واضح، أنها لا تنوي البتة إلحاق أدنى ضرر بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية.

وفي ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٤، تنكبُّ اللجنةُ على أول تناول شامل من جانبها للانتداب على فلسطين. والسير هربرت صمويل هو الذي يمثل الحكومة البريطانية. ويساعده اللورد لوجارد، المندوب الدائم لبلاده في اللجنة. وهو يقدم عرضًا يستعيد تيمات تقريره ويفند مزاعم اللجنة التنفيذية العربية. وتسمح المناقشة بعدد معين من الإيضاحات حول وضعية شرق الأردن والتشريع الزراعي. وفيما يتعلق بتيمة «جعل فلسطين يهودية بمثل ما أن إنجلترا إنجليزية»، يلقي المندوب السامي بالمسئولية عن هذه التصريحات الاستفزازية على عناصر هامشية في الصهيونية.

والحال أن العجوز القادم من أفريقيا، اللورد لوجارد، إنما يستخلص الدرس من فشل المحاولات الدستورية:

يقول السير ف. لوجارد إنه يُستفاد من عرض المندوب السامي أن مبدأ الحكم عن طريق أغلبية من السكان والسياسة الخاصة بمقام قومي يهودي إنما يصعب بالفعل التوفيق بينهما، وأن المحاولات التي بُذلت لتكوين مجلس تشريعي نيابي قد فشلت بالرغم من جهود الحكومة. ومن جهة أخرى، فإن مبدأ الحكومة النيابية المنتخبة لم يتطور قط عند أي جنس شرقي، ونجاحه، حتى في أوروبا اليوم، ليس جليًا تمامًا. فهل فكرت الإدارة في أي وقت من الأوقات في إمكانية الاستعاضة بسياسة أخرى عن السياسة التي تَبَيَّن أنها غير عملية ؟ ألا يمكن تبني سياسة قائمة على المؤسسات التي كانت موجودة من قبل في البلد ويكون هدفها

تطوير أشكال شرقية أصيلة للحكم الحر، بدلاً من إدخال نظام أجنبي، تَبَيَّنَ في الهند والصين أنه غير عملي ؟

سيتعلق الأمر بتطوير مجالس قروية مهمتها إدارة الشئون المحلية. ويوافق السير هربرت صمويل على ذلك وإن كان يذكِّر بأن النخب المحلية، على غرار النخب المحلية في مصر وتركيا والهند، مشرَّبة إلى حد بعيد بالأفكار الأوروبية. وهو يشير إلى أن لجنة يرأسها ستورس مكلَّفةٌ بدراسة مسألة المجالس المحلية.

وفيما يتعلق بالمسألة المركزية، عين طبيعة الانتداب على فلسطين، والذي يحيل في آن واحد إلى المادة ٢٢ وإلى تصريح بلفور، يؤكد المندوب السامي أن تصريح بلفور يُدخل التزامين متساويين: إنشاء مقام قومي يهودي وصون الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية. ثم يجرى الالتفات إلى مسائل تقانية أكثر: طبيعة الهجرة اليهودية، التنظيم الإداري لفلسطين، النظام العقاري، الجنسية، النظام القضائي، الوضع الاقتصادي، المدارس...

وفي دراسة عريضة اللجنة التنفيذية العربية، يشير المقرِّرُ إلى أننا بإزاء مطالبة بالحكم الحر سعيًا إلى تهديد مضمون ميثاق الانتداب. والحال أن اللجنة موجودة لأجل العمل على احترام هذا الميثاق. ومن الطبيعي أن تسجيل الملاحظات يتم في غياب المندوب السامي. والمناقشة جد طويلة قياسًا إلى تدقيق النظر في اللغة المستخدمة في تعريف المذهب الرسمي لعصبة الأمم فيما يتعلق بمستقبل فلسطين.

وتعترف اللجنة في حالة فلسطين بوجود «وضع خاص»:

ليس البتة من اختصاص اللجنة، المكلَّفة، بموجب نص المادة ٢٢ من الميثاق، بأن «تقدم للمجلس رأيها بشأن أي مسألة تتصل بتنفيذ الانتدابات»، أن تدلي بأدنى ملاحظة في موضوع مضمون الانتدابات نفسه والمدعوة إلى فحص تطبيقه. كما أنه ليس من اختصاصها البتة عقد مقارنة بين المبدأين اللذين استلهمهما المجلس في تحديده شروط الانتداب على فلسطين. إلاَّ أنه، بما أن هذا الانتداب يعكس بالضرورة الازدواجية المبدئية

التي استلهمها وبما أن تطبيقه قد أمكن له أن يؤدي إلى شكايات صادرة عن أولئك الـذين يتمسكون بواحد فقط من هذين الميدأين، فإن اللجنة سوف تكون مقصّرة في أداء واجبها إذا ما تكتّمت المعاينات التي قامت بها في هذا الموضوع. ولكي تحدد اللجنة تفكيرها وتصوّره أفضل تصوير، فإنها تحرص على إشعار المجلس إشعارًا خاصًا بمشكلة الهجرة، والتي يبدو أنها تسيطر على مجمل الوضع الحالي في فلسطين.

لقد عاينت اللجنةُ، بالرجوع إلى التقرير السنوي وتصريحات مندوب الدولة المنتدبـة المعتَمَد، أنه قد حدثت، خلال الأعوام الأخيرة، هجرة يهودية قوية نـسبيًا إلـى فلـسطين. والحال أن هذه الهجرة، القادمة بشكل أخص من مختلف مناطق أوروبا الشرقية، قد عادت على الأرض الفلسطينية بجماعة سكانية جديدة [تَبَيَّنَ] أن عناصرها، بصرف النظـر عـن حميتها وحماسها الصهيوني والرغبة التي تدفعها إلى الإسهام في إيجـاد المقـام القـومي اليهودي، ليست مهيأة عمومًا، من حيث تكوينها المهني ولا من حيث استعداداتها المتوارثة، للقيام بالأعمال اليدوية، وخاصة الزراعية، الضرورية في الحالة الراهنة في فلسطين.

وتذكِّرُ اللجنةُ بالمعطيات الحقوقية وتنتهي إلى أنه:

يقع من ثم واجب مزدوج على كاهل إدارة فلسطين بموجب شروط الانتداب نفـسها. فمن الواضح أنه إذا لم يكن على الدولة المنتَدَبَة أن تراعي سوى مصلحة سكان البلد، فإن سياستها الخاصة بالهجرة لا بد لها من أن تستلهم بالدرجة الأولى الحاجـات الاقتـصادية لفلسطين. وليس أقل وضوحًا، من الجهة الأخرى، أنه إذا لم تراع الدولة المنتَدبـة البتـة مصالح السكان العرب وإذا ما كان واجبها الوحيد هو تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، فإنها، في الشأن الزراعي خاصةً، قد تتبع سياسة من شأنها أن تسهل وتعجل، أكثـر مـن سياستها الحالية، خلق مقام قومي يهودي.

وهذا التصادم موجود أيضًا في «التجليات الأخـرى للحيـاة الجماعيـة فـي فلسطين». وهذه المصاعب لا تُعزى إلى الدولة المنتَدَبَة وإنما إلـى عـين طبيعـة الرسالة المزدوجة التي كان قد عُهد بها إليها.

التطورات المذهبية للصهيونية

كان ڤلاديمير چابوتينسكي واحدًا من ألمع شخصيات الصهيونية[١٣]. والحال أن هذا الكاتب متعدد المواهب قد أراد أن يكون رجل فعل ومنظمًا للفيلق اليهودي خلال الحرب العظمى. وبعد أن أصدر البريطانيون ضده حكمًا ثم عفوا عنه على أثر قضية النبي موسى في عام ١٩٢٠، انخرط في تكوين قوة دفاع ذاتي يهودية في الحرب الأهلية الروسية، التي شهدت إراقة للدماء عبر المذابح التي تستهدف اليهود والتي ترجع إلى القوات البيضاء كما إلى القوات الحمراء. وقد عقد اتفاقًا في هذا الاتجاه مع حكومة پتليورا الأوكرانية دون أن يستشير في ذلك القيادة الصهيونية. بيد أن اليسار الصهيوني، الذي كانت له تعاطفات قوية مع الحمر الروس، قد احتج على ذلك غاضبًا. وقد اضطر چابوتينسكي إلى الاستقالة من الوظائف ذات المسئولية في القيادة الصهيونية في يناير/ كانون الثاني ١٩٢٣ وجعل من نفسه المنتقد الدائم للمنظمة الصهيونية، التي تمتنع عن التحدث علنًا عن مشروع الدولة اليهودية منذ اضطرارها إلى قبول الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢. وهو يحيط نفسه بلفيف من المناضلين يهدف إلى «تصحيح» الصهيونية، أي إلى العودة إلى صهيونية هرتسل السياسية. وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب التصحيحي في باريس في أبريل/ نيسان ١٩٢٥، بيد أن عددًا كبيرًا من الأفكار كان قد صيغ بالفعل في كتابات طفل الصهيونية المشاكس هذا.

فهو يرى وجوب التأكيد علنًا على ضرورة تكوين دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن مع مطالبة بريطانيا العظمى بالموافقة على خطة للاستيطان الكثيف يتولى فيلق يهودي قوي ضمان تنفيذها. وفي نص شهير كُتب في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٣، يشرح چابوتينسكي طبيعة العلاقات التي تجب إقامتها مع العرب. فبوصفه قوميًا حقيقيًا، نجد أنه يتخذ موقف اللامبالاة بالشعوب الأخرى. وبما أنه من غير الوارد طرد عرب فلسطين وأن هؤلاء الأخيرين يرفضون تحويل فلسطين

إلى بلد ذي أغلبية يهودية، فإن فلسطين يجب أن تؤول إلى ما آلت إليه المستعمرات الاستيطانية الأخرى: فمن غير الممكن خداع أهل البلد ببريق وعد المكاسب الاقتصادية، ومن هنا ضرورة إيجاد علاقة قوى ساحقة لصالح اليهود، عبر «جدار حديدي»، أي جدار مسلَّح، وضمن هذا الإطار وحده يجوز منح حقوق سياسية للعرب(١٤). وما يبرر ذلك هو الأنانية القومية وتفوق الصهيونيين الأدبي والثقافي على العرب. وفي نصوص أخرى، يشدِّد الرجل على التفوق المادي والتكنولوجي للجيوش الغربية على الجماهير العربية والإسلامية، كما تُبَيِّنُ ذلك نجاحاتُ الدول الإمبراطورية الأوروبية. وهو، شأن الصهيونيين الآخرين، يرفض تحويل اليهود إلى شرقيين. فقد لعب اليهود دورًا رئيسيًا في التمدن الأوروبي، والصهيونيون موجودون في فلسطين لمد الحدود الأدبية لأوروبا إلى نهر الفرات(١٥). ويسبب چابوتنيسكي حرجًا كبيرًا لتيار الصهيونية الرئيسي بتأكيده علانيةً على أن هدف الصهيونية هو تكوين أغلبية يهودية على ضفتي نهر الأردن، وأن المشروع [الصهيوني]، دون ذلك، سيكون عديم المعنى (فهذا معناه أن يظل اليهود في المنفى وإن كان داخل وطنهم). ولابد من تعجيل تدفق الهجرة، وإلاَّ فإن معدل المواليد العرب سوف يجعل من المستحيل [على اليهود] أن يصلوا إلى الفوز بالأغلبية، ومن هنا ضرورة وجود حكومة استيطانية(١٦).

ونزعته القومية تستمد زادًا من التاريخ الإيطالي من **الريزورچيمنتو** إلى الفاشية (هو في ذلك قريب من القوميين العرب، من جهة أخرى). وبما أن الشعب اليهودي لا يتمتع لا بلغة مشتركة ولا بأرض، فإن من غير الممكن تعريفه إلاَّ كجنس. ومع أن چابوتينسكي كان، على المستوى الشخصي، جد بعيد عن الدين، إلاَّ أنه يرى في اليهودية من حيث كونها ديانة اللُحمة الصامدة التي سمحت لليهود بالبقاء. فالديانة اليهودية، بعيدًا عن أن تكون أثرًا من آثار الماضي، إنما تعد موقع الإنجاب الدائم للشعب اليهودي، الموقع الذي يمكن استمداد قوى جديدة منه. وهو يمزج بذلك بين المسيانية الدينية والمسيانية القومية.

وتدل افكاره على تأثر ملحوظ بمذاهب النزعة القومية التمامية، فهي تستلهم، في آن واحد، الوضعية والرومانسية، جد القويتين في أوروبا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. على أنه، فيما يتعلق بتنظيم السلطات في صفوف الشعب اليهودي، يظل ليبراليًا ويحتفظ بإعجاب ساذج ببريطانيا العظمى، وإن كان لا يفهم لماذا لا يقبل المسئولون البريطانيون الإذعان لكلامه الذي يعتبره هو من البديهيات. وهو، شأن جميع القوميين، صاحب رؤية عضوانية للمجتمع ويرفض بعنفٍ صراعَ الطبقات، الذي ما يزال موجودًا في قلب الخطاب الاشتراكي للجناح اليساري للحركة الصهيونية. وإذا كان يثني على رواد المستوطنات الزراعية، فإن جمهوره الحقيقي إنما يوجد في صفوف الطبقات الوسطى في المراكز الحضرية اليهودية في فلسطين. وهو يطرح نفسه بوصفه المدافع عن المبادرة الخاصة والمشروع الاستثماري الحر، ويرى أن من الواجب وضع كل شيء في خدمة تكوين الدولة اليهودية، وأن حلم المجتمع الاشتراكي إنما يشكل إلهاءً خطيرًا. ويعتبر الاشتراكيون چابوتينسكي الخصم السياسي الذي تجب إزالته. وتساعدهم في ذلك السلطاتُ البريطانية، التي تعتبر الرجل صانع متاعب يجب بالأحرى السعي إلى إبعاده عن فلسطين.

وإذا كان چابوتينسكي يقوم بالجمع بين النزعة القومية التمامية الأوروبية والصهيونية، فإن الصهيونية ذات مصدر الإلهام الديني إنما تجد، في الفترة نفسها، أعظم مذهبييها في شخص أبراهام اسحق كوك، حاخام فلسطين الأكبر الأشكينازي، والذي مازال يعد إلى اليوم واحدًا من المراجع الكبرى في اليهودية المعاصرة. وقد قام بإعادة تفسير جذرية لمجمل التراث الديني لكي يجعله متماشيًا مع بناء مملكة إسرائيل أرضية. وهكذا، نجد أنه يعطي مكانة رئيسية للواقع الملموس لإيرتيز إسرائيل، والتي كانت، إلى ذلك الحين، ذات قيمة روحية أساسًا بالنسبة للمؤمنين. ومن ثم تصبح العودة إلى صهيون فريضة دينية، بينما تصبح الحياة في الشتات عديمة القيمة بصورة عميقة. أمَّا واقع أن جانبًا عظيمًا من المهاجرين يتألف من

علمانيين، بل ملحدين، فإنه ليس غير حيلة من حيل العقل – أو بالأحرى الله. وهو ينقذ الصهيونية عبر تفسير لاهوتي، إذ يعتبرها شرًا لابد منه، مرحلة نحو توطيد أركان الخير، حيث إن الدولة القادمة المسترشدة بشريعة الله إنما تتدرج في إطار خلاص عام تفوز به كل الشعوب. والحال أن عودة اليهود المادية إلى أرض إسرائيل إنما تعني بالضرورة عودة كل الشعب إلى الاستقامة الروحية، و، من ثم، تحوّل مجمل البشرية إلى مراعاة شريعة الله(١٧). ويتولى كوك إعادة إدخالٍ – في اتجاه عالمي نسبيًا أيضًا – للمسيانية، التي لا تنفصل، في تصور المتدينين، عن العودة إلى الأرض التي وعد بها الله. وبشكل ملموس، يقدم الحاخام الأكبر حلولاً شرعية لمشكلات دينية تطرح صعوبات مادية جسيمة، كمشكلة السنة السبتية.

وإذا كانت تعاليم كوك وجابوتينسكي قد ظهرت إلى الوجود في فترة ما بين الحربين العالميتين، فإنها لن تجد صداها الكامل إلاَّ بعد قيام دولة إسرائيل، خاصة بعد عام ١٩٦٧. أمَّا في عشرينيات القرن العشرين، فإن العنصر الأقوى، الخالق لميثولوجيا مباشرة ولأداة الاستيلاء على الأرض والفوز بها – بكل معاني هذا المصطلح – فإنه إنما يظل متمثلاً في الصهيونية الاشتراكية، التي كان مضمونها المذهبي قد صيغ بالفعل قبل عام ١٩١٤. وهو بالفعل في المرحلة الصعبة للتحقيق الملموس(١٨). وإذا كان المناضلون مفعمين بدرجة عميقة بفكرةِ أخلاقيةِ وعدالةِ القضية التي يكرسون لها أنفسهم، فإنهم إنما يريدون العدالة الاجتماعية (بناء مجتمع عادل) بالقدر نفسه الذي يريدون به العدالة القومية (شرعية المشروع الصهيوني). وفي الحالتين، نجد أنهم إنما يصطدمون بواقع المشكلة العربية. ومن المستحيل تجنب معاينة الرفض. والإقرار بشرعية هذا الرفض إنما يعني تهديد مشروعية الصهيونية، لأن الاشتراكية تعتبر نفسها عالمية. وسوف يجدون إجابات متماسكة من الناحية المذهبية لحل المعضلة أو، بالأحرى، للتهرب منها. فالإجابة الأولى هي القول بأن البروليتاريين العرب واليهود لابد لهم بالطبع من أن يتمكنوا من التفاهم وأن البروليتاريين العرب إنما يتم التلاعب بهم، لسوء

الحظ، من جانب «الأفندية»، بما يؤدي إلى تعزيز الخوف من الاشتراكية والشيوعية بين صفوف النخب العربية. وفي اللحظة المباشرة، يسمح ذلك بالحفاظ على خطاب إخاء وتعاون، مع الاعتراف مع ذلك بأن هذه الحالة المثالية ليست من خصائص الزمن الحاضر. بيد أن هذه الحالة سوف تنشأ عندما يعترف العرب بصحة وعدالة المشروع الصهيوني. والحال أن فكرتهم الخيالية عن العربي إنما تسمح برفض الاتصال بالعرب الملموسين، والذين يمثلون منافسين اقتصاديين خطرين وذلك بسبب السعر الرخيص لقوة عملهم. وفي تلك الفترة يستمر النضال من أجل اقتحام العمل سعيًا إلى التوصل إلى التوظيف الحصري لليد العاملة اليهودية. وهكذا يتزود العمال الاشتراكيون بأخلاق دفاعية تتماشى مع حرصهم على الأخلاق.

وخلافًا لفيلق چابوتينسكي اليهودي، المراد به إبراز التفوق اليهودي، تريد الهاجاناه أن تكون أداة للدفاع الذاتي وليس للعدوان. وهي تتناسب مع واقع الإمكانات التي يحوزها اليشوف في عشرينيات القرن العشرين. وعلاوة على الخطاب الذي يؤكد أن المستقبل سوف يسمح بالتسوية السلمية للنزاع مع العرب، فإن رجال الهاجاناه إنما يتحاشون التساؤل عن إمكانية وقوع مواجهة عنيفة وحاسمة. والأولوية يجب أن تُعطى للبناء الملموس للمقام القومي اليهودي، وهذا النوع من الجدل إنما يبدو عبثيًا، بل خطِرًا. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن هذه الرؤية المتفائلة للمستقبل لا تسمح بالإفلات من الانزعاجات المتكررة من نشوب أعمال عنف عربية، خاصة خلال الحج إلى النبي موسى في كل عام.

وتنبع قوة الاشتراكيين الصهيونيين من واقع أنهم أولئك الذين يعملون بشكل ملموس في الساحة وأن خطاباتهم التي تتحدث عن السلام والأخلاق إنما تتناسب تمامًا، من حيث فن الاتصال، مع الحاجات التي تتطلبها دعاية حديثة. أمَّا ضعفهم فإنه يكمن في التهرب من مشكلة يتصدى لها التصحيحيون صراحةً بالتأكيد على أولوية الأنانية القومية. ومن جهة أخرى، نجد أن الشيوعيين اليهود، وهم أقلية

صغيرة تتبع الأممية الثالثة، قد اعترفوا هم أيضًا بحتمية النـزاع القـومي، الـذي يقترحون على أنفسهم تجاوزه برفض النزعة القومية لصالح الأممية البروليتارية[١٩]. وهم موجودون في فلسطين لمساعدة الفلاحين العرب على مقاومة الاستيطان اليهودي واختراق المنظمات الصهيونية والدفاع عن الطبقة العاملة العربية والعمل كمركز حفزٍ لمجمل الحركة الشيوعية في المنطقة.

المقام القومي اليهودي زمن «العاليًا» الرابعة

تبدأ الموجة الرابعة للهجرة في عام ١٩٢٤. وهي من حيث الجوهر نتاج سلسلة أخرى من التدابير التي اتخذتها الحكومة البولندية للسماح بانبثاق بورجوازية بولندية عبر تكثيف العراقيل في وجه البورجوازية اليهودية، كما أنها نتاج لإغلاق الولايات المتحدة الباب في وجه الهجرة اليهودية:

هجرة اليهود العالمية بحسب الوجهة (نسب مئوية) [٢٠]

	فلسطين	الولايات المتحدة	بلدان أخرى	الإجمالي	الإجمالي (بالآلاف)
١٩٢٢	١٠,١	٦٢,٤	٢٧,٥	١٠٠	٨٥٨٠٠
١٩٢٣	٩,٨	٥٩,٦	٣٠,٦	١٠٠	٨٣٤٠٠
١٩٢٤	١٦,٤	٥٩	٢٤,٦	١٠٠	٨٤٧٠٠
١٩٢٥	٥٢,١	١٥,٦	٣٢,٣	١٠٠	٦٦٠٠٠
١٩٢٦	٢٨,٥	٢١,١	٥٠,٣	١٠٠	٤٨٦٠٠
١٩٢٧	٧,٧	٢٩,٢	٦٣,١	١٠٠	٣٩٤٠٠
١٩٢٨	٥,٥	٢٩,٣	٦٥,٢	١٠٠	٣٩٧٠٠
١٩٢٩	١١,٤	٢٧,٢	٦١,٣	١٠٠	٤٥٩٠٠
١٩٣٠	١١,٥	٢٦,٩	٦٣,٦	١٠٠	٤٢٩٠٠
١٩٣١	١٥,٦	٢١,٨	٦٢,٥	١٠٠	٢٦١٠٠

والحاصل أن **العاليًا** الرابعة، بعيدًا عن أن تكون زيادة مقيمة للهجرة اليهودية، إنما تعد بالدرجة الأولى نقلاً لدفعة من المهاجرين المتجهين إلى الولايات المتحدة إلى فلسطين وذلك ضمن سياق عام لتراجع الهجرات اليهودية (قبل عام ١٩١٤، كانت الهجرة إلى الغرب نحو ١١٥ ٠٠٠ نسمة في العام الواحد[٢١])، الذي يمثل أحد مكونات تراجع أعم للهجرات الدولية غداة الحرب العظمى. والحال أن الإغلاق التدريجي لأبواب العالم أمام الهجرة بعد عام ١٩١٤ لا يفسر الظاهرة إلاَّ جزئيًا: فالجماعات السكانية اليهودية في أوروبا الوسطى إنما تميل بشكل متزايد باطراد إلى البقاء حيث هي، ويتجه فصيل ملحوظ من المهاجرين إلى فرنسا، خاصة في عشرينيات القرن العشرين (١٥٠ ٠٠٠ نسمة من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٩[٢٢]). والموجودون في الاتحاد السوفييتي، بعد إغلاق الحدود، يواصلون الانتقال شرقًا خارج «منطقة الإقامة» [اليهودية] التي أُلغيت خلال الحرب العظمى. ويستسلم ڤايتسمان لأوهامه عندما يتحدث عن يهود وسط أوروبا المليونين الذين لا يريدون سوى الهجرة[٢٣].

وقد تأسس التشريع البريطاني الخاص بالهجرة إلى فلسطين على طاقة الاقتصاد الاستيعابية. وهو يحدِّد عدة فئات من المهاجرين. والأولى هي فئة «الرأسماليين»، أي الناس الذين يجيئون ومعهم حدًّا أدنى من رأس المال يتراوح قدره بين ٥٠٠ و١٠٠٠ جنيه بحسب الاختصاص المهني. وهؤلاء يمكن مجيئهم دون حدٍّ أقصى لأعدادهم. والفئة الثانية هي فئة «الشغيلة»، والتي تتحدد أعداد المسموح لهم بالدخول منها من زاوية إمكانيات التوظيف. أمَّا الفئتان الأخريان فإنهما تتعلقان بـ«المعالين»، الذين يعولهم مقيمون (أفراد العائلة، رجال الدين) و«الطلاب». والحال أن حالات التحايل جسيمة والشهادات المزوَّرة لا أول لها ولا آخر[٢٤].

والعاليًا الرابعة هي موجة الهجرة التي تضم «رأسماليين» أكثر:

فئات المهاجرين بحسب التشريع البريطاني
(١٩٢٢ – ١٩٣١) نسب مئوية [٢٥]

	الشغيلة	الرأسماليون	المعالون	الطلاب
١٩٢٢-١٩٢٣	٥٠,٣	١٥,٥	٣٤,٢	
١٩٢٤-١٩٢٦	٥١,٢	٣١,٧	١٩,٦	٠,٢
١٩٢٧-١٩٣١	٥٩,٨	١٦,٢	٢٢,٤	١,٦

وهذا المكوِّن القوي المنتمي إلى الطبقات الوسطى يؤدي إلى إفلات المهاجرين الجدد من سيطرة المؤسسات الاشتراكية التي يسيطر عليها مخضرمو **العاليّتين** الثانية والثالثة، كما أنه يجعلهم قريبين من الوضع الاجتماعي للمنحدرين من **العاليًا** الأولى. وسوف تنتج عن ذلك رطانة عدوانية حيالهم في الأدبيات الصهيونية الرسمية، سوف تماهي بين نشاطاتهم الاقتصادية والمضاربة الحضرية الخالصة، وهو ما يعد بعيدًا عن الواقع. فالواقع أن الهجرة، كما في شتّى الموجات السابقة، قد غذّت النشاط الاقتصادي، ووضعت نهايةً للركود الذي أعقب **العاليًا** الثالثة، وما أن يقل التدفق حتى يرجع الركود، تتلوه الأزمة، بما يؤدي إلى شبه توقف للهجرة (بل إلى رصيد هجرة سلبي).

والحاصل أن عام ١٩٢٥، بنجاحاته الظاهرة، إنما يشكل لحظة وهم فيما يتعلق بآفاق المقام القومي اليهودي، حيث يتواكب تزايد عدد المهاجرين مع خمول نسبي للاحتجاج العربي. وينبع الموضوع الرئيسي للانزعاج من جمع تبرعات في الولايات المتحدة من جانب يهود سوفييت لتشجيع توطين اليهود في الزراعة في القرم. والحال أن ڤايتسمان، خلال جولته في الولايات المتحدة في مستهل عام ١٩٢٥، قد حارب بكل ما يملك من بلاغة هذه المنافسة الخطرة.

من بلفور إلى إدمون دو روتشايلد

الحدث الرئيسي المميِّز هو افتتاح الجامعة العبرية في القدس على جبل سكوبس بحضور اللورد بلفور وأللبني. وتدعو الأحزاب العربية إلى إضراب عام وإلى تظاهرة احتجاجية[٢٦]، الأمر الذي أثار انزعاج المسئولين البريطانيين[٢٧]،

لاسيما أن رجل الدولة العجوز كان قد أعرب عن نيته في زيارة سوريا بعد ذلك[٢٨]. ولدى وصوله، في ٢٥ مارس/ آذار، يكاد يكون الإضراب العام شاملاً بين صفوف الجماعة السكانية العربية في فلسطين، وذلك بالرغم من التهديد بعقوبات تطال شبيبة المدارس والموظفين العرب[٢٩]. وهو ممنوع من دخول الحرم الشريف، إلاّ أن بوسعه دخول الكنائس المسيحية (وبالمقابل، فإن رؤساء الكنائس الشرقية، فيما عدا الإثيوبيين والأرمن، يقاطعون حفل الاستقبال الرسمي).

وفي افتتاح الجامعة العبرية (الأول من أبريل/ نيسان ١٩٢٥)، لا يمثل عربَ فلسطين سوى بعض البدو[٣٠]:

أعرب جميع الخطباء بالطبع عن أمانيهم في أن يجلس العرب أيضًا إلى جانب اليهود على مقاعد الدراسة في الجامعة، وبما أن التدريس لا يجري تقديمه إلاَّ بالعبرية، فإن هذه الأماني ليس لها غير قيمة المجاملة. ومن جهة أخرى، فإن العرب قد قاطعوا هذه الاحتفالات التي جرى الحرص على استبعادهم منها. والحال أن مجرد مجموعةً من البدو من وادي الأردن – ذوي الشعور الطويلة تحت الغطرة والعقال وذوي العيون التي زاد الكحل من سوادها والمتمنطقين بالخناجر وجد الحقيقيين في النهاية بحيث إنهم قد بدوا وكأنهم قد خرجوا للتوِّ من استديو من استوديوهات لوس آنجيليس – قد أخذت تمر وتعاود المرور أمام العدسات السينمائية ومن الواضح أن المراد من وراء حضورهم هو إظهارهم على كل شاشات العالم في صورة الممثلين لأبناء الصحراء الذي كسبتهم الصهيونية إلى حب الكيمياء العضوية.

وبالمقابل، نجد أن جامعاتِ الشرق الأدنى العربية الجديدة قد أرسلت ممثلين لها. وهكذا فإن الكاتب المصريِ الكبير أحمد لطفي السيد، رئيس جامعة القاهرة، قد حضر، الأمر الذي يستثير سيلاً من الاحتجاجات من جانب العرب الفلسطينيين. وفي لقاء مع الحاج أمين، يقدم إليه اعتذاره، فهو لم يكن على دراية بالوضع[٣١]. وتتولى الصحافة المصرية الدفاع عنه[٣٢]:

ردًا على الانتقادات التي وجهها الفلسطينيون، مسلمين ومسيحيين، إلى مشاركة مندوب رسمي مصري في الاحتفالات، قالت الصحف إن هذا المندوب لا يمثل السياسة المصرية، بل العلوم المصرية، وأن مصر سيسعدها أن تشارك بالمثل في افتتاح جامعة عربية في فلسطين، إذا ما نشأت مؤسسة كهذه يومًا ما، وهو ما تتمناه مصر.

وكانت الخطب عديدة، تحيط بها الدعوات[٣٣]. فقد حضر الحاخامات لمباركة الإنجاز الجديد، فيما عدا حاخامات أجودات إسرائيل. وقد طلب سوكولوف أن تتخذ عصبة الأمم من القدس مقرًا لها. وبما أن جبل سكوبس كان الموقع الذي أقام فيه تيتوس معسكره خلال حصار أورشليم، فإن ممثلي الشعب اليهودي يرون [في قيام الجامعة] ثأرًا تاريخيًا، لاسيما أن الحرم، أو جبل الهيكل، قائم في الواجهة تمامًا. وبفضل سخاء يهود أميركيين أغنياء، كفيليكس واربورج، فقد أُنشئ في المؤسسة الجديدة معهد للبحوث البحتة حول تاريخ اليهودية. ويريد القائمون عليه الجمع بين تأكيد استمرارية تاريخية للهوية اليهودية عبر آلاف السنين ونفي الشتات بوصفه مأزقًا في المصير اليهودي.

وبوجه عام، كانت التظاهرات سلمية، الأمر الذي حقق عظيم الارتياح للبريطانيين. وقد أكثر اليهود من أمارات التكريم لـ«قورش الجديد»[٣٤] الذي يواصل زيارة البلد (من باب الحصافة، كانت الخليل قد أُلغيت من الجولة):

إن اللورد بلفور، الذي لا يقرأ الصحف الإنجليزية، هو أقل قراءة للصحف العربية ويسدي للقدس منذ عشرة أيام – دون إخلال بمباريات التنس – صنيعًا جميلاً جيدًا والراحة الملَكية لضميرٍ دون شائبة والغياب الأسعد للرغبة في التعرف على السياسة المحلية التي يسيطر اسمه عليها. وأكثر ما يلفت في هذا الرجل الذي ربما يكون قد كُتب على اسمه أن يظل مرتبطًا إلى الأبد باسم فلسطين هو قلة درايته بهذا البلد. ويخامر المرء الانطباعُ بأن باعث الأمة اليهودية لم يفكر في فتح أطلس ليبحث فيه عن المقام القومي الذي خلقه إلاّ بعد وقت طويل من توقيعه تصريح بلفور.

وسوف ينفجر العنف في المكان الذي لم يكن من المتوقع أن ينفجر فيه، في سوريا. فحزب الشعب الذي يقوده الدكتور شهبندر، وهو أحد أنصار الهاشميين، قد نظم تظاهرة عنيفة في دمشق، انطلاقًا من مسجد الأمويين، في ٨ أبريل/ نيسان ١٩٢٥[٣٥]. وقد أدت الصدامات مع الجيش الفرنسي إلى سقوط عدة قتلى. واضطرت السلطات الفرنسية إلى دفع ضيفها المزعج إلى الرحيل بسرعة إلى بيروت. ويمكن فهم الحدث ضمن سياق سوري يتعاظم فيه رفض نظام الانتداب[٣٦]، لكن الذريعة التي وقع عليها الاختيار إنما تشير أيضًا إلى انزعاجات

من الأرجح أنها ناشئة عن محاولات قام بها الصهيونيون في الشهور الماضية لشراء أراض في سوريا. وما حدث هو العلامة الأولى على اهتمام من جانب الرأي العام العربي غير الفلسطيني (في حين أن المصريين قد ظلوا بلا حراك). والقنصل العام البريطاني له عين الرأي الذي لنظيره الفرنسي في القدس. إن اللورد بلفور لا يفهم أسباب هذه الضجة. فهو لا يدرك أنه، من طوروس إلى سيناء، تعد سوريا بلدًا واحدًا من النواحي الطبيعية والعرقية والشعورية والاقتصادية. ودمشقُ قلبُ هذا البلد، وقد اعتبر سكانها زيارة صاحب تصريح ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٧ عملاً من أعمال الاستفزاز. وهو لا يدرك مدى اتساع العداوة العربية للصهيونية.

ويبتهج العرب الفلسطينيون لما حدث بينما يشتبه البريطانيون والصهيونيون بأن الفرنسيين قد تركوه يحدث سعيًا إلى أن يبرهنوا على أن البريطانيين لا شعبية لهم، مثلهم، عند العرب[٣٧]. وكل طرف يدفع عن نفسه المسئولية عن الفوضى: فالفرنسيون يتهمون البريطانيين بتعقيد حياتهم إذ نظّموا زيارة هذه الشخصية المزعجة، والبريطانيون يؤكدون أنهم لا يد لهم في ذلك، لأن الصهيونيين هم الذين نظّموا هذه الزيارة الخاصة ...

وبعد بضعة أيام، فإن وزير المستعمرات البريطاني، إيمري، هو الذي يذهب إلى فلسطين. ويقبل الإسلاميون – المسيحيون مشاركة المعارضة في وفد واحد. وهذا اعتراف بالأهمية التي اكتسبها فصيل النشاشيبي[٣٨].

وبحسب قنصل فرنسا، فإن العرب إنما يعبرون لإيمري عن شكاياتهم المألوفة[٣٩]:

قلّما يخرج الرد الذي قدّمه لهم السيد إيمري عن إطار التفاهات التقليدية، عن هذه السفاسف البالية التي تتضمنها الخطب الرسمية حيث يجري، لا محالة، تصوير اليهود والعرب، والعرب واليهود، على أنهم شعبان شقيقان، مكتوب عليهما التفاهم والتعاون.

ومن جهتها، تتخلى الليدي صمويل عن الذهاب إلى دمشق[٤٠].

وفي مايو/ أيّار ١٩٢٥، يقوم إدمون دو روتشايلد برحلته الأخيرة إلى فلسطين ويوجه وصيته الروحية إلى معبد تل أبيب اليهودي. ويعبر عن سعادته حيال

ضخامة ما تحقق من تقدم منذ عام ١٨٨٢، عام دخوله إلى المسرح. وهو يشير إلى البعد الروحي للعمل المنجَز [٤١]:

في كل ما تقومون به، في العمل الأكثر تواضعًا كما في أسمى تأملات الروح، يتوجب عليكم تحري الطابع الخاص للطموحات اليهودية، ألا وهو نشدان الكمال الأخلاقي، والذي يمثل جوهر ديانتنا. فالمبادئ الخالدة للروحانية الأسمى والتي جرى طرحها على العالم منذ آلاف السنين، في حين أن جميع الشعوب التي كانت محيطة بالشعب اليهودي كانت تحيا غارقة في البربرية الأكثر بغضًا، قد أبقت هذا الشعب حيًّا على الدوام، وكفلت قوته وصموده على مدار آلاف السنين. إن ألواح الشريعة التي جلبها موسى من جبل سيناء والتي سوف نحتفل بذكراها في غضون بضعة أيام في عيد شيفوت، عيدنا العظيم، ما تزال إلى اليوم أساس كل التمدن الحديث. [...].

كما أن تاريخنا إنما يعد بالنسبة لجميع الشعوب التاريخ المقدس بامتياز، تاريخ العالم. [...].

والحال أنكم بمواصلتكم لهذه التقاليد سوف يكون بوسعكم من جديد شغل مكانة عظمى في العالم، المكانة التي تليق بأحفاد الآباء، بأحفاد أولئك الذين أنصتوا لصوت أنبيائنا. وسوف تحيون بما تبثونه في صدور الآخرين من احترام لكم، بعزة حياتكم، وسمو أفكاركم والعمل الذي ستقومون به لأجل تحسين حال الإنسانية والوفاق بين الشعوب.

فلتربوا أطفالكم في روح المعتقدات التي جاء بها لنا آباؤنا والتي حافظت على وجود جنسنا؛ ولتواصلوا الوفاء لماضيكم ولتعملوا على الإنهاض الأخلاقي للعالم. ولينتقل مشعل النور الذي سلّمه لنا آباؤنا من جيل إلى جيل. فبهذا الشكل سوف تجعلون [هذا] المقام [القومي] عظيمًا، بالرغم من أنه قد يكون صغيرًا، وبهذا الشكل ستحيا إسرائيل لأجل أداء رسالتها. وستكون لها مكانتها بين الأمم العظمى وستقدم أحجارًا من الجرانيت للبنيان الذي شيَّدته في أرض إسرائيل.

وهو يلقي تحية الوداع:

لقد وصلتُ إلى العمر الذي ينوء فيه المرء بحمل جرادة، كما يقول سفر الجامعة. لقد انتهت مهمتي؛ وابني الأكبر چيمس، مدفوعًا بعين المشاعر التي دفعتني، سوف يواصل عملي وسوف يخلص للعمل الذي اضطلعتُ به.

فليشمل الحي القيوم بحمايته إسرائيل في أرض إسرائيل.

وفي تل أبيب، يهنئ الحاخامُ كوك البارونَ على ما جاء في خطابه. والحال أن إدمون دو روتشايلد، كاشفًا رؤيته الدينية، إنما يرد عليه بأنه يعارض سواءً بسواء «الأرثوذكسية الدينية» و«عدم الإيمان»[٤٢].

وفي نهاية الشهر، يصل نبأ تعيين خليفةٍ للسير هربرت صمويل، الذي أنهى للتوّ مدة عمله التي استمرت خمسة أعوام. وخليفته هو اللورد بلامر، أحد كبار الجنرالات البريطانيين زمن الحرب في أوروبا. وفي الوقت نفسه، في مصر، سوف يحل اللورد لويد محل أللينبي.

تركة السير هربرت صمويل

لا توجد وصية السير هربرت صمويل السياسية في تقريره السياسي الأخير، والذي يشكل تكرارًا للتصريحات البريطانية المتعاقبة منذ عام ١٩٢٢، بقدر ما توجد في برقية سرّية مؤرخة في ٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٢٥، حول أعمال لجنةٍ مكرَّسة لمسألة الحكم المحلي[٤٣]. فعلاوة على الالتزام العام بتشجيع الحكم الحر (*self-government*)، تظل المسألةُ الجوهرية كالعادة مسألة تخفيض ميزانية الانتداب المدنية. وهذا يعني خفضًا للنفقات المخصصة للتعليم. والسير هربرت صمويل يعارض ذلك بقوة ويرى أن الحل الوحيد هو فرض ضريبة محلية مخصصة لهذا المجال، الأمر الذي ليس من شأنه أن يستثير معارضة من جانب السكان العرب. وسيكون بوسع هؤلاء السكان أن يكون لهم الحق عندئذ في المطالبة بإشراف على هذه النفقات.

والمندوب السامي الذي يوشك على الرحيل يرى في ذلك أيضًا الوسيلة اللازمة لإعادة تحريك مسألة التمثيل السياسي بإنشاء أجهزة منتخَبة مهمتها إدارة هذه الشئون المحلية. وبسبب بنية المجتمع نفسها، يتوجب أن تؤخذ بعين الاعتبار التقسيمات الجغرافية والإدارية (الأقضية، المدن، القرى) والطائفية.

وهو يصطدم باستنتاجات كبار الموظفين، المتعنتين بالأحرى في اعتراضهم على هذا النوع من التطور. فالبعض يؤكدون أن الانتداب إنما يعني السيطرة الصارمة على الأمور، وأنه، ترتيبًا على ذلك، لا يمكن المضي في طريق الحكم الحر إلاّ بعد وقت طويل. أمّا السير هربرت صمويل فهو يرى أن الانتداب ليس

غير إجراء مؤقت. ويجب التحضير منذ الآن لإلغائه عبر تدابير تدريجية. والبعض الآخر أكثر جزمًا في التفسير الذي يقدمونه: إن البريطانيين ليست لهم حيال العرب غير التزامات سلبية، أي عدم عرقلة تحسينهم لظروف حياتهم، وليست لهم حيال الصهيونيين غير التزامات إيجابية، أي العمل على تشجيع قيام المقام القومي اليهودي. ورجل الدولة البريطاني يثور على نظرة كهذه: إن الدولة المنتَدَبَة عليها التزام أدبي واحد قوامه حفز رفاهية غالبية السكان، أكان ذلك في فلسطين أم في الهند أم في جزر فيجي، وكأن تصريح بلفور لا وجود له. وهو يقترح إنشاء شبكتين تعليميتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، يرأسهما مجلسان يتكونان من عدد متعادل من الأعضاء المعينين ومن أعضاء يتم اختيارهم بعد التشاور مع المؤسسات التمثيلية. وإذا ما أنشئت فيما بعد جمعية تشريعية، فإن هذه الجمعية ستكون الهيئة المقترحة. وإلاّ فإن المجلس الإسلامي الأعلى والقاعاد ليومي سوف يلعبان هذا الدور. ويجب التوجه فورًا صوب انتخاب المجالس البلدية ومجالس الأقضية، التي ستكون المواقع التي سيتعنم فيها العرب واليهود التعاون فيما بينهم.

وهذا كله يقال في البرقية. فقد حاول الليبرالي العظيم، الذي هو السير هربرت صمويل، الجمع بين نظام يتمثّل اتجاه التمثيل السياسي فيه في خلق وحدة فلسطينية تشمل اليهود والعرب ويُراد من وراء المنطق الجماعاتي فيه إنماء حياة ثقافية وقومية. وكل ذلك في سياق مصاعب مستديمة تواجهها الميزانية. وقد فشل في طريق الحكم الحر وإن كان قد خلق مناخًا سمح بوضع حدٍّ للمواجهات العنيفة. والآن، لن تمضي تركته السياسية في اتجاه تكوين هوية فلسطينية مشتركة بين كل العناصر التي يتكون منها المجتمع الفلسطيني. وبالرغم من خلقه مفهوم التزام بريطاني مزدوج تجاه اليهود والعرب، فإنه قد أقام نظامًا جماعاتيًا ذا تعريف عرقي وديني مزدوج لن تتأخر مواجهته إلاّ بصورة مؤقتة.

وفي الأول من يوليو/ تموز ١٩٢٥، يودّع السير هربرت صمويل في يافا أرض فلسطين. وفي ١٨ يوليو/تموز، في سوريا المجاورة، يبدأ جبل الدروز الثورة تحت قيادة سلطان الأطرش.

المؤتمر الصهيوني الرابع عشر

يبدأ المؤتمر الصهيوني الرابع عشر في فيينًا في ١٨ أغسطس/ آب ١٩٢٥[٤٤]. وتظل الألمانيةُ اللغة الرئيسية لأعماله. وهو يتمتع بحماية خاصة من جانب الشرطة، التي تخشى من هجوم قد يقوم به النازيون النمساويون. والاتجاهات الرئيسية الثلاثة للدركة ممثلة في المؤتمر: المزراحي أو الصهيونيون المتدينون ومختلف مجموعات اليسار الاشتراكي والصهيونيون العاديون أي المجموعات الوسطية غير المتدينة وغير الاشتراكية والتي يتزعمها ڤايتسمان وسوكولوف أساسًا. ويقدم ڤايتسمان تقريرًا عن النشاط يعد واحدًا من أكثر التقارير تفاؤلاً، استنادًا إلى افتتاح الجامعة العبرية والسكينة السائدة منذ عدة سنين في فلسطين، الأمر الذي يتباين عن الحال في البلدان المجاورة. ويحصل سوكولوف على موافقة على إرسال برقية تهنئة إلى إدمون دو روتشايلد بمناسبة بلوغه الثمانين من العمر. ويقدم أعضاء القيادة تقارير عن الجوانب التقانية للمنجزات الصهيونية الرئيسية.

وفي المناقشات، ترد الانتقادات. فالمزراحي يتضامنون مع العناصر البورچوازية المهاجرة إلى فلسطين ويطالبون بمراعاة الحاجات الدينية. أمَّا الاشتراكيون، وعلى رأسهم أرلوزوروف وبن جوريون، الأكثر اعتدالاً في كلامهما، فإنهم يأخذون على القيادة سياستها المالية والاقتصادية ويطرحون كأولوية مطلقة توطين مستوطنين يعملون بأنفسهم وعازمين على أن يخلقوا لأنفسهم حياة عن طريق العمل.

وعلاوة على السياسة الاقتصادية، فإن الموضوع الرئيسي الذي يجري تناوله إنما يظل موضوع الوكالة اليهودية. فالدور الذي قد يلعبه فيها غير الصهيونيين ما يزال يزعج إلى حدٍّ ما عددًا معينًا من ممثلي الحركة. ويطالب چابوتينسكي باتخاذ موقف أقوى تجاه الدولة المنتَدَبَة كيما تضع هذه الأخيرة تحت تصرف الصهيونيين الأراضي العامة. ولابد أيضًا من سياسة حماية جمركية وقوانين ضريبية وفوز المنظمة الصهيونية بالحق في الإشراف على تعيين الموظفين. وإذا لم تتحمل الدولة المنتَدَبَة مسئولياتها، فإن اليهود لن يصبحوا أبدًا الأغلبية في فلسطين، وذلك بسبب النمو الديموغرافي للسكان العرب. والحال أن بريطانيا العظمى لا يمكنها إلاَّ أن تعتمد على الصهيونيين لكي تبقى في فلسطين. ولابد من

مطالبتها بأن تسمح بتطوير قوات مسلحة يهودية ستكون مفيدة لها، بل وضرورية، للاحتفاظ بمجمل المنطقة.

وحيال هذا الطوفان من الانتقادات التي يصعب على ڤايتسمان تحملها، لا يكف هذا الأخير عن التذكير بضرورة عدم الاستسلام للأوهام وضرورة التقيد بالواقع. وهو يعبر عن قناعته بأن البريطانيين سوف يتمسكون بالسياسة التي يتبعونها منذ عام ١٩٢٢. وقد أُخذ عليه أنه انتقد مهاجري **العاليّا** الرابعة، المتهمين بالرغبة في تأبيد النظام الاقتصادي والاجتماعي للجيتّو، لكن نفي الجيتّو هو عين جوهر الصهيونية. وفيما يتعلق بالوكالة اليهودية، فإنه لم يفعل سوى اتباع السياسة التي وافقت عليها المؤتمرات السابقة. وهو يرد على چابوتينسكي بأنه إذا كان صحيحًا أن البريطانيين بحاجة إلى الصهيونيين للاحتفاظ بفلسطين، فإن جبل طارق ومالطه أهم بالنسبة لهم. ولا يمكن الاعتماد في الأمد الطويل على مجرد المصالح الاستراتيجية لبريطانيا العظمى. فقوة العلاقة القائمة مع الدولة المنتَدَبَة إنما تكمن في الطبيعة الأخلاقية لهذه العلاقة. وسوف تكون بريطانيا العظمى فخورة بالدور الذي ستلعبه في التسوية الإيجابية للمسألة اليهودية. والتمرد الذي يهز سوريا المجاورة يبين أنه، للسيطرة على المنطقة، لابد من قوات من عدة عشرات من آلاف الجنود، وهو ما لا يتناسب مع إمكانيات المنظمة الصهيونية، بل لا يتناسب مع إمكانات بريطانيا العظمى نفسها. وهناك ٦٠٠ ٠٠٠ عربي في فلسطين، يحوزون الجانب الأعظم من الأرض، والبريطانيون لن يقوموا بإزاحتهم لحساب اليهود. ويجب أخذ فلسطين على ما هي عليه، بجدبها وعربها ويهودها القادمين.

ثم يجري الاتجاه إلى الاقتراع على الثقة. فيتم الحصول عليها بأغلبية ١٣٦ صوتًا في مقابل اعتراض ١٧صوتًا، أي بأقل من نصف المندوبين. فيعلن ڤايتسمان واللجنة التنفيذية استقالتهما. وحيال هذه الأزمة، يتدارك المؤتمرون موقفهم ويعطون ڤايتسمان وسوكولوف أغلبية ساحقة عبر اقتراع جديد.

وتستعيد القرارات التي حظيت بالموافقة عليها التيمات المألوفة حول بناء المقام القومي اليهودي والعلاقات مع العرب.

اللورد بلامر

خلال الحرب الأخيرة [العالمية الأولى]، قاد اللورد بلامر [ولد في عام ١٨٥٧] القوات الإنجليزية المرسلة إلي إيطاليا، ثم قاد الجيش البريطاني الثاني على الجبهة الفرنسية. وفي عام ١٩١٩، رُقِّيَ إلى رتبة الماريشال، ثم حصل على رتبة اللورد و ٣٠٠٠٠ جنيه. وقد قاد قوات الاحتلال البريطانية في ألمانيا، وجراء تأثره لما آلت إليه حال السكان من شقاء، جعل من نفسه الداعية المؤثر لرفع الحصار الرهيب الذي فرضه الحلفاء. ثم أصبح، فيما بعد، حاكمًا لمالطه.

وقد انقسمت آراء الصهيونيين حيال تعيين الرجل [مندوبًا ساميًا في فلسطين]. فالسير هربرت صمويل، بسياسته المتوازنة والمعتدلة، قد خيب آمالهم، حتى وإن كان لابد لهم من الاعتراف بأن أواخر انتدابه تتماشى مع تراجع عام للعداوة العربية. وبوسعهم أن يقولوا لأنفسهم إن مندوبًا ساميًا غير يهودي قد يكون أنسب لمصالحهم، لكن اللورد بلامر لم تكن له البتة علاقات معهم[٤٥]. وقد أكد ڤايتسمان، خلال افتتاح الجامعة العبرية، أنه سوف يُستشار حول تعيين المندوب السامي الجديد. ثم اضطر فيما بعد إلى الاعتراف بأنه قد علم بتعيين اللورد بلامر من الصحف. ويستفيد خصومه من ذلك لكي يعيدوا إطلاق حملة حول تيمة فقدانه للحظوة لدى الدوائر الحاكمة البريطانية[٤٦]. وليس من شأن مندوب سامٍ محافظ ومفعم بالفكرة الإمبراطورية إلاَّ أن يكون مؤيدًا للعرب. والحال أن كيش، الذي كان قد أغاظه موقف السير هربرت صمويل، إنما يستعيد رأي كبار موظفي الانتداب: إن هذا الرجل الحازم سوف يجيد التعامل بالشكل الواجب مع المعارضة العربية[٤٧].

وكان ڤايتسمان قد طمح إلى أن يكون كلايتون المندوب السامي الجديد، لكن الحكومة البريطانية اختارت من اختارته دون مجرد الرجوع إلى وزارة المستعمرات. ويغادر كلايتون فلسطين ليكون مسئولاً عن العلاقات مع ابن سعود. وسوف يموت قضاءً وقدرًا في عام ١٩٢٩ في العراق، حيث كان قد عين للتوٍّ مندوبًا ساميًا.

ويتولى اللورد بلامر مهام منصبه في القدس في ٢٥ أغسطس/ آب ١٩٢٥[٤٨]. ويستقبله اليهود متحفظين بينما يستقبله العرب متحمسين. وهذا الرجل

المنصف[٤٩]، الوحيد بين كبار القادة البريطانيين خلال الحرب العظمى الذي لم يُعرف عنه إراقة دماء جنوده هدرًا، إنما يسعى إلى تجنب كل بذخ مفرط، خاصة على الأرض التي عاش عليها السيد المسيح في فقر. وصرامته العسكرية مثيرة وتخيف محاوريه، إلاّ أن بوسعه إبداء لفتات رقيقة: فلدى حضوره مباراة رياضية في تل أبيب، من الطبيعي أن يقف ليستمع إلى *God Save the King* [النشيد القومي الإنجليزي]؛ وبما أنه قد جلس بعد ذلك، فإنه يعاود الوقوف، ضاربًا المثل لمرافقيه، لكي يستمع إلى **الهاتيكفا**، النشيد القومي الصهيوني. وفي اليوم التالي، حيال احتجاجات المسئولين العرب، يرد عليهم بأنه لم يفعل سوى الانصياع لآداب المجاملة والضيافة وأنه مستعد لأن يفعل الشيء نفسه مع النشيد القومي العربي. والحال أن محاوريه، المنزعجين، إنما يضطرون إلى الاعتراف بأنهم لا نشيد قوميًا لديهم. وعندئذ يوصيهم بالمسارعة إلى اتخاذ نشيد قومي لهم. وردًا على كيش الذي يسأله عما ستكون عليه سياسته، يقول إنه ليست لديه سياسة شخصية. فهو في فلسطين لأجل تطبيق سياسة حكومته[٥٠]. ويستنتج كيش من ذلك أن المندوب السامي الجديد سوف يدرس المطالب الصهيونية بالرجوع إلى السياسة التي حددتها لندن وليس، كالسير هربرت صموئيل، من زاوية رد الفعل المتوقع من جانب العرب.

ومثل هذه المقاربة إنما تقود اللورد بلامر بشكل طبيعي تمامًا إلى تبني توجه مرءوسيه المباشرين، المعادين لأي استعادة لسياسة الحكم الحر القائمة على الرغبة في تكوين بنية قومية مشتركة تجمع بين اليهود والعرب[٥١]. وسوف يتمسك بموقف الإنصاف والحزم ضمن خط الأخلاق الاستعمارية. وسرعان ما سوف يبدي ذلك. ففي أواخر شهر سبتمبر/ أيلول، خلال عيد كيبور، يُحضر اليهود مقاعد أمام حائط المبكى. وعلى الفور، يأمرهم ستورس بإبعادها، فهو يعرف خطورة مثل هذا العمل. وتحتج المنظمات اليهودية. ويحذو كيش حذوها وإن كان يعترض على القيام بأي تظاهرات سياسية أمام الحائط. ويوجِّهُ حاكم القدس ملفًا كاملاً حول المسألة إلى رئيسه[٥٢]. فمن الناحية القانونية، يخص الحائط الطائفية الإسلامية من خلال وقف[٥٣]. وليس لليهود من حق فيه سوى حق الانتفاع. والأحكام الصادرة

في العصر العثماني تحظر تمامًا إحضار مقاعد إليه. وبحسب مبدأ الوضع القائم، فمن غير الوارد إعادة النظر في هذه الأحكام، لاسيما أن السلطة البريطانية قد اعترفت بها في عام ١٩٢٢. ويجب حث الأطراف المعنية على التوصل إلى اتفاق وديٍّ حول هذا الموضوع.

والتناول التالي لسياسة الانتداب من جانب لجنة الانتدابات يتم في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٥[٥٤]. وقد دار النقاش بنبرة هادئة ومفعمة بارتياح الجانب البريطاني إلى ما قام به. ويجري تناول المسائل الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. ويتم رفض عريضة عربية أولى، لأنها تشكك في مبدأ الانتداب نفسه. والمسألة الوحيدة المهمة نسبيًّا، على أثر طلب عربي، هي ما إذا كانت اللجنة تملك الحق في العمل على القيام باستقصاءات ميدانية للوضع. والرئيس مؤيد لذلك بالأحرى، لكن اللورد لوجارد، المندوب البريطاني الدائم، يعترض على ذلك. فهذا سيكون بمثابة نيل غير مقبول من هيبة الدولة المنتَدِبَة، ومن ثم سيكون عامل إضعاف. وتتلو ذلك مناقشة أساسية حول صلاحيات اللجنة. ولا يتم اتخاذ أي قرار.

ويضطر اللورد بلامر، خلال الشهور الأولى لمهمته، إلى مواجهة أصداء الانتفاضة السورية ضد السلطة الفرنسية. وضمن مواصلة لسياسة السير هربرت صمويل، يدع العرب الفلسطينيين يعربون عن تضامنهم مع أشقائهم في الانتداب المجاور وإن كان يغلق الحدود عندما تقترب الاضطرابات من فلسطين. ويشكره الفرنسيون على ذلك. ويبقى مع ذلك أن الدافع الرئيسي للتوتر بين الانتدابين إنما ينبع من الملاذ الذي يمثله شرق الأردن بالنسبة للثوار ذوي الاتجاهات المؤيدة للهاشميين بالأحرى. وتتجدد الاشتباهات الفرنسية القديمة بوجود مؤامرة بريطانية ضد الوجود الفرنسي في المشرق[٥٥]، وذلك بحكم أن الإنجليز يرفضون منح الفرنسيين حق ملاحقة [الثوار السوريين] في شرق الأردن ويتذرعون بضرورة احترام مبدأ الحرية الفردية لرفض المطالبات باعتقال لاجئين سياسيين سوريين.

عمل اللورد پلامر الإداري

يود اللورد پلامر أن يكون لا سياسيًا ويهتم بالأمن العام قبل ما عداه[٥٦]. وهو يرى أن حل المشكلات السياسية القابلة لتوليد الفوضى إنما يكمن في تنمية النشاطات الاقتصادية. وتمنحه لندن ما لم يتمكن سلفه من الحصول عليه: إمكانية طرح قرض ضخم تضمنه الخزانة البريطانية. ويتزامن تدشين مشروعاته الإنمائية مع الأزمة الاقتصادية الحادة التي تصيب المقام القومي اليهودي غداة العاليّا الرابعة. وبفضل سياسة المندوب السامي، يحصل المقام القومي اليهودي على دعم نشيط في مأزق صعب بشكل خاص.

واطمئنانًا إلى ديمومة الهدوء السائد في فلسطين، يواصل اللورد پلامر سياسة أسلافه المتمثلة في خفض النفقات المخصصة لحفظ النظام[٥٧]. ففي مستهل عام ١٩٢٦، يلغي الجندرمة الخاصة التي تمولها لندن وينقل رجال الجندرمة السابقين إلى صفوف الشرطة الفلسطينية، حيث سيشكلون قوة خاصة قوامها ٢٠٠ رجل سوف يجري اختزال عددها فيما بعد. وبما أن المشكلة الرئيسية تظل متمثلة في خطر الغارات الوهّابية وفي السيطرة على الحدود بين شرق الأردن والانتداب الفرنسي الذي يشهد انتفاضة، فإن المندوب السامي إنما يقوم بتشكيل قوة جديدة، هي قوة حدود فلسطين وشرق الأردن [Palestine and Trans - Jordan Frontier Force]، المرابطة في شرق الأردن والمؤلفة من عرب يقودهم ضباط بريطانيون. ويتم تحمل المسئولية عن التمويل استنادًا إلى حصتين ماليتين متساويتين يدفعهما كل من الانتداب والحكومة البريطانية. ولن يكون أي يهودي عضوًا في هذه القوة، الأمر الذي يستثير احتجاجات محمومة من جانب الصهيونيين، بالرغم من أن كون القوة الجديدة لا تتبع أمير شرق الأردن بل تتبع المندوب السامي يشير بالأحرى إلى دمج لشرق الأردن في فلسطين. والحال أن رغبة لندن في تحميل الماليات الفلسطينية عبء التكاليف كلها إنما يؤدي إلى مراسلات جد حادة بين القدس والخزانة البريطانية[٥٨]. إذ يطرح اللورد پلامر نفسه بوصفه مدافعًا عن مصالح سكان فلسطين: ففي غياب مؤسسات تمثيلية، لابد للمندوب السامي من أن يظهر بوصفه حامي السكان.

وفي يونيو/ حزيران ١٩٢٦، خلال قيام لجنة الانتدابات بدراستها السنوية، تُوَجّه هذه اللجنة اهتمامها إلى مشكلة الاعتراف بالجماعة اليهودية[٥٩]. فيشرح الكولونيل سايمس تعقيد الوضع: إن المنظمة الصهيونية من حيث كونها وكالة يهودية هي وحدها الحائزة لوضعية قانونية. أمَّا القاعاد ليومي فهو لا يحوز مثل هذه الوضعية، وإن كان يمثل مع ذلك الجماعة اليهودية ويعتبر من الناحية الرسمية متحدثًا بلسان هذه الجماعة. والأمر كذلك بالنسبة للمجلس الإسلامي الأعلى فيما يتعلق بالمسلمين. وأقلية اليهود المتدينين المنتمين إلى أجودات إسرائيل لا يعترفون بسلطة القاعاد ليومي. وبسبب الانقسام الشديد للمجتمع الفلسطيني وطابعه الجماعاتي، فمن الصعب تطوير مؤسسات بلدية للحكم الحر، وقد بدا أن من الأفضل تطوير مؤسسات جماعاتية تؤول إليها المسئولية عن الخدمات الثقافية والاجتماعية والتي تؤول، في الأحوال الطبيعية، إلى البلديات.

وتشير تتمة عرضه إلى استمرارية السياسة البريطانية: فاليهود والمسيحيون، بحكم تاريخهم الخاص، منظمون منذ زمن بعيد على أساس جماعاتي. ومن ثم فإن عمل إدارة الانتداب قد تمثل في إفهام المسلمين، الذين ظلوا إلى ذلك الحين تابعين للدولة، أهمية تبني هذا النوع من التنظيم. وتعد سلطة الانتداب لصياغة لائحة أكثر طموحًا بالنسبة للجماعة اليهودية سوف تكون نموذجًا للطوائف المسيحية وللجماعات المسلمة.

وتتصل المناقشة باليهود الأرثوذكس. هل يشكلون أقلية ليست لها أهمية عددية حقيقية، وفي هذه الحالة لا يتوجب منحهم سوى حرية العقيدة، أم أنه يجب قبول مطالبتهم بأن يكوّنوا طائفة متمايزة ؟ ويجيب سايمس بأن الإدارة تأمل في التوصل إلى تعايش يكفل لمجمل اليهود العيش ضمن جماعة واحدة.

وفيما يتعلق بالبلديات، فإن مجالسها إنما يتم تعيينها كالعادة من جانب الحكومة، فيما عدا بعض المراكز الحضرية اليهودية بالكامل كتل أبيب. وقد زاد عددها ويجري الاستعداد لإجراء انتخابات.

وتجري دراسة الجوانب المختلفة للحياة الإدارية والسياسية والاقتصادية في فلسطين. وتبدي اللجنة انزعاجها من اختزال حجم القوات المخصَّصة لحفظ النظام. وفيما عدا هذا التحفظ، فإن السياسة البريطانية تلقى في مجملها ارتياحًا عامًّا.

ومن جديد، في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٦، تؤدي مسألة حائط المبكى إلى وقوع حوادث[٦٠]. فالحجاج اليهود يشتكون من أنهم قد هوجموا من جانب سكان الحي العربي، الذين قذفوهم بالحجارة. وتبيِّنُ تحريات قامت بها الشرطة أن الأمر يتعلق، في إحدى الحالات، بعمل منفرد قامت به صبية في الثانية عشرة من العمر وقد عوقبت بالحبس لمدة شهر (زعمت أنها لم تستهدف أحدًا، ويعتقد أحد رجال الشرطة أنها كانت تريد قذف أحد زملائها، لا أحد الحجاج). وفي حالات أخرى، كان سقوط الحجارة غير متعمد أو أنه لم يتسن التثبت من الأمر، ذلك أن أحدًا لم يكن مستعدًا للإدلاء بشهادته أمام الشرطة. ويشكو كيش من الاستخدام السياسوي لهذه الأحداث من جانب التصحيحيين، الذين شنوا حملة صحافية تطالب بإعادة مناقشة الوضع الحقوقي للحائط كيما يتمكن اليهود من الصلاة أمامه في أمانٍ.

ويرى اللورد پلامر أن النزاع فيما بين اليهود والعرب لن يسوَّى إلاّ بتوافر حسن النية لدى الجميع. وهو يجعل من نفسه المدافع عن الوضع القائم. وتحت ضغط من الخزانة في لندن لا غير، يضطر إلى قبول تنظيم انتخاباتٍ بلديةٍ، تعد ضرورية لفرض ضريبةٍ بلديةٍ من أجل تمويل التعليم العام. وإجراءُ انتخاباتٍ يطرحُ مشكلة الجنسية الفلسطينية. والمرسوم الصادر في أغسطس/ آب ١٩٢٥ يعطي مهلة سنتين لكسب هذه الجنسية، لكنه ينطوي على التخلي عن أي جنسية أخرى. وبحكم هذا الواقع، يتردد عدد كبير من اليهود في المغامرة بفقدان جنسيتهم الأصلية، وذلك بالرغم من الحملات التي نظمتها الحركة الصهيونية في هذا الاتجاه. ويضطر كيش نفسه إلى التخلي عن جنسيته البريطانية لكي يكون قدوة للآخرين[٦١]، لكن الحكومة البريطانية تعيدها إليه سرًّا[٦٢]. ومن باب التخويف، تنشر الصحافة الصهيونية أسماء الأشخاص الذين رفضوا أخذ الجنسية الفلسطينية. ونتائج كل هذه الضغوط هزيلة جدًّا. وتسمح القوائم الانتخابية بالتوصل في أواخر عام ١٩٢٦ إلى تحديد عدد المقاعد التي ستؤول إلى الجماعات الرئيسية. وهكذا نجد أن العرب لهم أغلبية المقاعد في القدس، حيث يعتبر اليهود الأغلبية من الناحية العددية، وذلك لأن جانبًا كبيرًا من هؤلاء الأخيرين قد رفضوا أخذ الجنسية المحلية (أخذ اللورد پلامر بعين الاعتبار عدد اليهود الذين كانوا بسبيلهم إلى كسب الجنسية الفلسطينية):

التوزيع الجماعاتي للمقاعد في المجالس البلدية الرئيسية [٦٣]

	اليهود	المسلمون	المسيحيون
القدس	٤	٥	٣
يافا	٢	٧	٣
حيفا	٢	٤	٤
طبريه	٤	٣	–
صفد	٣	٤	–

ولكي يعوّض اليهودُ عن دونيتهم العددية، فإنهم يتجهون، تحت قيادة القاعاد ليومي، إلى تعيينات عبر توافقِ الآراء، الأمر الذي يسمح لهم بلعب دورَ حَكَمٍ بين الفصائل العربية خلال انتخابات أبريل/ نيسان ١٩٢٧[٦٤].

وخلال الدورة السنوية للجنة الانتدابات[٦٥]، في غياب اللورد پلامر، وهو في عطلة يستحقها، وفي غياب سايمس، الذي يقوم بأعمال المندوب السامي في القدس، نجد أن چون شاكبيرج، الذي يدير ملف فلسطين في وزارة المستعمرات، هو الذي يمثل الانتداب. وهو يطلق العنان للتعبير عن ارتياحه: فبشكل متزايد باطراد، يجري اعتبار الانتداب أمرًا مقضيًا. وإذا كان العرب يرفضون الاعتراف بتصريح بلفور، فإنهم لا يعارضون الدولة المنتَدَبَة، وهو الشيء الرئيسي. والهدوء يسود البلد والانتخابات البلدية مرحلة مهمة صوب الحكم الحر. إلاّ أنه سوف يتعين مع ذلك تكرار التجربة في عدة مناسبات قبل الانتقال إلى انتخاب مجلس تشريعي. كما أن الانتخابات في القاعاد ليومي كانت أحد النجاحات حتى وإن كانت غالبية اليهود الأرثوذكس لم تشارك فيها، احتجاجًا على تمتع المرأة بحق الاقتراع. وتتبع المصاعب الرئيسية من الأزمة الاقتصادية التي تصيب المقام القومي اليهودي. ثم تتجه المناقشة إلى الملفات التقانية المختلفة.

وتعبر اللجنة، في ملاحظاتها، بلغة دبلوماسية، عن نفاد صبرها حيال محدودية التقدم المحرز في طريق الحكم الحر. وهي «ترغب في أن تجد، في التقرير التالي، مؤشرات أكثر دقة على تطور «مؤسسات الحكم الحر» المنصوص عليها في المادة ٢ من [ميثاق] الانتداب».

وفي يوليو/ تموز ١٩٢٧، تتعرض فلسطين لهزة أرضية. والضحايا الرئيسيون عرب (لم يحدث بين صفوف اليهود سوى إصابات بجراح). وفي المحنة، تبدي الطوائف كلها تضامنها. وفي هذا السياق، يصبح بوسع اللورد پلامر إنجاز عمله التشريعي بإصداره في ١٦ يوليو/ تموز ١٩٢٧ اللائحة الجديدة للجماعة اليهودية في فلسطين[٦٦]: وهي تخص جميع اليهود الذين سجلوا أنفسهم كأعضاء في الجماعة؛ والمناطق اليهودية هي المناطق التي يشكل اليهود فيها ثلاثة أرباع السكان على الأقل؛ ويشتمل التنظيم العام على مجالس حاخامية، وجمعية تمثيلية منتخَبة ومجلس عام (ڤاعاد ليومي) ومجالس للطوائف [اليهودية] المحلية. وتصرح الجمعية العمومية بجباية الضرائب لأجل التعليم وغوث الفقراء والمرضى واليتامى، كما تصرح بنفقات المجالس الحاخامية والمحلية ونفقات الڤاعاد ليومي. وهذا الأخير ينتَخَبُ من جانب الجمعية ويدير لمدة عام أمور الجماعة بما يتماشى مع توجيهات الجمعية. وهو يمثل الجماعة لدى الإدارة ويدير مختلف ماليات الجماعة.

والمرحلة مهمة في تاريخ المقام القومي اليهودي. فبما أن هذا الأخير لا يملك أرضًا، فإنه يتقارب مع فكرة الجماعة القومية اليهودية على النحو الذي طورها به القوميون اليهود في أوروبا الشرقية في أواخر القرن التاسع عشر. وهذا ليس نهاية للمطاف. فالمناضلون الصهيونيون يرون أن الهدف إنما يظل متمثلاً دومًا في كسب أغلبية في فلسطين كيما تصبح هذه الأخيرة دولة مستقلة.

وفي نوڤمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٧، يتم اتخاذ خطوة إلى الأمام بإصدار عملة فلسطينية خاصة، لها قيمة الجنيه الاسترليني[٦٧]. فإلى ذلك الحين، كان النقد الأجنبي المستخدم هو الجنيه المصري، الذي كانت له القيمة نفسها. والعملة الجديدة مرهونة باحتياطيات بنكية مودعة في لندن. وتحمل القطع المعدنية وأوراق البنكنوت بيانات بالعربية والإنجليزية والعبرية. وبشكلٍ موازٍ، يتم الفصل الحقوقي بين فلسطين وشرق الأردن. والحاصل أن اللورد پلامر، الذي كان إلى ذلك الحين مندوبًا ساميًا في فلسطين، إنما يصبح مندوبًا ساميًا في فلسطين وشرق الأردن. ولا يعود للسكرتير العام للانتداب من اختصاص في هذه الأرض، ويتولى سكرتير عام مساعد وظيفة إضافية هي وظيفة مساعد المندوب السامي لشئون شرق الأردن[٦٨].

وكالعادة، تمر الشهور الأولى من عام ١٩٢٨ في مناخ السكينة نفسه. وتضفي الحكومة البريطانية طابعًا رسميًا على وضع شرق الأردن بعقد معاهدة مع حكومة شرق الأردن تعترف بموجبها بوجود دولة مستقلة في شرق الأردن ضمن إطار الانتداب.

والمسألة الرئيسية محل النقاش هي مطالبة المنظمة الصهيونية بقرض لأجل إخراج المقام القومي اليهودي من ركوده الاقتصادي ويتم تدبيره من خلال عصبة الأمم(٦٩). ويصل حجم القرض المطلوب إلى مليوني جنيه، على أن تتحمل بريطانيا العظمى عبء تقديم ٠٠ ٧٥٠ جنيه، بينما تتحمل الدول العظمى الأخرى الأعضاء في المنظمة الدولية عبء تقديم الباقي. والحال أن اللورد بلفور، الذي ينهي عمله السياسي من حيث كونه اللورد الرئيسي للمجلس، إنما يقدم دعمه لهذا الطلب. وبعد دراسة الموضوع، تجد الحكومة البريطانية أن الملف غير دقيق إلى حد بعيد وأنه لابد أولاً من معرفة موقف الدول الأخرى المعنية، خاصة فرنسا وإيطاليا. وفي شهر يونيو/ حزيران، يتم رفض المشروع بسبب التعقيدات السياسية المترتبة عليه وبسبب المكانة التي يمنحها للدول العظمى الأخرى في إدارة الملف الفلسطيني. ومن غير الوارد أيضًا أن تكون بريطانيا العظمى بديلاً عن عصبة الأمم في تقديم ضمانات قرض للمنظمة الصهيونية.

وفي شهر مايو/ أيّار، ترجع مسألة تكوين جمعية تشريعية إلى جدول الأعمال(٧٠). وسلطة الانتداب معادية: فهذا يجازف بتعقيد «فعالية الحكم»، بل يجازف بالحيلولة دونها؛ واليهود معارضون [لتكوين جمعية تشريعية]، بينما تعد المطالبة بها قوية في صفوف العرب. ويرتأي سايمس حلاً توفيقيًّا. إذ لا تجب العودة إلى مقترحات السير هربرت صمويل. وهو يميل إلى نظام تمثيل ثنائي حيث تكون لمجلس أعلى أغلبية من الموظفين ويتمتع بسلطة اتخاذ القرار، بينما تكون لمجلس أدنى وظيفة المداولة ويتم انتخابه على أساس تمثيل شعبي. وهكذا يتسنى إيجاد صمام أمان في وجه صعود شيء من النزعة الجذرية في صفوف الشبيبة العربية، كما يتسنى التقدم في طريق التربية السياسية للسكان. ويرفض اللورد بلامر هذا التوجه. وتحسم وزارة المستعمرات الأمر في اتجاهه. فهي ترى أنه لابد من الوصول يومًا إلى تكوين جمعية تشريعية، لكن المسألة في رأيها غير حالية.

وبالرغم من تحذيرات سايمس، فإن الهدوء يسود في فلسطين. وبما أن المندوب السامي سوف يترك منصبه، فإن خليفته هو الذي سوف يتوجب عليه النظر من جديد في المسألة.

وبشكل لا مفر منه، تستحوذ الشائعات على المسألة. ويشن التصحيحيون حملة احتجاجية وقائية ضد أي تكوين لجمعية تمثيلية في فلسطين[٧١]. فحركة جابوتينسكي ترى أنه إذا كان هناك بالفعل التزام مزدوج، فإن الالتزام لصالح المقام القومي اليهودي يجب أن تكون له الغلبة على الالتزام الخاص بإقامة حكم حر.

وفي يونيو/ حزيران ١٩٢٨، أي في الأسابيع الأخيرة لمهمة اللورد بلامر، يمثل سايمس الانتداب في لجنة جنيف. ومن ثم فإن سايمس، الذي سيرحل هو نفسه إلى عدن، إنما يعرض الوضع بحسب وجهة النظر الرسمية، والتي لا يتقاسمها إلاّ بشكل جزئي:

إن الملاحظات التي قُدِّمت في دورة سابقة من جانب السير جون شاكبيرج، والعرض الذي قدمه السير ستيوارت سايمس نفسه، عن المصاعب الخاصة التي تواجهها الإدارة المدنية في فلسطين، لاشك أنها قد مكنت اللجنة من فهم الوضع. والحال أن عقبات ذات طابع محلي قد حالت إلى الآن دون إنشاء مجلس تشريعي يتميز بطابع تمثيلي أكثر، على النحو المنصوص عليه في المرسوم بقانون. وهذا الفشل يرجع إلى واقع أن العرب قد امتنعوا عن الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وتميل بعض المؤشرات إلى إثبات أن شريحة مهمة من الرأي العام العربي تدرك الآن أن ذلك الامتناع كان خطأ. إلاّ أنه لم تصدر على أي حال تصريحات رسمية في هذا الاتجاه، كما أنه لم تُبذل جهود جادة لإعلان هذا التحول في الرأي. والنتيجة، من الناحية الدستورية، أن الوضع يعد من الناحية المادية عين الوضع الذي كان قائمًا في عام ١٩٢٣. وهذا لا يعني من جهة أخرى أنه لم يحدث تقدم نحو الحكم الذاتي. على العكس، إن اتصالاً وثيقًا مع المجتمعات القروية ومع المجالس البلدية المحلية ومع اللجان المهتمة بتوسيع المدن ومع الغرف التجارية، الخ، قد أقنعه بتطور ما يمكن تسميته بالروح المدنية. والحال أن هذه الروح، إلى جانب تقديرٍ صائبٍ لفوائد هذا النظام وللتنظيم، كانت سمة ملحوظة للسنوات الأخيرة القليلة: إذ يبدو أن الهيكل العظمى للنظام البلدي التركي القديم يكتسب لحمًا بشكل تدريجي.

ولا مفر، بالطبع، من مضيْ بعض الوقت قبل التوصل إلى نتائج عملية جديرة بمزيد من التقدير. والوضع المالي لكثير من الإدارات المحلية صعب ولا تجري دومًا تسويته تسوية جيدة، من جميع الزوايا. وقد صيغ قانون جديد للبلديات ونُشرت نماذج أحكام واعتمدت ومن شأنها تسهيل الإصلاحات. ويمكن على أي حال التأكيد بثقةٍ على أن تقدمًا مُرضيًا قد تم إحرازه في كل مصلحة من مصالح الحكم المحلي.

ومن المشكوك فيه أن هذا التقدم كان من شأنه أن يكون أكثر كفاءة لو كان الاهتمام العام قد انصَبَّ بشكل حصري على العمل التشريعي، الأكثر مسرحيةً، وإن كان يصعب أن يكون أكثر أهمية، والذي يتميز جانب كبير منه بطابع شكلي وتقاني.

وفيما يتعلق بحصة الحكم الحر الأهم الممنوحة لشرق الأردن قياسًا إلى فلسطين، أجاب سايمس بالمقارنة التالية: إن تشغيل آلة عادية التركيب هو أمر أسهل من تشغيل آلة معقدة. وهو يعلن أن الدولة المنتَدَبَة سوف تنخرط في الأعوام القادمة في برنامج واسع للإصلاحات الاقتصادية في فلسطين، خاصة في مجال الضرائب والجمارك.

وتعرب اللجنة عن ارتياحها إلى هذا الموقف. وما تعارضه في اللحظة المباشرة هو الفصل الفعلي بين شرق الأردن وفلسطين. وقد عقدت بريطانيا العظمى اتفاق ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٢٨ دون الرجوع إلى عصبة الأمم مسبقًا. ويرد المندوب البريطاني بأن هذا من حقها، لأن مبدأ هذا الحق قد كسبته منذ التصديق على ميثاق الانتداب. وتحرص اللجنة، في ملاحظاتها، على تحديد موقفها:

تُقِرُّ اللَّجنةُ بأن الدولة المنتَدِبة هي المختصةُ، بما يتماشى مع الميثاق ومع الانتداب، بالعمل على التحقيق التدريجي للحكم الحر، خاصة في الأراضي الواقعة تحت الانتداب ألف. وهي لا تشك في أن المجلس سوف يدرس ما إذا كانت موافقته الرسمية، خاصة بالنظر إلى المادة ٢٧ من الانتداب، تعد ضرورية لسريان مفعول الاتفاق المعني.

وبما أن اللجنة قد كُلِّفت بمهمة السهر على التطبيق الكامل والحرفي للانتداب، فإنها ترى أن من الضروري لفت الانتباه إلى أن المادة ٢ من الاتفاق والتي نصت أيضًا، ضمن أمور أخرى، على أن:

" سلطات التشريع والإدارة التي عُهد بها إلى صاحب الجلالة، بصفته منتَدبًا على فلسطين، سوف تُمارَسُ في منطقة الأرض الواقعة تحت الانتداب المعروفة باسم شرق الأردن من جانب صاحب السمو الأمير»

لا يبدو أنها تتماشى مع أحكام الانتداب والذي تنص مادته الأولى على أن:

" الدولة المنتَدَبة ستكون لها سلطات تشريع وإدارة كاملة، إلاّ ضمن الحدود التي قد تكون شروط الانتداب الحالي قد حددتها».

ويتزامن عهد اللورد بلامر مع الأعوام السعيدة للانتداب، من وجهة النظر البريطانية على الأقل. والحق أن الشريكين الآخرين على المسرح الفلسطيني، العرب واليهود، إنما يبدوان غارقين في مصاعبهما الداخلية وأنهما قد تركا للمدراء الاستعماريين البريطانيين مهمة إدارة البلد، وهو ما يتماشى مع رؤيتهم لعالم يتمثل دورهم فيه في تأمين «فعالية الحكم»، مع تربية أهل البلد تدريجيًا.

ومن الواضح أن لا سياسية بلامر لا يجب أن تخفي أن عمله قد أنجز، بموافقة من لندن هذه المرة، التطور الذي جرى البدء به في ظل السير هربرت صمويل، ألاَ وهو التحويل الجماعاتي لفلسطين. ومن الناحية الحقوقية، فإن البريطانيين قد قدموا إطار هذا التحويل بالنسبة لليهود. ومن الناحية السياسية، لا يجب للهدوء الظاهر أن يجعلنا ننسى أن السيرورة نفسها آخذةٌ بالحدوث في صفوف السكان العرب.

المجتمع العربي بين الإسلام والنزعة العربية

يجد تراجع دور اللجنة التنفيذية العربية ترجمة له في تكاثر الأحزاب الصغيرة ذات البرنامج القومي من الناحية النظرية، وإن كانت قاعدتها محلية بشكل محدَّد. وهي تتألف عمومًا من الملتفين حول أحد الأعيان أو المتعاطين معه. وربما جاز أيضًا تفسير هذا التشرذم السياسي بوصفه تعبيرًا عن صعوبة الاعتراف بدور القدس المركزي أو قبوله. فثقل المدينة المقدسة والعاصمة الإدارية قد أعطى كبرى عائلات المدينة دورًا قياديًا في مجمل الحياة السياسية الفلسطينية، وقد وجدت عائلات الأعيان في المدن الأخرى صعوبة في قبول هذا الدور، ومن هنا إغراء انكفائها على الساحات الطبيعية لسلطتها ما أن يتراجع التوتر السياسي.

وهذا التشرذم للّعبة السياسية إنما يعطي مكانًا أوسع بكثير للمجلس الإسلامي الأعلى، الهيئة العربية والإسلامية الوحيدة التي تغطي مجمل فلسطين. وتتأكد صدارة المجلس بعين حكم منطق التحويل الجماعاتي الذي يشجعه البريطانيون. وعندئذ، تصبح شخصية الحاج أمين الحسيني عنصر الإحالة. وفصيلا «المجلسيين» و«المعارضين» يحددان نفسيهما من زاوية الموقف منه. وهو بحكم عمره – في منتصف عشرينيات القرن العشرين لم يكن قد بلغ الثلاثين بعدُ –، قريب من عناصر الشبيبة المتعلمة وقد تقاسم معها تجربة سياسية مشتركة في عهد الإدارة العسكرية البريطانية والمملكة العربية. أمَّا من حيث منبته ووظيفته كمفتٍ أكبر، فإنه في صدارة العائلات الكبرى. ومنذ بداية عمله السياسي، عَرَّفَ نفسه بوصفه قوميًا عربيًا وحدويًا، وإن كان قد تمكن من إعطاء البريطانيين التطمينات الضرورية عندما جعل من نفسه ضامن النظام العام في القدس. وبوصفه زعيم رجال الدين، فإنه الممثل الأول للإسلام في فلسطين.

ومن عام ١٩٢٥، يصبح من الواضح أنه المستهدَف الرئيسي من جانب أعضاء المعارضة وأنه، في الوقت نفسه، الشخصية الفلسطينية الوحيدة التي تملك القدرة على لعب دور يتخطى حدود فلسطين. فمنذ مستهل الانتفاضة السورية الكبرى[٧٢]، يجعل من نفسه المدافع النشيط عن الثوار، و، في اللحظة نفسها، يعبر عن تضامنه مع جمهورية الريف التي يتزعمها عبد الكريم والتي تخوض النضال ضد فرنسا وإسبانيا في المغرب الأقصى. ويجري تكوين لجنةٍ مساندة، كما يجري تنظيم حملات لجمع التبرعات في المدارس الإسلامية والمساجد[٧٣]. وبشكل مناظر، تنحاز الصحافة اليهودية «بالإجماع إلى صف فرنسا والحضارة ضد عودة البربرية التي ستكون النتيجة الحتمية لنجاح المتمردين أكان ذلك في سوريا أم في المغرب الأقصى».

والحال أن الأمير عادل أرسلان، شقيق شكيب أرسلان، وهو قومي عربي كان قد لحق بعبد الله في شرق الأردن ثم طُرد من الإمارة عندما تخلص الأمير الهاشمي من قدامى أنصار المملكة العربية، قد استقر في فلسطين وأقام حلقة الوصل مع الثوار الدروز، الذين يتقاسم معهم أصولاً طائفية واحدة (فهو درزي لبناني). ويطلب الفرنسيون من البريطانيين تقييد نشاطاته[٧٤]. والشيء نفسه يحدث

مع شخصيات سورية أخرى كجميل مردم بك[٧٥]، الذي يجري إلقاء القبض عليه ثم تسليمه إلى الفرنسيين[٧٦]. ويؤدي قصف دمشق في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٥ إلى إثارة غضب شعبي قوي، ولا يتردد البعض في إعادة شن حملة دعائية مؤيدة لاتحاد سوريا وفلسطين في ظل انتداب إنجليزي[٧٧]:

خلال اجتماع مهم لأعيان القدس المسلمين، تقرر حث السوريين على المطالبة بالانتداب الإنجليزي. ويبدو أن المشكلة الصهيونية قد تراجعت إلى المرتبة الثانية في شواغل الفلسطينيين، ومن جهة أخرى فقد وجدت إحدى الشخصيات الحاضرة صيغة موفقة للمصالحة بين الجميع: «في بيت أوسع، ستكون الجماعات المختلفة أكثر ارتياحًا وسيكون بوسع كل جماعة السعي إلى أهدافها الخاصة دون إزعاج جاراتها». والبيت الأوسع هو سوريا وفلسطين في ظل دولة منتدَبة واحدة، وفي هذه الظروف، فإن تصريح بلفور نفسه سيصبح لا ضير منه.

والمفتي الأكبر هو المنظِّم العام لحركة التضامن. وتمر التبرعات التي يتم جمعها من خلاله ضمن إطار لجنة القدس[٧٨]. ويشهد الحج إلى النبي موسى في أبريل/ نيسان ١٩٢٦ صدارة الشعارات المناهضة للفرنسيين على الشعارات المناهضة للصهيونيين والمناهضة للبريطانيين[٧٩]. وفي هذا السياق، تسعى المعارضة إلى السيطرة على المجلس الإسلامي الأعلى. فقد أقام البريطانيون نظامًا معقدًا. وهو يتمثل في القيام أولاً بانتخاب جمعية من ٥٦ عضوًا يمثلون الناخبين في الدرجة الثانية بحسب النظام الانتخابي العثماني. ويتعين عليهم تسمية لجنة مراقبة مهمتها مراقبة الانتخابات وتتألف من أربعة أعضاء من المجلس، مع مراعاة أن المفتي عضو دائم في المجلس المذكور. ويجري الأمر كله في فوضى كاملة حيث تحدث المواجهة بين أنصار آل النشاشيبي وأنصار آل الحسيني. ويستخدم كل فريق جميع إمكانات الضغط المتوافرة. وتفوز المعارضة خارج القدس، لكن الحسينيين يسيطرون بقوة على المدينة المقدسة وجنوبي البلد[٨٠]. وهم يحافظون على سيطرتهم على المجلس بأغلبية ثلاثة أصوات (بينها صوت المفتي الأكبر) في مقابل صوتين. فيطالب النشاشيبيون باعتبار الانتخابات لاغية، وهو ما يحصلون عليه استنادًا إلى ثغرة شكلية[٨١]. بل إنهم سوف يمضون إلى حد اقتراح

أن تتولى حكومة الانتداب الرقابة على ماليات المؤسسات الإسلامية، على غرار ما حدث مع بطريركية القدس الأرثوذكسية، كي لا يبقى هذا السلاح القوي في أيـدي خصمهم. وتعين الحكومة مجلسًا مؤقتًا مسئولاً عن تسيير الشئون العادية والتحضير لإصلاحات. والواقع أن المعارضة تنجح في الحفاظ على مقعديها في المجلس وفي زعزعة سيطرة المفتي على الشئون الإسلامية.

والحاصل أن عدة شخصيات أجنبية بينها القومي التونسي الثعالبي المنفي في الشرق الأدنى، إنما تحاول القيام بوساطات بين الفصائل الفلسطينية(٨٢)، ولكن دون طائل. وفي هذا النزاع بين الإخوة، يطرح الحسينيون أنفسهم بوصـفهم المـدافعين عن الاتحاد الضروري بين جميع العرب، من المغرب الأقصى إلى سوريا، ضـد الدول الاستعمارية وضد الصهيونية. وفي منتصف عشرينيات القرن العشرين، نجد أن كلمة «الإمبريالية»، القادمة من الدعاية الشيوعية، تدخل في الاستخدام الـشائع في اللغة السياسية العربية(٨٣)، والحسينيون هم الذين أدخلوها إلى فلسطين العربية. وفي الأسابيع التالية، يسمح اتحاد عابر للأحزاب العربية بتدشين نقاش مع سلطات الانتداب حول إنشاء جمعية تشريعية، لكن هذا النقاش يتوقـف بـسبب اعتـراض اللورد بلامر(٨٤).

وفي ذلك الزمن، كان الحاج أمين قد ابتعد عن الهاشميين. وشأن أستاذه رشيد رضا، انتمى إلى الاتجاه المعادي لعبد الله وللملك حسين، وإن لم يكن لفيصل، الذي يظل شخصية محترمة بسبب وطنيته العربية. وهو [الحاج أمين] على اتصال وثيق بالقومي العربي السوري، شكري القوتلي، أحد القريبين من ابن سعود. وسرعان ما تصبح لجنة القدس هيئة منافسة لهيئة القاهرة، التي تتولى شئونها اللجنة السورية – الفلسطينية والتي يسيطر عليها ميشيل لطف الله، المعتبرُ، هو والـدكتور شـهبندر، قائد الانتفاضة السورية، أحد الأنصار الثابتين للهاشميين.

وهكذا فإن مفتي القدس، الذي كان قد ساند الملك حسين فـي الـسابق، إنمـا ينحاز بشكل سافر إلى ابن سعود. وهو لم يكن قد دُعيَ إلى المـؤتمر الإسـلامي الأول خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، والذي عُقـد فـي القـاهرة وسُـمّيَ بـ«مؤتمر الخلافة». والحاصل أن هذا المؤتمر، الذي انعقد في مايو/ أيّار ١٩٢٦، قد اكتفي بالتذكير بالشروط النظرية لتولي الإمامة العظمى في الإسلام، وبالمقابـل،

دُعيَ الحاج أمين إلى مؤتمر مكة في يونيو/ حزيران ١٩٢٦ والذي يتمثل هدفه في تحديد تنظيم الحج على أثر فتح ابن سعود للحجاز. وخلف هذا الرهان الأول، يكمن، بكل بساطة، سعي إلى دمج طهرانية الوهَّابيين الإصلاحية في الإسلام الرسمي. فإلى ذلك الحين، نجد أن هذا الشكل من أشكال الإسلام [الوهَّابية]، المعادي بعنف لتقديس الأولياء الصالحين ولممارسات الطرق الصوفية الأخوية، كان يعتبر خروجًا على الملَّة. وفي المؤتمر، يلقي الحاج أمين كلمة مهمة حول مسألة سكة حديد الحجاز، التي كانت تشكل وقفًا من جانب عبد الحميد والتي استولت عليها الدولتان المنتَدَبَتَان في سوريا وفي شرق الأردن[٨٥]. فتجري المطالبة برد سكة الحديد إلى أصحابها الشرعيين. وفي المؤتمر، التقى المفتي من جديد برشيد رضا واتصل بمسلمي الهند وأقام علاقة دائمة مع ابن سعود.

ومع تضعضع الانتفاضة السورية، تنفجر الأزمة بين اتجاهي الحركة القومية العربية. وذريعة ذلك هي إدارة أموال الدعم واستقلال لجنة القدس عن لجنة القاهرة. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٢٧، يذهب ميشيل لطف الله إلى القدس لمقابلة الحاج أمين، بيد أنهما لا يتمكنان من التوصل إلى اتفاق[٨٦]. وفي تلك الأثناء، يُصدر المفتي صحيفة في القدس، يَعْهَدُ بها إلى جمال الحسيني، ابن عمه، هي صحيفة **الجامعة العربية**، والتي يعبر عنوانها نفسه عن طموحات الحاج أمين.

وفي عام ١٩٢٧، تهيمن الانتخابات البلدية على الحياة السياسية الفلسطينية. ويرى البريطانيون أن هذه الانتخابات مرحلة على طريق الحكم الحر وانبثاق هوية فلسطينية جامعة لكل عناصر السكان. ويتم الاعتراف بالواقع الطائفي عبر تحديد عدد محدد من المقاعد لكل جماعة طائفية في كل بلدية، إلاَّ أنه، بالمقابل، لا وجود لمجموعات ناخبين [طائفية] منفصلة. وعندئذ، فإن اليهود إنما يصبحون المحكِّمين في السياسة العربية[٨٧]. والحال أن الحسينيين والنشاشيبيين على حدٍّ سواء إنما يحاولون نيل تأييدهم (حيث يهدد الحسينيون بدفع فريق من العرب إلى التصويت لصالح أجودات إسرائيل). وفي مسلك يتميز بالحصافة، يقدم الصهيونيون تأييدهم للنشاشيبيين فيكفلون بذلك انتصارهم في المدن المختلطة الرئيسية. والحال أن غزة والمجدل هما وحدهما اللتان تمنحان أغلبية للحسينيين. وعندئذ تجد المعارضة نفسها في موقع قوة.

وما يسهل إغراء عقد تحالفات سرية مع الصهيونيين هو المصاعب التي تخترق حركتهم. فالأزمة الاقتصادية تصيب الييشوف منذ عام ١٩٢٦ وقد ردَّت الدعاوى الصهيونية إلى مستوى أكثر تواضعًا. ويجد تراجع معاداة الصهيونية ترجمة له في ارتخاءِ للتلاحم فيما بين المسلمين والمسيحيين. وفي هذا، يمر المسلمون الفلسطينيون بالتطور عينه الذي مرت به بقية مسلمي الشرق الأدنى. فانتصار الوهَّابيين في بلاد العرب قد أعطى قوة جديدة للتيارات الإصلاحية الطهرانية التي تكافح الأشكال الأكثر تقليدية للمارسة الدينية كما تكافح أيضًا المكانة الممنوحة للمسيحيين في المجتمع، والتي يُنظر إليها على أنها أكبر من اللازم، إلى جانب مكافحة هذه التيارات لعمل المبشرين الغربيين. والحال أن النشاط الاستفزازي غالبًا والذي يقوم به المبشرون البروتستانت، ذوو الأصل الأميركي في الأغلب[٨٨]، قد أدى إلى فضائح، ويجري اتهام الدول الغربية بالرغبة في تنصير المسلمين. وإلى الخطاب الديني الخاص بالدفاع عن الإسلام الذي يتعرض للهجوم، تضاف التيمة الجديدة والخاصة بالنضال ضد الإمبريالية، التي قد يكون مسيحيو الشرق أداتها.

الإسلام والسياسة

لا يجب تناول البعدين الديني والسياسي في انفصالٍ أحدهما عن الآخر. وفي العصر العثماني، نجد أن التعليم الثانوي الخاص الذي تولاّه المبشرون الكاثوليك والبروتستانت، واليهود[٨٩] كان يمثل الحصة الأعظم إلى أبعد حدٍّ في شبكة التعليم الثانوي. وإذا كان قد أتيح للمسلمين، فإن صبغته الطائفية قد ظلت قوية. وفي الشرق الأدنى بعد عام ١٩١٨، انخرطت السلطات الجديدة القائمة في سياسة مدرسية إرادوية، واجتذب التعليم الذي تقدمه الدولة عددًا متزايد الأهمية باطراد من المسلمين. وفي لبنان كما في فلسطين، أنشأ المسلمون أيضًا مدارسهم الخاصة، والتي حصلت على دعم جزئي من جانب الحكومة. وفي نابلس، كان عزة دروزه رائد تعليم ثانوي إسلامي حديث. وفي أواخر عشرينيات القرن العشرين، شكَّل المدرسون المسلمون بالفعل جماعة جد مهمة من الناحية العددية، وأدت الدورات الجديدة في كل عام إلى تضخم عدد الشبان المتعلمين. وفي سوق العمل، أصبحوا

منافسين للمسيحيين واليهود، الذين كانت حصتهم في الوظائف العمومية والخاصة أعلى بكثير من أهميتهم العددية في المجتمع.

وقد تكونت في مصر أول جمعية للشبان المسلمين، وكان هدفها المعلن هو التصدي لنشاط المبشرين وصرف المسلمين عن التردد على المؤسسات المسيحية. والحال أن الحركة الأنجلو - ساكسونية للشبيبة المسيحية (جمعية الشبان المسيحية[Young Men Christian Association]) كانت، في آن واحد، بمثابة نموذج تحذو حذوه جمعية الشبان المسلمين وبمثابة خصم لها على حدٍّ سواء. وكانت جمعية الشبان المسيحية قد حازت، بتشجيع من السلطات البريطانية، مقرًّا ضخمًا في القدس وأتاحت للجميع نشاطات ثقافية ورياضية عديدة وإن كانت قد حافظت في الوقت نفسه على أمارات انتمائها الديني. وفي فلسطين، في منتصف عشرينيات القرن العشرين، تظهر أندية مسلمة تستعيد، غالبًا، عين المنتمين الذين كانوا أعضاء في الأندية السياسية - الأدبية في أعوام ١٩١٨ - ١٩٢٠. وغداة الانتخابات البلدية التي شهدت المواجهة بين جماعات الأعيان العائلية، تعلن هذه الأندية أنها أندية غير سياسية وترفض علانيةَ الانحياز إلى سياسة العصبيات والأحزاب. وهكذا ينازع هؤلاء الشبان المسلمون المتعلمون هيمنة الأعيان.

وكما في مصر، سوف يكون النضال ضد المبشرين بمثابة ذريعة لهؤلاء الشبان. ففي مارس/ آذار - أبريل/ نيسان ١٩٢٨، ينعد في القدس مؤتمر عام للإرساليات التبشيرية البروتستانتية[٩٠]. واهتماماته تعبر تمامًا عن روح العصر. ويكشف رجال الدين من أهل آسيا وأفريقيا عن روح استقلال قوية، بل عن نزعة قومية، ويطرحون المسألة العرقية التي تفصلهم عن المبشرين الغربيين. ويحتج المسلمون بقوة على عقد المؤتمر، الذي يشكل تأكيدًا للروح الاستعمارية الأوروبية[٩١]. وتجري مماهاة الفرنسيين والبريطانيين بصليبيي العصر الوسيط[٩٢]. والأرجح أنه في تلك اللحظة يولد الاتهام الذي يذهب إلى أن أللنبي وجورو قد اعتبرا نفسيهما بمثابة منتقمين في حملة صليبية جديدة، انتقما لهزائم الفرنج على أيدي صلاح الدين والظاهر بيبرس. وهذه المماهاة تجعل من الإمبريالية مواصَلة لحرب أبدية تخوضها المسيحية ضد الإسلام.

ويؤخذ على المندوب السامي أنه قد أضفى طابعًا رسميًا على المؤتمر بقيامه هو نفسه بافتتاح أعماله. وفي عدة مدن في فلسطين، تشكل شبيبة المدارس رأس حربة للتظاهرات. والحاج أمين هو المنظِّم السرِّي للحركة. وتتخذ السلطات تدابير أمنية معززة خلال احتفالات النبي موسى، والتي تجري في الأيام نفسها. ويستدعي اللورد بلامر المفتي الأكبر لكي يدعوه إلى استعادة السكينة. فيرد عليه هذا الأخير بأنه منشغل بالحج. على أنه يذهب مع ذلك إلى الاجتماع الذي دُعي إليه لكي يطالب بإنهاء المؤتمر. ويمتنع اللورد بلامر عن الإذعان رسميًا لهذا الطلب، لكن المؤتمر ينهي أعماله في اليوم التالي. والحاصل أن الحاج أمين، وفيًا لاستراتيجيته، إنما يسهر على عدم وقوع أي حادث خلال الحج إلى النبي موسى. وقد كسب أول اختبار للقوة بينه وبين السلطات البريطانية.

وفي غمرة الأحداث، تتحد الأندية المسلمة لكي تشكل جمعية الشبان المسلمين الفلسطينية وفق نموذج جمعية الشبان المسيحية. وعزة دروزه أحد الملهمين الرئيسيين لها[٩٣]. وقد عُقد مؤتمرها التأسيسي في نابلس في مايو/ أيَّار ١٩٢٨[٩٤]. ويشكل المدرسون القاعدة الاجتماعية للحركة، التي تمتد إلى مجمل فلسطين، فيما عدا القدس، حيث ينجح الحسينيون والنشاشيبيون في الحيلولة دون انغراسها. وعلى الرغم من أن جمعية الشبان المسلمين جمعية غير سياسية، إلاَّ أنها سرعان ما سوف تتخذ نبرة معادية للمسيحيين وتصبح موقعًا لتربية حشد بأكمله من الشبيبة سوف نجده في الصفوف الأمامية لأحداث ثلاثينيات القرن العشرين. إذ يقال آنذاك بالفعل أن من الضروري للمرء «أن يكون متطرفًا في أفكاره وأعماله، لأن الاعتدال ضعف».

والتعارض الطائفي نفسه ماثل في انقسام اللجنة السورية - الفلسطينية في القاهرة في أواخر عام ١٩٢٧. فالجانب الأعظم من الأعضاء المسيحيين يظل منحازًا إلى صف آل لطف الله وشهبندر، الاتجاه الموالي للهاشميين، في حين أن أعداء الهاشميين يلتفون من جديد حول رشيد رضا. وقد طرح الحاج أمين نفسه في البداية كداعية إلى التوفيق فيما بين الفريقين، إلاَّ أنه ينحاز بعد ذلك إلى صف أستاذه السابق[٩٥]. وطبيعي أن النشاشيبيين يتعرفون على أنفسهم في الاتجاه الآخر.

وعلاوة على القلق الناجم عن عُلوّ الصوت الإسلامي، فإن للمسيحيين الفلسطينيين مشكلاتهم الخاصة[٩٦]. فمنذ تخلي فرنسا عن حمايتها الدينية، لم يعد من الوارد لهم أن يلعبوا بورقة تمثيل سياسي خاص. ومن المؤكد أن النزعة الطائفية الدينية تظل ماثلة في توزيع المقاعد في المجالس البلدية، لكن الإدارة البريطانية لا توفر من إمكانات التعبير السياسي غير قدر أقل من القدر الذي كان متاحًا في العصر العثماني. ومن الناحية السياسية، يتوزع المسيحيون بين مؤيدين لفصيل الحسينيين ومؤيدين لفصيل النشاشيبيين. وتوفر سياسة الأعيان إمكانيات للاندماج السياسي، على مستوى ثانوي بالتأكيد، تنكرها عليهم جذرية الشبيبة الإسلامية. ويظل الواقع الرئيسي ماثلاً في أن التحويل الجماعاتي للمجتمع الفلسطيني قد أدى إلى دفع المسيحيين إلى الانصهار في المكوّن العربي للمجتمع بدلاً من السعي إلى طرح أنفسهم كمحاورين سياسيين لهم خصوصيتهم. على أنهم يميلون بالأحرى إلى تأييد فصيل النشاشيبي، ذي الانغراس الجيد في المناطق الساحلية حيث يعدون أكثر أهمية من الناحية العددية. ثم إنهم لا يثقون باتجاهات الحسينيين الإسلامية، والتي يرمز إليها انحيازاهما المتعاقبان إلى الكماليين ثم إلى الثوار السوريين. وفي الانتخابات البلدية في القدس، تذهب مقاعد المسيحيين كلها لأنصارِ للنشاشيبيين. كما أن الصحف التي يملكها المسيحيون (**فلسطين، الكرمل، مرآة الشرق**) ذات اتجاه نشاشيبي.

وفي داخل الطوائف، تظل الشواغل كلاسيكية. فعند الكاثوليك، يتعلق الأمر كالعادة بمسألة إضفاء الطابع اللاتيني على الشعائر الشرقية. فبطريركية القدس الكاثوليكية، ذات الأعراف اللاتينية، تتململ من استقلال الكنائس الكاثوليكية الأخرى، كما أنها في نزاع منتظم مع القاصد الرسولي الذي أرسلته روما. وفي عام ١٩٢٧، يبدو أن روما تفصل في الأمر لصالح الشعائر الشرقية، برغم أنف المونسنيور بارلاسينا، بطريرك القدس الكاثوليكي[٩٧]. وهذا الأخير يتهم الروم الكاثوليك، وهم الأغلبية، بالإذعان للنزعة القومية العربية. وهو يرى أن دعاواهم من شأنها أن تقود إلى طرد رجال الدين الأوروبيين من الشرق والعودة إلى انشقاق الكنائس الشرقية المتحدة الآن بروما عبر الانضباط اللاتيني[٩٨]. وبالمقابل، نجد أن المونسنيور بارلاسينا وكذلك المونسنيور حجّار قد اتخذا بشكل واضح موقفًا منهجيًا ضد الصهيونية.

والحاصل أن نزاعًا له الطبيعة عينها، وإن كان أكثر حدة، إنما يصيب الكنيسة الأرثونكسية[٩٩]. فمنذ عقود، نجد أن صغار رجال الدين العرب والمؤمنون يعارضون كبار الدين اليونانيين من حيث أصولهم العرقية. ويتعلق الأمر بادئ ذي بدء بتحديد عين معنى مهمة بطريركية القدس الأرثونكسية. فاليونانيون يرون أن مهمتها تكمن في تمثيل مجمل الأرثونكسية، بينما يرى العرب أن هذه البطريركية إنما تعد بالدرجة الأولى الكنيسة المحلية للمؤمنين الأرثونكس. والحال أن الاختفاء السياسي للأرثونكسية الروسية، التي كانت ميَّالة إلى دعم الأرثونكس العرب، قد أضعف هؤلاء الأخيرين. وبما أن اليونان فاعل سياسي من الدرجة الثانية، فإن البطريركية تسعى إلى اتخاذ السلطات البريطانية حاميًا لها. وحيث إن الحرب العظمى قد أصابت ماليات الكنيسة إصابة قاسية، فقد سعت البطريركية إلى تسوية ديونها ببيع جزء من ممتلكاتها العقارية في منطقة القدس للصهيونيين. فينضم النزاع على المؤسسات إلى النزاع فيما بين العرب واليهود. وقد نظم المؤمنون الفلسطينيون أنفسهم في مؤتمر أرثونكسي يعارض السيطرة اليونانية وحصلوا على مساندة من الجمعيات الإسلامية – المسيحية. والحال أنهم إنما يطرحون أنفسهم بوصفهم ضحايا ثلاث مرات: لليهود واليونانيين والبريطانيين.

وبالرغم من التوترات الدورية، فإن الواقع الرئيسي إنما يظل ماثلاً في تماهي المسيحيين الفلسطينيين القوي مع المعاداة للصهيونية ومع الهوية العربية الفلسطينية، التي لا يتشككون فيها البتة.

وفي أواخر عام ١٩٢٧، تستشعر مجمل صفوف النخبة العربية ضرورة القيام أخيرًا بعقد المؤتمر الذي لم ينعقد منذ عدة سنين. وأسباب هذه التحرك عديدة. فالإحباط فعلي من عدم التمتع بتمثيل سياسي لدى الحكومة، خلافًا للانتدابات الأخرى. فمن المزعج رؤية سكان شرق الأردن، الأقل تقدمًا بكثير من حيث التمدن، يتمتعون بمثل هذا التمثيل. وقد أدرك الأعيان أن الإدارة البريطانية تعد لإصلاح ضريبي واسع من شأنه أن يؤدي، بين أمور أخرى، إلى خفض عبء الضرائب على الأرياف وزيادة هذا العبء على المدن. فتصبح مصالحهم المادية مهدَّدة[١٠٠]. والأمر كذلك فيما يتعلق بتعديلات السياسة الجمركية، والتي تسير في اتجاه زيادة الرسوم على المنتجات النهائية المستوردة سعيًا إلى تشجيع سياسة

تصنيع. فالبورجوازية الساحلية تنزعج من ذلك لأنها تلعب دورًا رئيسيًا في المنتجات المستوردة ولأنها تخشى من العقوبات التي سيكون ضحاياها منتجو الحمضيات، والتي تشكل قطاعًا آخر تتمتع فيه هذه البورجوازية بانغراس جيد بشكل خاص. ولم يحدث من قبل قط أن بدت لها فكرةُ ضرورة الموافقة على الضريبة بهذه الدرجة من الوضوح، فوضعيتها الاقتصادية والاجتماعية قد باتت عرضة للخطر.

ومن ثم فإن مطلب تكوين جمعية تشريعية إنما يعد مطلبًا ملحًا. وتمهيدًا لعقد المؤتمر، جرت تسوية المسائل السياسية الرئيسية[١٠١].فالحسينيون والنشاشيبيون يتوصلون إلى تسوية: فيحتفظ الأولون بالسيطرة على المؤسسات الإسلامية بينما يجعل الأخيرون من المجالس البلدية قواعد سلطتهم. ويجري الحد من هيمنة القدس لأن توزيع المندوبين سوف يتم من زاوية التوزيع الديموغرافي لمختلف أقضية فلسطين (نحن بإزاء مطلب خاص من جانب سكان الشمال، الذين يرون أن الحسينيين والنشاشيبيين يمثلون بالأخص كبرى عائلات المدينة المقدسة). وبالمقابل، سوف ينعقد المؤتمر في القدس لأول مرة في عشرينيات القرن العشرين. ويحصل المسيحيون سلفًا على عدد محدَّد من المقاعد في المؤتمر. وفيما يتعلق بالوظائف العمومية، فإن المطلب الذي يلقي الإجماع إنما يتصل بالتخفيض الفوْري لعدد الموظفين البريطانيين.

وينعقد المؤتمر الفلسطيني العربي السابع في القدس في ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٢٨[١٠٢]. وهو يضم أكثر من ٢٠٠ مندوب، ربعهم من المسيحيين[١٠٣]. وتدور المناقشات بسرعة فائقة كيما يتسنى إبلاغ لجنة الانتدابات بالقرارات المتخذة قبل انتهاء دورتها. وعزة دروزه هو أول خطيب يأخذ الكلمة. وهو يشير إلى أنه في الأماكن التي يحوز فيها العرب حكومة قومية (سوريا، لبنان، العراق)، نجد أنهم يدفعون ضرائب أقل مما في فلسطين. ويسهب المتحدثون الآخرون في الحديث عن التيمة نفسها. وفي المساء نفسه، يجري إرسال برقية إلى جنيف تطالب باسم الحق الطبيعي بتكوين حكومة برلمانية في فلسطين على أساس ميثاق عصبة الأمم والتعهدات التي تعهد بها الحلفاء للعرب خلال الحرب العالمية:

إن فلسطين لا تقل في تقدمها المدني عن أخواتها من البلاد العربية المجاورة والتي تتمتع بقسط وافر بالنسبة من الأنظمة البرلمانية المختلفة. إن سكان فلسطين لا يطيقون ولن

يطيقوا أن يصبروا على نظام الحكم الحالي الاستعماري المطلق. ويطلبون بكل ما لهم من حقوقٍ تأسيس هيئةٍ تمثيلية تضع دستورًا فلسطينيًا يضمن لها إيجاد حكومة برلمانية.

والحال أن تصريح سايمس في اليوم نفسه أمام اللجنة إنما يبدو كدفع احتقاري من جانب السلطات البريطانية بعدم جواز سماع الدعوى.

وفي اليوم التالي يتم انتخاب لجنة تنفيذية دائمة تتألف من ٢٦ مسلمًا و١٢ مسيحيًّا اختيروا من زاوية توزيعهم الجغرافي وفي حرص على التوازن فيما بين الفصائل. ويحتفظ موسى كاظم بالرئاسة. والحال أن القرارات المتّخذة إنما توسّع مضمون برقية الأمس: جمعية تمثيلية، خفض إنفاقات الحكومة، احتجاجات على المحاباة الممنوحة للصهيونيين، إنشاء بنك زراعي، زيادة ميزانية مصلحة التعليم العام وتسليم هذه المصلحة لمسئولين من أهل البلد. ويقف أعضاء المؤتمر ثلاث دقائق حدادًا على سعد باشا زغلول، البطل القومي المصري، وعلى «شهداء سورية». وإذا كانت روح الاعتدال قد تغلبت، فقد لوحظ مع ذلك ظهور فريق من الشبان الجذريين الذين طالبوا، لأول مرة، بإلغاء الانتداب وباستقلال فوري لفلسطين.

ولم يجر تمثيلهم في المكتب الدائم المؤلف من ستة أعضاء والمنبثق عن اللجنة التنفيذية والمشكّل كالعادة من زاوية الحرص على التوازن. ويطالب موسى كاظم في مواقفه بانتدابٍ من دون تصريح بلفور ويتمتع بجمعية تشريعية. ويرى البريطانيون أن مسألة الجمعية ليست واردة في جدول أعمالهم. إذ يجب التمسك بسيرورة تربيةٍ سياسية من خلال مؤسسات محلية. وفي ٢٦ يوليو/ تموز ١٩٢٨، تبعث اللجنة التنفيذية إلى اللورد پلامر، وهو بسبيله إلى ترك عمله، مذكرة ذات نبرة أكثر تشدُّدا تهاجم النظام الاستعماري، بل الإمبريالي(١٠٤):

وفوق كل ما تقدم فإن الخبرة التي اكتسبها الفلسطينيون في تطبيق الحكم الاستعماري المزعج مدة السنوات العشر الخيرة تدفعهم إلى أن يعلنوا عقيدتهم الراسخة من أن هذا الحكم قد أخفق إخفاقًا تامًّا، مستدلين على ذلك بنتائجه المحزنة الظاهرة للعيان، لاستمرار الأزمة المالية التي استحكمت حلقاتها منذ سنين، كما تنطق بذلك البيانات والأرقام الرسمية المنشورة في تقارير الحكومة السنوية، وفي إرهاق السكان الفقراء بالضرائب الثقيلة لإعداد

البلاد للهجرة الصهيونية، كما صرح بذلك هذا الشهر المستر سايمس، مندوب الحكومة البريطانية، أمام لجنة الانتدابات. فكان من ذلك أن أسيء إلى أهل البلاد بتحميلهم ما لا طاقة لهم به، وأسيء إلى المهاجرين باستدراجهم من بلادهم التي كانوا فيها آمنين إلى بلاد يقاسي أكثرهم اليوم فيها أشدّ حالات البؤس والشقاء.

والظاهرة أيضًا بما قذفت به الحكومة هذه البلاد من القوانين التي لا توافق طبائع أهلها وعاداتهم وشرائعهم، فأوقعت البلاد في ذهولٍ ودهشةٍ ورجالَ القضاء والمحاكم في حيرةٍ وفوضى، وفي عدم الاتساق والتناسب في توزيع الميزانية العامة وعدم استقرارها على حال، وفي أمور متنوعة أخرى كانت كلها نتيجة منتظرة لاستقلال رجال الحكومة بسلطتي التشريع والتنفيذ وكلهم من الغرباء الذين يجهلون حالات البلاد وطبائعها وعقلية سكانها وطبائعهم.

ولأول مرة في نص من هذا النوع، يجري استخدام مصطلح «الفلسطيني» على شكلِ موصوفٍ لا على شكل صفة، ودون أن يكون مسبوقًا باسم «العربي».

بؤس الصهيونية

العام ١٩٢٥ هو عام نشوة معينة في الأوساط الصهيونية مع افتتاح الجامعة العبرية وصدور المرسوم الخاص بتنظيم الجماعة اليهودية. وقد بدا اللورد بلامر مؤيِّدًا لهجرة يهودية واسعة، ضمن إطار طاقة الاقتصاد الاستيعابية، في اللحظة التي تبلغ فيها **العاليّا** الرابعة أوجها. فمحصلة الهجرة من سبتمبر/ أيلول ١٩٢٤ إلى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٥ تزيد عن ٢٥ ٠٠٠ نسمة، وهو رقم لم يتم بلوغه من قبل قط[١٠٥]. إلاَّ أنه يبقى مع ذلك أن مشروع الوكالة اليهودية إنما يظل كالعادة بعيدًا عن التجسد. ففاعلو الخير اليهود الأميركيون يدعمون مشروع الاستيطان اليهودي في القرم والذي دشنته السلطات السوفييتية. ومنذ نهاية الحرب العظمى، نجد أن لجنة التوزيع اليهودية الأميركية المشتركة [American Jewish Joint Distribution Committee]، وهي المنظمة الرئيسية لجمع التبرعات لمساعدة اليهود في العالم، قد اهتمت بمصير يهود أوروبا شرقيةٍ منكوبةٍ بنزاعاتٍ مختلفة. وكان قد جرى تقديم أكثر من ٣٠ مليون دولار لرعايا بلدان أوروبا الشرقية غير السوفييتية

ونحو ٢٠ مليون دولار لمشروع القرم الخاص بتوطين ٦٠٠٠٠ نسمة في الزراعة. والحال أن تدابير التجميع الزراعي خلال ثلاثينيات القرن العشرين والخطة الخمسية الأولى سوف تهدم هذه المساعي[١٠٦]. وتَرُدُّ الأوساط الصهيونية على هذا النهج بقوة فتكثف التهجمات الشخصية على اليهود غير الصهيونيين. والحال أن هؤلاء الأخيرين، وقد استاءوا من ذلك، إنما يتخذون موقفًا متشدِّدًا في المفاوضات المتعلقة بإنشاء الوكالة اليهودية.

وقد أدت الانتفاضة السورية إلى عزل الجنرال ساريل والاستعاضة عنه برجل سياسي، هو هنري دو چوفنيل. ويلتقي به ڤايتسمان في باريس في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٥ عند ليون بلوم وفي حضور أناتول دو مونزي[١٠٧]. ويبدو أن المندوب السامي الجديد يتخذ مظهرًا مشجِّعًا فيما يتعلق بآفاق التعاون بين فرنسا والحركة الصهيونية. وهو يذهب إلى لندن لكي يناقش المراحل الأخيرة لترسيم الحدود السورية – الفلسطينية. فتطالب الصحافة الصهيونية على الفور بضم جنوبي لبنان حتى نهر الليطاني ومنطقتي حوران والجولان السوريتين إلى فلسطين[١٠٨]، الأمر الذي يعيد إحياء المخاوف الفرنسية.

وفي مارس/ آذار ١٩٢٦، يذهب چوفنيل إلى فلسطين في زيارة رسمية[١٠٩]. فتتهمه الصحافة العربية بالرغبة في التنازل عن جزء من لبنان لفلسطين. وهو يلتقي ڤايتسمان الذي يقوم بزيارة إلى فلسطين بينما يحظر عليه الحاج أمين دخول ساحة المساجد فيما يقاطع الأعيان العرب حفلات الاستقبال الرسمية. ويؤكد البلاغ الرسمي على ضرورة قيام تعاون وثيق فيما بين الانتدابين. وفي حديث إلى الصحافة اليهودية، يعبر المندوب السامي عن انقلاب سياسة بلاده إذ يبدي إعجابه العميق بالعمل الذي أنجزه الصهيونيون: «إن فرنسا هي الصديقة الثابتة للصهيونية». وفي الشهر التالي، تعلن صحيفة **هاآرتس** الصهيونية أنه قد صرح بالاستيطان اليهودي في منطقة حوران[١١٠].

وكما يوضح ذلك چوفنيل لبريان في ١٧ أبريل/ نيسان ١٩٢٦[١١١]، فإنه قد تحول إلى الصهيونية في الشرق بالرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى متاعب مع «العالم العربي». فهذه البلدان بحاجة إلى رأس المال والتقانة واليد العاملة اليهودية. وقد قال لڤايتسمان، الذي زار بيروت في منتصف أبريل/ نيسان، إن من غير

الوارد قيام الصهيونية في جنوبي لبنان أو حتى سوريا: «فهذا من شأنه أن يعني في واقع الأمر خلق نزعة قومية يهودية توحيدية متطرفة في البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي وطرح مسألة خطيرة بالنسبة للمستقبل، هي مسألة الحدود.». وبالمقابل، فإنه قد اقترح على اليهود الاستقرار في وادي الفرات، وهو منطقة كبرى للاستيطان الداخلي في سوريا:

ومن ثم فسوف يكون من حسن الحظ أن يتم الحصول على مال ورجال الصهيونية. ومما لا مراء فيه أن المسلمين سوف يحتجون على ذلك في البداية؛ لكن ذلك لن يكون إلاَّ لوقت قصير. فأهل هذا البلد أكثر تعلقًا بكثير بمصالحهم بحيث لا يسعهم التأخر عن التصالح مع من سوف يحققون لهم الثراء.

وقد وافقني السيد ڤايتسمان على شعوري. وأنا لست متأكدًا من أن مخيلته لم يغوها حلم إعادة خلق پالميرا جديدة. بيد أنه قد صرّح لي، على أي حال، بأنه سيكون من الممكن توجيه رءوس الأموال الأميركية الموجهة إلى توطين يهود في القرم إلى سوريا، وهي رءوس أموال تصل، كما قال لي، إلى مبلغ ١٢٠ مليون دولار[١١٢]. وهذه هدية جميلة يَحسنُ تقديمها إلى الصحراء.

ويذهب ڤايتسمان إلى باريس ويناقش المسألة مع بيرتلو، السكرتير العام للكيه دورسيه، والمعروف بعداوته لأطماع الصهيونية خلال مفاوضات ما بعد الحرب. ويتحدث الدبلوماسي عن توطين الصهيونيين في جبل الدروز، بما يعد وسيلة جيدة للسيطرة على هؤلاء السكان العُصاة[١١٣]. وفي نوبة من الحماس، يحلم الزعيم الصهيوني بتكوين «فلسطين كبرى»[١١٤]. وهو يمتنع عن مراعاة التحفظات الفرنسية ويتحدث عن أولوية استيطان حوران[١١٥].

وفي ٢ أغسطس/ آب ١٩٢٦، يضفي طابعًا رسميًا على موقفه في رسالة إلى بيرتلو[١١٦]. فحوران لا الفرات هي التي تهم الصهيونيين. ويعرب الفرنسيون عن معارضتهم لذلك. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٦، يترك جوڤنيل، الذي كانت مهمته مؤقتة، المندوبية السامية، ولا يعاد النظر في الملف من جانب خليفته.

والحال أن أطماع الصهيونيين إنما تعد غير متناسبة مع إمكاناتهم الفعلية. فمنذ مستهل عام ١٩٢٦، تصيب الأزمةُ الاقتصاديةُ المقام القومي اليهودي إصابة

قاسية. ويضطر ڤايتسمان، خلال كلمته التي ألقاها في ختام زيارته إلى فلسطين، في ٢٢ أبريل/ نيسان ١٩٢٦، إلى الاعتراف بجسامة الأزمة، والتي تتميز بارتفاع نسبة البطالة[١١٧]: إن قدرات الاستيعاب محدودة وسوف تظل محدودة ما لم يكتسب الشعب اليهودي الإمكانات اللازمة لـ«إعادة بناء» البلد. وفي تقريره إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية[١١٨]، في ١٤ مايو/ أيار ١٩٢٦، يلقي بالمسئولية على المهاجرين البولنديين، الذين تجمعوا في المدن بدلاً من أن يشاركوا في استثمار الأرياف.

وتشير المعطيات الشهرية إلى صدى الأزمة السريع على الهجرة اليهودية:

الهجرة والنزوح اليهوديان في عام ١٩٢٦[١١٩]

	القادمون	الراحلون	الباقي
يناير/ كانون الثاني ١٩٢٦	١٦٢٥	٢١٨	١٤٠٥ +
فبراير/ شباط	١٤٤٥	٢٥٩	١١٨٦ +
مارس/ آذار	٢٢٦٩	٣٣٩	١٩٣٠+
أبريل/ نيسان	١٤٥٨	٣٨٤	١٠٧٤ +
مايو/ أيار	١٥٧٠	٤٥٢	١١١٨ +
يونيو/ حزيران	١٢٩٠	٦٠٣	٦٨٧ +
يوليو/ تموز	٧٣٤	٨٤٠	١٠٦ −
أغسطس/ آب	٨٠٦	٩٦٠	١٥٤ −
سبتمبر/ أيلول	٥٩٠	٧٨٢	١٩٢ −
أكتوبر/ تشرين الأول	٥٧٨	٩٩٧	٤١٩ −
نوڤمبر/ تشرين الثاني	٤٥٧	٧٨٤	٣٣١ −
ديسمبر/ كانون الأول	٤٥٠	٥٩٥	١٤٥ −

وفي تل أبيب، وهي مدينة كان عدد سكانها ٤٠ ٠٠٠ في عام ١٩٢٦، كان عدد العاطلين ٣٠٠ في يوليو/ تموز ١٩٢٥؛ وهو يصل إلى ٤٧٠٠ في يناير/

كانون الأول ١٩٢٦، ثم إلى ٦٤٠٠ في يوليو/ تموز[١٢٠]. والحال أن التصحيحيين، وقد أصبحوا حزبًا في عام ١٩٢٥، إنما يكثفون الهجوم على القيادة الصهيونية وإدارة الانتداب. وهم يدعون إلى تشكيل «حكومة استيطانية» تقوم بتشجيع نمو الصناعة بجميع الوسائل (الحمائية الجمركية، إعفاء المواد الضرورية لإنشاء الصناعات من الرسوم الجمركية، امتيازات ضريبية لصالح الصناعات الجديدة، إعانات للتصدير، أراضي مجانية للمصانع، معاهدات تجارية، الخ). وفي المجال الزراعي، سوف يتوجب منح المستوطنين، على نطاق واسع، أراض زهيدة الثمن.

ويكرِّسُ ڤايتسمان جانبًا ملحوظًا من وقته لجمع التبرعات. ومرة أخرى، يطلب ويحصل على مساعدة مهمة من إدمون دو روتشايلد (٦٠ ٠٠٠ جنيه)[١٢١] ويعاود السفر في خريف عام ١٩٢٦ إلى الولايات المتحدة سعيًا إلى الدعوة مرة أخرى إلى تكوين الوكالة اليهودية. والمسألة صعبة لاسيما أن السياسة الاقتصادية الصهيونية تتعرض للنقد بشكل خاص. ويتعين عليه التعهد بتكوين لجنة من خبراء مستقلين مهمتهم تحديد توزيعٍ أفضل للاستثمارات. وعلى هذا الأساس، يتوصل إلى اتفاق مع غير الصهيونيين على تكوين الوكالة اليهودية. ويشعر ڤايتسمان بالمهانة لاضطراره إلى مكافحة هذه القوى خاملة الذكر وإلى محاولة تركيز اهتمام الطائفة اليهوديةِ الأميركية، ذات الروح المادية إلى هذا الحد، على شيء يتجاوز أهليتها ويتصل بقيم فكرية وأخلاقية[١٢٢].

أمَا وأن الاتفاق قد تم عقده، فإنه يرجع إلى أوروبا بعد إقامته ستة شهور في الولايات المتحدة. ولدى استقباله في الكيه دورسيه[١٢٣]، يتفاخر بأنه قد حصل على الدعم من الحكومة الأميركية واليهود الأميركيين، ويتحدث عن ضرورة الاجتماع بالمندوب السامي الفرنسي الجديد في سوريا ولبنان، بونسو، لدراسة مسألة الاستيطان اليهودي بين الفرات وپالميرا. وفي تلك الأثناء، يستمر الوضع في التدهور. فبالنسبة للشطر الأول من عام ١٩٢٧، نجد، فيما يتعلق بحركة الهجرة اليهودية، أن عدد القادمين يصل إلى ١٦٩٩ بينما يصل عدد النازحين إلى ٣١٧٢[١٢٤].

وفي المؤتمر الصهيوني الخامس عشر الذي يبدأ أعماله في بال في ٣٠ أغسطس/ آب ١٩٢٧، يحتفل فايتسمان بالذكرى السنوية الثلاثين للحركة ويثني على العمل التحريري المنجز[١٢٥]. وبالنظر إلى جسامة البطالة، فإن النقاش إنما يقع في منطقة الوصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي. وينصب النقد على التوجهات الاقتصادية التي وقع عليها الاختيار منذ عام ١٩١٩. ولا يريد الأميركيون الاكتفاء بدفع المال ويطالبون منذ تلك اللحظة بأن تكون لهم كلمة في إدارة الأمور. ويطرح فايتسمان نفسه كوسيط بين اليسار الاشتراكي، الذي تتعرض مصالحه لتهديد مباشر، والمعترضين الليبراليين. وفي مناخ متوتر، يعاد انتخابه لقيادة اللجنة التنفيذية. وتشجب القرارات الموقف الجفول الذي تتخذه سلطة الانتداب والتي لا تقدم دعمًا كافيًا للاستيطان وللنشاط الثقافي الذي يقوم به اليهود، الذين يرى المؤتمر أن عملهم في مجال إعادة البناء يفيد فلسطين كلها.

وفي أواخر عام ١٩٢٧، وبما أن البطالة ما تزال ماثلة، فإن عمال الهستادروت يلجأون إلى القوة في طرد العمال العرب من المستوطنات الزراعية الأولى. ويستنجد المُلاك بالشرطة البريطانية للعمل على إعادة النظام[١٢٦]، الأمر الذي يثير عظيم سخط المنظمات العمالية التي تستنجد بحزب العمال الإنجليزي. وتتولى سلطات الانتداب الدفاع عن قوات الشرطة المتهمة بارتكاب أعمال وحشية.

وفي يونيو/ حزيران ١٩٢٨، نجد أن الخبراء، وهم شخصيات يهودية بارزة غير صهيونية كألفرد موند (اللورد ملتشيت الأول) وفيليكس واربورج، يقدمون أخيرًا تقريرهم[١٢٧]. وهم يتهمون إدارة الانتداب بأنها قد تركت لمؤسسات صهيونية أعباء مهام كان لابد من أن تتحمل الدولةُ أعباءها (الخدمات العمومية، الاستثمار)، لكنهم يفعلون ذلك لكي يشككوا بعد ذلك في أسس السياسة التي جرى اتباعها إلى الآن، خاصة إعطاء الأولوية للاستيطان الريفي. وتمضي استنتاجاتهم في اتجاه سياسة حازمة قوامها الاقتصاد وإدارة أكثر صرامة للاستثمارات. ويتوجب بشكل خاص إنهاء الاستيطان المستند إلى مبدأ الجماعية والاتجاه إلى أشكال تعاونية أو إلى ملكيات صغيرة للأراضي.

ويعترض اليسار على التقرير في التوّ والحال ويطالب بعدم تطبيقه. وينضم التصحيحيون إلى الاشتراكيين في شجبهم للتقرير. فهم يدركون جيدًا أن سياسة اقتصادية لا تهتم إلاَّ بربحية الاستثمارات سوف تقود لا محالة إلى انخفاض الهجرة. والحال أنهم يجعلون من رفضهم توسيع الوكالة اليهودية شاغلهم الأثير. فنجد أنفسنا بإزاء الاتحاد المقدس لمجمل اليشوف ضد تقرير موند. ويصبح بوسع العماليين تقديم أنفسهم على أنهم المدافعون عن المصلحة القومية ويتوصلون إلى رفض الهيئات الصهيونية للتقرير(١٢٨).

والخلاصة أن الأزمة التي تصيب اليشوف منذ عام ١٩٢٦ إنما تهدد التوجهات التي اتخذت منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى. وإذا كانت رهانات السلطة والمصالح المادية تشكل عناصر الجدل المستترة، فإنه يبقى مع ذلك أن فلسفة الصهيونية برمتها هي التي تجازف بأن تتحول إذا ما انتصر «البراجماتيون». وبقدر ما أن مسألة فلسطين تتضمن مشاريع إيديولوچية وقومية وإنجازات ملموسة على حدٍّ سواء، بهذا القدر نفسه، فمن الضروري الانتقال إلى دراسة الاقتصاد السياسي للانتداب الفلسطيني، إذ أن من شأنها أن تسمح بإدراك أفضل لطبيعة القوى الفاعلة وللتشوهات التي تفرضها الخطابات الإيديولوچية على التعبير عن المجريات الواقعية الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي للانتداب

" ٦. تودُّ المنظمة الصهيونية أن يكون من المفهوم تمامًا أن الأراضي التي تتعلق بها هذه المقترحات ليست سوى الأراضي التي تُباع أو يمكن أن تُباع بحرية، كما سبق لنا أن قلنا ذلك بالفعل. ولا حاجة إلى القول إن من غير الوارد اللجوء إلى الضغط، بأي حال، على المزارعين لكي يتنازلوا عن أراضيهم؛ والواقع أن المنظمة الصهيونية سوف تذهب إلى أبعد من ذلك وتوافق على عدم تسجيل أي نقل للملكية لا يترك للبائع إلاَّ أقل مما يحتاج إليه من الأراضي. ويستفاد من التقرير الأخير للّجنة الدائمة للانتدابات أن الدولة المنتَدَبَة ترغب في تشجيع استيطان اليهود في الأراضي وأنها قد أعربت عن استعدادها «لإيلاء اهتمام خاص تمامًا لأي طلب قد يتقدم به المستوطنون، أو قد يجري التقدم به باسمهم، للحصول على أراض تملكها الدولة أو على أراض بور يمكن توفيرها دون إلحاق ضرر بحقوق من ينتمون إلى أقسام أخرى من السكان». وتعتقد اللجنة التنفيذية أن مقترحاتها، في هذه الظروف، سوف تكون موضع بحث سريع وإيجابي، الأمر الذي سيكون بمثابة خطوة أولى نحو تنفيذ المادة ٦ من الانتداب.

[...] " ٨. إن حكومة صاحب الجلالة، في معالجتها لهذا الموضوع في رسالتها المؤرخة في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٥، قد بدأت بطرح مبدأ تطلبُ اللجنةُ التنفيذية بكل الاحترام السماح بوضعه موضع المساءلة. فهذا المبدأ، إن كُنَّا قد أحسنَّا فهمه، يعني أنه متى عاش جنسان يتكلمان لغتين مختلفتين جنبًا إلى جنب في بلد واحد، فلا وجود هناك لأي علاقة لزومية بين أعداد كل منهما والمساعدة التي يجب تقديمها إلى مدارسهما من خلال الأموال العمومية التي يسهم الاثنان سواءً بسواء في دفعها [من خلال الضرائب] على قدم المساواة. وفي ضوء ما تعتقد اللجنة التنفيذية أنه يكاد يكون القاعدة في كل مكان آخر، فإنها تجيز لنفسها قول إن المبدأ الذي عبرت عنه حكومة صاحب الجلالة في الفقرة ٣ من رسالتها، مع أنه قد يكون قابلاً للتطبيق في أراض أخرى، قلَّما يمكن أن يكون قابلاً للتطبيق

في الإنفاق على المدارس في بلد مزدوج من الناحية اللغوية. ويُسعِدُ اللجنةَ التنفيذية أن ترحب بمرافق التعليم التي مُنحت للسكان العرب، وتأمل في استمرار منحها وفي توسيعها. لكنها تعتقد، في الوقت نفسه، أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تكون مرتاحة إلى وضع نجد أن جماعة، تمثل الآن نسبة ١٧% من سكان فلسطين، لا تحصل، بسببه، لأجل مدارسها إلاّ على نحو ٣% من المبالغ المخصصة للتعليم في الأرصدة المالية العمومية. ويسرنا التنويه بأن الحكومة، في ردها على الطلبات التي قدمتها إليها الجمعية الوطنية اليهودية الثانية، قد أفصحت للتوّ، بنبرة سخية، عن اعتزامها القيام بشيء لإزالة هذا التفاوت. ويُسعِدُ اللجنةَ التنفيذية أن ترحب ببادرة حسن النية هذه وتأمل في أن الترتيبات العملية الضرورية لن تتأخر عن مواكبة هذه البادرة»

رسالة ح. فايتسمان، بوصفه رئيس المنظمة الصهيونية، إلى اللجنة الدائمة للانتدابات، ٣ مايو/ أيار ١٩٢٦.

التنظيم الإداري[١]

يجمع التنظيم الإداري للانتداب بين الإرث العثماني والتجارب الارتجالية التي قامت بها الإدارة العسكرية البريطانية. والحال أن محدودية الأرض موضع النظر وخصوصية الوضع المحلي قد حالتا دون تطبيق الفلسفة السياسية النظرية للاستعمار البريطاني. فلم يكن من الوارد تطبيق حكم غير مباشر من خلال زعماء أهل البلد. ومن المؤكد أن الفاتحين قد قاموا، في بدايات الاحتلال، في البلديات، بتطبيق «سياسة أعيان» بالاعتماد على النخب العثمانية السابقة، لكن الأمر لم يتعد كون الأعيان مجرد سيور نقل تتبع «الضباط السياسيين» تبعية وثيقة. فلم يكن من الوارد قط استخدام أناس من أهل البلد في المواقع التي توجد فيها السلطة الفعلية، السلطة الإقليمية.

وفي البداية، قامت الأوايتا (إدارة أراضي العدو المحتلة) بتقسيم فلسطين إلى أربعة أقضية: القدس، يافا، المجدل، بئر سبع. وبسرعة فائقة، ومن باب تسهيل الأمور، جرت استعادة أقضية النظام العثماني السابقة، والتي تتألف من خمسة أقضية بالنسبة لسنجق القدس (القدس، يافا، الخليل، غزة، بئر سبع) وخمسة أقضية

بالنسبة لسنجق عكا (عكا، حيفا، صفد، الناصرة، طبرية) وثلاثة أقضية بالنسبة لسنجق نابلس (نابلس، جنين، طولكرم). وكان على رأس كل سنجق متصرف وعلى رأس كل قضاء قائمقام، ثم جرى الاتجاه إلى تعديلات عديدة. ومن عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٢، كانت الأرض مقسَّمة إلى سبعة أقضية: القدس، يافا، فينيقيا، الجليل، السامرة، غزة، بئر سبع. ومما له دلالته أن البريطانيين، عندما كانت تحديدات المواقع تسمح بذلك، قد تخلوا عن استخدام اسم المدينة الرئيسية لكي يمنحوا الأقضية أسماء توراتية، بما يشكل بداية لا واعية لسيرورة اغتصاب تستهدف السكان العرب.

وفي الأول من يوليو/ تموز ١٩٢٢، أعيد تذويب الأقضية السبعة في أربع مديريات، ثم أعيد تقسيمها في ٢٢ يوليو/ تموز ١٩٢٧ إلى قضائين (قضاء الشمال وعاصمته حيفا، وقضاء الجنوب وعاصمته يافا) وقسم (القدس). وفي عام ١٩٣١، جرى تعديل الخارطة لتتألف من ثلاثة أقضية مقسَّمة إلى نواحٍ:

قضاء الشمال: حيفا، عكا، الناصرة، طبرية، صفد، نابلس، جنين، طولكرم، بيسان.

قضاء الجنوب: يافا، الرملة، غزة، بئر سبع، العوجة.

قضاءالقدس: القدس، رام الله، بيت لحم، أريحا.

ويحكم كل قضاء *district commissioner* (مباشر قضاء) يساعده مساعد أو عدة مساعدين. أمّا النواحي فيُعهد بها إلى *districts officers* (مباشري النواحي). وتنقسم حكومة القدس المركزية إلى إدارات تعد وزارات حقيقية (العدل، الزراعة، الآثار، الخ) ومأمورو الأقضية هم في أغلب الأحيان رؤساء الإدارات في مناطقهم.

وتنتج عن هذا كله مركزة جد قوية وتأطير قيادي لا نظير له في التجارب الاستعمارية البريطانية الأخرى. وتجد سلطة الانتداب عدة تبريرات لذلك. أولاً، أن حقلاً واسعًا تمامًا من الاختصاصات قد تُرك للجماعات لكي تدير شئونها الخاصة. وثانيًا، أن ضخامة عدد البريطانيين لابد لها من أن تتضاءل بمرور الوقت لصالح تزايد عدد المواطنين الفلسطينيين. وأخيرًا، أن البريطانيين لا غنى عنهم في إدارة جماعة سكانية منقسمة إلى جماعات متعادية فيما بينها. والحال أن وجود عدد معين من اليهود البريطانيين، معظمهم من الصهيونيين، إنما يعقد الخطة.

إدارة فلسطين في عامي ١٩٢١ و١٩٢٩[٢]

:١٩٢١

	مسيحيون			مسلمون			يهود			الإجمالي
	كبار موظفين	صغار موظفين	الإجمالي	كبار موظفين	صغار موظفين	الإجمالي	كبار موظفين	صغار موظفين	الإجمالي	
بريطانيون	١٦٥	٧٦	٢٤١				١٤	١٣	٢٧	٢٦٨
فلسطينيون	٨٢	٩٦٧	١٠٤٩	٦٣	٥٢١	٥٨٤	٣٦	٥٥٣	٥٥٣	٢٢٢٢
الإجمالي	٢٤٧	١٠٤٣	١٢٩٠	٦٣	٥٢١	٥٨٤	٥٠	٥٦٦	٥٦٦	٢٤٩٠

كبار الموظفين: *seniors*، صغار الموظفين: *juniors*[٣]

:١٩٢٩

	مسيحيون			مسلمون			يهود			الإجمالي
	كبار موظفين	صغار موظفين	الإجمالي	كبار موظفين	صغار موظفين	الإجمالي	كبار موظفين	صغار موظفين	الإجمالي	
بريطانيون	٢٢١	١٢٢	٣٤٣		١	١	١٨	٣٥	٥٣	٣٩٧
فلسطينيون	٧٨	١٠٩٨	١١٧٦	٨٧	١٠٢٤	١١١١	٥٠	٦٦٤	٧١٤	٣٠٠١
الإجمالي	٢٩٩	١٢٢٠	١٥١٩	٨٧	١٠٢٥	١١١٢	٦٨	٦٩٩	٧٦٧	٣٣٩٨

وعلى سبيل المقارنة، فإن الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان في عام ١٩٢٨ كان عدد موظفيه الفرنسيين ٣٥٢ بالنسبة إلى جماعة سكانية تزيد ثلاث مرات [عن عدد سكان فلسطين][٤]. وفي الهند، لم تضم الخدمة المدنية الهندية غير عدد يتراوح بين ١٢٠٠ و١٣٠٠ موظف، وهو ما يعني أن التوظيف في المناصب العليا قياسًا إلى السكان هو بمعدل ١ إلى ١٠٠ على الأقل بين فلسطين وإمبراطورية الهند. وفي عام ١٩٣٩، سيكون هناك ٥٤٠ هنديًا ضمن عدد إجمالي للمناصب قدره ١٢٩٩. وفي سيلان، ضمت الخدمة المدنية السيلانية ٨٣ أوروبيًا

و٥٥ سيلانيًا في عام ١٩٣٠ بالنسبة لجماعة سكانية حجمها خمس ملايين نسمة[٥]، أي بمعدل ١ إلى ٢٠ بالمقارنة مع فلسطين.

ولا يجب لعدد الموظفين الفلسطينيين في المقامات السامية أن يخدعنا. ذلك أن أي عربي، مسيحيًا كان أم مسلمًا، لم يتمكن من تخطي مستوى المساعد، أكان ذلك في إدارة الأقضية أم في إدارة الإدارات المركزية. والحال أن تمثيل المسيحيين الزائد سوف يكون باعثًا رئيسيًا لاحتجاج الشبيبة المسلمة في أواخر عشرينيات القرن العشرين. ونجد كذلك وضعًا مماثلاً بالنسبة للموظفين اليهود الفلسطينيين. فهنا أيضًا، ليس بوسعهم الوصول إلى مناصب القيادة الحقيقية، بسبب استحالة منحهم سلطة حقيقية على السكان العرب. والمصاعب التي يواجهها الموظفون اليهود البريطانيون لها دلالتها بالفعل في هذا الصدد. وقد حث ڤايتسمان على تعيين أفراد من هذه الجماعة الأخيرة، تعد حالة السير هربرت صمويل أبرزَ حالة بين حالاتهم. وبسرعة فائقة، جرى قصر دورهم على الوظائف التي تضعهم موضع الاتصال المباشر بالطائفة اليهودية. وكان الاستثناء الشهير هو تعيين نورمان بنتڤيتش، رئيس إدارة العدل، بفضل السير هربرت صمويل، الذي كان من أصهاره. بيد أن عمله كان على الدوام عرضة لانتقادات عديدة. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، سوف يصبح من الواضح أن أي موظف يهودي، بريطانيًا كان أم فلسطينيًا، لن يكون بوسعه الصعود إلى مواقع سلطة حقيقية. على أن نسبة الموظفين اليهود في المقامات السامية سوف تكون دومًا أعلى من نسبة اليهود في إجمالي السكان.

والحق إن الموظفين ذوي الأصل الفلسطيني ليسوا كبيري العدد إلاَّ في وظيفة مباشري النواحي، حيث يلعبون دور الوسيط بين السلطة والسكان.

وتظل السلطة في أيدي الموظفين البريطانيين. وكما في كل بقية العالم المستعمَر، فإن هؤلاء الموظفين إنما يدافعون عن مصالحهم الخاصة ويعارضون انبثاق منافسة كلية لهم. وهم يبررون موقعهم المميَّز بادِّعاء أنهم الوحيدون الذين يمكنهم «حكم» البلد «حكمًا رشيدًا». فيرفضون غاضبين أن يوضعوا تحت سلطة الموظفين الفلسطينيين، زاعمين افتقارهم إلى الكفاءة، بل وقابليتهم للارتشاء، حتى وإن كانوا من خريجي أفضل الجامعات البريطانية. وهذه المعارضة تبدو فعالة، بما في ذلك في الوظائف التقانية التي قد يتقدم لشغلها مهندسون يهود. والحال أن التعارضات بين الجماعات إنما تسمح للموظفين البريطانيين بالحفاظ على مواقعهم،

وهم يتكتلون فيما بينهم للحيلولة دون أي تغيير حقيقي. وبطلهم هو اللورد پلامر، الذي تمكن من إبقاء الجميع في أماكنهم. وإلى نهاية الانتداب، سوف يحتفظون بالذكرى الجميلة لـ«أزمنة» اللورد پلامر «السعيدة».

السكان

الوضع الديموغرافي كامن في قلب مسألة فلسطين. وفي المنظور الليبرالي الذي ما يزال منظور عشرينيات القرن العشرين، فإن الدولة اليهودية لن تكون ممكنة إلاّ إذا أصبح اليهود الأغلبية. وعندما يحدث ذلك، سيكون بالإمكان ممارسة الديموقراطية (ولكن ليس قبل ذلك بالطبع). وقد أثبت العامان الأوّلان لحكم السير هربرت صمويل أن هذه الخاتمة ستكون بعيدة، بل مستحيلة، لأنه من غير الوارد حدوث هجرة يهودية جماعية، وذلك، في آن واحد، لعدم توافر الإمكانات المالية ولعدم وجود مخزون ديموغرافي من شأنه أن يكفل هجرة جماعية.

ومن شأن النظر إلى المجريات الواقعية خلال عشرينيات القرن العشرين في ضوء أحداث ثلاثينيات ذلك القرن أن يترجم أفقًا تاريخيًا زائفًا. فسنوات الأعقاب المباشرة للحرب العالمية الأولى تعطي رؤية خادعة لأنه كان ما يزال بالإمكان تسجيل انتقالات مهمة للجماعات السكانية اليهودية في العالم بسبب الثورة الروسية واضطرابات أوروبا الشرقية. فنحن بإزاء أناس عديمي الوطن ليسوا في غالبيتهم سوى الفصيل اليهودي في حركة الانتقال الأعم المسماة بحركة «الروس البيض»[٦]. وبانقضاء عام ١٩٢١، فإن حركة الهجرة اليهودية العالمية تتراجع لا محالة، ولا يتعلق الأمر بمجرد ندرة أماكن الوصول المتاحة (إغلاق الولايات المتحدة بموجب قانوني الحصص الصادرين في عامي ١٩٢١ و١٩٢٤). وكان اليهود يمثلون، في النزوح الأوروبي الكبير، نسبة تزيد ثلاث مرات عن وزنهم النسبي في إجمالي سكان البلدان التي رحلوا عنها. والأرجح أنهم يحتفظون بالنسبة نفسها في حركة نزوح تتراجع تراجعًا سافرًا هي حركة عشرينيات القرن العشرين. وهذا التراجع إنما يرجع إلى إغلاق عدد معين من بلدان الوصول كما يرجع في الوقت نفسه إلى رغبة الناس في البقاء في بلدانهم. وبعد العولمة الأولى قبل عام ١٩١٤، تتأكد الآليةُ الخاصة بإغلاق العالم والتي كانت الحرب العالمية الأولى قد دشنتها.

الهجرة والنزوح اليهوديان في عشرينيات القرن العشرين[٧]

	المهاجرون	النازحون	العدد النسبي للنازحين قياسًا إلى المهاجرين(نسب مئوية)
١٩١٩ -١٩٢٣	٧٠٣٧	١٤٩٤	٢١,٢
١٩٢٤ -١٩٢٥	٢٤١٣٩	٢٠٩٤	٨,٧
١٩٢٦ -١٩٢٧	٨٤٤٤	٦٢١٨	٧٣,٦
١٩٢٨ -١٩٣١	٤١١١	١٥٦٥	٣٨,١

واعتبارًا من تعداد عام ١٩٢٢، نحوز بيانات عددية دقيقة بشكل خاص عن تطور مختلف الطوائف.

سكان فلسطين بحسب طوائفهم من عام ١٩٢٢إلى عام ١٩٣١[٨]

(١٩٢٢ و١٩٣١: تعدادان؛ من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٠: تقدير في منتصف العام، لا يشمل البريطانيين)

	السكان المستقرون					إجمالي السكان (بمن في ذلك الرُحَّل)	
	الإجمالي	مسلمون	يهود	مسيحيون	آخرون[٩]	الإجمالي	مسلمون
١٩٢٢	٦٤٩٠٤٨	٤٨٦١٧٧	٨٣٧٩٠	٧١٤٦٤	٧٦١٧	٧٥٢٠٤٨	٥٨٩١٧٧
١٩٢٣	٦٧٠٣٨١	٥٠٠٧٢٣	٨٩٦٦٠	٧٢٠٩٠	٧٩٠٨	٧٧٨٩٨٩	٦٠٩٣٣١
١٩٢٤	٧٠٩٩٣٨	٥٣٢٦٣٦	٩٤٩٤٥	٧٤٠٩٤	٨٢٦٣	٨٠٤٩٦٢	٦٢٧٦٦٠
١٩٢٥	٧٥٦٥٩٤	٥٥٠٨٥٠	١٢١٧٢٥	٧٥٥١٢	٨٥٠٧	٨٤٧٢٣٨	٦٤١٤٩٤
١٩٢٦	٨١٠٨٨٥	٥٧٦١٣٦	١٤٩٥٠٠	٧٦٤٦٧	٨٧٨٢	٨٩٨٩٠٢	٦٦٣٦١٣
١٩٢٧	٨٣٤٢٠٦	٥٩٧٦١٦	١٤٩٧٨٩	٧٧٨٨٠	٨٩٢١	٩١٧٣١٥	٦٨٠٧٢٥
١٩٢٨	٨٥٧٠٧٣	٦١٦٤٠٢	١٥١٦٥٦	٧٩٨١٢	٩٢٠٣	٩٣٥٩٥١	٦٩٥٢٨٠
١٩٢٩	٨٨٢٥١١	٦٣٤٨١١	١٥٦٤٨١	٨١٧٧٦	٩٤٤٣	٩٦٠٠٤٣	٧١٢٣٤٣
١٩٣٠	٩٢١٦٩٩	٦٦٢٢٨٩	١٦٤٧٩٦	٨٤٩٨٦	٩٦٢٨	٩٩٢٥٥٩	٧٣٣١٤٩
١٩٣١	٩٦٦٧٦١	٦٩٣١٤٧	١٧٤٦٠٦	٨٨٩٠٧	١٠١٠١	١٠٣٣٣١٤	٧٥٩٧٠٠

نمو كل طائفة من الطوائف ١٩٢٢ – ١٩٣١ (١٩٢٢ =١٠٠) [١٠]

	السكان المستقرون					إجمالي السكان	
	الإجمالي	مسلمون	يهود	مسيحيون	آخرون	الإجمالي	مسلمون
١٩٢٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٢٦	١٢٥	١١٩	١٧٨	١٠٧	١١٥	١١٩	١١٣
١٩٣١	١٤٩	١٤٣	٢٠٨	١٢٤	١٣٣	١٣٧	١٢٩

فالحركة الكبرى لعشرينيات القرن العشرين إنما تتمثل في آن واحد في زيادة عدد السكان اليهود بنسبة الضعف وفي تعزُّز الطائفة المسلمة. فنحو عام ١٩٢٢، يحدث انقلاب لاتجاه ساد قرونًا عديدة. فلأول مرة منذ القرن السادس عشر، يتجاوز النمو النسبي لعدد المسلمين النمو النسبي لعدد المسيحيين. وهذا لا يخص فلسطين وحدها. فالظاهرة تحدث بشكل مواز أيضًا في سوريا ولبنان[١١].

وتتعلق الآلية بمجمل الشرق الأدنى، لكنها تتخذ طابعًا خاصًّا في فلسطين، حيث تجد التعددية الطائفية ترجمة لها في تكوين كتل أنثروبولوجية متمايزة حقيقية، كما يبين ذلك جدول معدلات المواليد والوفيات.

معدلات المواليد والوفيات في كل ألف (١٩٢٤ – ١٩٣٢) [١٢]

	المواليد				الوفيات			
العام	مسلمون	دروز	مسيحيون	يهود	مسلمون	دروز	مسيحيون	يهود
١٩٢٤	٥٥,٥	٣٩	٤٠,٤	٣٨,٣	٢٩,٩	١٩,٣	١٦,٨	١٢,٦
١٩٢٥	٥٤,٧	٥٩,٣	٣٧,٢	٣٣,٢	٣١,٢	٣٢,٥	١٨,٨	١٥,١
١٩٢٦	٦٠,٢	٥٥	٤٠	٣٦	٢٨,٦	٣٤,٩	١٧,٩	١٢,١
١٩٢٧	٥٦,١	٥٠,٣	٣٨,٩	٣٥,١	٣٣	٢٨,١	٢٠,١	١٣,٤
١٩٢٨	٦٠,٩	٤٥,٦	٤٠,٤	٣٥,٤	٣٥,١	٢١	١٨,٩	١٢,١
١٩٢٩	٥٧,٧	٤٣,٧	٣٧,٩	٣٤,١	٣١,٧	٢٦,٧	١٧,٩	١١,٨
١٩٣٠	٦٠,٣	٤٥	٣٩	٣٣,٤	٢٧,٩	١٩,٢	١٦,٢	٩,٦
١٩٣١	٦٠,٣	٥١,٧	٣٩	٣٢,٧	٢٩,٦	١٦,٥	١٥,٧	٩,٧
١٩٣٢	٤٩	٤٣,٧	٣٦,٤	٢٩,٢	٢٦,٣	٢٢,٣	١٥,٩	٩,٧

ويرجع نمو السكان المسلمين بالدرجة الأولى إلى معدل مواليد جد مرتفـــع، ثم اعتبارًا من بداية ثلاثينيات القرن العشرين فقط إلـى انخفــاض فــي معـــدل الوفيات. ويظل معدل المواليد اليهود مرتفعًا في آن واحد بـسبب البقــاء المؤقــت للأداءات السابقة على عام ١٩١٤ وخاصة بسبب أن الشبان هم الذين يهــاجرون. ومن الناحية الديموغرافية، فإن المسيحيين أقرب إلى اليهود ممــا إلى المــسلمين، مع أنه هنا أيضًا، في مستهل ثلاثينيات القرن العــشرين، يحــدث التقــارب مـــع المسلمين.

ويمكننا إدراك أهمية معدل مواليد المسلمين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار واقـــع أن عدد المواليد الإناث لابد أنه قد جرى تقديره تقديرًا يقل بدرجـــة طفيفـــة عـــن الواقع، وأن الأرقام الرسمية تشير إلى عدد مواليد يتراوح بين ٨ و ٩ بالنسبة للمرأة الواحدة، وهو معدل أعلى تمامًا من المعدل المــسجل فــي المنــاطق العربيـــة - الإسلامية الأخرى. والأرجح أننا بإزاء رقم قياسي عالمي لن يكون المعادل الوحيد له إلاً ارتفاع مواليد الطوائف اليهودية في القرن التاسع عشر في أوروبا الـشرقية بالتحديد...

وليس من شأن ظاهرة كهذه إلاَّ أن تترجم انزعاجًا حيال الهجــرة اليهوديـــة ورغبة لا واعية في الصمود في معركة العدد. والحركة أقوى في الأرياف مما في المدن، وإن كان نصيب السكان الحضريين المسلمين (٢٤% في عام ١٩٢٢) يميل إلى النمو.

السكان الحضريون والريفيون بحسب تعدادي عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣١ (بمن في ذلك المقيمون البريطانيون)[١٣]

	الإجمالي		مسلمون		يهود		مسيحيون		آخرون	
	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١	١٩٢٢	١٩٣١
السكان الريفيون	٤٩٢٨٦٥	٦٤٨٥٣٠	٤٥١٨١٦	٥٧١٦٣٧	١٥١٧٢	٤٦١٤٣	١٧٩٨١	٢٢١٤٨	٧٨٩٦	٨٦٠٢
السكان الحضريون	٢٦٤٣١٧	٣٨٧٢٩١	١٣٩٠٧٤	١٨٨٠٧٥	٦٨٦٢٢	١٢٨٤٦٧	٥٥٠٤٣	٦٩٢٥٠	١٥٧٨	١٤٩٩
القدس	٦٢٥٧٨	٩٠٥٠٣	١٣٤١٣	١٩٨٩٤	٣٣٩٧١	٥١٢٢٢	١٤٦٩٩	١٩٣٣٥	٤٩٥	٥٢
يافا	٣٢٥٢٤	٥١٨٦٦	٢٠٦٢١	٣٥٥٠٦	٥٠٨٧	٧٢٠٩	٦٨٠٨	٩١٣٢	٨	١٩
تل أبيب	١٥١٨٥	٤٦١٠١	٧٨	١٠٦	١٥٠٦٥	٤٥٥٦٤	٤٢	١٤٣	-	٢٨٨
حيفا	٢٤٦٣٤	٥٠٤٠٣	٩٣٧٧	٢٠٣٢٤	٦٢٣٠	١٥٩٢٣	٨٨٦٣	١٣٨٢٤	١٦٤	٣٣٢
نابلس	١٥٩٤٧	١٧١٨٩	١٥٢٣٨	١٦٤٨٣	١٦	٦	٥٤٤	٥٣٣	١٤٩	١٦٧
الخليل	١٦٥٧٧	١٧٣٥١	١٦٠٧٤	١٧٢٧٦	٤٣٠	١٣٥	٧٣	١١٢	-	٨
غزة	١٧٤٨٠	١٧٠٤٦	١٦٧٢٢	١٦٣٥٦	٥٤	١	٧٠١	٦٨٩	٣	-
اللـد	٨	١١	٧	١٦٦	١٠	١١	-	١	-	١٠
الرملة	٧١٣٢	١٠٤٢١	٥٨٣٧	٨٢١١	٣٥	٨	١٤٤٠	٢٢٠٠	-	٢

نمو السكان الريفيين المسلمين بين عامي ١٩٢٢ و١٩٣١: ٢٥%

النواحي الساحلية: غزة: ٤٢%، الرملة: ٤٦%، يافا: ١٢٦%، طـولكرم: ٢٩%، حيفا: ٢٨%

ـــ : بيانات غير متوفرة.

والمدن المعنية أكثر هي مدن الساحل وكذلك القدس. وبالمقابل، فـإن المـدن الكبرى المسلمة بصورة خالصة – نابلس والخليل وغزة – إنما تميل إلى الركود أو إلى النمو بشكل ضعيف.

وهجرة السكان لا تتم فقط من الأرياف إلى المدن، بل تتم أيضًا مـن داخـل الأراضي إلى المناطق الساحلية.

وإذا كانت السمات العامة للجماعة السكانية المسلمة لا تتعدل إلاّ بشكل ضعيف، فإنه يبقى مع ذلك أن الحصة الحضرية والساحلية تنمو بشكل واضح فيما بين التعدادين. ويترتب على ذلك تغير محسوس في مجال التعليم.

نسبة من يجيدون القراءة والكتابة في السابعة من العمر أو أكثر بحسب تعداد عام ١٩٣١(١٤)

	الإجمالي	ذكور	إناث
مسلمون	١٤,٤	٢٥,١	٣,٣
مسيحيون	٥٧,٧	٧١,٥	٤٤,١
يهود	٨٦,١	٩٣,٤	٧٨,٧
آخرون	٢٣,٣	٣٦,٢	١٠,٤

وكما سوف توضح ذلك أرقام أواخر عهد الانتداب، فإن الأمية إنما تطال بالأخص الجماعات السكانية الريفية، خاصة قسمها الأنثوي. وبالمقابل، تتراجع الأمية في صفوف الأجيال الجديدة. وأمية المسلمات مميِّزة تمامًا للمرحلة الأولى للانتقال الديموغرافي. وينصب الجانب الرئيسي من المجهود التعليمي على البنين وتتمثل النتيجة الأولى للتحديث في توسيع الفجوة التعليمية بين «الجنسين». وبالنسبة للمسيحيين واليهود، لابد أن يكون محو أمية الشبيبة قد تحقق عمليًّا في مستهل ثلاثينيات القرن العشرين.

وإذا كانت الفجوة التعليمية تظل ملحوظة بين الطائفة المسلمة ذات المكوِّن الريفي القوي والطوائف الأخرى، فإنه يبقى مع ذلك أن طبقة متوسطة مسلمة حضرية حقيقية تعد بسبيلها إلى الانبثاق وأنها على اتصال بالبورجوازية الصغيرة الريفية ذات المستوى الاجتماعي والتعليمي المساوي. وهذا لا يخص فلسطين وحدها. فنحن نجد هذا التطور نفسه أيضًا في مجمل الشرق الأدنى، من مصر إلى العراق.

النمو الاقتصادي للقطاع العام*

طموح الوجود البريطاني ومصدر شرعيته هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والحال أن تكلفة فتح فلسطين قد تحملها المجهود الحربي، ولا يمكن أن يكون من الوارد تحميل دافع الضرائب البريطاني، المثقل بالفعل بأعباء ضريبية جسيمة، عبء هذه التنمية. ثم إن الطبيعة الحقوقية للانتداب إنما تعني أن فلسطين ليست جزءًا من الإمبراطورية، ومن ثم فهي لا تستفيد من ضمان للاستثمارات القادمة من المتروبول. وقد تمثل عمل المندوبين الساميين الأولين بالدرجة الأولى في الحد من النفقات التي تتحملها الخزانة البريطانية. وقد تحملت الضرائب الفلسطينية عبء تمويل الإدارة، ولم يعد على لندن إلاً أن تسوي النفقات العسكرية المرتبطة بالمصالح العامة للإمبراطورية البريطانية (الطريق إلى الهند). والحاصل أن هذه النفقات قد جرى الحدُّ منها بشكل كبير في ظل ولاية اللورد پلامر.

ثم إن فلسطين كانت قد أُدمجت في منطقة الجنيه الإسترليني النقدية. فالعملة المصرية ثم العملة الفلسطينية التي حلت محلها كانت قيمتها محددة بقيمة الجنيه الإسترليني. والنتيجة أن التضخم الرهيب الذي عرفته سنوات الحرب، حيث انهارت قيمة العملة العثمانية، قد تلته سياسة انكماشية جرى إتباعها بشكل ثابت تمامًا.

تطور الأسعار في فلسطين (العام ١٩٢٠ = ١٠٠)[١٥]

١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٣	١٩٢٥	١٩٢٧	١٩٢٩	١٩٣١
١٠٠	٦٤	٤١	٤٥	٤١	٣٧	٢٨

والحال أن السياسة النقدية المطبَّقة لا تراعي الظرف الاقتصادي المحلي. فهي تتحدد بشكل صارم من جانب لندن، وذلك من زاوية معطيات لا تخص الانتداب في شيء. والسياسة الخاصة بالميزانية تخضع لقواعد حسن التصرف المألوفة في ذلك الزمن، والتي تتمثل في توازن الميزانية واللجوء الانتقائي إلى القروض. والحاصل أن الخيارات المتخذة إنما تدل تمامًا على حالة تطور الاقتصاد الفلسطيني وعلى قيود الفعل البريطاني:

نفقات حكومة فلسطين بالمقارنة مع نفقات بريطانيا العظمى في فتـرة مـا بـين الحربين العالميتين (نسب مئوية)[١٦]

	فلسطين (١٩٢٠ - ١٩٤٠)	بريطانيا العظمى (١٩٢٦ - ١٩٣٥)
الإدارة والأمن العام	٦٠,٣	١١,٣
الاستثمارات الاقتصادية	٢٧,٢	٢٢,٣
الخدمات الاجتماعية	١٢,٥	٦٦,٤
	١٠٠	١٠٠

وتكلفة الإدارة ضخمة لاسيما أنه يجري اللجـوء إلـى اسـتخدام مـوظفين بريطانيين خارج وطنهم. والأمن العام يضغط ضغطًا متزايدًا باطراد في ثلاثينيات القرن العشرين بسبب تفاقم التوترات ثم العنف. وتنصب الاستثمارات الاقتصادية بالأخص على قطاع المواصلات، والذي يشكل مجالاً مُمَيَّزًا في استراتيجية التنمية التي اعتمدها نظام الانتداب. أمَّا ضعف الخدمات الاجتماعية، والتعليم هو الجانب الرئيسي فيها، فإن بالإمكان فهمه في ضوء كلٍ من المنطق الاستعماري وطبيعة المجتمع الفلسطيني. فالبريطانيون، كالعادة، لديهم قدر من الريبة حيال تعليم أهل البلد، إذ ينظرون إليه بوصفه عاملاً من عوامل عدم الارتياح الاجتماعي ومن ثم فهو عامل من عوامل الاضطرابات السياسية. والخدمات الاجتماعية أولويتها ضعيفة بالنسبة لفكر استعماري يتمسك بالمذاهب الليبرالية للقرن التاسع عشر الأوروبي ولم يحذ حذو تطور المتروبول في القرن العشرين. ثم إن كل خدمة اجتماعية لها دور توزيعي يولِّد نزاعات عندما يكون المجتمع ذا طبيعة طائفية. فكل عنصرٍ يَتَّهِمُ عندئذ العنصر الآخر بالاستفادة على حسابه من مزايا لا يستحقها.

ومسألة توزيع الأعباء الضريبية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنظام تحصيل الضرائب. وفي بداية الانتداب، لا يُعَدِّلُ البريطانيون، إلاَّ بشكل محدود، نظام تحصيل الضرائب الموروث من العهد العثماني، والذي صيغ هو نفسه على ضوء نظام الامتيازات. فتضغط الضرائب المباشرة على الإنتاج الزراعي وعلى الملكية العقارية. بينما تتعلق الضرائب غير المباشرة بالاستهلاك. وحصة الجمارك تزيد

بصورة منتظمة لأن الامتيازات لم تعد قائمة لتحول دون زيادة الرسوم. والطبيعة الدولية للانتداب تعني غياب الأفضلية وتعني المساواة في التعامل بالنسبة لجميع شركاء فلسطين الاقتصاديين.

تركيب الضرائب التي حصَّلتها الحكومة المركزية (نسب مئوية) (١٩٢١-١٩٣٣)[١٧]

ضرائب مباشرة	٢٤,٢
ضرائب غير مباشرة	٧٥,٨ منها ٤٧,٤ للجمارك و ٢٨,٤ للضرائب الأخرى

وفي منتصف عشرينيات القرن العشرين، يواصل العرب دفع الجانب الأكبر من الضرائب، بالرغم من أن هذا الاتجاه يميل إلى التناقص:

تركيب وتوزيع الضرائب في ١٩٢٦ - ١٩٢٧[١٨]

	التركيب	العرب	اليهود	الإجمالي
المباشرة	٢٤,٢	٧٨,٥	٢١,٥	١٠٠
غير المباشرة	٧٥,٨	٥٧	٤٣	١٠٠
الإجمالي (١١٧٩٦٠٠ جنيه فلسطيني)	١٠٠	٦٢,٢	٣٧,٨	١٠٠

أما أن العرب يدفعون بالأخص ضرائب مباشرة فهذا مرتبط بواقع أنهم يسيطرون على الجزء الأكبر من الملكية الريفية والحضرية. وبالمقابل، فإن الحصة الملحوظة من الضرائب غير المباشرة والتي يدفعها اليهود إنما ترجع إلى مستوى معيشتهم الأعلى، ومن ثم إلى استهلاك أعلى، خاصة استهلاك المنتجات المستوردة. وعلى مستوى حصة الفرد، فإن العرب يدفعون في تلك السنة جنيهًا فلسطينيًا للفرد بينما يدفع اليهود ٤,٥ للفرد (ولابد من مراعاة هرم الأعمار، ذلك أن جزءًا ملحوظًا من السكان العرب يعد دون الخامسة عشرة من العمر).

وهناك تحويل فعلي من القطاع اليهودي إلى القطاع العربي، بيد أنه متواضع نسبيًا في عشرينيات القرن العشرين (٠,٥% من الدخل اليهودي، أي ٢,٣% من الدخل العربي).

وتولي حكومة الانتداب الأولوية للبنى التحتية والمرافق على حساب الخدمات الاجتماعية وخصوصًا التعليم. والمجال الأول هو مجال السكك الحديدية. وقد ورث الانتداب مجمل الطرق التي أنشأها العسكريون وشبكة يافا – القدس التي تملكها شركة فرنسية. ولم يكن من الوارد ترك الفرنسيين يحتفظون بمصلحة كهذه في بلد تحت السيطرة البريطانية. وبعد مفاوضات شاقة، تشتري حكومة الانتداب الشبكة الفرنسة في عام ١٩٢٢ مقابل مبلغ باهظ قدره ٥٦٥٠٠٠ جنيه مصري (نحو ثلث الميزانية السنوية). ويتوجب عندئذ وضع مجمل الشبكة على مستوى واحد من التجهيزات والانفراج بين القضبان، وربط مختلف الخطوط وتكوين شبة واحدة متماسكة وذات تجهيزات حديثة. وقد أقيمت الورش والعنابر في حيفا، وهي مدينة سوف تصبح القطب الصناعي للبلد[١٩]. وتستفيد سكك حديد فلسطين من الجزء الأكبر من سلفيات وقروض عشرينيات القرن العشرين وتشكل شركة مملوكة للدولة تعد أهم رب عمل في فلسطين. وبما أن الأجور منخفضة وأن العمال يعملون يوم السبت، فإن العاملين في الشركة عرب أساسًا.

وتفرض شبكة الطرق منافسة قوية بشكل متزايد باطراد. فبالرغم من ضعفها في بداية الفترة (٤٥٠ كيلومترًا من الطرق الحديثة ذات النوعية جد الرديئة)، فإنها تستأثر بنقل المسافرين، تاركةً نقل الشحنات للسكك الحديدية. والحال أن لندن، القلقة على سداد القروض، إنما تسعى إلى الحد من تطور الطرق بينما تدافع حكومة الانتداب عن هذا الملف استنادًا إلى دواعي الأمن. فكلما أصبح بوسع الجندرمة التحرك والانتقال بشكل أسرع، كلما أمكن تأمين النظام العام. والحاصل أن النزاع إنما تحسمه أزمة عام ١٩٢٦ الاقتصادية. فقد جرى استخدام العاطلين اليهود في بناء طرق جديدة. وتؤدي شبكة الطرق إلى تعزيز المركزة حول القدس وإلى تطور المناطق الساحلية، خاصة منطقة حيفا. وعلاقة التباين واضحة بين الحركية الاقتصادية لهذه الأجزاء من فلسطين والركود النسبي للأجزاء الأخرى من

البلد. ويشكل الشمال استثناءً وذلك لأسباب عسكرية. فبما أن مصر وشرق الأردن تحت سيطرة البريطانيين، فإن العدو لا يمكن أن يجئ إلاّ من هذا الاتجاه.

وتشهد فلسطين ثورة حقيقية في مجال المواصلات. ففي عام ١٩١٤ لم يكن هناك غير أوتوموبيل واحد[٢٠]. وقد استخدم العسكريون وسيلة الانتقال الحديثة هذه على نطاق واسع، وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٢١، وصل عدد المركبات المدنية بالفعل إلى ٤٩١ أوتوموبيلاً و٤٢ شاحنة و٨٣ دراجة بمحرك. وفي عام ١٩٣٠، تضاعف العدد ثماني مرات. وتقوم شبكات من الباصات وسيارات الأجرة الخاصة بالربط بين المدن والمراكز الرئيسية بينما تعد الأوتوموبيلات الأداة الرئيسية التي تستخدمها حكومة فلسطين. ولتمويل الشبكة، تفرض الحكومة ضرائب فادحة على المركبات، الأمر الذي يقود إلى إضراب يتّحدٍُ فيه، بشكل إجماعيٍ، السائقون العرب واليهود.

وفي أواخر العهد العثماني، كان واضحًا أن فلسطين تفتقر إلى موانئ في المياه العميقة. وكانت السفن مضطرة إلى إنزال المسافرين والبضائع في عرض البحر على قوارب صغيرة، وتلك عملية مستحيلة عندما يكون البحر هائجًا. وتتركز المناقشة الكبرى في عشرينيات القرن العشرين على اختيار ميناء جديد، يافا/ تل أبيب أو حيفا. والحال أن هذه المدينة الأخيرة هي التي يقع عليها الاختيار لأنها تتماشى مع الرغبة البريطانية في جعل هذه المنطقة القطب الصناعي لفلسطين. وسوف يضاف إلى الميناء المنفذ النهائي لخط أنابيب الزيت الذي ينقل بترول العراق. والمقصود أيضًا هو منافسة بيروت، التي تسيطر على المناطق السورية الخلفية وتجازف بالاستئثار بالتجارة مع العراق، بسبب ثورة المواصلات نفسها. وتبدأ الأعمال في عام ١٩٣٠ وسوف يجري افتتاح الميناء في عام ١٩٣٣.

وقد بنيت سلسلة بأكملها من المطارات، بيد أن استخداماتها عسكرية أساسًا. وتخضع وظائفها لمنطق السيطرة على الطريق الجوي إلى الهند وليس لتنمية فلسطين.

ومع النظام المدني الذي جرى تدشينه في يوليو/ تموز ١٩٢٠، ترك العسكريون الخدمات البريدية. وتنمو حركة المواصلات بسرعة بفضل ثورة الانتقال عن طريق الأوتوموبيل. ويشهد التلغراف في البداية توسعًا سريعًا، إلاّ أنه

اعتبارًا من عام ١٩٢٢، تؤدي الاتصالات اللاسلكية مع الخارج إلى أفول للخطوط الكلاسيكية. وفي داخل فلسطين، نجد أن الشبكة التليفونية، التي بدأت من العدم من الناحية العملية، إنما تشهد ثورة حقيقية: ألف مكالمة تليفونية خلال العام الأخير للنظام العسكري ثم ١١ مليون مكالمة في عام ١٩٢٨، منها ٥٠٠ ٠٠٠ مكالمة بين المراكز الحضرية. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، سوف يصبح التليفون أداة ضرورية لحفظ النظام، تسمح بإرسال تعزيزات إلى مواقع العنف.

ويتوقف المجهود الحكومي عند هذا الحد. فمنذ بداية الانتداب، قرر المسئولون البريطانيون أن الكهربة سوف يتحمل المسئولية عنها القطاع الخاص. وتتمثل الفكرة في استخدام الموارد الهيدروليكية لحوض نهر الأردن لبناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية. وصاحب الامتياز الذي يقع عليه الاختيار هو الثوري الروسي السابق بنحاس روتنبرج، الذي أسس شركة كهرباء فلسطين. والحال أن منح هذا الامتياز لشخصية بارزة من شخصيات الصهيونية قد استثار احتجاجات حامية من جانب العرب، المنزعجين من أيلولة احتكار الكهرباء إلى شركة يهودية فيما عدا في القدس، حيث يوجد امتياز كان قد مُنِحَ في العهد العثماني. والحاصل أن هذه الاحتجاجات قد واصلتها في بريطانيا العظمى أوساط معادية للصهيونية. وينجح ونستون تشرشل في فرض خياره في غمرة التصويت على ميثاق الانتداب.

وقد حشد روتنبرج رءوس أموال خاصة. ولم تقدم له المنظمة الصهيونية شيئًا سوى الدعم السياسي، لأن أولوية استثماراتها تتصل بالمجال الزراعي. أمَّا إدمون دو روتشايلد، المتقدم كالعادة على الصهيونية الرسمية بعشرين عامًا، فإنه يقدم رءوس أمواله. فالبارون يدنو بالفعل من مرحلة التصنيع. ويقيم روتنبرج علاقة ثقة مع عبد الله، المعني على نحو مباشر بالملف لأن الامتياز يهم شرق الأردن أيضًا. وانتظارًا لتشغيل المحطة الهيدروكهربائية الكبرى المقامة عند ملتقى نهري الأردن واليرموك، والتي لن تنجز إلاَّ في عام ١٩٣٢، تبني شركة روتنبرج محطات للديزل في تل أبيب (١٩٢٣) وفي حيفا وطبرية (١٩٢٥). وتنتج شركة كهرباء فلسطين ٢٣٤٤ ألف كيلوواط في عام ١٩٢٦ و٦١٦٨ ألف كيلو واط في عام ١٩٣٠. وفي المجالس البلدية العربية، تعد المناقشات عنيفة عنفًا خاصًا لتحديد ما إذا كان يجب الاعتماد أم لا على شركة كهرباء فلسطين.

وفي القدس، يجري تمديد الامتياز العثماني السابق في عـام ١٩٢٦. وتبـدأ شركة القدس للكهرباء والخدمة العامة في إنتاج الكهرباء في عام ١٩٢٩. على أن أثر الكهربة لن يظهر بالفعل إلاَّ اعتبارًا من عام ١٩٣٢.

الاستراتيچيات الصهيونية

الصهيونية واقع اجتماعي معقد يجمع بين مشروع تحرير يتجـه إلـى بنـاء إنسان جديد ومنطق اقتحام الأرض، أي امتلاك أرض. وفي كل لحظـة، يـضفي الطموح التحريري طابعًا خاصًا على مختلف سيرورات الإنتاج، إلى درجة حجـب واقع التطورات الجارية غالبًا.

وغداة الحرب العالمية الأولى، تتحقق سـيطرة المنظمـة الـصهيونية علـى اليشوف في ارتباط بانبثاق نخبة سياسية مؤلَّفة من مهاجري **العاليّا** الثانيـة. وقـد اضطرت **العاليّا** الثالثة إلى السير في ركاب هذه الجماعة المحرِّكـة، عبـر تقـديم الكوادر الثانوية مع إعطاء صياغة أقوى وأوضح للمشروع الاشتراكي. والحال أن ڤايتسمان، وهو استراتيچي بارع، قد أكد هيمنته على الحركة باللعب على علاقاتـه الممتازة مع الدوائر الحاكمة البريطانية وببناء تحالف مـع الكـوادر الاشـتراكية. وهكذا نجد، في الشتات، أن المركز، المؤلف من صهيونيين عاديين، إنما يجعل من نفسه المدافع عن الإنجازات الاشتراكية والنزعة التوجيهية في الساحة. ومن ثم فإن منظور استيطان يستلهم مبادئ المشروع الحر، والذي كان برانديز المدافع عنه، قد تم استبعاده، ولا تبدو استعادة اليمين التصحيحي له ذات مصداقية لأنه بعيد تمامًـا عن الواقع المادي للمشكلات الملموسة.

وهكذا فإن الأقسام الكبرى المكوِّنة لليشوف إنما تجد نفسها بعيدة عن السلطة. فالأرثوذكس غير الصهيونيين لم ينجحوا في الحـصول مـن البريطـانيين علـى اعتراف يميزهم عن الجماعات اليهودية الأخرى. وكان السيفارديون عاجزين عـن طرح مشروع منافس ومن ثم فقد وجدوا أنفسهم مهمَّشين: وهكـذا تمـت إزاحـة اليمنيين جسديًا إلى هامش المستوطنات الزراعية وأُخِذَت على اليهـود المـشارقة والعرب الحضريين أساسًا ثقافتهم المتوسطية والفرانكوفونية. وبعد موت آرونسون السابق للأوان، لم يعد لأحفاد **العاليّا** الأولى، أول من ولدوا في البلد، مـن زعمـاء

سياسيين معترف بهم. وبما أنهم قد أحسوا بأنهم غرباء عن الخطاب الرسمي، فقد اجتذبتهم تصحيحية چابوتينسكي.

ومنذ ما قبل عام ١٩١٤، نجد أن آرثر روپّين، الممثل الأول للمنظمة الصهيونية، قد أعطى الأولوية، ضمن منظور التجريب الاجتماعي، للعلاقات بين تكنوقراطية الحركة والكوادر الصهيونية الأولى. وقد سار الكولونيل كيش في هذا الدرب نفسه. وهكذا فإن نمط التنمية الذي وقع عليه الاختيار إنما يعد مميِّزًا بشكل حاسم، فهو الاشتراكية القومية[٢١].

وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى والأعقاب المباشرة للحرب، قَدَّم الخطاب الصهيوني لمحاوريه البريطانيين البرنامج المغري الخاص بتنمية اقتصادية طموحة لمجمل الشرق الأدنى تجمع بين رءوس الأموال والمعارف التقانية للمهاجرين اليهود واليد العاملة الأهلية زهيدة الثمن. والحال أن ت. إ. لورانس، قد جعل من نفسه، في عام ١٩٢٠، المتحدث بلسان هذا الطموح[٢٢]:

التجربة اليهودية من نوع آخر. فهي رغبة واعية، من جانب الشعب الأقل أوروبية بين شعوب أوروبا، في معاكسة مسار الزمن سعيًا إلى العودة إلى ذلك الشرق الذي جاء [هذا الشعب] منه. فالحال أن المستوطنين سوف يجلبون إلى الأرض التي سكنوها، على مدار عدة قرون قبل العصر المسيحي، نماذج من جميع العلوم والتقانات الأوروبية. وهم يعتزمون الاستقرار بين من يسكنون البلد بالفعل، وهم جماعة سكانية عربية اللسان، شعب شقيق من حيث أصوله لكن وضعيته الاجتماعية جد مختلفة. وهم يأملون في مواءمة أسلوب حياتهم مع مناخ فلسطين. ويراودهم الأمل في أن يجعلوا من هذا البلد، بفضل مواهبهم ورءوس أموالهم، دولة منظمة على أحسن وجه مثل دولة أوروبية. والحال أن نجاح هذا المشروع إنما يعني بالضرورة رفع مستوى معيشة السكان العرب الحاليين، الذين لم يكونوا أسبق [من المستوطنين اليهود الجدد] في سكنى البلد إلاَّ بوقت قصير؛ وآثار مشروع كهذا تجازف بأن تكون على أعلى درجة من الأهمية بالنسبة لمستقبل العالم العربي. فمجئ التقانات قد يجعل فلسطين مستقلة عن أوروبا الصناعية و، في هذه الحالة، سوف يصبح الاتحاد الكونفيديرالي الجديد عنصر قوة عالمية جبَّارًا. ومثل هذه المحصلة المحتملة، إن كانت لا تخص الجيل القادم الأول ولا حتى الثاني، لن يكون بالإمكان مع ذلك تفاديها من جانب من قد يحاولون إرساء أسسِ إمبراطوريةٍ في غربي آسيا.

وفي عشرينيات القرن العشرين، يظل مثل هذا الأفق جد بعيد. فالصناعة اليهودية الكبيرة ما تزال في طفولتها. والجانب الرئيسي من القطاع الثانوي إنما ينتمي إلى عالم الحرف. وهو عبارة عن حشد من الورش الصغيرة في مجالات كالسيراميك والدباغة وصناعة الملابس المحبوكة وصناعة السجاد وأعواد الثقاب والسجائر على اختلافها والصابون والعطور والشموع والمرايا والتجليد والفلين والجلود والأدوات المنزلية والموبيليا والشمسيات وحفظ الفواكه والخضروات. كما توجد بالفعل بعض المشاريع الكبيرة، لكنها موجودة في قطاع الأغذية، كمشروع طاحونات فلسطين الكبرى، والذي يشكو من العجز ويدعمه إدمون دو روتشايلد، والزيوت النباتية والتشييد (جبانة نيشير).

الصناعة والحرف اليهودية[٢٣]

	١٩٢١-١٩٢٢	١٩٣٠
المنشآت	١٨٥٠	٢٤٥٠
العاملون	٤٧٥٠	١٠٩٦٨
قيمة الإنتاج بآلاف الجنيهات الفلسطينية	٥٠٠	٢٣٨٥
رأس المال بآلاف الجنيهات الفلسطينية	٦٠٠	١٠٢٩

أمّا الاستثمارات الوحيدة طويلة الأمد فهي شركة كهرباء فلسطين التي أنشأها روتنبرج وفيما بعد بوقت طويل الامتياز الممنوح في عام ١٩٣٠ لشركة بوتاس فلسطين المحدودة لاستثمار أملاح ومعادن البحر الميت.

واليشوف هو السوق الأسرة للورش والمصانع، وتعتمد نشاطاتها اعتمادًا مباشرًا على تدفق المهاجرين الجدد ورءوس الأموال التي تجئ معهم. والأحوال دورية من حيث الجوهر. فمن شأن هجرة قوية أن تؤدي إلى نشاط قوي يجتذب مهاجرين جددًا ... وما أن ينقطع عنصر من عناصر السلسلة حتى نجد أنفسنا بإزاء أزمة مفاجئة، تترتب عليها بطالة قوية تؤدي إلى انهيار مفاجئ وحاد لعدد القادمين الجدد، ومن هنا المراوحة في كساد طويل. وهذا هو ما حدث في عام ١٩٢٦. ويفسر الاشتراكيون الأزمة بالمضاربة في حين أن الأمر يتعلق بكل

بساطة بعجز المقام القومي اليهودي عن التوصل إلى اكتفاء ذاتي اقتصادي والكف عن الاعتماد على الخارج.

وليس بالإمكان تشبيه تجربة المقام القومي اليهودي في عشرينيات القرن العشرين بتجربة بلد «جديد» كالولايات المتحدة أو الأرجنتين أو أستراليا في ذلك الوقت. ففي هذه البلدان، يعتبر النمو داخليًا وتسهم فيه الهجرة بتقديم اليد العاملة الإضافية التي تتطلبها حاجات الاقتصاد. أمَّا هنا فإن طاقة الاقتصاد الاستيعابية الشهيرة، بعيدًا عن أن تكون نتاج نشاط داخلي، إنما تتبع بشكل وثيق التمويلات الخارجية. وهذه التمويلات تحكم النمو والهجرة سواء بسواء.

وفي هذا السياق، لا تعطي استراتيجية المنظمة الصهيونية الأولوية لإنتاج الثروات، والذي كان لابد له أن يكون لازمًا لضمان هجرة مهمة، بل تعطيها لتقديم الخدمات الاجتماعية وللاستحواذ على الأراضي.

والميزانيات المتصلة بالأمر كاشفة تمامًا في هذا الصدد:

إنفاقات الكيرين هاييسود (صندوق تأسيس فلسطين) من أبريل/ نيسان ١٩٢١ إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٦، بحسب تقرير قنصلية فرنسا(٢٤)

	جنيهات	نسبة مئوية
الاستيطان الزراعي	٨٤٦ ٤٤٧	٣٢,٩
المدارس	٤٨٩ ١١٩	١٨,٧٢
الاستيطان الحضري، التوظيفات والأشغال العمومية	٤٨٧ ٤٤٥	١٨,٦٥
الهجرة	٣٠٣ ٩٤٩	١١,٦٣
الخدمة الصحية	٢٠٨ ١٦٧	٧,٨٧
المؤسسات الدينية ومؤسسات أخرى	١٥٩ ٧١٧	٦,١١
الإدارة	١١٨ ٢٦٨	٤,٥٣
الإجمالي	٢٦١٣ ١١٢	١٠٠

ويمكن تقييم رأس المال القومي الذي وظفه اليهود في فلسطين منذ عام ١٩١٩ على النحو التالي:

	جنيهات
أموال أولية للإعمار (استوعبها الكيرين هاييسود فيما بعد)	١ ٠٠٠ ٠٠٠
الكيرين هاييسود	٢ ٦٠٠ ٠٠٠
الكيرين كايميت (أموال لشراء الأراضي)	٦٠٠ ٠٠٠
جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين (إدمون وجيمس دو روتشايلد)	٥٠٠ ٠٠٠
الإجمالي	٥ ٧٠٠ ٠٠٠

وهناك مجال لإضافة رعوس الأموال المتمثلة في أرصدة إلى الشركات العقارية الثلاث: شركة تنمية أراضي فلسطين وشركة ميشيك وشركة جيولا المحدودة؛ وحجمها ٠٠٠ ٠٠٠ ١ جنيه و٢) شركة روتنبرج (٠٠٠ ٤٥٠ جنيه) و٣) شركة نيشير (٠٠٠ ٢٥٠ جنيه) و٤) صناعات خاصة مختلفة (٠٠٠ ٢٠٠ ١ جنيه). فيصلُ الإجمالي إلى ٠٠٠ ٦٠٠ ٨ جنيه.

وبحسب تقدير ديزنجوف، عمدة تل أبيب النشيط، فإن الميزانية «العامة» المخصصة للصناعة تشكل نسبة ١,٢٥%. وتمويل المشروعات الكبرى خاص، وهنا نجد من جديد وبشكل كبير – وبالتكتم نفسه كالعادة – إدمون دو روتشايلد (الأمر الذي يفسر الانخفاض النسبي لاستثماراته في الزراعة). وتلعب التعاونيات دورًا جدَّ هامشي في الإنتاج، لكنها تحتل مكانة مهمة في التسويق.

والحال أن حصة الخدمات الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة، إنما تقلل هذه الإحصائيات من أهميتها، فهي لا تأخذ في الحسبان تدخل الجمعيات الخيرية الأميركية اليهودية، خاصة الهاداسا في مجال الصحة. وبما أن ميزانية حكومة فلسطين لا تتحمل سوى القليل من أعباء الخدمات الاجتماعية وأنه، في هذا المجال،

تُولي الأولويةُ (التعليم) للقطاع العربي من السكان، فإن التنظيم الطائفي اليهودي هو الذي يهتم بهذه الخدمات من خلال تبرعاته الطوعية وتمويلاته الخارجية. ونحن بإزاء نظام توزيعي حقيقي بأكثر مما بإزاء نظام إعادة توزيع، وهو يطمح إلى توفير وحفظ مستوى معيشة من النمط الأوروبي للجماعة السكانية اليهودية، بما يشكل خاصية للثنائية [الازدواجية] الاقتصادية والاجتماعية لفلسطين تحت الانتداب.

وبالرغم من التحويلات القادمة من الخارج على شكل خدمات اجتماعية، فإن الرغبة في توفير مستوى معيشة من النمط الأوروبي إنما تعني دفع أجور لليد العاملة اليهودية على مستوى أعلى تمامًا من مستوى أجور اليد العاملة العربية. وترصد قنصلية فرنسا ذلك في تقريرها عام ١٩٢٨:

في بلد تولد فيه الرأسمالية بالكاد، حيث يتواصل وجود المؤسسات الاقتصادية المنتمية إلى العصر الوسيط تواصلاً يكاد يكون كاملاً، شهدنا، منذ عشر سنوات، عبر جهود التضامن اليهودي الأممي، وصول جيش بأكمله من البروليتاريين، جد الواعين بمصالحهم الطبقية، وجد المصرين على التمتع بمستوى معيشة أوروبي. وبما أن مستواهم الثقافي مرتفع بالأحرى، فقد نظموا أنفسهم في نقابات وتجمعات للدفاع عن حقوقهم. وهم ليسوا على استعداد لقبول خفضٍ لأجورهم ولا لقبول الاستعاضة عنهم باليد العاملة العربية الرخيصة. والحال أن هؤلاء الشغيلة إنما يتجاورون هنا مع بروليتاريا أخرى كانت تتجاور، في القرن الخامس عشر، مع شعب من الفلاحين الذين يعملون لقاء أجور بائسة في أراضي الأفندية. ويكفي رصد هذا الواقع للتنبؤ بالمصاعب التي تترتب عليه. ومن المؤكد أن العمال من أهل البلد ليسوا معادين ولا يطالبون بأكثر من مساعدتهم في ألاّ يعملوا إلاّ ست ساعات بدلاً من اثنتي عشرة ساعة على أن يحصلوا على ست عشر قرشًا بدلاً من عشرة قروش. إلاّ أنه سوف يتعين توقع شيء من الانزعاج بالنسبة للمستقبل من جانب المجتمع العربي العتيق ما لم يكن هناك اقتناع متزايد باطراد، من الجانب الصهيوني، بأنه ما من مخرج آخر ممكن بين اليهود والعرب سوى التعاون المفيد للطرفين.

وبشكل تلقائي، فإن اليد العاملة العربية قد حصلت على الحصة الأكبر من الوظائف في القطاع العام، خاصة في السكك الحديدية. وبناء ميناء يافا مثال مميَّز

فالمقاولون يستخدمون عمالاً عربًا أساسًا، أجورهم زهيدة تمامًا، ومن هنا احتجاجات فايتسمان الحامية في عام ١٩٢٨[٢٥]. فهو يطالب بحد أدنى لأجور العمال اليهود يسمح لهم بالتمتع بمستوى معيشة قريب من مستوى معيشة الأوروبيين، كما يطالب بإلزام المقاولين بأن تكون اليدِ العاملة اليهودية نصف اليد العاملة التي يستخدمونها. وفي العام التالي، عندما يشكِّل حزبُ العمال [البريطاني] حكومته الثانية، يتقدم الرفاق الاشتراكيون الصهيونيون بهذا المطلب نفسه إلى وزير المستعمرات الاشتراكي[٢٦]. والسلطات مستعدة لتقديم بعض التنازلات، إلاّ أن عليها مراعاة حدود ميزانية المشروع. وهي ترى، من جهة أخرى، أن الأجور العمالية، قياسًا إلى مجمل المنطقة، إنما تعد الأعلى بكثير. وحيثما توجد بلديات مختلطة، تنطرح المشكلة نفسها. فاليد العاملة العربية تزيح اليد العاملة اليهودية في هذه البلديات. وعندما تمتد البطالة إلى القطاع اليهودي، لا تنخفض الأجور العمالية إلاّ قليلاً، بما لا يؤدي إلى تراصف مع الأجور العربية.

والحال أن اقتحام العمل من جانب العمال اليهود إنما يتحقق، حيثما كان ذلك ممكنًا، عبر استبعاد استخدام العرب. والمطلب الأول للحركة العمالية اليهودية هو استبعاد العرب من القطاع اليهودي في الاقتصاد. وتترتب على ذلك تكاليف إنتاج أعلى نسبيًا بالنسبة إلى المنطقة، ومن ثم، استحالة الإنتاج بشكل تنافسي لسوق الشرق الأدنى، كما يبين ذلك الميزان التجاري لفلسطين.

الإنتاج الفلسطيني

يظل الاقتصاد الحضري العربي قائمًا على التجارة والحرف. وفي مجال المال، يتواصل البقاء ضمن نشاط خاص قوامه تقديم القروض بمعدلات ربوية غالبًا. والبنوك إمّا أنها أجنبية أو صهيونية. وقد بُذلت محاولات لإنشاء بنوك عربية. والنجاح الأكثر دوامًا هو نجاح البنك العربي الذي أنشأه عبد الحميد شومان في عام ١٩٣٠ وفق نموذج بنك مصر في مصر، أي ضمن هدف اقتصادي وقومي على حدٍّ سواء. ومديره العام هو أحمد حلمي باشا، وهو سياسي ميَّال إلى استخدام البنك في تحقيق طموحاته السياسية. وبما أن الاستثمارات العربية تذهب بالأخص إلى الجزء الحديث من الزراعة، الحمضيات، فإن الجزء الصناعي من الاقتصاد العربي يظل ضعيفًا.

والعجز الملحوظ في الميزان التجاري، والذي كان موجودًا بالفعل قبل عام ١٩١٤، إنما يشير إلى الاعتماد الوثيق على «المصادر غير المرئية»، والتي تتألف أساسًا من عائدات السياحة والحج ومن تبرعات المؤسسات الدينية والمنظمات الصهيونية[٢٧]:

بالجنيهات المصرية ثم الفلسطينية

	الواردات	الصادرات	إعادات التصدير
١٩٢٣	٥ ٠٦١ ٨١٠	١ ٥٩٤ ٥٩٥	٢٣٩ ٩٧٢
١٩٢٤	٥ ٥٩٣ ٣٧٦	١ ٩٦٧ ٢٦٨	١٤٥ ٢٠٣
١٩٢٥	٧ ٧٢٥ ٢٧٩	١ ٤٣٥ ٥٠٣	١٤٣ ٢٩٣
١٩٢٦	٦ ٦٠٥ ٢١١	١ ٣٣٢ ٩٣١	١٧٩ ٧٣٧
١٩٢٧	٦ ٤٤٧ ١١٣	١ ٩٠٣ ١٨٩	٢٤٦ ٥٩٢
١٩٢٨	٦ ٧٧٠ ٨١٨	١ ٤٨٧ ٢٠٧	١٧٧ ٨٠٢
١٩٢٩	٧ ١٦٦ ٥٩٣	١ ٥٥٤ ٢٦٢	١٩٧ ٦٧١
١٩٣٠	٦ ٩٨٥ ٢٥٨	١ ٨٩٦ ٠٩٥	١٨٢ ٢٢٢
١٩٣١	٥ ٩٤٠ ٠٠٠	١ ٥٧٢ ٠٦١	٢٥١ ٣٣٨

وهيكل الصادرات والواردات في عام ١٩٢٦ يوضح الهياكل الإنتاجية:

صادرات عام ١٩٢٦[٢٨]: ١ ٢٨٨ ٩٨١ جنيهًا، منها

المنتجات	القيمة	وجهة التصدير
البرتقال	٥٦٦ ١٩٤	إنجلترا، مصر
الصابون	١٧٠ ٨٤٩	مصر
البطيخ	١٠٢ ٧٢٠	مصر، سوريا
الذرة الصفراء	٤٢ ٩٠٨	مصر، إنجلترا
التبغ	٤١ ١٣٥	ألمانيا
القمح	٣٩ ٣٥٩	سوريا
الشعير	٣٧ ٩٢٣	مصر
النبيذ	٢٧ ٠٣٦	مصر، إنجلترا
اللوز	١٨ ٠١٢	مصر

وفي ذلك الوقت، وبشكل واضح تمامًا، تأتي غالبية الصادرات من الجزء العربي في الاقتصاد، حيث إن العرب كانوا ما يزالون يسيطرون على قطاع الحمضيات، والمنتج الصناعي الأول هو صابون نابلس، المماثل لصابون مارسيليا، والذي يشتريه مسلمو الشرق الأدنى، خاصة في مصر، بسبب نقائه، وذلك لاستخدامه في الوضوء.

وتشير الواردات إلى وجوه عجز الصناعات الفلسطينية:

المنتجات	القيمة	البلدان المصدِّرة مرتبة بحسب الأهمية
المنسوجات القطنية	٧٠٤ ٦١٠	سوريا، بريطانيا العظمى، إيطاليا، مصر
الدقيق	٣٥٣ ٠٢٠	مصر، الولايات المتحدة، أستراليا، فرنسا
الكيروسين	٢٠٢ ٢٣٧	مصر
محركات الآلات الزراعية والصناعية	١٨٦ ١٩٣	ألمانيا، إنجلترا
الأرز	١٧٩ ٩٧١	مصر، ايطاليا
السكر	١٧٤ ٧٨٥	مصر، تشيكوسلوفاكيا
البنزين	١٧٣ ٧٨٥	مصر
أخشاب متنوعة	١٥٧ ٥٥١	رومانيا
ملابس متنوعة	١٤٢ ٨٥١	سوريا، مصر، فرنسا
المنسوجات الحريرية	١٤٢ ٧٦٤	سوريا، فرنسا
أوتوموبيلات	١٢٧ ٩٧٦	الولايات المتحدة، مصر، ايطاليا
منسوجات الصوف	١٢٠ ٥٨٥	سوريا، فرنسا، بريطانيا العظمى
الحدائد	٩٩ ٢٠٣	ألمانيا، بلچيكا
الأسمنت	٨٢ ٩٧٩	يوغوسلاڤيا، ألمانيا
أخشاب صناديق البرتقال	٨١ ٦٣٨	رومانيا
الأحذية	٧٩ ٧٢٠	سوريا
البن	٧٨ ٥٣٥	مصر، فرنسا
زيوت الزيتون الخام	٧٥ ٤٧٩	سوريا، إيطاليا، اليونان
المواسير	٦٩ ٢٤٤	ألمانيا، بريطانيا العظمى

ولا تندرج في هذه الأرقام التوريدات الذاهبة إلى مخازن الدولة، والتي ترتفع قيمتها إلى ٨٢١ ٢٢٧ جنيهًا، ولا التوريدات الذاهبة إلى مخازن الجيش (٨٦٥ ٨٩ جنيهًا)، والتي ترد من بريطانيا العظمى وحدها تقريبًا. وتستأثر مصر وسوريا بنصف الواردات الفلسطينية تقريبًا، لكن هذين البلدين إنما يعدان بالأخص بلدي ترانزيت لسلع أوربية. على أن مصر، حيث توجد بالفعل قاعدة صناعية معينة، تصدِّر إلى السوق الفلسطينية منتجات ذات استخدام عادي. ويشكو الصناعيون اليهود من منافسة يرون أنها غير مشروعة نظرًا إلى تكلفة اليد العاملة المصرية، الأرخص أيضًا من اليد العاملة العربية الفلسطينية، وهم يطالبون بزيادة الرسوم الجمركية. وبقدر ما أنهم يريدون ممارسة استراتيجية إحلال للواردات، فإنهم يسعون إلى الحصول على حماية بالنسبة للمنتجات النهائية وعلى تخفيض للرسوم على المواد الأولية. وقد حصلوا على ذلك مثلاً في مجالٍ إنتاج الأسمنت، حيث تتكفل شركة نيشير في حيفا بتلبية ٧٠% من احتياجات الاستهلاك الفلسطيني بأسعار مرتفعة.

والقطاع الأكثر إنتاجية في فلسطين هو قطاع الحمضيات، التي تشكل المنتج التصديري الرئيسي والمنتج الذي يكفل أفضل عائد على الاستثمارات إلى حد بعيد. وفي عشرينيات القرن العشرين، يسيطر العرب على هذا القطاع بشكل واسع:

إنتاج الحمضيات، ١٩٢١ – ١٩٣٢، بيانات أساسية[٢٩]

	مساحة البساتين بآلاف الدونمات	عرب	يهود	الإجمالي	الصادرات بآلاف الصناديق	أسعار الصادرات الفلسطينية للصندوق الواحد
١٩٢١	–	٨٧٢,٥	٥١٢,٥	١٣٨٥	٨٣١	٠,٦٠٥
١٩٢٢	–	٩٧٢	٥٧٠	١٥٤٢,٩	١٢٣٤,٣	٠,٥٣٥
١٩٢٣	٢٩	١٠٧٥,٥	٦٣١,٦	١٧٠٦,٩	١٣٦٥,٥	٠,٤٦٥
١٩٢٤	٢٩,٥	١٢٥١,٦	٧٣٥	١٩٨٦,٦	١٥٨٩,٣	٠,٥٦٨
١٩٢٥	٣٠	١٦٩٠,٤	٩٩٢,٧	٢٦٨٣,١	٢١٤٦,٥	٠,٤٦٨
١٩٢٦	٣٠,٥	١١٩٦	٧٠٢,٤	١٨٩٨,٤	١٥١٨,٧	٠,٦١٥
١٩٢٧	٣٨,٥	١٨٦٧,٨	١٠٩٧	٢٩٦٤,٨	٢٦٦٨,٣	٠,٥٦٢
١٩٢٨	٥٦	١٥٥٤,٣	٩١٢,٨	٢٤٦٧,١	٢٢٢٠,٤	٠,٥٣٥
١٩٢٩	٦٧	١٢٦١,٨	٧٤١	٢٠٠٢,٨	١٨٠٢,٥	٠,٥٥٥
١٩٣٠	٨٧	١٨٢٧,١	١٠٧٣,١	٢٩٠٠,٢	٢٦١٠,٢	٠,٤٩٩
١٩٣١	١٠٦,٥	١٦٤٦,٦	١٠٩٧,٧	٢٧٤٤,٣	٢٤٦٩,٩	٠,٥٢٧
١٩٣٢	١٢١,٥	٢٣٠١,٣	١٨٠٨,١	٤١٠٩,٤	٣٦٩٨,٥	٠,٤٨٣
١٩٣٣	١٥٦,٥	٢٦٥٣,٤	٢٤٤٩,٣	٥١٠٢,٧	٤٤٩٠,٤	٠,٤٦٧
١٩٣٤	٢٠٠	٢١٨٩,٨	٣٣٢٠	٦٥٠٩,٨	٥٥٣٣,٣	٠,٤٧٦
١٩٣٥	٢٥٠	٣٦٢٤	٣٠٠٤,٦	٨٦٢٨,٦	٧٣٣٤,٣	٠,٤٦١
١٩٣٦	٢٧٨	٢٧٧٠,١	٤١٥٥,١	٦٩٢٥,٢	٥٨٨٦,٤	٠,٤٣١
١٩٣٧	٢٩٨	٤٩٠٧,٢	٧٣٦٠,٩	١٢٢٦٨,١	١٠٧٩٥,٩	٠,٣٥٩
١٩٣٨	٢٩٨	٥٢٠٢	٧٨٠٣	١٣٠٠٥	١١٤٤٤,٤	٠,٣٣٩
١٩٣٩	٢٩٨	٥٩٣٦,٣	١١٠٢٤,٦	١٦٩٦٠,٩	١٥٢٦٤,٨	٠,٢٨٥

ــ : بيانات غير متوفرة.

ويرجع هذا الوضع إلى استثمار يهودي منخفض في هذا القطاع في السنوات الأولى من عشرينيات القرن العشرين، يعقبه لحاق سريع [بالاستثمار العربي].

الاستثمارات في بساتين الحمضيات[٣٠]

	الاستثمارات بآلاف الجنيهات الفلسطينية					
	الأسعار الجارية			أسعار عام ١٩٣٦		
	عرب	يهود	الإجمالي	عرب	يهود	الإجمالي
١٩٢٣		١٦			١٦	
١٩٢٤		٢٢			٢٢	
١٩٢٥		٢٩			٢٩	
١٩٢٦	٥٢	١٩١	٢٤٣	٥٣	١٩٦	٢٤٩
١٩٢٧	٢٢٢	٢٨٣	٥٠٥	٢٤٠	٣٠٦	٥٤٦
١٩٢٨	١٧٥	٣٦٨	٥٤٣	١٨١	٣٨١	٥٦٢
١٩٢٩	٢٣٢	٧٠٠	٩٣٢	٢٣٨	٧١٨	٩٥٦
١٩٣٠	٢٩٢	٨٤٨	١ ١٤٠	٢٩٤	٨٥٣	١ ١٤٧
١٩٣١	٣٠٠	٧٩٥	١ ٠٩٥	٣١٧	٨٤١	١ ١٥٨
١٩٣٢	٤٧٦	١ ١٦١	١ ٦٣٧	٤٩٨	١ ٢١٥	١ ٧١٣
١٩٣٣	٥٣٦	١ ٦٩٢	٢ ٢٢٨	٥٣٦	١ ٦٩٢	٢ ٢٢٨
١٩٣٤	٩٠٧	١ ٨٤٦	٢ ٧٥٣	٨٤٧	١ ٧٢٣	٢ ٥٧٠
١٩٣٥	٩٤٢	١ ٣٧٣	٢ ٣١٥	٨٩٥	١ ٣٠٤	٢ ١٩٩
١٩٣٦	٩٨٢	١ ٠٩٣	٢ ٠٧٥	٩٨٢	١ ٠٩٣	٢ ٠٧٥
١٩٣٧	٦٤٧	٨٥٦	١ ٥٠٣	٦٥٣	٨٦٤	١ ٥١٧
١٩٣٨	٥٤٨	٥٣٨	١ ٠٨٦	٥٦٤	٥٥٣	١ ١١٧
١٩٣٩	٤٢٩	٢٦٨	٦٩٧	٤٠٨	٢٥٥	٦٦٣

ويرجع ركود الاستثمارات اليهودية في أوائل عشرينيات القرن العشرين إلى الرغبة المشتركة لدى الهيكل التقاني الصهيوني ولدى الحركة العمالية في رفض إنتاج الحمضيات. فهذه المحاصيل ذات عيب مزدوج. فلكي تكون مربحة، لابد من الاعتماد، عند قطفها خاصةً، على اليد العاملة العربية، ثم إنها، من جهة أخرى، ذات استهلاك محدود للمكان، ولا تسمح باقتحام الأرض الذي هو أيضا اقتحام للأرض الزراعية واحتلال لها. وبشكل مميزً، فإن مهاجري **العاليّا** الرابعة، الذين تمادى الاشتراكيون في ذمهم، هم الذين يعيدون تدشين الاستثمارات اليهودية في هذا القطاع ويسعون إلى اللحاق بالعرب فيه. ويمكننا أن نرى إلى أي حدً تعد تهمة المضاربة تهمة تتميز بالمبالغة وتخفي المأخذ الحقيقي، ألاَ وهو عدم المشاركة في اقتحام الأرض ورفض اقتحام العمل. وفي أواخر عشرينيات القرن العشرين، عندما تظل البطالة اليهودية مهمة، يضطلع ساعد الهستادروت الخشن باستخدام القوة في طرد اليد العاملة العربية من البساتين اليهودية.

وهذه البساتين تعد بالأخص استثمارات خاصة يحوزها أحفاد **العاليّا** الأولى أو مهاجرو **العاليّا** الرابعة. وبما أن الاشتراكيين ينبذونهم، فإنهم إنما يشكلون الجمهور المتعاطي مع الحركة التصحيحية. ولا يجب للنزاع بين الاستثمارات الخاصة والاستثمارات التعاونية أو الجماعية أن يحجب المفارقة التي ترجع إلى الاشتراكية القومية. فاليمين القومي يستخدم اليد العاملة العربية ويتحدث في الوقت نفسه عن ضرورة بناء حائط حديدي فاصل عن العرب. والاشتراكيون يتحدثون باللغة السامية التي تتكلم عن الانسجام القادم بين العرب واليهود ويسعون في الوقت نفسه إلى استبعاد أي وجود عربي من الاقتصاد اليهودي. ومن غير الوارد بالنسبة لهم تكوين نقابات عربية ويهودية مختلطة. وإذا ما اقتضى الأمر، فإنهم على استعداد للمساعدة في تكوين نقابات عربية متمايزة، لكنهم، بوصفهم قوميين حقيقيين، مقتنعون بأن هذه النقابات العربية لن يكون من شأنها إلاَّ أن تضع نفسها في خدمة القضية القومية العربية وتصبح خصمًا للصهيونيين.

وفي مجتمع ثنائي، يتخذ الاقتصاد هذا الطابع. وقد أدركت الكوادر البريطانية بسرعة أن أي إجراء اقتصادي قد جرى تفسيره، من جانب أحد العنصرين المكونين للمجتمع، على أنه إجراء يحابي الطرف الآخر دون وجه حق. والدليل

على ذلك هو الجدل الذي ثار بشأن الرسوم الجمركية. فبما أن القطاع الصناعي العربي جد ضعيف، فإن جانبًا كبيرًا من الإيرادات العربية إنما يجئ من الزراعة. وبحسب قانون المزايا النسبية، فإن رءوس الأموال العربية تتوجه إلى القطاع الأكثر ربحية، ألاَ وهو قطاع الحمضيات، وتهمل الإنتاج الصناعي. وتتمثل المصلحة العربية في أن تكون الرسوم على المنتجات النهائية المستورَدة محدودة نسبيًا، الأمر الذي من شأنه أن يسهل، على أساس المعاملة بالمثل، الصادرات الزراعية الفلسطينية، خاصة في سوق الشرق الأدنى. وبالمقابل، تكمن المصلحة اليهودية في الاتجاه إلى إحلال للواردات لأجل تسهيل التصنيع. ومن ثم فإن الجدل حاد فيما يتعلق بالقانون الجمركي. ويحسم البريطانيون الجدل بتأييد الزيادة التدريجية للرسوم الجمركية على المنتجات النهائية. وهم يرون في ذلك وسيلة لمكافحة البطالة اليهودية ويرون أن الإيرادات المتزايدة المتأتية من الجمارك سوف تسمح بخفض الضرائب المباشرة الضاغطة على المحاصيل، الأمر الذي يشكل إجراءً تعويضيًا للسكان العرب.

وبشكل تلقائي، أدت الاستثمارات اليهودية و**العاليتان** الثالثة والرابعة إلى زيادة حصة الإنتاج اليهودي في اقتصاد فلسطين الإجمالي. وقد قادت أزمة عام ١٩٢٦ الاقتصادية، بالرغم من احتجاجات الاشتراكيين، إلى قدر معين من إعادة توجيه الاستثمارات إلى المدن. وهنا أيضًا، من المرجح كذلك أن المهاجرين غير الاشتراكيين من مهاجري **العاليا** الرابعة كان عليهم إعادة تدشين النشاط الاقتصادي الخاص في قطاع الحمضيات. ثم إن الاقتصاد العربي يدخل بدروه في أزمة اعتبارًا من عام ١٩٢٨ بسبب اعتماده المفرط على القطاع الزراعي. وينتج عن ذلك تغير محسوس للعلاقة بين الاقتصادين. ففي عام ١٩٢٢، كان الاقتصاد العربي مسئولاً عن ٨١% من الناتج الداخلي الإجمالي في فلسطين. بيد أنه لم يعد مسئولاً إلاَّ عن ٥٦% منه في عام ١٩٣١[٣١].

الزراعة اليهودية

المسألة العقارية في فلسطين تتميز بتعقيد رهيب، وذلك، في آن واحد، بسبب تعدد الأوضاع الحقوقية والبشرية واحتدام المشاعر التي أثارها. وبقدر تقدمنا في

تاريخ الانتداب، تصبح البيانات الإحصائية أدق فأدق. ولأجل تسهيل الأمور، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بيانات تمتد إلى نهاية الانتداب كيما تتوافر لدينا سلاسل كاملة.

إن الجزء الأكبر من السكان اليهود موجود في المدن، والمهاجرون الصهيونيون يذهبون أوّلا إلى تل أبيب، المدينة اليهودية بشكل حصري، كما يذهبون إلى حيفا، القطب الصناعي، وإلى القدس، المدينة المقدسة والعاصمة السياسية.

السكان الريفيون اليهود والسكان المنخرطون في الزراعة [٣٢]

	إجمالي السكان	السكان الريفيون	النسبة المئوية إلى إجمالي السكان	السكان المنخرطون في الزراعة	النسبة المئوية إلى إجمالي السكان
أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢	٨٣ ٧٠٠	١٥ ١٧٠	١٨%		
أواخر ١٩٢٧	١٤٨ ٠٠٠	٣٠ ٥٠٠	٢٠,٦%		
نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣١	١٧٤ ٠٠٠	٤٢ ٢٠٠	٢٤%	٢٧ ٠١٧	١٨%
أواخر ١٩٣٤	٣٠٠ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٢٤%		
أواخر ١٩٣٦	٤٠٤ ٠٠٠	٩٦ ٨٢٩	٢٤%	٥٦ ٠٠٠	١٤%
يونيو/ حزيران ١٩٣٩	٤٦٠ ٠٠٠	١٢٥ ٠٠٠	٢٧%	٧١ ٠٠٠	١٥,٥%

وإذا كان السكان المنخرطون في الزراعة لا يشكلون غير شريحة من إجمالي السكان اليهود نسبتها أقل من ٢٠%، فإنهم يستفيدون من الجانب الأكبر من

الاستثمارات اليهودية الجماعية. والبيانات بالدونمات[٣٣] المترية (١٠٠٠ متر مربع)، التي تعد المقياس المعتمد في عهد الانتداب.

وتنجم عن ذلك زيادة منتظمة للملكية اليهودية:

نمو الملكية اليهودية المسجَّلة بشكل قانوني، مع استبعاد الأراضي الحكومية التي تم الحصول عليها لأجل امتيازات استثمارية [٣٤]

السنوات	الزيادة	المتراكم	السنوات	الزيادة	المتراكم
إلى ١٩٢٢	٢٢ ٥٣٠		١٩٣١	١٨ ٥٨٦	١ ٠٠٦ ١٨٦
١٨٨٣-١٨٩٠	٨٢ ١٠٠	١٠٤ ٦٣٠	١٩٣٢	١٨ ٨٩٣	١ ٠٢٥ ٠٧٩
١٨٩١-١٩٠٠	١٣٣ ٥٤٠	٢١٨ ١٧٠	١٩٣٣	٣٦ ٩٩٢	١ ٠٦٢ ٠٧١
١٩٠١-١٩١٤	١٩٩ ٩٣٠	٤١٨ ١٠٠	١٩٣٤	٦٢ ١١٥	١ ١٢٤ ١٨٦
١٩١٥-١٩٢٠	٣٧ ٧٦٠	٤٥٤ ٨٦٠	١٩٣٥	٧٢ ٩٠٥	١ ١٩٧ ٠٩١
١٩٢٠	١ ١٤٣	٤٥٦ ٠٠٣	١٩٣٦	١٨ ١٤٥	١ ٢١٥ ٢٣٧
١٩٢١	٩٠ ٧٨٥	٥٤٦ ٧٨٨	١٩٣٧	٢٩ ٣٦٧	١ ٢٤٤ ٦٠٤
١٩٢٢	٣٩ ٣٥٩	٥٨٦ ١٤٧	١٩٣٨	٢٧ ٩٧٤	١ ٢٧١ ٨٨٤
١٩٢٣	١٧ ٤٩٣	٦٠٣ ٦٤٠	١٩٣٩	٢٧ ٩٧٤	١ ٢٩٩ ٨٥٧
١٩٢٤	٤٤ ٧٦٥	٦٤٨ ٤٠٥	١٩٤٠	٢٢ ٤٨١	١ ٣٢٢ ٣٣٨
١٩٢٥	١٧٦ ١٢٤	٨٢٤ ٥٢٩	١٩٤١	١٤ ٥٣١	١ ٣٣٦ ٨٦٩
١٩٢٦	٣٨ ٩٧٨	٨٦٣ ٥٠٧	١٩٤٢	١٨ ٨١٠	١ ٣٥٥ ٦٧٩
١٩٢٧	١٨ ٩٩٥	٨٨٢ ٥٠٢	١٩٤٣	١٨ ٠٣٥	١ ٣٧٣ ٧١٤
١٩٢٨	٢١ ٢١٥	٩٠٣ ٧١٧	١٩٤٤	٨ ٣١١	١ ٣٨٢ ٠٢٥
١٩٢٩	٦٤ ٥١٧	٩٦٨ ٢٣٤	١٩٤٥	١١ ٥٠٦	١ ٣٩٣ ٥٣١
١٩٣٠	١٩ ٣٦٦	٩٨٧ ٦٠٠			

وهي عبارة عن صكوك ملكية مسجّلة بشكل قانوني. ويجب أن نضيف إليها الأراضي الحكومية التي تم الحصول عليها كامتيازات استثمارية والأراضي التي تم نقل ملكيتها بشكل غير قانوني (النقل من الباطن). ويمكننا تقدير إجمالي الملكية اليهودية بنحو مليوني دونم في مايو/ أيّار ١٩٤٨.

وإذا كان المجهود المبذول ضخمًا، فإنه لا يتعلق إلاّ بجزء صغير من فلسطين، بل من ريف فلسطين.

الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين في عام ١٩٣١ (بالدونمات المترية) [٣٥]

	المساحة القابلة للزراعة	المساحة الإجمالية	النسبة المئوية للمساحة القابلة للزراعة
مرتفعات الجليل	١ ٠٥٤ ٠٠٠	٢ ٠٨٣ ٣٠٠	٥١
سهل عكا	٢٠٣ ٣٠٠	٣١٥ ٩٠٠	٦٤
سهل إيزدريلون	٣٠٢ ٨٠٠	٣٥١ ١٠٠	٨٦
وادي جزرائيل	٦٣٦ ٠٠٠	٦٤٨ ٠٠٠	٩٨
حوض الحوله	١٧٣ ٥٠٠	٢٦١ ٦٠٠	٦٦
وادي الأردن	٢٥٥ ٧٠٠	٦٨١ ٢٠٠	٣٧
السهل الساحلي	٢ ٣٠٢ ٦٠٠	٢ ٩٢٨ ٣٠٠	٧٩
تلال يهودا والسامرة	٢ ١٦٥ ٠٠٠	٦ ٠٠٥ ٣٠٠	٣٦
صحراء يهودا وناحية		١ ٠٥٠ ٩٠٠	٠
بئر سبع	١١٦ ٠٠٠	١٢ ٣٠٠ ٠٠٠	٩
الإجمالي	٨ ٢٥٢ ٩٠٠	٢٦ ٦٢٥ ٦٠٠	٣٣

وعند نهاية الانتداب، تجد الملكية اليهودية نفسها تحت نسبة ١٠% إلى حد بعيد (يرى البريطانيون أنها لا تزيد عن نسبة ٦,٦%)، حتى ولو أخذنا الملكية العامة في الحسبان. والوضع مماثل في الزراعة، البعيدة عن أن تشكل أغلبية

المجال العقاري اليهودي لأن البيانات تأخذ بالحسبان المساحة الحضرية ولأن المنظمات اليهودية قد حرصت على أن تشكل لنفسها احتياطيًّا عقاريًّا ولأنها انخرطت في عمليات إعادة تشجير موازية لعمليات الحكومة.

الزراعة اليهودية في عام ١٩٤٤ (بالدونمات المترية) مع استبعاد الأراضي الحكومية التي تم الحصول عليها لأجل امتيازات استثمارية [٣٦]

	الاستثمارات الفردية	الاستثمارات التعاونية والجماعية	الإجمالي
الحمضيات	١٠٨ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
فواكه أخرى	٢١ ٨٠٠	٢ ٠١٠	٤١ ٩٠٠
إجمالي الفواكه	١٢٩ ٠٠٠	٣٢ ١٠٠	١٦١ ٩٠٠
القمح			١٣٠ ٠٠٠
الشعير			٩٥ ٠٠٠
الذرة الصفراء			٨٧ ٠٠٠
حبوب الحشائش			٧٢ ٠٠٠
حبوب أخرى			٩١ ٠٠٠
إجمالي الحبوب	١٤٥ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠	٤٧٥ ٠٠٠
كلأ أخضر	٧ ٣٠٠	٢٩ ٧٠٠	٣٧ ٠٠٠
خضروات خضراء	١٢ ٩٠٠	١٨ ١٠٠	٣٢ ٠٠٠
محاصيل للصناعة	١ ٥٠٠	٣ ٥٠٠	٥ ٠٠٠
مزارع سمكية	١ ٠٠٠	٤ ٨٥٠	٥ ٨٥٠
الإجمالي	٢٢ ٧٠٠	٥٦ ١٥٠	٧٩ ٨٥٠
الإجمالي العام	٢٩٧ ٥٠٠	٤١٨ ٢٥٠	٧١٦ ٧٥٠

ويستفاد من الجداول أنه إذا كانت الرغبة في الاستثمار عاملاً مهمًا، فإنها إنما تظل ثانوية بالقياس إلى الهدف الرئيسي المتمثل في الاستيلاء (السياسي) على الأرض. واستقطاب الجهود لا ينبع من خطر خنق للإمكانيات الزراعية، بل من الرغبة في بناء مقام قومي يهودي.

ويرجع التوزيع بين استثمارات فردية واستثمارات جماعية وتعاونية، علاوة على وجود مستثمرين فرديين، إلى وجود فاعلين كبيرين في الزراعة. أمًا الفاعل الأول فهو جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين، التي أسسها إدمون دو روتشايلد واعترفت بها حكومة الانتداب في عام ١٩٢٤. والحال أن زمامها العقاري قد استوعب الأراضي التي كان قد عُهد بها في مستهل القرن العشرين إلى جمعية الاستيطان اليهودي (إيكا).. وقد أضيفت إلى هذه الأراضي حيازات جديدة. وبحسب الخط المحدَّد منذ بداية الاستيطان الروتشايلدي، فقد جرى التنازل عن جزء من الأراضي للمستوطنين على شكل ملكيات فردية عند إثبات قدرتهم على الكف عن الاعتماد على مساعدات الجمعية. ولهذا السبب، فمن الصعب تحديد حصة الملكية الفردية غير المستمدة من هذا الاستيطان. إلاَّ أن بوسعنا افتراض أن جزءًا مهمًا من زراعة الحمضيات ينبع من مبادرات خاصة تمامًا. واعتبارًا من مستهل ثلاثينيات القرن العشرين، تقدم جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين مساعدة مهمة لمشاريع استثمارات تعاونية.

والفاعل الآخر هو الصندوق القومي اليهودي (أو كيرين كايميت لي إسرائيل)، الذي تأسس في عام ١٩٠١، والذي يشتري الأراضي ويعهد بها إلى صندوق التأسيس (الكيرين هاييسود). ويتحقق جانب ملحوظ من هذه الاستحواذات عن طريق شركة تنمية أراضي فلسطين. والحال أن التحالف المركزي بين المنظمة الصهيونية والحركة الاشتراكية إنما يتجسد من خلال واقع أن هذه الأراضي تستثمر بشكل تعاوني (موشاف) أو جماعي (كيبوتز). وهذه المستوطنات منتمية للهستادروت.

وهنا أيضًا، فإنه إذا كانت الحركة الاشتراكية تفرض إيديولوجيتها وتخلق أسطورة الرائد الصهيوني، فإنه يبقى مع ذلك أنها، على مدار الجانب الأكبر من عهد الانتداب، لم تكن الفاعل الرئيسي في الساحة:

توزيع الملكية اليهودية (بما في ذلك الأراضي الحكومية التي تم الحصول عليها لأجل امتيازات استثمارية، بالدونمات) [٣٧]

	الصندوق القومي اليهودي	جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين ومُلاّك أفراد	الإجمالي
١٨٨٢		٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
١٨٩٠		١٠٧ ٠٠٠	١٠٧ ٠٠٠
١٩٠٠		٢٢٠ ٧٠٠	٢٢٠ ٧٠٠
١٩١٤	١٦ ٤٠٠	٤٠٤ ٢٠٠	٤٢٠ ٦٠٠
١٩٢٢	٧٢ ٤٠٠	٥٢١ ٦٠٠	٥٩٤ ٠٠٠
١٩٢٧	١٩٦ ٧٠٠	٧٠٦ ٣٠٠	٩٠٣ ٠٠٠
١٩٣٢	٢٩٦ ٩٠٠	٧٦١ ٦٠٠	١ ٠٥٨ ٥٠٠
١٩٣٦	٣٦٩ ٨٠٠	١ ٠٢٢ ٠٠٠	١ ٣٩٢ ٦٠٠
١٩٣٩	٤٦٣ ٥٠٠	١ ٠٦٩ ٩٠٠	١ ٥٣٣ ٤٠٠
١٩٤١	٥٣٢ ٩٠٠	١ ٠٧١ ٩٠٠	١ ٦٠٤ ٨٠٠
١٩٤٤	٧٥٨ ٢٠٠	٩٧٣ ١٠٠	١ ٧٣١ ٣٠٠

وكما قبل عام ١٩١٤، يجري دعم الزراعة اليهودية من الخارج إلى حد بعيد. وجميع المزارعين يستفيدون من خدمات اجتماعية تتحمل المؤسسات الصهيونيةُ المسئولية عنها. كما أنهم يتمتعون بتعليم زراعي ومساعدة من جانب الخبراء. وباستثناء الحال في قطاع المبادرة الخاصة تمامًا، والذي يركز أساسًا على إنتاج الحمضيات في المناطق الساحلية، فإن من يتحمل تكاليف شراء الأراضي هو جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين والصندوق القومي اليهودي. كما تهتم المؤسسات بالاستصلاح (تجفيف الأراضي السبخية) والري وتقديم قروض ذات معدلات فائدة منخفضة (من ٢% إلى ٣% في السنة) وطويلة الأجل جدًا (إلى ٥٠ عامًا) ودوائر التسويق المتخصصة. وتتحمل هاتان المؤسستان المسئولية المباشرة خلال الأعوام الأولى للاستثمار، قبل أن يكون المستوطنون قد

تمكنوا من الحصول على دخل حقيقي. وهكذا نجد أن استثمارات الكيرين هاييسود في الزراعة خلال أعوام ١٩٢٠ – ١٩٤٥ قد وصلت إلى نحو ٠٠٠ ٧٥٠ ٥ جنيه فلسطيني، منها٠٠٠ ٢٢٥ ٢ للخدمات الاجتماعية والاستصلاح و٠٠٠ ٣١٧ ١ ذهبت إلى التعاونيات بشكل مباشر بينما ذهبت ٠٠٠ ١٠٠ ٢ إلى الاستثمارات الجماعية[٣٨].

والكيبوتزات هي مواقع تكوين الإنسان الجديد وتحقيق المثل الأعلى الاشتراكي. والتجريب الاجتماعي فعلي، ونكران الذات لدى المهاجرين ذوي الأصول الحضرية والذين أصبحوا فلاحين يشكل اختبارًا جسديًا ومعنويًا حقيقيًا. وهذه التجربة الاجتماعية لا تتحقق اقتصاديًا في قارورة مقفلة. فهي غير ممكنة إلاً بفضل تدفق متواصل للمال الذي يمولها من الخارج. والحال أن دراسة أجريت في ختام أعوام ١٩٤٠ – ١٩٤٣، وهي أعوام سعيدة بسبب ارتفاع الأسعار الزراعية الراجع إلى الحرب العالمية، إنما تشير إلى أن الربح بالنسبة للكيبوتزات الـ ١٦ موضع الدراسة كان محدودًا نسبيًا:

النتائج المالية لـ ١٦ كيبوتزًا في الجليل والسامرة[٣٩](بآلاف الجنيهات الفلسطينية)

.	إيرادات	إنفاقات
١٩٤٠	٢٩٥ ٠٠٠	٢٨١ ٠٠٠
١٩٤١	٣٩٢ ٠٠٠	٣٥١ ٠٠٠
١٩٤٢	٧١٢ ٠٠٠	٦٥٢ ٠٠٠
١٩٤٣	١ ١٥٨ ٠٠٠	١ ٠٩١ ٠٠٠

وقد أعيد استثمار الأرباح (٠٠٠ ١٨٢)، أمًا المديونية فقد زادت من ٠٠٠ ٦٢٥ جنيه إلى ٠٠٠ ٠٣٣ ١ جنيه. وفي السنوات العادية، كانت الاستثمارات الجماعية تشكو من العجز. فمرة أخرى، تعتبر الربحية الاقتصادية ثانوية بالقياس إلى الهدف الرئيسي: اقتحام الأرض وتكوين الإنسان الجديد.

والحاصل أن التبعية الوثيقة للاستثمارات الجماعية حيال المؤسسات الصهيونية إنما تسمح بسيطرة سياسية مباشرة. وكان مسموحًا بإطلاق الدعاوى الإيديولوچية الجذرية، إلاَّ أنه لم يكن مسموحًا بالتشكيك في سلطة القيادة الاشتراكية.

وخلال فترة الانتداب، جرى الحفاظ على الخيارات الزراعية المحدَّدة قبل عام ١٩١٤ بالنسبة للقطاع غير المنتمي إلى الحمضيات. والمقصود هو التمكن على مدار العام من استخدام اليد العاملة الموجودة وعدم الاضطرار إلى الاعتماد على الشغيلة العرب، ولو في العمل الموسمي. ويجري الانتقال تدريجيًّا من محصول الحبوب البعلي إلى المحاصيل المختلطة مع استخدام الري. والجزء المرويُّ مكرَّسٌ لإنتاج علف للماشية والدواجن ولإنتاج الفواكه والخضروات. والجِدَةُ بالنسبة لأواخر العهد العثماني تتمثل في إنتاج موجَّهٍ إلى السوق المحلية: اللبن، البيض، الدواجن، الفواكه والخضروات. وهي ناشئة عن التحسن الملحوظ للمواصلات مع ثورة الأوتوموبيل وتحسن المستوى المعيشي للجماعات السكانية الحضرية.

وعلاوة على المكانة المهمة الممنوحة للملكية الخاصة، فإن سياسة جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين إنما تختلف اختلافًا ملحوظًا عن سياسة الصندوق القومي اليهودي. فالمؤسسة التي أنشأها إدمون دو روتشايلد تسمح بالاعتماد على اليد العاملة العربية، وهو ما يحظره الصندوق القومي اليهودي والحركة الاشتراكية حظرًا صارمًا.

الزراعة العربية

إذا كان القطاع الحديث في الزراعة العربية، وهو قطاع الحمضيات، قد تفوق، إلى عام ١٩٣٥، على القطاع اليهودي المُناظر، من حيث القيمة والكمية، فإن القطاع العربي التقليدي في بقية فروع الإنتاج الزراعي إنما يشكل الجزء الأعظم في الزراعة الفلسطينية.

الإنتاج الزراعي فيما عدا الحمضيات، ١٩٢١ – ١٩٣٩ (بآلاف الجنيهات الفلسطينية)[٤٠]

	الأسعار الجارية			أسعار عام ١٩٣٦		
	العرب	اليهود	الإجمالي	العرب	اليهود	الإجمالي
١٩٢١	٦ ٠٢١	٣٩٤	٦ ٤١٥	٢ ٩٤٧	١٩٣	٣ ١٤٠
١٩٢٢	٥ ٢٧٢	٣٨٩	٥ ٦٦١	٣ ٣٠٣	٢٤٤	٣ ٥٤٧
١٩٢٣	٤ ٢٢٣	٣٥٧	٤ ٥٨٠	٣ ٢١٦	٢٧٢	٣ ٤٨٨
١٩٢٤	٥ ١٨٤	٤٩٦	٥ ٦٨٠	٣ ٦٦١	٣٥٠	٤ ٠١١
١٩٢٥	٥ ٩٠٨	٦٥٧	٦ ٥٦٥	٣ ٥٧٠	٣٩٧	٣ ٩٦٧
١٩٢٦	٥ ٣٧٣	٦٨٦	٦ ٠٥٩	٣ ٧٨٤	٤٨٣	٤ ٢٦٧
١٩٢٧	٥ ١٤١	٧٧١	٦ ٩١٢	٣ ٨١٩	٥٧٣	٤ ٣٩٢
١٩٢٨	٤ ٥٧٩	٧٦٨	٥ ٣٤٧	٣ ١٠٠	٥٢٠	٣ ٦٢٠
١٩٢٩	٤ ٣٩٦	٧٣٤	٥ ١٣٠	٣ ٦٥٧	٦١١	٤ ٢٦٨
١٩٣٠	٣ ٢٨٣	٥٧٩	٣ ٨٦٢	٣ ٥٩٦	٦٣٤	٤ ٢٣٠
١٩٣١	٣ ٠٩٢	٥٧٤	٣ ٦٦٦	٣ ٦٣٧	٦٧٥	٤ ٣١٢
١٩٣٢	٣ ٠٩٨	٦٥٨	٣ ٧٥٦	٣ ١٤٨	٦٦٩	٣ ٨١٧
١٩٣٣	٢ ٧٦٤	٦٨٤	٣ ٤٤٨	٢ ٨٥٢	٧٠٦	٣ ٥٥٨
١٩٣٤	٣ ٧٠٥	٨٧٨	٤ ٥٨٣	٣ ٩٢٥	٩٣٠	٤ ٨٥٥
١٩٣٥	٤ ٤٥٤	١ ٠٤٠	٥ ٤٩٤	٤ ٩٠٦	١ ١٤٥	٦ ٠٥١
١٩٣٦	٤ ٥٧٩	١ ١٧٤	٥ ٧٥٣	٤ ٥٧٩	١ ١٧٤	٥ ٧٥٣
١٩٣٧	٥ ٩٧٥	١ ٤٠٤	٧ ٣٧٩	٦ ٠٩٢	١ ٤٣٣	٧ ٥٢٥
١٩٣٨	٤ ٧٨٠	١ ٨٢٧	٦ ٠٦٧	٥ ١٩٩	١ ٤٠٠	٦ ٥٩٩
١٩٣٩	٤ ٧٦٨	١ ٣٣٠	٦ ٠٩٨	٥ ٤٣٦	١ ٥١٧	٦ ٩٥٣

والحال أن الإنتاج العربي خارج الحمضيات إنما تزيد قيمته بنسبة الضعف من الناحية العملية بين أوائل عشرينيات القرن العشرين وأواخر ثلاثينيات القرن، في حين أن الإنتاج اليهودي ينمو بنسبة سبعة أضعاف.

وتظل المحاصيل العربية تقليدية، مع تخصصات جغرافية (قرى متخصصة في إنتاج الحبوب، والزيتون). وقرب المدن، تتصل التخصصات بالفواكه والخضروات. ونجد في جميع الأنحاء تربية للماشية المدَّرة للألبان وتربية للدواجن. والتربية المكثفة للخرفان ممارسة رائجة في مناطق التلال. والعوامل الثلاثة لتضاعف الإنتاج هي تزايد المساحة المنزرعة (التي ستزيد من ٥ مليون دونمًا إلى ٧ مليون دونمًا بين أوائل عشرينيات القرن العشرين وأوائل أربعينيات القرن، أي إلى زيادة في المساحة المنزرعة أعلى من مجمل الممتلكات العقارية اليهودية)، وتزايد عدد الشغيلة وتكثيف المنظومات الزراعية التقليدية.

تزايد السكان الريفيين العرب[٤١]

	١٩٢٢ (تعداد)	١٩٣١ (تعداد)	١٩٤٢ (تقدير)
العدد	٤٧٧ ٦٩٣	٦٠٢ ٣٨٧	٧٦٣ ٣٩٤
النسبة المئوية إلى إجمالي السكان العرب	%٧١	%٧٠	%٦٧

ولا تسمح الإحصائيات بالتعرف على حجم اليد العاملة المنخرطة انخراطًا مباشرًا في الزراعة، لا سيما أن الأطفال، وفيري الأعداد، ينخرطون، جزئيًا على الأقل، في العمل الزراعي.

تكثيف الزراعة العربية[٤٢]

المتوسط السنوي	إنتاج الزيتون بالإطنان	إنتاج الخضروات بالأطنان	رعوس الماشية	رعوس الحمير
١٩٢١ – ١٩٢٦	١٧ ٠٠٠	١١ ٠٠٠	١٠٢ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠
١٩٣٣ – ١٩٣٨	٢٦ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠
١٩٣٩ – ١٩٤٣	٤٧ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	٢١٥ ٠٠٠	١٠٥ ٠٠٠

ومجهود الزراعة العربية داخلي أساسًا، فهو، بعيدًا عن أن يحصل على تمويل خارجي، إنما يتحمل المسئولية عن جانب كبير من الاقتصاد العربي العام. وبوسعنا افتراض أن نحو نصف الدخول من خارج الحمضيات ينتقل إلى سداد إيجارات الأراضي وسداد الديون الربوية (ونسبة فائدتها نحو ٣٠% في السنة، وهي تعود في الحالتين لصالح البورچوازية الحضرية في أغلب الأحيان).

وتسمح المقارنة مع الزراعة اليهودية بتحديد بعض الثوابت. فتنوع الأراضي والأوضاع يحول دون تقديم صورة ممثِّلة لمتوسطٍ زراعي بالنسبة لمجمل الزراعتين. وتقديرات الخبراء الصهيونيين تقدم فكرة معينة عن استهلاك المكان من جانب المستوطنين. ففي عام ١٩٢٦، يرى روبّين أنه، ضمن إطار الزراعة مختلطة المحاصيل في الاستثمارات الجماعية على الأراضي غير المروية، يتطلب الأمر متوسطًا قدره ١٠٠ دونم عثماني (٩ هكتارات) للأسرة الواحدة، بل يتطلب ما هو أكثر من ذلك في الأعوام الأولى[٤٣]. وفي الأعوام التالية، يتحدد التوجه نحو محصول أكثر كثافة. وبالنسبة لعام ١٩٣٧، يقدم جرانوفسكي نسبة ٤٩,٥% للاستثمارات التي تتراوح مساحة الواحدة منها بين ١٠ و٣٠ دونمًا ونسبة ١٤,٤% لتلك التي تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٣٠ و٧٠ دونمًا ونسبة ١٧% لتلك التي تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٧٠ و١٥٠ دونمًا (نسبة الـ١٩,١% التي تخص الاستثمارات التي تقل مساحة الواحدة منها عن ١٠ دونمات تزرع محاصيل دون استفادة من مجمل السنة)[٤٤]. والحال أن حصص الأراضي الممنوحة من جانب جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين إنما تعد أكثر أهمية من حيث الحجم.

وبالنسبة للزراعة العربية، يشير تقرير خبراء بريطانيين في عام ١٩٣٠ إلى متوسط قدره ٥٠ دونمًا للأسرة الواحدة، وذلك استنادًا إلى دراسة لـ ١٠٤ قرى عربية[٤٥]. ومن المرجح، بالرغم من صعوبة التفكير استنادًا إلى معطيات غير متجانسة إلى حدٍّ بعيد (فالأسرة اليهودية تتألف خاصةً من راشدين قليلي الأطفال، لأننا عمومًا بإزاء مهاجرين جدد، في حين أن الأسرة العربية تشمل أطفالاً عديدين دون الخامسة عشرة من العمر)، أنه لا وجود هناك لفارق مهم في متوسط استهلاك المكان للأسرة الواحدة بين اليهود والعرب وأن الحركة العامة تتجه إلى تكثيف زراعة المحاصيل، عبر أسلوب تقليدي لدى العرب، وعبر لجوء إلى الري لدى اليهود.

ونجد الصعوبات نفسها من جديد في تحديد متوسطات الدخول، إلاَّ أن مؤشرات مختلفة يبدو أنها تشير إلى وجود علاقة بسيط بمركَّب جد متصلة بحسب الأوقات. ففي أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، في أفضل الأحوال (خارج الحمضيات)، كان الدخل السنوي للأسرة العربية الواحدة نحو ٥٠ جنيهًا وكان نحو ١٠٠ جنيه للأسرة اليهودية الواحدة[٤٦]. ومن حيث مستوى المعيشة، فإن التباين أكبر بكثير إذ يجب خفض نصف الدخل العربي وذلك بسبب تحويلات الإيجارات العقارية والديون الربوية، بينما تستفيد الجماعة السكانية اليهودية من خدمات اجتماعية مموَّلة من الخارج وتتفوق على الخدمات الاجتماعية التي أتاحتها حكومة الانتداب للجماعة السكانية الريفية العربية.

والحال أن التكثيف له حدوده في الزراعتين، في القطاع خارج الحمضيات. والانتقال إلى الري المعمَّم حيثما يكون ذلك ممكنًا إنما يترافق مع اللجوء المتزايد إلى الميكنة الزراعية (وهو تطور كان قد بدأ بالفعل في الزراعة اليهودية). وهي قد تسمح بارتفاع للدخول الزراعية لكنها لا تسمح بنمو غير محدَّدٍ لعدد الشغيلة المنخرطين في الزراعة انخراطًا مباشرًا. على العكس، فكما في الزراعات الأخرى على مجمل ضفاف البحر المتوسط، تؤدي الميكنة إلى خفض متواصل لليد العاملة المستخدمة.

وبعبارة أخرى، فإن استراتيجية التكثيف التقليدي كانت أفضل خيار متَّبع إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الزيادة الديموغرافية العربية القوية. ومن المؤكد أنها تصل

إلى حدودها في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، وينتقل الفلاحون العرب إلى وضع فيض سكاني قياسًا إلى أنماط استغلال الأرض الزراعية منذ أواخر عشرينيات القرن العشرين. وكانت الظاهرة قد حجبتها الحاصلات الممتازة في أعوام ١٩٢٤- ١٩٢٨، والتي ترجع إلى ظروف مناخية ممتازة. وبالمقابل، اعتبارًا من عام ١٩٢٨، فإننا ندخل في دورة سنوات جفاف سيئة تبلغ ذروتها في عامي ١٩٣٢ و١٩٣٣. ونصبح بإزاء الانقلاب التاريخي الثاني في هذا العقد مع انقلاب العلاقات الديموغرافية بين المسلمين والمسيحيين. فكما في مجمل الشرق الأدنى نحو عام ١٩٣٠، يجري الانقلاب من الانخفاض السكاني المميز للعصر العثماني إلى الفيض السكاني المعاصر.

والنتيجة هي أن الجماعة الفلاحية العربية تشهد جوعًا إلى الأرض. وكان من شأن النمو الديموغرافي بحد ذاته أن يؤدي بشكل تلقائي إلى ارتفاع أسعار الأرض، والاستيطان اليهودي يفاقم الوضع مفاقمة خطيرة. وفي بداية الانتداب، كان سعر الأرض مرتفعًا نسبيًا بالفعل قياسًا إلى الأعوام الأولى للقرن. وهو مستقر نسبيًا إلى عام ١٩٢٨، ثم يتجه بقوةٍ إلى الارتفاع اعتبارًا من هذا التاريخ، ويتضاعف في ثلاثة أعوام تقريبًا. وبعد استقرار قصير، يرتفع من جديد ضعفين بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٥. وتؤدي أعوام القلاقل بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٠ إلى انخفاض بنسبة الثلث قبل زيادة بنسبة ثلاثة أضعاف خلال أعوام التضخم زمن الحرب العالمية الثانية(٤٧). وبما أن المبالغ المكرَّسة لشراء الأراضي من جانب الصهيونيين تعد مستقرة نسبيًا إلى عام ١٩٤٠، فإن هؤلاء الأخيرين يشهدون اختزال المساحات التي يحصلون عليها ما لم يحدث تدخل مباشر من جانب سلطات الانتداب.

ويمكننا أن نفهم السبب في أن المستوطنين اليهود يتركون للمؤسسات اليهودية تحمل تكاليف حيازة الأرض: فهم، ببساطة تامة، لا يملكون إمكانات الوفاء بأعباء الاستثمار الأولى. ويمكننا أن نفهم بشكل أفضل ضيق الجماعة الفلاحية العربية، ما أن تستنفد جميع احتياطياتها العقارية، الأمر الذي لابد أنه قد حدث نحو عام ١٩٢٨. وإذا كان الاستيطان اليهودي لا يمس المجال العقاري العربي، من الناحية الظاهرية، إلاً مسًا هامشيًا، فإنه إنما يضغط بقوة على أسعار الأرض بشكل يؤدي إلى تعزيز حركة ارتفاع لها لا مفر منها بحال من الأحوال.

مسألة نقل الملكيات العقارية

المجتمع الريفي الفلسطيني بعيد عن أن يكون متجانسًا. فإلى التنوع الطبيعي للأراضي، يجب أن نضيف تعقد البنى الزراعية وثقل الموروثات التاريخية. وكان الانخفاض السكاني المميز للعصر العثماني مرتبطًا بمشكلة الأمن العام وعدم صحية الأراضي المنخفضة. وقد تجمعت الجماعة الفلاحية في قرى المرتفعات ولم تستغلَّ مناطق السهول والوديان إلاَّ استغلالاً هزيلاً، وذلك بسبب انعدام الأمن وانعدم الصحية. وبعيدًا عن أن تكون هذه السمة خاصة بفلسطين وحدها، نجد أنها كانت سمة مشتركة بين مجمل مناطق ضفتي البحر المتوسط. وفي القرن التاسع عشر، نجد أن العودة إلى النظام العام (وهي عودة صارت فعلية اعتبارًا من ستينيات القرن التاسع عشر) ومكافحة الملاريا وتطور الإنتاج الموجَّه إلى السوق الأوروبية قد سمحت بإعادة اقتحام المناطق المنخفضة، وهي إعادة اقتحام حدَّت منها قلة الناس ورعوس الأموال. والحال أن عدم توافر الإمكانات قد أدى إلى وضع إعادة الاستيطان الفلاحي في أغلب الأحيان تحت قيادة الأعيان الحضريين، الذين استفادوا من مواقعهم الاجتماعية ومن إمكاناتهم المالية لكي يسيطروا على هذه المناطق قيد الاستصلاح والاستثمار.

وفي السهل الساحلي، يرتبط تطور زراعة الحمضيات والخضروات والفواكه بالحالة الأفضل لخطوط المواصلات وبقرب المراكز الحضرية الآخذة في النمو السافر. وسرعان ما تبيَّن أن الاستثمار الزراعي مربح، وأنه يدر في الأغلب عائدًا أعلى من العائد الذي تدره النشاطات الحضرية. وقد استثمرات بورجوازية المدن استثمارًا واسعًا في الأرياف ضمن إطار ملكيات ذات حجم متوسط نسبيًّا لكنها ذات عائد جيد. وبين عامي ١٨٨٠ و١٩١٤، يظل هناك وجود لاحتياطيٍ عقاريٍ معين في هذه المناطق، وقد تمكَّن الاستيطان اليهودي الأول من الفوز فيها بحيازات واسعة. وكما تثبت ذلك الحركةُ الديموغرافية والاستثمارات في الحمضيات، فإن نمو المناطق الساحلية قد تسارع في ظل الانتداب لصالح العنصرين المكونين للسكان. وخلافًا لخطاب الدعاية الصهيونية، فإن هذا النمو لا يرجع إلى جاذبية

الاقتصاد اليهودي. فهو يرتبط قبل كل شيء بالحركات الداخلية للاقتصادين، حتى وإن كان التفاعل بين الجماعتين السكانيتين في هذه المناطق أقوى مما في المناطق الأخرى (خاصة في قطاع الحمضيات).

وفي وديان الداخل، خاصة في شمالي فلسطين، يعد الوضع مختلفًا بشكل ملحوظ. ففي العقود العثمانية الأخيرة، كان الاستصلاح أكثر تراخيا، وذلك بسبب صعوبات المواصلات. والحال أن بورجوازية بيروت، وهي المركز الإداري الإقليمي آنذاك، قد كوّنت ملكيات جد واسعة إذ سجلت باسمها مساحات كانت مهملة إلى هذا الحد أو ذاك. وقد عملت على استغلالها بشكل واسع عن طريق جماعة فلاحية بائسة جرى اختزالها بوجه عام إلى وضعية مستأجرين للأرض.

وفي مناطق التلال، تظل الأرض مستثمرةً غالبًا في ملكية مشتركة على شكل الاستخدام الجماعي لها مع توزيع منتظم للحصص بين **الحمولات**، أي الجماعات الفلاحية القائمة على وحدة النَسَب. وهذا هو النظام المسمَّى بنظام **المُشاع**[٤٨]. والحال أن هذا النظام، القريب من نظام **الحقل المفتوح** الأوروبي، قد سمح بتناوب للمحاصيل وباستخدام متزامن للمراعي. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، مال إلى أن يصبح خرافة حقوقية، فيما يتعلق بالتعديلات التي طرأت على التوزيع. على أن الانضباط الجماعي، الضروري لتناوب الاستخدامات بين زراعة المحاصيل والرعي، إنما يبقى. والملكية الفلاحية هناك أكثر حضورًا مما في الأماكن الأخرى، بيد أن الأعيان الحضريين في كبرى المدن الإسلامية (نابلس، القدس، الخليل) قد نجحوا في إدخال أنفسهم في النظام، فحوّلوا الفلاحين إلى محاصّين وسيطروا على الجميع عن طريق الربا.

وفي مناطق النقب السهبية (قضاء بئر سبع)، يمارس البدو الآخذون بالاستقرار زراعة متنقلة للمحاصيل البعلية. وقد تعهد البريطانيون في عام ١٩٢١ باحترام السلطة القبلية وبعدم التدخل في شئون البدو الداخلية.

وخلال الفترة كلها، تعمل سلطة الانتداب على مسح الأراضي سعيًا إلى خلق سوق عقارية حقيقية وإلى تيسير الاستصلاح والاستثمار. وفي المناطق التي

يحكمها نظام الملكية المشتركة، يترافق المسح مع انتهاء الانــضباطات الجماعيــة ومع ضم للأراضي. والعملية طويلة النَفَس وتخص المنــاطق الأغنـــى بالدرجــة الأولى. وغالبًا ما ترتبط بالاستحواذات اليهودية.

وقبل عام ١٩١٤، اهتم الاستيطان الروتشايلدي بمناطق الشمال وبدأ ممارسة شراء للأراضي هناك من خلال جمعية الاستيطان اليهودي. وقد انضمت إليها فــي ذلك شركة تنمية أراضي فلسطين الصهيونية في الأعــوام التــي تــسبق الحــرب العالمية الأولى. وخارج هذه المناطق، تنصب عمليات الشراء اليهودية للأراضـــي على المحيط المباشر للقدس، و، بشكل إضافي، على ـض المحاولات في منطقــة وادي الأردن الحارَّة.

وفي ظل الانتداب، لا يحدث تغير رئيسي في التوزيع الجغرافي للاســتيطان، والذي يتكثف في المناطق الموجود فيها بالفعل. والسبب فــي ذلــك جــد بــسيط: فالاستحواذات اليهودية لا يمكنها أن تحدث إلاّ في مناطق ضعف الزراعة العربية. على أنه تضاف إلى ذلك استراتيجية ترابية خاصة بالمنظمــة الــصهيونية (لكــن إدمون دو روتشايلد كان يفكر بالفعل في هذا الأفق).

ويكرس الصندوق القومي اليهودي وشركة تنمية أراضي فلسطين إمكاناتهمــا المالية لحيازة ممتلكات عقارية واسعة في شمالي فلسطين. ويوجد هنــاك بــائعون وذلك، في آن واحد، لأن العــروض الــصهيونية مغريــة بــشكل خــاص ولأن البورچوازية البيروتية تجد نفسها منفصلة عن ممتلكاتها التي أصبحت فلسطينية في عام ١٩١٨ بحكم حدود الانتداب. والعملية الكبرى هي عملية شراء ممتلكات وادي إيزدريلون أو وادي جزرائيل، والتي تمتد من منطقــة حيفــا إلـــى وادي الأردن. ويصل المجموع إلى ٢٤٠ ٠٠٠ دونم تتألف من عزب كبيــرة. وشــركة تنميــة أراضي فلسطين هي التي تديرها.

وبما أن الزراعة هناك كثيفة، فإن نصف الأراضي التي تــم التوصــل إلـــى امتلاكها إنما يصبح في التوّ والحال تحت تصرف الاســتيطان اليهــودي. وتبقـــى مسألة المستأجرين وقراهم البائسة. وخوفًا من القلاقل، تتدخل السلطات البريطانيــة

على الفور من أجل أن يجري تقديم تعويضات لهم، إمَّا أن تكون تعويضات نقدية مقابل الرحيل الفوري عن الأرض أو أن تكون على شكل استئجار للأرض مع خيار شرائها. ويظل الغموض قائمًا فيما يتعلق بمسألة حقوق الرعي التقليدية. ومنذئذ، لا يعود تحت تصرف المستأجرين غير مجال عقاري محدود جدًّا، في حين أن عددهم يتزايد بسرعة بسبب ديموغرافيتهم الخاصة. وعندما تنقل شركة تنمية أراضي فلسطين صكوك الملكية إلى الصندوق القومي اليهودي، فإن هذا الأخير يطالب برحيل المستأجرين. ويؤكد هؤلاء الأخيرون أنهم قد مارسوا خياراتهم الخاصة بالشراء وأن المؤسسات الصهيونية قد رفضت الرد عليهم والاستجابة لهم. ومن الواضح تمامًا أن الطرف الآخر يزعم العكس. والحال أن أعوام الانتداب العشرين الأخيرة سوف تحفل بلجوء دائم إلى المحاكم لتسوية هذا النوع من القضايا وبمحاولات وساطة بريطانية تقترح تبادلاً للأراضي. والسكان المعنيون بالأمر ليسوا كثيرين بشكل خاص، لكن مسألة رحيلهم، حتى ولو بتعويض على شكل أراض، إنما تظل عنصرًا مستديمًا في الواقع الفلسطيني إلى عام ١٩٤٨[٤٩].

وهكذا يتشكل المجمل العقاري الصهيوني الأهم، **الإيميك**. وانطلاقًا من هذه المنطقة، يمكن لڤايتسمان أن يفكر في توسع على طول الحدود مع شرق الأردن وسوريا. فهكذا سيتم التمتع بنقطة «استراتيجية» مهمة[٥٠]. والهدف يتجاوز فلسطين نفسها لأنه قد جرت، بشكل موازٍ، محاولات لامتلاك أراض في سوريا، على الجانب الآخر من الحدود.

وقد طمحت الحركة الصهيونية إلى الاستفادة من تنازلات عن الأراضي العامة، المؤلَّفة في معظمها من أملاك كان عبد الحميد قد استأثر بها وكان نظام جماعة تركيا الفتاة قد صادرها. وبالرغم من احتجاجات حامية من جانب الصهيونيين، توصل السير هربرت صمويل إلى اتفاق مع مستأجري منطقة بيسان، ومساحتها ٣٨٢ ٨٨٦ دونمًا، على مقربة من وادي الأردن، وينص اتفاق الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢١ على أن المستأجرين سوف يحصلون على ملكية

الأراضي بدفعهم على مدار خمسة عشر عامًا ١,٥ جنيه مصري للدونم المروي الواحد و١,٢٥ جنيه مصري للدونم الواحد غير المروي. وبالنسبة للسنوات العشر الأخيرة، سوف يدفعون فائدة نسبتها ٦,٥% عن بقية المبلغ واجب السداد. وفي تلك الأثناء، سوف تتجه السلطة إلى التسجيل المساحي. وسوف تطالب اللجنة التنفيذية العربية بتطبيق اتفاقات من هذا النوع لصالح مستأجري الملكيات البيروتية الكبرى، إلاَّ أنها لن تنجح في التوصل إلى ذلك.

ويبيع بعض الفلاحين حقوقهم للصهيونيين، بالرغم من أن ذلك غير قانوني. وهم مدفوعون إلى ذلك بحكم البؤس أو بسبب ضغط بعض الأعيان الذين يحصلون في المقابل على مال من جانب الصهيونيين. ويجري إدخال تعديل على الاتفاق في عام ١٩٢٨ من جانب اللورد بلامر، الذي يخفض سعر الإيجار مع مضاعفة مدته سعيًا إلى تخفيض العبء الضاغط على الفلاحين. وهو يعترف بقانونية نقل الملكيات إلى المشترين اليهود ويعترف بمبدأ بيع الأراضي العامة للصهيونيين. والحال أن الأزمة الزراعية، التي تصيب الزراعة العربية اعتبارًا من عام ١٩٢٨، إنما ترغم المستأجرين من جديد على بيع حقوقهم لليهود. وفي عام ١٩٤٠، تخلى ٦٠% من المستأجرين عن حقوقهم في مقابل تعويضات مالية. ومن ثم فإن العملية، التي كان من المتصور أن توضح للفلاحين العرب رغبة السلطة البريطانية في حمايتهم، قد منيت بالفشل. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك يتمثل في بؤس الجماعة الفلاحين المعنية، والتي لم تكن تملك لا الكفاءات التقانية ولا الإمكانات المالية اللازمة لاستثمار حقيقي للأرض[٥١].

والقضية الكبرى الثالثة الخاصة بالمستأجرين هي قضية وادي الحوارث. فهذه الأرض التي تصل مساحتها إلى ٣٠ ٠٠٠ دونم على السهل الساحلي في منتصف الطريق بين حيفا وتل أبيب كانت تخص قبيلة الهوارة البدوية (ومصر أصلها المفترض). ففي ستينيات القرن التاسع عشر، سجل زعيم القبيلة الأرض باسمه، ثم باعها إلى رجل أعمال من بيروت. وقد قام هذا الأخير برهن هذه الملكية، واضطر ورثته إلى طرحها للبيع في مزادات. وهم يكلفون عوني عبد الهادي، ممارسًا مهنته

كمحام، بتمثيلهم. ويقال إنه حصل على رشوة ضخمة قدرها ٢ ٧٠٠ جنيه من جانب الصهيونيين لكي يؤول بيعها إلى الصندوق القومي اليهودي. والواقع أنه قد عقد صفقة سرية لصالح موكليه، الذين يحصلون على ثلاثة أضعاف المبلغ المعلن رسميًا في مزادات أبريل/ نيسان ١٩٢٩، أي ٠٠٠ ١٣٦ جنيه. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٩، يتلقى المستأجرون إشعارًا بالطرد. فيلجأون إلى القضاء، مشيرين إلى اللامشروعية المفترضة للصفقة (فهم يشككون في مشروعية التسجيل الذي حدث في القرن التاسع عشر). والحال أن القضية إنما تشغل المحاكم الفلسطينية على مدار سنوات، حيث يصبح عوني محاميًا للمستأجرين. وفي عام ١٩٣٣، يجري تجديد أمر الطرد. وقد قُدِّمت عروض بدفع تعويضات لكن المستأجرين رفضوها، وتصبح القضية رمزًا للحركة القومية الفلسطينية. وفي نهاية الأمر، جرى طرد المستأجرين (٢٠٠ ١ شخص مع عائلاتهم) وتسكينهم في أراض عامة قريبة. فيختفي الهيكل القبلي مع نقلهم[٥٢].

وهذه القضايا تخص مستأجرين وتدوم لسنوات. وتُرفع الدعاوى أمام المحاكم بصورة منتظمة وتظل المسألة مدرجة في جدول الأعمال. وعلاوة على تصفية الملكية الكبيرة التي أصبحت أجنبية، فإننا نجد عمليات بيع لممتلكات كنسية، خاصة ممتلكات بطريركية القدس الأرثوذكسية.

ويمكننا أن نتعرف على أصول هذه الممتلكات من إحصائية لا تتعلق، لسوء الحظ، إلاَّ بما يزيد قليلاً عن نصف الاستحواذات:

توزيع الملكية العقارية اليهودية من زاوية أصحابها السابقين، يتعلق الاستقصاء بنسبة ٥٥,٤% من الاستحواذات [٥٣]

	إجمالي الحيازات بالدونم	حيازة متأتية من كبار الملاك المتغيبين		حيازة متأتية من كبار الملاك المقيمين		حيازة متأتية من مصادر متنوعة[٥٤]		حيازة متأتية من الفلاحين	
		دونم	%	دونم	%	دونم	%	دونم	%
١٨٧٨-١٨٩٠	٦٧٠٧٣			١٨٨٠٩	٢٨	٤٨٢٦٤	٧٢		
١٨٩١-١٩٠٠	٦٠٢١٨	٢٣٩٠١	٣٩,٧	٣٦٧٨	٦,١	٦٨٩٨	١١,٥	٢٥٧٤١	٤٢,٧
١٩٠١-١٩١٤	١١٨٢٩٠	٣٧٤٢٨	٣١,٦	٣٩٩٢٨	٣٣,٨	٣٥٨٣٩	٣٠,٣	٥٠٩٥	٤,٣
١٩٢٠-١٩٢٢	١٠٣١٣٧	٧٧٧٩٤	٧٥,٤	٢١٤٤٣	٢٠,٨			٣٩٠٠	٣,٨
١٩٢٣-١٩٢٧	٩٩٦٧٨	١٧١٧٠٦	٨٦	٢٤٧١٢	١٢,٤			٢٣٦٠	١,٦
١٩٢٨-١٩٣٢	٩٢٤٣٢	٤٢٠٣٨	٤٥,٥	٣٣٤٥٤	٣٦,٢			١٩٦٤٠	١٨,٣
١٩٣٣-١٩٣٦	٤١١٥٠	٦١٠٧	١٤,٩	٢٥٧٧٨	٦٢,٧			٩٢٦٥	٢٢,٥
الإجمالي	٦٨١٩٧٨	٣٥٨٩٧٤	٥٢,٦	١٦٧٨٠٢	٢٤,٦	٩١٠٠١	١٣,٤	٦٤٢٠١	٩,٤

ويمكننا أن نرى أنه، في أعوام ١٩٢٠ – ١٩٢٧ الحاسمة، كانت الغالبية الساحقة من المبيعات متأتية من كبار الملاّك، وهم في معظمهم غير فلسطينيين. وبالمقابل، هناك بالفعل مبيعات متأتية من أعيان فلسطينيين. والأسماء التي قدمها كينيث شتاين، استنادًا إلى القيل والقال عمومًا[٥٥]، تسمح في الأغلب برصد أن الأمر يتعلق بأناس من اتجاه النشاشيبي وبأن البيع إنما يتم ضمن منطق عقلانية اقتصادية. فالمال المكتسب من بيع الأراضي إنما يعاد استثماره فورًا في الحمضيات. وفي عدد معين من الحالات، من المحتمل أن البائعين، الذين عقدوا

الصفقات عن طريق سماسرة، لم يكونوا يعرفون من هم الــذين يحــصلون علــى الأرض في نهاية المطاف. ومن المؤكد أن هناك من تصرفوا بدافع من مــصلحتهم المالية وحدها. وما يجب أن نتذكره، في مسألة نقل الملكيات العقاريــة، هــو أننــا بإزاء بعض كبار الفاعلين اليهود الجماعيين، من جهة، وكثرة من الأفراد العــرب، من الجهة الأخرى. وكل أرض يبيعها العرب إنما تعــد أرضًــا يخــسرونها، لأن النصوص الصهيونية تحظر أي تنازل عن الأراضي للعرب، إلاّ في حالة مبادلــة أرض بأخرى.

ويظل الواقع الرئيسي أن الجماعة الفلاحية الفلسطينية ليست بائعة وأن مناطق بأكملها منيعة حيال أي استحواذ يهودي.

السكان الريفيون المستقرون بحسب الديانة والنواحي (تعداد عام ١٩٣١ وتقــدير بالنسبة لأواخر عام ١٩٤٤) [٥٦]

	جميع الديانات		المسلمون		اليهود		المسيحيون		آخرون	
	١٩٣١	١٩٤٤	١٩٣١	١٩٤٤	١٩٣١	١٩٤٤	١٩٣١	١٩٤٤	١٩٣١	١٩٤٤
فلسطين	٥٤٨٣٢٨	٨٧٢٠٩٠	٤٨٩٧٦١	٦٩٣٨٢٠	٢٩٢٧٦	١٣٨٢٢٠	٢٠٧٣٨	٢٧٧٦٠	٨٥٥٣	١٢٢٩٠
غزة	٥١٨٤٦	٨١٣٥٠	٥١٥٧٩	٧٨٣٥٠	٢١٣	٢٨٩٠	٥٤	١١٠	–	–
بئر سبع	١٤٢	١٥٠	١٣٥		٦	١٥٠	١		–	–
يافا	٣٠٨٧١	٩٠٦٧٠	٢١٦٠١	٣٦٩٥٠	٨٩٤٨	٥٣٠٠٠	٣٢٦	٦٦٠	١	–
الرملة	٤٥٠٨١	٧٣٤٣٠	٤١٢٦٤	٦١٧٥٠	٣١١٣	١١٣٠٠	٧٠٣	٣٨٠	١	–
الخليل	٤٨٥٤٦	٦٣٠٩٠	٤٨٥٣٤	٦٣٠٠٠	–	٨٠	١٢	١٠	–	.
القدس	٥٢٥١٤	٧١٢٧٠	٤٥٩٣٧	٦٣٥٥٠	٣٥٥٩	٣٢٠٠	٢٩٩٠	٤٤٨٠	٢٨	٣٠
رام الله	٣٤٧٧٦	٤٢٢٠٠	٣١٣٧٨	٣٨	–	٣٩٨	٣٨٥٠	٣	–	–
طولكرم	٤٢١١٢	٧٠٢٥٠	٤١٦٣٩	٦٠١٥٠	٣٨٠	١٠٠٠٠	٩١	١٠٠	٢	–
نابلس	٥٠٩٩٢	٦٨٦٣٠	٥٠٣٩٠	٦٧٨٠٠	٤	–	٥٩٧	٨٣٠	١	–
جنين	٣٧٢٣٢	٥٢٨٩٠	٣٦٤٨٢	٥١٨٨٠	٢	–	٧٤٨	١٠١٠	–	–
حيفا	٣٨٨٣٣	٨٤٦٧٠	٣٠٢٢٦	٤٨٢٧٠	٥٣٠٨	٣١٠٠٠	١٣٤٤	٢٠٥٠	١٩٥٥	٣٣٥٠
الناصرة	١٨٨٢٤	٢٩٥٩٠	١٤٥٩٨	٢١٨٥٠	٢٣٠٧	٥٣٠٠	١٩١١	٢٤٤٠	٨	–
بيسان	١١٢٩٣	١٨٤١٠	٩٢٩١	١١١٩٠	١٨٥٦	٧٠٠٠	١٣٩	٢٢٠	٧	–
طبريه	١٨٠١١	٢٧٨٩٠	١٣٥٩٥	١٧٩١٠	١٣٩٤	٧١٠٠	١١٢٨	١٦٠٠	١٢٨٠٨٩٤	
عكا	٣٧٨٤٢	٥٥٩٧٠	٢٦٤٦٧	٣٧٤٠٠	٥٥	٢٩٠٠	٦١٤١	٨٨٢٠	٥١٧٣	٦٨٥٠
صفد	٢٩٤٠٧	٤١٦٩٠	٢٦٦٤٥	٣٥٤١٠	١١٣١	٤٣٠٠	١١٤٩	١٢٠٠	٤٨٢	٧٨٠

و«الآخرون» هنا هم الدروز أساسًا. وبما أن سكان النقب لم يجر اعتبارهم مستقرين فلم يتم أخذهم في الحسبان في الإحصاء، بيد أن تعداد عام ١٩٣١ يشير إلى جماعة سكانية ريفية بالنسبة لناحية بئر سبع تتألف من ٤٨ ١٢٣ نسمة. وينتج من الجدول أنه حتى وإن كان اليهود يشكلون أغلبية السكان في ناحية يافا في عام ١٩٤٤ وأقلية قوية في ناحية حيفا، فإن انغراساتهم لا تصل إلى تكوين جماعات متلاحمة حقيقية. فنحن بالأحرى بإزاء أرخبيل من المواقع المختلطة بالسكان العرب، مع ضفة غربية شبه خالية من الاستيطان اليهودي (نواحي الخليل وجنين ونابلس ورام الله)، إلاّ في منطقة القدس، حيث لا يشكل السكان الريفيون اليهود غير أقلية صغيرة (٣٢٠٠ من إجمالي ٧١٢٧٠ نسمة في عام ١٩٤٤).

ويشير تقاطع المعطيات الجغرافية مع معطيات شراء الأراضي إلى أن خريطة الاستيطان اليهودي تندرج في تاريخ فلسطين الزراعي. فمواقع فعله المميَّزة هي السهل الساحلي، حيث يوجد قطاع الزراعة الحديث، ووديان الشمال، حيث تشكلت في القرن التاسع عشر ملكيات كبيرة. وقُرْبُ التجمعات السكانية ذات الجماعات السكانية اليهودية القوية عاملٌ إضافي، ومن هنا الشذوذ النسبي لمنطقة القدس.

وفي جزء لا بأس به من السهل الساحلي، من المؤكد أن زراعة الحمضيات الكثيفة تسمح بتخفيف وقع صدمة الاستيطان، بل وبخلق تضامنات في بعض الحالات. وبالمقابل، فإن مسألة المستأجرين في الملكيات الكبيرة السابقة تطرح مشكلة إنسانية جسيمة. فنحن بإزاء الفصيل الأكثر بؤسًا بين صفوف الجماعة الفلاحية العربية، والذي يفتقر إلى رءوس الأموال وإلى المعارف الزراعية. والحال أن المحاولات البريطانية الرامية إلى تحويل هذا الفصيل إلى جماعة فلاحية مستقلة بفضل التعويضات النقدية وتدابير إعادة التوطين إنما تعد، إلى حد كبير، محاولات غير مثمرة. ودوام المشكلة يخلق توترًا مستديمًا. ومصير المستأجرين المحزن يزعج الفلاحين الآخرين، الذين يرون في وضعهم ما ينبئ بما قد يكون مصيرهم هم.

والواقع، ضمن الإطار السياسي للانتداب، أن التركيب الراسخ لبنية الجماعات الفلاحية الفلسطينية إنما يسد الطريق أمام أي أمل في توسع حقيقي للاستيطان

الريفي اليهودي. وخوف الفلاحين العرب لا مبرر له مادام الوجود البريطاني قائمًا. لكنهم، بالمقابل، محقوق تمامًا في اعتبارهم أن الاستيطان الريفي اليهودي لا يشكل مجتمعًا زراعيًا عاديًا. ولا يوجد في عودة مهاجرين يهود إلى الأرض في زمن النزوح عن الريف أي منطق اقتصادي، و، خارج الدافع الإيديولوجي القوي، لا يوجد أي منطق تنموي. فنحن، بالدرجة الأولى، بإزاء سلاح معركة، بإزاء أداة للاستحواذ على الأرض ولإعطاء الجماعة اليهودية بُعدًا ترابيًا.

يشكل الانتداب شكلاً انتقاليًا بحكم تعريفه نفسه. وأخذًا بعين الاعتبار نفاد الظاهرة الاستعمارية، أراد المسئولون في مؤتمر الصلح إطالة أمد توسع أوروبا الاستعماري وإعلان نهايته سواء بسواء. والحال أن الميزة الجيوسياسية التي حصلت عليها بريطانيا العظمى كانت ثانوية نسبيًا: تأمين تواصل الطريق الجوي إلى الهند وتكوين جدار لأجل حماية مصر وقناة السويس من الخصم الممكن الوحيد، فرنسا! وكانت مصالح البريطانيين الاقتصادية في فلسطين طفيفة، ولم يكونوا بحاجة إلى إدارة البلد لكي يشتروا منه البرتقال. ورجال الانتداب، بالرغم من مواجهتهم لوضع سياسي صعب ودون أن تكون لديهم إمكانات مالية خاصة، إنما ينتقلون من رؤية فيكتورية عن عبء الرجل الأبيض إلى عمل تكنوقراطي بشكل متزايد باطراد قوامه التنمية الاقتصادية. والدليل على ذلك هو تضخم إدارة الانتداب، قياسًا إلى ضعف التأطير البيروقراطي المميز للإمبراطورية البريطانية.

وتكمن خصوصية الوضع الفلسطيني في الهجرة والاستيطان اليهوديين. إذ لا يمكن تشبيه فلسطين بـ«البلاد الجديدة» (الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلنده...) في الزمن نفسه. ونشاط الانتداب الاقتصادي لا يسمح بإيجاد طاقة استيعاب حقيقية. والاستيطان اليهودي أقرب بكثير إلى الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الشمال الأفريقي، خاصة في الجزائر، حيث يقوم المتروبول بتمويل استيطان المهاجرين قبل أن يتسنى لهؤلاء الأخيرين تدبير موارد مستقلة لأنفسهم.

ومن الواضح أن بريطانيا العظمى ليست متروبول فلسطين. وبشكل أوضح مما كانت عليه الحال في العصر العثماني، نجد أن هناك تقاسمًا للأدوار: فالبريطانيون يتحملون مسئوليات السلطة السياسية وحفظ الأمن العام، بينما يتحمل الشعب اليهودي بمكوِّناته الصهيونية أو الخيرية تمويل الاستيطان. والمقام القومي

اليهودي نتاج لاجتماع هذين العاملين. وفي أواخر عشرينيات القرن العشرين، وبالرغم من الجهود الضخمة المبذولة، يبدو هذا المقام جد بعيد عن التمكن من الوصول إلى هدفه النهائي، تكوين الدولة اليهودية. ومن المؤكد أن المقام القومي اليهودي قد أصبح واقعا ملموسًا، إلاَّ أنه إذا كان يتمتع بالحماية البريطانية، فإنه لا يحوز الموارد المالية والبشرية اللازمة للسيطرة على البلد. وسوف يتغير الوضع جذريًّا مع انتهاء الاستقرار الظاهر الذي عرفته عشرينيات القرن العشرين والعودة إلى زمن كوارث أوروبية.

وطالما ظلت فلسطين ضمن إطار الإمبراطورية الليبرالية البريطانية، فمن غير الممكن تحويلها إلى أرض إسرائيل. فالتناقض موجود في الالتزام المزدوج الذي نظَّر له البريطانيون وعصبة الأمم. وهو ملحوظ بشكل خاص في المجال الاقتصادي. فالمقام القومي اليهودي لن يكون بوسعه الأمل في أن يصبح دولة يهودية إلاَّ إذا دخل السكان العرب في سيرورة إفقار متصل يدفعها إلى النزوح بشكل جماعي. لكن تكوين المقام القومي اليهودي والسياسةُ البريطانية يفعلان كل شيء لأجل تنمية البلد بتزويده ببنى تحتية للمواصلات وبتوفير الطاقة. ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، ودون أثر للهجرة اليهودية، كان مستوى معيشة السكان العرب أعلى بالفعل من مستوى معيشة السكان المصريين والسوريين والعراقيين. فاللبنانيون وحدهم هم الذين كانوا في وضع أفضل في المنطقة. وكانت الهجرة العربية الفلسطينية إلى بقية الشرق الأدنى أمرًا مستبعَدًا، أللهم إلاَّ فيما يخص أقلية صغيرة من الكوادر. وكما بالنسبة لليهود، فإن القانونين الخاصين بحصص المهاجرين إنما يحولان دون دخول الولايات المتحدة، المخرج السابق للفائض السكاني في الشرق الأدنى. وفي عالم تصبح فيه الحدود صارمة بشكل متزايد باطراد، فإن عين المنطق الذي يوجِّه الهجرة اليهودية المتبقية إلى فلسطين إنما يمنع العرب من مغادرتها.

وتقدُّمُ مستوى المعيشة العربي اعتبارًا من عام ١٩٢٠، وهو تقدم سافر من حيث الكمية النقدية التقديرية وأقوى أيضًا من حيث التنمية البشرية، لا علاقة له تذكر بالتحويلات المالية المتأتية من القطاع اليهودي. فهي ثانوية تتم عن طريق الدولة والأرجح أنها قد بولغ في حجمها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار إعادة استثمار

المال المدفوع خلال الصفقات العقارية[٥٧]. والحال أن حصة مهمة قد عادت بالفائدة على أناس يحيون خارج فلسطين بينما جرى تحييد حصة أخرى بسبب ارتفاع أسعار الأراضي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجمل أعوام ١٩٢٢ – ١٩٤٧، أي الدور المحرّك الذي لعبته الحمضيات ورواج زمن الحرب العالمية الثانية على التعاقب، فإن المعدل السنوي لنمو الناتج الداخلي الصافي للاقتصاد العربي إنما يصل إلى نسبة ٦,٥% (وإلى نسبة ٣,٦% بالنسبة للفرد). وهذا النمو داخلي أساسًا. ولا يصل أي اقتصاد في الشرق الأدنى إلى مثل هذه الأداءات في الفترة المشار إليها. أمَّا نمو الاقتصاد اليهودي فمعدله السنوي يصل إلى نسبة ١٣,٢% (وإلى نسبة ٤,٨% بالنسبة للفرد)، لكنه مدعوم إلى حد كبير جدًّا من الخارج. ومن جهة أخرى، فإنه إذا كانت الحصة اليهودية في الإنتاج الفلسطيني تصل في عام ١٩٣٣ إلى نسبة ٥٦%، فإنها إنما تظل ثابتة على هذا المستوى إلى نهاية الانتداب، بينما تتذبذب الحصة العربية منذ عام ١٩٣٣ حول نسبة تتراوح بين ٤٢% و٤٥%، وهو ما يدل على أن الاقتصادين يتقدمان بإيقاعين متساويين.

ومن ثم فإن رد الفعل العربي على المقام القومي اليهودي إنما يعبر عن نفسه على عدة مستويات: نمو في العدد لأجل مواجهة الهجرة، وأداء اقتصادي ملحوظ بالنسبة إلى المنطقة و، بالطبع، فعل سياسي. وبما أن الأمر يتعلق بالأرض المقدسة، فإن المواجهات سوف تُستَأْنَفُ حول رموز يختلط فيها مقدَّسُ الدين بمقدَّس الأمة.

الفصل الرابع

حائط المبكى

" لقد أبلغ المؤتمر الإسلامي المندوبية السامية الإنجليزية باحتجاجه الشديد على تعدي اليهود. وقد تفهمت السلطات الإنجليزية حقًا. وعندئذ انقلب العالم الإسرائيلي عليها وسعى إلى الإيحاء بأن مندوبي الحكومة البريطانية يتحملون المسئولية عن تفجير عنف طـائفي. والمؤتمر الإسلامي يحتج على هذا الأسلوب في التصرف ويدعو عصبة الأمم إلى النظر في هذه المسألة جد الخطيرة بحيث إنها تهم النظام الدولي نفسه.

" وفي هذا الصدد، يلفت المؤتمر الإسلامي انتباه عصبة الأمم إلى المخاطر التي يمثلها بالنسبة للسلام الديني القانونُ الذي أصدرته حكومة فلسطين في عام ١٩٢٤، والذي يجيـز المصادرة لأجل مصلحة عامة. والمؤتمر لا ينكر نفع قانون مصادرة مماثل للقانون الموجود في الدول الأوروبية العظمى، إلاّ أنه لا يعترف بأنه يجوز، باسم هـذا القـانون، المسـاس بالأماكن المقدسة. فهذا القانون إنما يشبه أداة حرب مُعَدَّة للتمكن يومًا ما من التعدي علـى هذا الوقف الخيري أو ذاك من الأوقاف العائدة للمسلمين.

" ومن شأنه بالأخص أن يسمح لليهود، سعيًا إلى مصلحة، ليست مصلحة نفع عـام، بل مصلحة دينية، بوضع أيديهم شيئًا فشيئًا على أماكن المسلمين المقدسة، وربمـا علـى الأماكن المقدسة العائدة لطوائف أخرى أيضًا.

" ويشدِّدُ المسلمون على ضرورة تعديل قانون المصادرة هذا وعلى ضرورة احتوائـه على تحفظات صريحة فيما يتعلق بهذا الشأن.

" ويلفت المسلمون انتباهكم إلى واقع أن السلطة القضائية الأعلى في فلـسطين، أي سلطة النائب العام، لا يجب أن تكون في أيدٍ صهيونية، بل يجب أن يُعْهَدَ بها إلى نائب غير متحيز بالمرة، وعازمٍ على الإعلاء من منزلة مبدأ الحياد المطلق إزاء الشأن الديني».

رسالة إلى عصبة الأمم من شكيب أرسـلان وإحـسان الجابري ورياض الـصلح، باسـم اللجنـة الـسورية – الفلسطينية، بتاريخ ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٨[1].

في الشطر الثاني من عام ١٩٢٨، تنتهي أزمنة الانتداب السعيدة، الأزمنة التي كان بالإمكان فيها الأمل في قيام تعايش مقبول من جانب جميع عناصر المجتمع. وفي مسلسل الأسباب التي أدت إلى أعمال العنف في أغسطس/ آب ١٩٢٩، ركز المعاصرون والفاعلون على رصد تلاعبات تهدف، في كل معسكر، إلى الفوز بهيمنة سياسية. ويبرزُ الصهيونيون دورًا مؤذيًا ينسبونه إلى الحاج أمين الحسيني، الذي يقال إنه قد تعمد تأجيج المشاعر الدينية واستثارة أعمال العنف، سعيًا منه إلى استعادة موقع عائلته وفريقه المهدَّد. وبشكل مناظرٍ، يلقي المعسكر العربي بالمسئولية على قيادة صهيونية، يقال إنها، في سعيها إلى إخراج المقام القومي اليهودي من ركوده الاقتصادي، قد قامت على نحو مباشر بإعادة طرح مسألة الأماكن المقدسة بهدف إعادة الدياسپورا إلى أحضان الصهيونية في وقت يتزايد فيه عدم مبالاة هذه الدياسپورا بالصهيونية.

ومع تذكر المسئوليات الفردية، والموجودة بالفعل، فإنه لا يجب الخلط بين أسباب الأحداث ونتائجها. فتعبئة المشاعر، والتي تحدث اعتبارًا من الشطر الثاني من عام ١٩٢٨، لها منطقها الخاص، وفعل المسئولين السياسيين إنما ينجر وراء التعبئة الشعبية بأكثر من توجيهه لها.

والحال أن سقوط الدولة العثمانية وقيام نظام الانتدابات قد غير بشكل جذري مكانة المسلمين في مجتمع الشرق الأدنى. فخسارة السلطة السياسية والتي دل عليها انتهاء تماهي الدولة مع الإسلام السنّي كان من الممكن أن تكون نذيرًا بتسارعِ انحدارٍ. لكن ذلك لم يحدث. فمنذ أوائل عشرينيات القرن العشرين، ولأول مرة منذ قرون، تجاوز معدل مواليد المسلمين معدل مواليد غير المسلمين، وفي أواخر العقد، يمثل تكاثر الخريجين المسلمين بداية تدارك نشيط للتأخر التعليمي قياسًا إلى عناصر المجتمع الأخرى. وقد رمزت حركة الشبيبة المسلمة إلى طموح هذه الجماعة الاجتماعية الجديدة إلى الحصول على وضعية اجتماعية أفضل. وفي مجمل المنطقة، نجد أن رفض النظام الاستعماري قد مزج المعجم الجديد الخاص بالنضال المعادي للإمبريالية برفض المجتمع المشرقي بوجود المسيحيين القوي فيه. وهكذا فإن المبشرين المسيحيين، خاصة البروتستانت، قد أصبحوا الهدف الأول لإعادة التأكيد السياسي هذه. وتلك حالة القدس مع تظاهرات الاحتجاج ضد مؤتمر الإرساليات التبشيرية البروتستانتية.

وفي فلسطين، لا يجب لإعادة توحيد القوى السياسية العربية حول تيمة إنشاء جمعية تشريعية أن تجعلنا ننسى المطالب الأخرى التي جرى طرحها. فالتمثيل الزائد عن الحد للموظفين البريطانيين في الإدارة الفلسطينية إنما يجري الاعتراض عليه من جانب خريجين يريدون، ببساطة تامة، أخذ الوظائف التي يرون أنها يجب أن تؤول إليهم. ثم إنهم لا يتحملون المعجم المتعالي، بل الاحتقاري، الذي يستخدمه الموظفون البريطانيون والذين يصفونهم عمومًا بأنهم عديمو الكفاءة. وفي عام ١٩٢٨ أيضًا، نجد أن الأزمة الاقتصادية التي تطال الاقتصاد اليهودي تمتد إلى القطاع العربي لأسباب أخرى. فالزراعة الفلسطينية، التي عرفت حاصلات ممتازة في ظل حكم اللورد پلامر إنما تصاب بمصاعب مناخية. ويتعزز ضيق الفلاحين العرب من الاستيطان الصهيوني، الأمر الذي يؤدي إلى خلق فضاء للمناورة بالنسبة للفعل السياسي. والحال أن المسئولين البريطانيين، الذين اعتبروا أنفسهم دومًا مدافعين عن البسطاء ضد استغلال الأعيان لهم، وهو ما كان هؤلاء المسئولون بعيدين عنه في الواقع، لم يروا على الإطلاق تشكل هذا التململ الريفي الجاهز للتوحد مع سخط النخب الحضرية.

ومنذ صعود الحاج أمين الحسيني إلى المناصب الدينية الأعلى، مارس عمله على مستويين متمايزين تمامًا. فهو، في آن واحد، مرجع ديني مسلم ومسئول سياسي عربي. ويمكننا أن نرصد بوضوح هذين الجانبين في أغسطس/ آب ١٩٢٨. وفي سوريا، قام هنري پونسو، خليفة جوڤنيل، بعقد الجمعية التأسيسية التي كان قد وُعِدَ بها بعد سحق الانتفاضة. وفي التوِّ والحال، يعترض القوميون على إدراج صلاحيات الانتداب في مشروع الدستور ويعيدون إطلاق مشروع وحدة سورية بتحرير مادة هي المادة ٢ ذات الطابع الهجومي[٢]:

" إن الأراضي السورية المنتزعة من الدولة العثمانية إنما تشكل وحدة سياسية لا تقبل التجزئة. وهذه الوحدة لا تلغيها التقسيماتُ الحادثة منذ انتهاء الحرب إلى اليوم.

والحال أن الفرنسيين لم يخطئوا إذ رأوا في ذلك ليس مجرد تشكيك في وجود لبنان و«دول مشرقية» أخرى تحت الانتداب الفرنسي، بل تشكيكًا أيضًا في فصل فلسطين عن سوريا. وفي ١٠ أغسطس/ آب ١٩٢٨، يفض پونسو انعقاد الجمعية

التأسيسية لمدة ثلاثة شهور. بيد أن هذا الفض المؤقت سوف يصبح نهائيًا. وفي فلسطين، في منتصف أغسطس/ آب[٣]، يلتقي الحاج أمين وعوني عبد الهادي بقوميين سوريين كالقوتلي وإحسان الجابري وعادل أرسلان. وهم يصدرون بيانًا مشتركًا يطالبون فيه بتكوين سوريا متحدة تضم فلسطين، على أن يكون أحد أبناء ابن سعود ملكًا عليها. وهكذا نعود، بنبرة معادية للهاشميين عن قصد، إلى تيمة سوريا الجنوبية.

وفي ٢٧ أغسطس/ آب، يحتفل المفتي الأكبر احتفالاً مهيبًا بانتهاء المرحلة الأولى لأعمال ترميم مساجد الحرم الشريف[٤]. فمنذ توليه لمنصبه، كرَّس نفسه لهذه المهمة التي أصبحت ملحة. وقد حشد معماريين أتراك وبريطانيين أعدوا لهذا العمل إعدادًا يتميز بالاعتناء. والحال إن ريتشموند، بوصفه مديرًا لمصلحة الآثار، قد قدم عونه. ثم إن الحاج أمين الحسيني، بما أن المجلس الإسلامي الأعلى لم يكن يملك الإمكانات المالية الكافية، قد أصبح جامعًا للتبرعات، لا يعرف الكلل، في مجمل العالم الإسلامي. وهكذا فقد جمع تبرعات من الحجاز (الملك حسين) ومن الهند (من مسلمي بومباي وأمراء هنود) ومن العراق (الملك فيصل). كما أن همه كان ذا طابع اقتصادي أيضًا. فأعمال الترميم في الحرم قد سمحت بإعادة إطلاق نشاط حرفي فني في مجالات الموازييك أو أعمال الزجاج.

وهو يدعو إلى الاحتفال الأمير عبد الله وممثلي مختلف البلدان الإسلامية المتبرعة ومديري إدارة الانتداب، الذين تلقوا شكرًا حارًا على ما قدموه من عون. ويرى القائم بأعمال المندوب السامي في الحدث علامةً على نهضة حقيقية للطائفة المسلمة في فلسطين.

وخلال الشهور الستة التي تفصل بين رحيل اللورد پلامر ووصول خليفته، يمارس هـ. ك. لوك، السكرتير العام للانتداب، مهام المندوب السامي بصورة مؤقتة. وكان والده ذا أصل يهودي مجري وحاصلاً على الجنسية الأميركية، بينما كانت والدته مسيحية نمساوية من وسط صغار النبلاء. وبما أنه قد جرت تربيته تربية مسيحية، فقد صاغ اسمه (لوكاس) صياغة إنجليزية وفعل كل ما يمكن لإخفاء أصله اليهودي. وقد عمل في إدارة الانتداب كمساعد لستورس في القدس. ومع احتفاظه بعلاقات ودية مع الصهيونيين، كان على قناعة بضرورة مصالحة

المعارضة العربية عبر التقدم في طريق الحكم الحر، ومن هنا تقديره لعمل المفتي، وهو تقدير حافل بالثناء(٥).

مسألة حائط المبكى

أولى الحاج أمين الأولوية في عمله للأماكن المقدسة في الحرم الشريف. والحال أن حائط المبكى كان قد أصبح، منذ عام ١٩١٨، رهانًا رئيسيًا في العلاقات بين اليهود والعرب. وقد أعادت حوادث عام ١٩٢٦ التذكير بأهميته. ومن ثم فإن الحاج أمين، معتبرًا نفسه حارس ثالث أماكن الإسلام المقدسة، لم يكن بوسعه ألاّ يتخذ موقفًا حاسمًا تجاه الموضوع. فالحائط ينتمي إلى وقف أبو مدين الإسلامي، والذي أنشأه أحد أحفاد وليٍّ مسلمٍ مغربيٍ في القرن الرابع عشر(٦). وبالنسبة لهذا التيار الصوفي الإسلامي، فإن القدس، أولى القبلتين، لابد لها من أن تستعيد هذه المكانة في آخر الزمان أو حتى قبل ذلك. فمهدي آخر الزمان لابد له من الظهور في المسجد الأقصى. والمسجد مستند، ببناياته الثانوية، إلى سور الحرم. وقد تكوَّن حي مغربي خارج هذا الحرم. والحال أن وثيقة تأسيس الوقف تحظر رسميًا أي نزع لهذه الممتلكات. وهناك درب اسمه درب المغاربة، وهو درب ضيق بالأحرى (يتراوح طوله بين ٢٩ و٤٥ مترًا بينما يصل عرضه إلى ٤,٢)، يفصل سور الحرم عن البنايات. ويبدو أن هذا الجزء من الحائط يرجع إلى زمن هيرود الأكبر. ويرى لويس ماسينيون(٧):

[أن] الأقصى كان القبلة الأولى وسوف يصبح القبلة الأخيرة. فالإسراء الليلي، حيث أسرى الله «بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصا» (والذي ميَّزه عمر لدى دخوله القدس) [السورة ١٧، الآية ١] إنما يثبت بما فيه الكفاية أن القدس، «مدينة الأنبياء»، هي «القبلة القلبية» الأولى لمحمد، وأن «مربد البراق» (مرقاة ذلك الجواد الأسطوري الذي لا يتحدث عنه القرآن، والذي يماهيه الدروز بسلمان)، أمام بوابة المغاربة، هو بتعبير أدق «محط» الانجذاب الروحي لمحمد، وهو «محط» يجابه السور الهيرودي للهيكل المهدوم، على بعد عدة أمتار من حائط المبكى.

ومنذ أواخر العصر الوسيط، نقل المؤمنون اليهود تدريجيًا موقع صلواتهم المميَّز في القدس من جبل الزيتون إلى حائط المبكى. وقد سمحت لهم سلطات الوقف بالصلاة هناك، بيد أنها حظرت عليهم إحضار أشياء إلى المكان. وبحسب المبدأ الحقوقي للوضع القائم، فإن أي تغيير، ولو كان طفيفًا، في الممارسات الدينية، إنما يؤدي إلى خلق حقوق. ومن شأن وجود دائم للأشياء أن يجر تدريجيًا إلى تحويل المكان إلى معبد يهودي. ويبدو أن المؤمنين المسلمين، خلال الجزء الأكبر من العصر العثماني، لم يروا أي خطر في مجيء الحجاج اليهود. وتبدأ الأمور في التغير مع محاولات إدمون دو روتشايلد الحصول على الحائط والأماكن المحيطة به، وهو عمل تحظره وثيقة تأسيس الوقف حظرًا صارمًا. ويصبح سكان الحي يقظين. ويتعزز الانزعاج مع المحاولة الصهيونية الرامية إلى امتلاك الموقع، في عام ١٩١٨. وفي الأعوام التالية، تشير حوادث جديدة إلى أن المسلمين يراقبون بانتباه أفعال وتصرفات الحجاج اليهود.

وفي ٢٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٢٨، خلال عيد كيبور، يُحضِرُ المحتفلون دريئة أو حاجزًا ساترًا لفصل الرجال عن النساء. وعلى الفور، يسارع سكان الحي إلى إشعار السلطات الدينية المسلمة بما يجري[٨]:

ذهب المفتي[٩] إلى حاكم المدينة وأوضح له أن وجود الحاجز الساتر إنما يشكل تحويلاً للزقاق إلى معبد يهودي، بما يعد انتهاكًا للوضع القائم واستيلاءً على المكان من شأنه أن يصبح استيلاءً غير قابل للإلغاء إذا ما جرى السكوت عنه ولو مرة واحدة. وقد أضاف أن هذه المناورة نفسها كانت قد وقعت قبل سنتين عبر إحضار مقاعد مطوية، وقد صودرت هذه المقاعد من الحضور بتدخل منه. فأصدر الحاكم أمرًا بإزالة الحاجز الساتر وقام الضابط الإنجليزي، قائد الشرطة المكلَّفة بحفظ النظام قرب الحائط، بدعوة حضور الاحتفال إلى إزالته بأنفسهم؛ فرفضوا ذلك، قائلين إنهم بصدد أداء صلاة لا يجب وقفها بأي ذريعة كانت. ومن ثم فقد قامت الشرطة بتنفيذ العملية بنفسها ونجم عن ذلك في هذا الزقاق الضيق تدافعٌ من السهل تخيله.

ويؤدي تدخل الشرطة إلى احتجاجات حامية من جانب السلطات الصهيونية. فهي تعترف بأنه قد حدث بالفعل «انحراف واضح عن العادات القديمة المتصلة

بالترتيبات الاحتفالية للمراسيم الدينية»، لكنها ترى أن هناك عدم تناسب كاملاً في ذلك الفعل الذي أدى إلى إرباك صلاة المحتفلين اليهود في المكان الأقدس بالنسبة لهم وفي اللحظة الأقدس في العام. ومنذ غداة الحدث، تنطرح برمتها مسألة الوضعية الحقوقية للحائط[١٠]:

دار تحريض قوي في الأوساط اليهودية حول هذا الحادث، الذي جرى استغلاله وربما يكون قد جرى التحضير له سعيًا إلى شد انتباه العالم إلى مسألة حائط المبكى والمطالبة مرة أخرى بتسليم الموقع للطائفة اليهودية. فجميع الهيئات القائمة لهذه الطائفة قد اجتمعت وصوتت بالموافقة على خطابات احتجاج موجَّهة إلى الحكومة، وجرى إرسال برقيات إلى لندن وجنيف وقد ألغيت دعوة كانت بلدية تل أبيب قد وجهتها إلى ضباط حاملة الطائرات *Eagle*.

ويتصرف المسلمون، من جهتهم؛ بشكل مماثل:

ردًا على هذا الهجوم، شكل المسلمون «لجنة الدفاع عن البراق الشريف» (أسطورة إسلامية يجري فيها ربط هذا الاسم الرمزي بحائط المبكى)، والتي أرسلت برقيات إلى القناصل في القدس وإلى لندن وجنيف، الخ. وبعد ظهيرة ٣٠ سبتمبر/ أيلول، تدفق حشد غفير على ساحة مسجد عمر؛ ويتألف هذا الحشد من وفود من جميع مدن فلسطين جاءت لتأكيد حقوق المسلمين في الموقع محل النزاع.

ومن الواضح أن انتهاك الوضع القائم إنما يصدر، في تسلسل الأحداث، عن المحتفلين اليهود. وقد نشرت صحافة القدس اليهوديةُ قبل أيام قليلة من الأحداث مقالاً حول ضرورة توسيع الطريق المؤدي إلى الحائط خلال الأعياد الدينية الكبرى، وذلك بالنظر إلى تدفق الحجاج الذين لا يمكنهم بعدُ الوصول كلهم إلى موقع الصلاة بسبب ضيق الممر. ويجري اقتراحُ تملُّكِ بيوت المغاربة وهدمها. فهذا من شأنه أن يدل على مدى سير «خلاص إسرائيل» على الدرب الصحيح[١١]. وفي عدة مناسبات في عشرينيات القرن العشرين، طلبت سلطات الانتداب من الحاخامية عدم تغيير الممارسات المعهودة بأي شكل، انتظارًا للتوصل إلى اتفاق مع المسلمين.

وقد تصرفت السلطات الإسلامية بشكل قانوني مطالبَة بتدخل الشرطة البريطانية. والحال أن احتجاجات الصهيونيين الحامية قد استثارت رد فعل مماثلاً من جانب المسلمين وكان الحاج أمين هو منظم رد الفعل هذا. ويرى الصهيونيون أن الحادث يطرح مجمل مسألة وضعية المقام القومي اليهودي. فبحسب الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٢، فإن الشعب اليهودي موجود في فلسطين «بحكم حق يتمتع به وليس بحكم منّة من أحد». والحال أن هذا الشعب موجود في المكان الأقدس بالنسبة له بحكم منّة وليس بحكم حق يتمتع به. ويشجب الصهيونيون انعدام عدالة هذا الوضع ويطلبون من حكومة الانتداب الاتجاه إلى مصادرة مباني الحي المغربي، لأجل مصلحة عامة. ويجب على السلطة العامة أن ترغم السلطات الإسلامية على التنازل عن حي الحائط[١٢].

ويرى المسلمون أن الحائط لا ينفصل عن المحيط الذي صاغه المسجد الأقصى. وهذا هو الموقف الذي اتخذه المجلس الإسلامي الأعلى[١٣]:

١. إن هذه الناحية من الجدار المذكور، هي مكان البراق الشريف، نسبة لبراق النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، ليلة الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وإن المسلمين في جميع الأقطار يجلّون الإسراء الذي جاء نصًا في القرآن الكريم.

٢. إن هذا الجدار هو جدار المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين، الذي هو عند المسلمين عامة بمنزلة حرم مكة المشرّفة وحرم المدينة المنوّرة.

٣. إن كل جزء من الحرم الشريف وكل جدار يحيطه بما فيه هذا الجدار الغربي هو في عقيدة المسلمين جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك الذي أشار النبي، صلى الله عليه وسلم، إلى فضل زيارته والصلاة فيه، وشدّ الرحال إليه من أدنى الجهات وأقصاها.

من هذا كله يُعْلَمُ أن المسجد الأقصى وكل جزء من الحرم الشريف القدسي، وخصوصًا هذه الناحية من الجدار الغربي التي هي مكان البراق الشريف، له مكانة مقدسة عظمى عند المسلمين عامةً، في مشارق الأرض ومغاربها، وأنهم يتعلقون بهذا المسجد المبارك المذكور في القرآن الكريم تعلقًا دينيًا شديدًا مقرونًا بالإجلال والتعظيم.

ولم يحدث قط أن نشأت قضية كهذه في تاريخ القدس المعذّب. ومن المؤكد أن النزاعات كانت مستديمة، لكنها كانت من حيث الجوهر مواجهات بين صفوف

المسيحيين حول ملكية أماكن مقدسة مختلفة. وضمن هذا الإطار تشكَّل قانون الوضع القائم. أمَّا هذه المرة، فإننا بإزاء صدامات مباشرة بين ممثلي ديانتين مختلفتين، مع وجود خلط، منذ البداية، بين المقدَّس الديني والمقدَّس القومي. وسرعان ما توسِّعُ لجنة الدفاع التي شكَّلها المسلمون من المسألة. فهي ترى أن الرغبة في الحصول على الحائط ومصادرة الحي المغربي ليست سوى المرحلة الأولى في خطة أوسع تهدف إلى الاستيلاء على الحرم الشريف برمته وهدم مساجده وإعادة بناء الهيكل فيه[١٤]. وعلى الفور، تضطلع السلطات الإسلامية بأعمال في الوقف، فتنشئ فيه مسجدًا وترفع فيه الأذان الداعي إلى الصلاة، الأمر الذي يستثير رد فعل عنيفًا من جانب السلطات الصهيونية التي تشجب بدورها ما تعتبره انتهاكًا للوضع القائم.

وقد عمل الحاج أمين على صوغ الرابطة بين الجانب العربي والجانب الإسلامي لعمله. وفي مستهل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، عقد مؤتمرًا إسلاميًّا في القدس حضره بشكل واسع قوميون عرب من سوريا[١٥]. وكانت القرارات من أهم القرارات لأنها تجعل من الفلسطينيين أوصياء على الأماكن الإسلامية المقدسة بالأصالة عن مجمل الأمة المسلمة[١٦]. وعزة دروزه هو المتحدث بلسان الوفد المكلَّف بإحاطة حكومة فلسطين علمًا بقرارات المؤتمر[١٧].

وفي لندن، تنزعج وزارة المستعمرات من الوضع. وكانت قد أحيطت علمًا باحتجاجات صادرة عن حاخام انجلترا الأكبر منذ ٣ أكتوبر/ تشرين الأول[١٨]. ويعلن المسئولون الصهيونيون عزمهم اللجوء إلى لجنة الانتدابات. وفي ١٠ أكتوبر/ تشرين الأول، يطلب القائم بأعمال المندوب السامي من ممثلي اللجنة التنفيذية الصهيونية إصدار تصريح يوضحون عبره أنهم ليست لديهم أي أطماع في الحرم الشريف. فيرفضون ذلك مؤكدين أن مثل هذا التصريح من شأنه إثارة نقاشات إضافية حول موضوعٍ تجاوز بالفعل كل نقاش. وفي نهاية المطاف، في نوفمبر/ تشرين الثاني، ترضخ المنظمة الصهيونية مؤكدة أنها تعترف بحرمة الأماكن الإسلامية المقدسة[١٩]. وهي تحيط الحكومة البريطانية علمًا من طرف خفي بأن تصريحًا يرفض أي طموح فيما يتعلق بالحرم من شأنه أن يكون محرجًا

لأن تصريحًا كهذا لن يقبله جميع اليهود. وبالمثل، فإن العريضة المقدَّمة إلى لجنة الانتداب ليس من شأنها تهدئة المسلمين[٢٠]:

تحرص اللجنة التنفيذية على أن ترفض بشدة الشائعات التي تعتبرها زائفة وتشهيرية والتي جرى ترويجها والتي تذهب إلى أن الشعب اليهودي تخامره نية تهديد حرمة مكان إسلامي مقدس يحيط بالمسجد الأقصى ومسجد عمر.

إن ما يطالبُ به الشعب اليهودي هو أن يتمتع بالحرية في الصلاة، بما يتماشى مع شعائره الدينية، دون تدخل من الخارج. والساحة الممتدة أمام الحائط موقع صلاة لليهود ويجب إنهاء وضع يجيز لمؤسسة تنتمي إلى جماعة أخرى – هي، في هذه الحالة، المؤتمر الإسلامي الأعلى– التدخل في الترتيبات التي يتخذها اليهود فيما يتعلق بأداء شعائرهم الدينية في المكان الأكثر إجلالاً بين أماكنهم المقدسة.

وبالمثل، فإن الشعب اليهودي يعتقد أن اللجنة الدائمة للانتدابات سوف تعترف بأنه لممَّا يتعارض مع روح ونص الانتداب إرغام المؤمنين اليهود الذين يؤدون الصلاة أمام الحائط على الانحشار في زقاق ضيق (طوله ثمانية وعشرون مترًا وعرضه ثلاثة أمتار وستون سنتيمترًا) بدعوى أنه توجد، على الساحة المتاخمة، بعض المخيمات التي تعد ملكًا لـ«الوقف» (منشأة خيرية دينية إسلامية)، لكنها ليست لها أي أهمية من الناحية الدينية.

وتطالب اللجنة التنفيذية الصهيونية بمصادرة الوقف المغربي. أمَّا مذكرة الحكومة البريطانية فهي تلقي بالمسئولية عن الوضع على فعل من جانب واحد قام به المحتفلون اليهود، الذين لم يخطروا السلطات باعتزامهم إدخال تغيير على ما هو متعارف عليه. والموقع نفسه مكان مقدس لدى المسلمين وهو يخصهم من الناحية الحقوقية. ومن ثم فإن:

حكومة فلسطين وحكومة صاحب الجلالة قد انتهتا إلى أنه وفقًا لنص المادة ١٣ من ميثاق الانتداب على فلسطين، تعد هذه المسألة واحدة من المسائل التي تحرصان بشأنها على صون الوضع القائم الذي فسَّرتاه على النحو التالي: للجماعة اليهودية الحق في الوصول إلى الزقاق المذكور لأداء صلواتها، إلاَّ أنها لا يمكنها أن تُحضرَ إلى الحائط سوى مستلزمات العبادة التي كان مصرَّحًا بها في ظل النظام التركي.

وحكومة فلسطين مستعدة لعرض مساعيها الحميدة على الطرفين سعيًا إلى التوصل إلى اتفاق مرضٍ للجميع. وفي ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٨، نجد أن لجنة الانتدابات تعترف، بعد مناقشة جد صعبة، بأنها لا تملك اختصاصات لجنة الأماكن المقدسة والتي لم تتشكل قط، وأنها، بناءً على ذلك، لا يمكنها البت في المسألة. وهي، بالمقابل، تحث حكومة الانتداب على عمل ما هو أكثر من عرض مساعيها الحميدة وعلى التحرك بنشاط للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

والحال أن اللجنة، في جلستها المعقودة في ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، إنما تطرح على نفسها مرة أخرى مسألة وضعية فلسطين بالنظر إلى عريضة اللجنة التنفيذية العربية التي تطالب بجمعية نيابية. ويقدِّمُ المقرِّرُ ردًّا واضحًا وحاسمًا:

يبدو لي أن اللجنة، وقد دُعِيَتْ إلى النظر في هذه العريضة، لن يكون بوسعها إلاَّ أن تلاحظ أنها، بوصفها حارسة لمبادئ الميثاق والانتدابات، ليس من اختصاصها التوصية بشكلٍ خاصٍ للحكم في الأراضي الواقعة تحت الانتداب. فتحديد النظام الذي يمكن تطبيقه إنما يعود إلى الدولة المنتَدِبَة وحدها. وطالما أن هذا النظام لا يبدو متعارضًا مع الميثاق والانتدابات، فلن يكون بوسع اللجنة التعبير عن أي رأيٍ نقدي فيما يتعلق بشأنه. وفي الحالة الحاضرة، يبدو من الواضح أن شكل الحكم الديموقراطي والبرلماني لا ينص عليه لا الميثاق ولا الانتدابات، بل إنه لا يبدو متماشيًا مع الواجبات التي تقع على عاتق الدولة المنتَدِبة، بموجب شروط هذه الوثائق.

والحال أن مذكرة الحكومة البريطانية، والتي جرت كتابتها بعد استشارة خبراء التاج الحقوقيين، إنما تُنشر على شكل كتاب أبيض في أواخر نوفمبر/ نشرين الثاني ١٩٢٨ ثم يعاد نشرها في الصحيفة الرسمية لفلسطين في ١١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٨. وهذا النشر يقود إلى تهدئة فورية للمسلمين، الذين يرون في صون الوضع القائم في أواخر العصر العثماني اعترافًا بأطروحاتهم. وفي ذلك الوقت، كان من الممكن للمسألة أن تنتهي عند هذه الخاتمة.

المندوب السامي الثالث

يدل تعيين ج. ر. تشانسلور مندوبًا ساميًا على الرغبة في تطبيع وضعية فلسطين. وبعد رجل دولة رئيسي وماريشال من ماريشالات الحرب العظمى، فإن من يتولى المسئولية عن الأرض المقدسة هو موظف كبير بوزارة المستعمرات كان قد عمل في أفريقيا وفي جزر الهند الغربية كما عمل في لندن. ودرايته بملفات الشرق الأدنى محدودة ولابد له من أن يأخذ بعض الوقت لكي يكوِّن لنفسه فكرة عن الوضع.

ومنذ وصوله، في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٨، يجد نفسه محاصَرًا بشكايات صهيونية فيما يتعلق بالأعمال التي يضطلع بها المفتي قرب الحائط، وشكايات إسلامية تطالب بتحديد دقيق وتقييدي لحقوق اليهود ضمن إطار الوضع القائم. والصهيونيون لا يريدون مجرد إعادة تأكيد حقوق اليهود في مكانهم الأقدس، فهم يطالبون علاوة على ذلك بمصادرة الوقف كله. وهم يطرحون الدعوى التي تذهب إلى أن بالإمكان مبادلة ملكية من ملكيات الوقف بملكية أخرى إذا كان من شأن ذلك أن يعود بالفائدة على المستفيدين من الوقف. والحال أننا هنا بإزاء خلط بين هدف الوقف والممتلكات التي تكفل تنفيذ هذا الهدف. وفي الحالة التي نحن بصددها، فإن هدف الوقف هو إبقاء مغاربة القدس في بنايات قريبة من الحرم، وهي بنايات لا يمكن التنازل عنها لا عن طريق البيع ولا عن طريق المبادلة أو التعويض (وهذا أمر يشار إليه بشكل محدَّد في وثيقة تأسيس الوقف). أمَّا ممتلكات الضمانات فهي قرية عين كريم – القريبة من القدس- بكل أراضيها فيما عدا المسجد والجبانة، اللذين لا يمكن التنازل عنهما عن طريق المبادلة[٢١]. ويتبنى تشانسلور الأطروحة الصهيونية ويعرض مساعيه كوسيط[٢٢].

وعلاوة على ذلك، تعيد اللجنة التنفيذية العربية طرح مسألة الجمعية النيابية باسم مبدأ «لا ضرائب دون تمثيل»[٢٣]. فيشير المندوب السامي إلى المجالس البلدية ويعلن أنه سوف يدرس المسألة بعناية قبل أن يتحادث بشأنها مع مسئولي وزارة المستعمرات في لندن في الصيف القادم. وفي الشهور التالية، يجري لوك محادثات تمهيدية مع أعضاء اللجنة التنفيذية.

وفيما يتعلق بمسألة الحائط[٢٤]، يدرك المسئولون البريطانيون أنه من غير الممكن التوصل إلى حل حقوقي لأنه من اختصاص لجنة أماكن مقدسة لم تنعقد قط. ويتوجب على الإدارة، وليس على محكمة، حسم المسألة. وهي ملزمة بالاعتراف بأن المكان يخص المسلمين وبأن اليهود ليس لهم سوى الحق في الوصول إليه والصلاة فيه. أمَّا فيما يتعلق بالأعمال التي يضطلع بها المفتي، فمن الوارد أن تكون ضمن اختصاصاته من حيث كونه مديرًا للحرم الشريف، أو أن تخضع لتصريح من مصلحة الآثار. والمشكلة هي أن غالبية آثار فلسطين عبارة عن أماكن مقدسة تعد، بحكم التعريف، غير خاضعة للقانون الخاص بالآثار... والرغبة في مد القانون الخاص بالآثار إلى الحرم الشريف سوف يجري تفسيرها على أنها رغبة في رفع يد المسلمين عنه.

وفي فبراير/ شباط ١٩٢٩، يرى المستشارون الحقوقيون للحكومة البريطانية أن الحائط لا يمكن اعتباره «مكانًا مقدَّسًا إسلاميًا بصورة خالصة» (*purely Moslem sacred shrine*)، وذلك بسبب حقوق اليهود في الوصول إليه والصلاة أمامه. ومن حق سلطات الانتداب التدخل للعمل على احترام حقوق اليهود دون التعدي على حقوق المسلمين. والمسألة كلها مسألة كياسة واحتياط. والشيء الأكثر إلحاحًا هو تكوين اللجنة الشهيرة الخاصة بالأماكن المقدسة ...

وإذا كان هناك ميل في لندن إلى تقديم تنازلات للأطروحة الصهيونية، فإنه لا وجود لرغبة في اتخاذ تعهدات. وتجد إدارة الانتداب نفسها دون خط توجيهي واضح ويبدو أنها تميل بشكل تناوبي إلى جانب ثم إلى الجانب الآخر. ويجري البحث عن وثائق لتحديد الوضع القائم. فيكثر الصهيونيون من شهادات اليهود الذين يزعمون أنهم كان مسموحًا لهم قبل عام ١٩١٤ بإحضار أشياء كالمقاعد أو الحواجز الساترة، بيد أن المسلمين يسجلون نقطة حاسمة إذ يأتون بقرار عثماني صادر في عام ١٩١٢، اتخذه المجلس الإداري، يحظر تحديدًا استخدام مثل هذه الأشياء. والحال أن الحاج أمين، في تصريحاته العلنية كما في محادثاته مع المندوب السامي، إنما يطرح نفسه بوصفه المدافع عن الشرعية التي يحددها هذا القرار والتي أعاد الكتاب الأبيض البريطاني الصادر في عام ١٩٢٨ تأكيدها. ويرفض تشانسلور تحمل المسئولية عن اتخاذ قرار يحدد المضمون الدقيق للوضع

القائم وينتظر مجيء قرار من لندن. وينزعج المفتي والمسلمون من واقع أن اليهود يواصلون إحضار أشياء محظورة إلى الحائط. وهم يطالبون بتصريح علني يعيد تأكيد أن اليهود ليس لهم الحق في إحضار أشياء إلى الحائط ويوضحون أنه في حالة عدم صدور مثل هذا التصريح فهناك خطر نشوب قلاقل خلال احتفالات النبي موسى القادمة[٢٥]. وبعد هذا التصريح، سيكون المفتي مستعدًا لاتخاذ موقف توفيقي. ويأخذ المندوب السامي هذا التهديد مأخذ الجد. وهو يعبر عن انزعاجه لڤايتسمان، الذي كان في زيارة سريعة إلى فلسطين، ويعلن استعداده لاختزال استقلالية المجلس الإسلامي الأعلى ولجعل وظيفة المفتي الأكبر وظيفة قابلة للتجديد عبر الانتخاب كل ثلاث سنوات، وذلك لجعل الحاج أمين أكثر انصياعًا[٢٦].

أمَّا أن المفتي قد قاد حركة الدفاع عن الحائط فهذا أمر طبيعي بالنظر إلى وظائفه. وهدفه السياسي الأرجح هو السعي إلى إحراز نجاح يدل على اعتراف السلطات البريطانية بمشروعية مطلب المسلمين. أمَّا فيما يتعلق بخطر نشوب أعمال عنف، فإن الحاج أمين، منذ تعيينه في وظيفة المفتي، قد لوَّحَ به كوسيلة للضغط على حكومة الانتداب، خاصة خلال احتفالات النبي موسى. وهو ينتظر المقابل السياسي لدوره كمهدئ للمشاعر الدينية، بيد أنه لا يحصل عليه.

وهكذا تمر احتفالات النبي موسى في أبريل/ نيسان ١٩٢٩ دون حوادث، الأمر الذي يجري تفسيره على أنه علامة على أفول نفوذه[٢٧]. ويواصل تشانسلور المراوغة. وهو يوضح لكيش أنه قد نقل إلى لندن مسألة ما إذا كانت الأعمال التي يضطلع بها المسلمون تشكل انتهاكًا للوضع القائم[٢٨]. ويرفض المسئول الصهيوني التسليم بأن الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٢٨ يحظر إحضار الأشياء المعنية الشهيرة، ألاَ وهي الحواجز الساترة والمقاعد، الخ. وفي ٦ مايو/ أيَّار ١٩٢٩، يوضح تشانسلور عجزه للمفتي. فهو لا يستطيع تحديد مضمون الوضع القائم استنادًا إلى ما يتمتع به من سلطة. فيرد عليه المفتي بأنه في الأماكن المقدسة المسيحية، خلال انتهاك للوضع القائم، فإن الكهنة أنفسهم هم الذين يزيلون الأشياء محل النزاع. وبوسع المشايخ عمل الشيء نفسه... فيناشده المندوب السامي أن يكون صبورًا. ويقدم الحاج أمين بادرة طيبة، بما يشكل شهادة على المودَّة حيال المندوب السامي، إذ يعرض وقف الأعمال مؤقتًا، وإن كان بشرط ألاَّ يشكل ذلك

اعترافًا بحقوق لليهود. فيشكره تشانسلور على ذلك ويعد بكتمان السر: فاليهود لن يجري إخبارهم بالوقف المؤقت. ويصل الأمر بالمفتي إلى حد التفكير في العثور على حل بالنسبة للأشياء محل النزاع، وإن كان بشرط ألاّ يخلق ذلك حقًا لليهود.

ويرى تشانسلور أن الحاج أمين هو الذي أبدى أكبر قدر من المرونة، لكن المندوب السامي لا يمكنه فعل شيء وذلك بالنظر إلى صمت لندن. وبريطانيا العظمى في غمرة حملة انتخابية. ولأول مرة، يجري الاقتراب من اقتراع عام حقيقي (لن يتحقق بشكل كامل إلاّ في عام ١٩٤٨). ويفوز حزب العمال البريطاني بالعدد الأكبر من المقاعد دون أن يحوز الأغلبية المطلقة. وفي ٥ يونيو/ حزيران ١٩٢٩، يشكل رمزي ماكدونالد الحكومة العمالية الثانية. أمَّا سيدني ويب، مفكر الاشتراكية «الفابية»، فهو يجمع بين سكرتاريتي الدولة لشئون المستعمرات ولشئون الدومينيونات. وهو ينتقل إلى مجلس اللوردات بوصفه اللورد پاسفيلد.

وفي منتصف يونيو/ حزيران ١٩٢٩، نجد أن حكومة الانتداب، بعد أن تشاورت مع مسئولي التاج الحقوقيين، قد أصبحت قادرة على أن تعرض على المجلس الإسلامي الأعلى تعريفًا للوضع القائم[٢٩]. فالمسلمون لهم الحق في الاضطلاع بأعمال في مجمل القطاع المتنازع عليه بشرط عدم التضييق على صلوات اليهود. وفي الجزء المعني مباشرة بصلوات اليهود (الجزء السفلي من الحائط)، سوف يتوجب عليهم طلب تصريح من السلطات الإسلامية. واستخدام الأشياء الشعائرية (لفًات الشريعة، كتب الصلوات، أحواض الوضوء، الخ) مشروع. وبالمقابل، فإن أشياء من قبيل المقاعد أو الحواجز الساترة إنما تخضع لتصريح مسبق من السلطات الإسلامية. وانتظارًا لبيان رسمي من لندن، يصرح المندوب السامي للمسلمين باستئناف الاضطلاع بالأعمال. وتحصل اللجنة التنفيذية الصهيونية في سرِّية على المعلومات نفسها. وهي ترد في ٤ يوليو/ تموز بأن التسوية بعيدة عن أن تكون مرضية لأن نشاطات المسلمين تواصل إزعاج المؤمنين اليهود. ويتوصل البريطانيون إلى وقف حفلات الذكر الصاخبة قرب الحائط.

وفي يوليو/ تموز، يذهب تشانسلور إلى أوروبا لحضور جلسة لجنة الانتدابات وللتحادث مع مسئولي وزارة المستعمرات ولقضاء إجازته السنوية.

وهو يبدو متفائلاً في حديثه أمام اللجنة[٣٠]. فهو يرى أن العلاقات بين اليهود والعرب تواصل التحسن بالرغم من مسالة حائط المبكى. وتتناول اللجنة هذا الموضوع، بعد أن قامت بالاستعراض العام المألوف لمختلف المشكلات. فيقدم المندوب السامي عرضًا تاريخيًا للأحداث ويقدم لمحاوريه خارطة تفصيلية للأماكن المتنازع عليها. والمعلومات التي يقدمها دقيقة، بما في ذلك المعلومات الخاصة بالمساومات مع المفتي الأكبر. وهو يختتم حديثه بعرض حالة الوضع في مستهل يوليو/ تموز:

لقد شرحت الوضع للقادة اليهود معربًا عن رأيي في أن النهج الأفضل الذي يجب اتباعه هو التزام الصمت حيال هذه المسألة وعدم ملء صحفهم بالتهجمات على الحكومة وعلى السلطات الإسلامية. فبالتصرف على هذا النحو، سيكون بالإمكان تهدئة الخواطر وسوف يستعيد المحمديون الثقة شيئًا فشيئًا وسينشأ عن ذلك مناخ من شأنه أن يسمح لي بالتدخل تدخلاً مفيدًا. وبما أن هذه هي حالة الوضع الحاضر، فقد أصبح من الضروري بحث مسألة إصدار قرارات تتماشى مع السياسة المنصوص عليها في «الكتاب الأبيض» الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي.

وتوافق اللجنة على مقاربته للموضوع:

يرى السيد رابّار أن بوسع اللجنة التعبير عن ارتياح كامل حيال التدابير التي اتخذها المندوب السامي. ويبدو أن الوضع هو عين الوضع الذي كان قائمًا في السنة الماضية. ومن ثم فلا يمكن سوى الأمل في أن تهدأ الخواطر و، أنه، بالنظر إلى غياب تفاهم متبادل، لن يجري إدخال أي تعديل على الوضع القائم لصالح أحد الطرفين دون الموافقة التامة من جانب الطرف الآخر.

ويعترف الرئيس بأنه لابد من تهنئة المندوب السامي على الأسلوب الذي سعى به إلى حل هذه المسألة بما يتماشى مع توصيات اللجنة. والحال أن الخبرة التي حصل عليها الرئيس في الشرق قد أوضحت له بأي سهولة يمكن للمشاعر الدينية أن تفسد العلاقات فيما بين الأجناس الشرقية. وهذا يسمح له بأن يدرك تمامًا صعوبة مهمة المندوب السامي وبأن يهنئه على أنه قد فعل كل ما في إمكانه لأجل التوصل إلى اتفاق عادل ومرض.

ويسمح تحليل العرائض المختلفة للّجنة باستئناف دراسة الملف. وتتصل المناقشة بوضعية القرار العثماني الصادر في عام ١٩١٢. وبما أننا بإزاء إجراء خاص بالنظام العام، فهل تملك حكومة الانتداب الحق في إلغائه؟ وهل الوضع القائم حالة قائمة أم حالة كانت قائمة في السابق (*statu quo ante*) ؟ ومن الذي يملك الحق في تعديل وضعية الأماكن المقدسة، في غياب لجنة الأماكن المقدسة ؟ وتنحاز لجنة الانتدابات، في ملاحظاتها، إلى الموقف البريطاني: إن الاتفاق فيما بين الطرفين هو أفضل الحلول، إلاَّ أنه، بالنظر إلى عدم وجود مثل هذا الاتفاق، فإنه سوف يتعين التمسك بحفاظ صارم على الوضع القائم. وتعترف اللجنة بعدم اختصاصها فيما يتعلق بتعريف هذا الوضع القائم الذي يدور الحديث عنه.

صعود التوترات والوكالةُ اليهودية

إذا كان محاورو حكومة الانتداب قد استخدموا نبرة حامية، فإنهم قد تمسكوا بحجاج ذي طابع حقوقي، وإن كانوا قد سرَّبوا تهديدات أحياناً. وفي صفوف الجماعتين السكانيتين المعنيتين، أصبحت النبرة عنيفة بشكل فوري، أمَّا تصريحات كل طرف من الطرفين فقد جرى اعتبارها من جانب الطرف الآخر بمثابة استفزازات. ومنذ البداية، رأى المسلمون في تطلع [اليهود] إلى ممارسة حقوق في حائط المبكى خطوة أولى نحو استيلاء اليهود على مجمل الحرم الشريف. فالرسوم الشهيرة التي تصوِّر الحرم تحت نجمة داوود كان قد جرى إظهارها من جديد. أمَّا التصريحات المهدِّئة التي انتزعتها إدارة الانتداب فيما يتعلق باحترام الأماكن المقدسة الإسلامية فليس بوسعها تهدئة المعنيين، الذين يسمعون بشكل متكرر ودون توقف أن الحائط هو أقدس أماكن اليهودية لأنه أثر من آثار هيكل أورشليم. ويجري تذكر جميع المحاولات التي بذلت للحصول على الحائط أو لمصادرته، وهي تبدو بوصفها فعلاً متصلاً وعنيدًا للاستيلاء على مجمل جبل الهيكل. أمَّا الرطانة الصهيونية التي تستخدم الإشارة إلى هذا المكان استخدامًا مجازيًّا فهي تؤخذ بمعناها الأكثر حرفية. وهكذا يمكن لواحد مثل أوسيشكين أن يتكلم علنًا بهذه اللغة: «فلنقسم بأن شعب إسرائيل لن يلقي أبدًا سلاحه قبل أن يقيم مقامه القومي على جبل مورياه»[٣١]. والحاخام كوك يتصدر الصفوف أيضًا، وتصريحاته ملتبسة فيما يتعلق بعودةِ لجبل الهيكل إلى اليهود، إذ يمكن أخذ هذه التصريحات بمعناها الزمني كما بمعناها الروحي. ثم إن القوميين اليهود، أعضاء الحركة التصحيحية أو

القريبين منها، إنما يجعلون من الدفاع عن حقوق اليهود في الحائط تيمة مميَّزة لعملهم السياسي. وفي أغلب الأحيان، يؤكد الصهيونيون بجميع مذاهبهم أن المقام القومي اليهودي هو الهيكل الثالث...

ولا يسعى المسئولون المسلمون، من جهتهم، إلى تهدئة المشاعر. فهم يحيون فكرة أن المسلمين الفلسطينيين هم المنوط بهم الدفاع عن الأرض المقدسة الإسلامية. وتبدو دوافع المفتي مركّبة. فهو واثق بصورة نزيهة من أن اليهود يهددون مجمل الحرم الشريف. وهو يستخدم القضية لكي يعزز موقعه على المسرح السياسي الفلسطيني والعربي (خلال هذه الفترة كلها، نجد أنه على اتصال مستمر بالقوميين السوريين) ولكي يوضح للبريطانيين إلى أي مدى يعتبر دوره ضروريًا في إدارة ما كان الفرنسيون يسمونه بـ«الشئون الإسلامية».

والحال أن هذه المشاعر عند الطرفين إنما تتحول إلى كراهية. وهي تتعزز بالخوف الذي يحس به كل طرف من الطرفين. فالعرب يتوجسون دومًا من مخاطر التجريد من الملكية والطرد. واليهود يكابدون من القلق الدائم من انفلات جامح للعنف العربي الذي يماهونه بالمذابح الأكثر وحشية والتي ارتكبتها معاداة السامية ضد اليهود. وإذا كان وجودهم عند الحائط منّة، فكيف يمكن الزعم بأنهم موجودون في فلسطين بحكم حق لهم ؟ وفي الآلية التي تفضي إلى العنف، نجد، في المعسكرين، أن المقدس الديني يختلط بالمقدس القومي. وعلاوة على المخاوف ومتطلبات المقدَّس القديم والحديث، فإن الاحباطات المتعددة إنما تغذي هذا الصعود للتوترات: إحباط لدى اليهود من الضعف النسبي للتقدم المحرَز في تحقيق المقام القومي اليهودي، بعد التوقعات شبه المسيانية التي تلت تصريح بلفور وبالرغم من التفاؤل المصطنع الضروري للدعاية الموجَّهة إلى الدياسپورا؛ إحباط لدى العرب من رؤية طموحهم القومي وقد جرى رفضه باسم التزامات أخذتها عصبة الأمم على نفسها ضد موافقتهم في لحظة تصعد فيها الدول العربية في مجمل المنطقة إلى درجة متعاظمة من الاستقلالية تتميز، على حد سواء، بتدشين أشكال دستورية ذات مصدر إلهام ليبرالي وبتطور إدارة تصبح عربية في تكوينها بشكل متزايد باطراد. ومما له دلالته أن مؤتمر الطلاب المسلمين في فلسطين الذي ينعقد في يافا في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٢٩ يوجّهُ مطالبه في هذا الاتجاه: تعميم التعليم على مجمل

السكان العرب، بمن في ذلك المرأة، إنشاء تعليم ثانوي كامل مع قيام مدارس تجارية وزراعية وتقانية، تأسيس جامعة عربية، توزيع الوظائف في الإدارة والأشغال العمومية بحسب نسب الطوائف، استقلال البلد ضمن إطار الوحدة العربية مع قيام نظام حكم برلماني(٣٢).

وفي هذا المناخ، نجد أنه ليس من شأن الإعلان في مستهل شهر يونيو/ حزيران عن أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية بهدف تكوين الوكالة اليهودية سوى أن يؤدي إلى تأجيج التوتر(٣٣). ويعتبر فايتسمان [التوصل إلى الاتفاق] انتصارًا تاريخيًا(٣٤). فبفضل وحدة الشعب اليهودي المتحققة عبر تعاون غير الصهيونيين مع الصهيونيين، لم يعد المقام القومي اليهودي حلمًا. والإمكانيات الاقتصادية لفلسطين ومستقبلها كساحة فعل للاستيطان اليهودي إنما تعد الآن مؤمّنة ولا إمكانية هناك لتهديدها. وأساس الاتفاق بين مختلف عناصر الشعب اليهودي هو إنماء المقام القومي اليهودي في فلسطين ضمن الإطار الذي حدده تصريح بلفور وميثاق الانتداب، والذي اعترف بصلة الشعب اليهودي التاريخية بفلسطين. ويجب على الوكالة اليهودية تشجيع الهجرة اليهودية مع مراعاة مطالب الشغيلة ومطالب الأفراد المستقلين على حدٍّ سواء، وتنمية استخدام اللغة العبرية والثقافة اليهودية وتشجيع الحصول على الأراضي بوصفها الملكية القومية للشعب اليهودي، واستخدام اليد العاملة اليهودية في جميع المشروعات الخاصة والعامة الموضوعة تحت رعاية الوكالة. وفي جميع الهيئات، فإن نصف الأعضاء على الأقل سوف تعينهم المنظمة الصهيونية، في حين أن النصف الآخر سوف يتم اختياره بالسبل الديموقراطية من جانب غير الصهيونيين.

ويتعين التصديق على القرار الخاص بتكوين الوكالة اليهودية من جانب المؤتمر الصهيوني السادس عشر الذي ينعقد في زيورخ اعتبارًا من ٢٨ يوليو/ تموز. ولهذا السبب، فإن اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين، وعلى رأسها كيش، تغادر البلد خلال الشهر. والنتيجة المترتبة على ذلك جسيمة. فقد بدا كيش حازمًا حيال السلطات البريطانية، لكنه حظر أي تظاهر [يهودي] في الأحياء العربية في المدينة العتيقة وقرب الحائط، الأمر الذي عاد عليه بتهمة الخيانة

والجبن من جانب الجذريين. وفي غيابه، لا يوجد من يسيطر على الوضع في لحظة تلتهب فيها المشاعر، وذلك، تحديدًا، على أثر بيانات المنظمة الصهيونية الموسومة بنبرة الانتصار، كما يستأنف المسلمون فيها، بتصريح من المندوب السامي، الأعمال التي كانوا قد بدأوا الاضطلاع بها قرب الحائط.

ويمثل المؤتمر أوج المسيرة السياسية لڤايتسمان، المسئول عن تصريح بلفور وموحِّد الشعب اليهودي. ومن المؤكد أن المناقشات كانت، كالعادة، حامية، بيد أن مشروع الوكالة اليهودية إنما يتم التصديق عليه بأغلبية ساحقة قوامها ٢٣٠ صوتًا في مقابل اعتراض ٣٠ وامتناع ٤٥ عن التصويت. وفي ١١ أغسطس/ آب، يتسنى انعقاد الاجتماع الأول لمجلس الوكالة. ويجمع ڤايتسمان بين رئاسة المنظمة الصهيونية ورئاسة الوكالة اليهودية، التي يصبح إدمون دو روتشايلد رئيسها الشرفي. ويجري ضم الوجهاء غير الصهيونيين إلى القيادة حيث تضم لويس مارشال وفيليكس واربورج واللورد ملتشيت. ويصبح ليون بلوم وهربرت صمويل وكذلك ألبرت أينشتاين أعضاء في المجلس الجديد.

أعمال العنف الأولى

في منتصف يوليو/ تموز ١٩٢٩، يستأنف المجلس الإسلامي الأعلى الأعمال في قطاع الحائط على أثر تصريح صدر في الشهر السابق. واللجنة التنفيذية الصهيونية غائبة كما أن المندوب السامي لم يبلغ أحدًا بالقرار البريطاني لأنه مُقَيَّدٌ بسرِّية الخبر. وعلى الفور، يحتج يهود فلسطين احتجاجًا حاميًا. والحال أن المسئولين المؤقتين عن الإدارة إنما يقدمون مضمون القرار الجديد للحاخام كوك، ثم ينشرون نصه في الصحيفة الرسمية في ٢٢ يوليو/ تموز. ويؤدي خطأ مؤسف في الترجمة إلى مفاقمة الوضع: وهكذا جاء في الترجمة المنشورة «في الأوقات المحدَّدة للصلوات اليهودية» بدلاً من «في الأوقات المعتادة»[٣٥]. وبالرغم من صدور نفي سريع، فإن الصحافة اليهودية تتهم الحكومة بالغدر والتآمر على حقوق اليهود في مكانهم الأقدس. وهي تستعيد جميع الشكايات ضد المسلمين. وترد الصحافة الإسلامية بالنبرة نفسها. ويجري إخبار مؤتمر زيورخ بالوضع. فيسارع

كيش وديفيد يللين إلى السفر بالطائرة إلى لندن لمقابلة سكرتير الدولة لشئون المستعمرات. ولدى عودتها، يؤكد أحد أعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية أن مبدأ الوضع القائم لا يكفله الانتداب وأن حقوق اليهود أوسع من الحقوق التي يتضمنها الوضع القائم.

وتعيد الصحافة اليهودية والعربية نشر المعلومات. ويرى المسلمون أن قرارًا جرى اتخاذه على المستوى المحلي سوف يجري، مرة أخرى، تهديده عن طريق الدسائس اليهودية في المتروبول الإمبراطوري. وفي ٢ أغسطس/ آب، تنظمُ لجنة الدفاع تظاهرة في ساحة الحرم الشريف. فيكرر المشاركون القَسَمَ بالدفاع بجميع الوسائل وفي كل لحظة عن البراق والمسجد الأقصى[٣٦]. وهم يرسلون برقية احتجاج إلى لندن: إن الترددات البريطانية في العمل على تطبيق مبدأ الوضع القائم إنما تشجع اليهود على استئناف اغتصاباتهم، وإذا لم تنجح الحكومة في فرض الاحترام الحاسم لحرمة الوضع القائم بحسب الكتاب الأبيض، فعندئذ، وعلاوة على المشكلات السياسية الحالية، سوف يبلغ سخط المسلمين في فلسطين كما في خارجها ذروته[٣٧].

ومواعيد المناسبات الدينية لا تسهل الأمور. فالخامس عشر من أغسطس/ آب هو ذكرى هدم هيكل أورشليم. والحال أن الشبيبة اليهودية الجذرية إنما تعبئ نفسها لهذه المناسبة. وتتصدر إحياء الذكرى حركة بيتار، ذات الاتجاه التصحيحي، وتقوم بإحضار أناس من تل أبيب. وتتحول المناسبة الدينية إلى تظاهرة قومية، و، بالرغم من اتفاقات تمت مع الشرطة، يلقي الشبان خطبًا سياسية أمام الحائط وينشدون **الهاتيكفا**[٣٨]. وهم يعلنون أن الحائط ملكهم. فيتهمهم المسلمون بأنهم قد استخدموا الدين، دون وجه حق، لأغراض سياسية وبأنهم ازدروا النبي وديانته. وبشكل لا مفر منه، يردون في اليوم التالي، وهو يوم ذكرى مولد النبي[٣٩]:

النتيجة أنه يوم الجمعة ١٦ نحو الساعة ١٣، غادر ألفا مسلم ساحة مسجد عمر حيث كانوا قد جاءوا للاحتفال بذكرى مولد النبي وساروا في الزقاق المتاخم للحائط (الزقاق الذي يشكل جزءًا من الوقف) مدمرين كل الأشياء التي صادفوها هناك، الطاولة، كتب الصلوات، التماسات المساعدة الإلهية المدخَلَة في شقوق الحائط. ولم يكن هناك سوى ثلاثة يهود، ذلك أن الشائعات حول قدوم المسلمين قد أدت إلى إفراغ الزقاق. وتؤكد الشرطة أن أحدًا لم

يتعرض لهؤلاء الأشخاص الثلاثة وأنه قد أمكن لليهود العودة في المساء نفسه لأداء صلوات السبت.

وفي هذا المساء، يشكو المقيمون المسلمون في الحي بدورهم من الضوضاء التي تحدثها الرقصات الشعائرية التي يقوم بها المتصوفة الحاسيديون اليهود (في حين أن حفلات الذكر الإسلامية كان قد جرى وقفها).

والحاصل أن المفتي، وقد اتصل به لوك، القائم بأعمال المندوب السامي، قد أبلغه بأنه سيبذل قصارى جهده لحفظ السكينة في الحرم، بيد أنه لا يمكنه منع المتظاهرين من الوصول إلى الحائط[٤٠]. ويلغي لوك جولة كان من المقرر أن يقوم بها في شمالي فلسطين وهو يجد أن من الصعب مواجهة الوضع لاسيما أن المسئولين الصهيونيين الرئيسيين ما يزالون غائبين. وفي ١٧ أغسطس/ آب، تقع أعمال عنف جديدة على شكل مشاجرات في أحياء مختلفة من القدس. فصبي يهودي في السابعة عشرة من العمر يلعب بالكرة مع رفاقه يرسلها ودون قصد منه إلى حديقة عربية. فتستولي عليها صبية عربية. والصبي يريد استعادتها. فيسارع عرب الحي إلى التدخل. وفي معمعان الشجار، يصاب الصبي اليهودي بجراح قاتلة. وفي مكان آخر، يصاب عربي بجراح خطيرة في شجار مع يهود.

وفي ١٨ أغسطس/ آب، يحتّج عوني عبد الهادي، باسم اللجنة التنفيذية العربية، على تحيز البريطانيين، العاجزين عن فرض احترام الوضع القائم والذين انحازوا إلى صف اليهود[٤١]:

وتأمل اللجنة التنفيذية من فخامتكم أن لا يُسمح بإقامة مظاهرات مثل هذه بعد اليوم وأن تُصدروا التعليمات المشدَّدة لدائرة البوليس بالسهر على الأمن العام بصورة أتم، وبعدم التحيز لطائفة دون أخرى.

والحال أن المسئولين السياسيين والدينيين اليهود إنما يهاجمون السلطة البريطانية بالنبرة نفسها.

ويظل الالتباس قائمًا فيما يتعلق بمسلك المفتي. ففي حين أن التوتر يتصاعد، نجد أنه يطلب لنفسه ولعوني عبد الهادي تأشيرات للذهاب إلى سوريا. فالنزاع في

داخل الحركة القومية العربية في أوجه. فبعد سحق الانتفاضة السورية، لجأ فريق من المقاتلين والزعماء إلى شرق الأردن في واحة الأزرق. ويعيد أنصار الهاشميين تدشين السجال ضد لجنة غوث القدس القديمة، المتهمة بتبديد الأموال التي قدّمت إليها في سبيل خدمة القضية. والرهان هو معرفة من الذي سيتولى قيادة النضال ضد الانتداب الفرنسي. والحاج أمين وثيق الارتباط بالفريق المناوئ للهاشميين والذي يمثله القوتلي والأمير عادل أرسلان، وهو على اتصال مستديم برياض الصلح. والجميع يريدون تبرئة أنفسهم لدى السوريين من التهم الموجَّهة ضدهم[٤٢]. والمسألة مهمة بما يكفي، كما تثبت ذلك نشاطاتهم في الأعوام السابقة، بحيث يتعذر أن نكون بإزاء سعي إلى التنصل عن المسئولية عن الأحداث التي ستحدث في الأيام التالية بذريعة عدم التواجد في فلسطين. والحال أن السلطات الفرنسية التي لا تريد رؤية المفتي في سوريا، إنما تطلب إليه إرجاء زيارته.

واعتبارًا من ١٨ أغسطس/ آب، تروج في صفوف كل من الجماعتين شائعات منفلتة تتحدث، من جهة، عن قرب قيام المسلمين بارتكاب مذبحة وشيكة لليهود، وتتحدث، من الجهة الأخرى، عن قرب قيام اليهود بهجوم على الحرم الشريف بهدف الاستيلاء عليه. ويحاول لوك حظر ترويج هذه الشائعات عبر تعنيف الصحافيين، على أن الشائعات لا تروج أساسًا من خلال ما هو مكتوب، وإنما من خلال الكلام الشفاهي، وهو بحكم طبيعته غير قابل للسيطرة عليه[٤٣]. وسوف يبرر لوك موقفه في يومي ١٥ و١٦ أغسطس/ آب بالتأكيد على أنه، إذا كان قد اشتبه بأن التظاهرات قد تتخذ طابعًا سياسيًّا، فإنه لم يكن بمقدوره حظر اجتماعات دينية بهذه الأهمية. وهو يدرك ضعف قوات حفظ النظام الموجودة تحت تصرفه، كما يدرك خطر حدوث انفجارات لأعمال العنف.

وفي ٢١ أغسطس/ آب، تنظم الشبيبة اليهودية تظاهرة ضخمة بمناسبة دفن ضحية حوادث يوم ١٧. ويسير الموكب بمحاذاة أسوار المدينة العتيقة. وتحاول عناصر متهوّسة التغلغل في الأحياء العربية، بيد أن الشرطة تردها بقوة على أعقابها.

وفي ٢٢ أغسطس/ آب، وسعيًا إلى البحث عن تهدئة، يجتمع لوك بممثلي الطرفين، خاصة عوني عبد الهادي وجمال الحسيني، من الجانب العربي، وإسحاق

بن زفي، من الجانب الصهيوني[44]. وبعد تبادل الشكايات المألوفة، يجري الاتفاق على مبدأ بيان مشترك، ولكن ليس على مضمونه. ويعرض العرب الاعتراف بحق اليهود في الذهاب إلى الحائط في مقابل الاعتراف بالحقوق الإسلامية في البراق. ويرى اليهود أنهم ليسوا مفوَّضين للتوقيع على اتفاق كهذا وأنهم لا يريدون سوى إصدار نداء يدعو إلى التزام السكينة. وهذه المرة، يرفض العرب ذلك. ويقبل الطرفان استئناف الحوار في الأسبوع التالي.

ومع أن لوك قد عاد إليه الاطمئنان بالأحرى، فإنه يحتاط مع ذلك بطلب تعزيزات من شرق الأردن.

الأحداث

أحداث يوم٢٣ أغسطس/ آب الحرج والأيام التالية ذات تعقيد نادر. فيوم ٢٣ يوم جمعة، أي يوم صلاة المسلمين الجماعية الأسبوعية. وعدد المصلين أكثر بكثير من المعتاد. وكثيرون منهم ليسوا من سكان القدس، بل فلاحون جاءوا بهدف الدفاع عن الحرم ضد اليهود. ومن المستحيل معرفة ما إذا كان المفتي قد نظَّم هذا التدفق أو ما إذا كانت التعبئة عفوية على أثر التوتر الذي شهدته الأيام السابقة. وأيًّا كان الأمر، فإن الجانب الأكبر منهم مسلح بالعصيّ والسكاكين. والحال أن التجار اليهود، وقد انزعجوا من مجيء هؤلاء الفلاحين المسلمين إلى المدينة بكل حرية، إنما يتصلون بالشرطة التي تقوم بطمأنتهم، فقد جرى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان[45].

وخلال الصلاة، قبل الظهيرة بقليل، تبدأ أعمال العنف باعتداءات على مارّين يهود. وعلى الفور، تطلب الشرطة البريطانية من المفتي، الذي لم يغادر منزله في قطاع الحائط، أن يتدخل (لم يكن الخطيب في ذلك اليوم). فيذهب من فوره إلى المسجد الأقصى حيث يحييه المتظاهرون المسلمون باعتباره «سيف الدين». فيطلب من الخطيب إلقاء خطبة تدعو إلى الهدوء ويرسل رسالة عاجلة إلى الشرطة يطلب فيها تعزيز عدد رجال الشرطة بالقرب من الحرم وفي المدينة العتيقة. بيد أن محاولة التهدئة هذه تُمنى بالفشل، و، عند انتهاء الصلاة، يخطب متطرفون في

الجمهور، ويتهمون الحاج أمين بعدم الإخلاص للقضية الإسلامية. فيدعو هذا الأخيرُ إلى تفرق التظاهرة، لكنه لا ينجح في التوصل إلى ذلك(٤٦).

ويخرج المتظاهرون من الحرم متجهين إلى الهجوم على الأحياء اليهودية. وفي اللحظة نفسها، يجري قتل (اثنين أو ثلاثة) من المارة العرب في حي ميا شعاريم اليهودي(٤٧). وهم أول القتلى في ذلك اليوم. وأيًا كان الأمر، فإن المسلمين يتجهون إلى الهجوم على الأحياء اليهودية(٤٨):

كانت تلك مشاهد مذبحة، فالعرب يذبحون أو يرجمون بالحجارة من يجدونه أمامهم، دون رحمة بالنساء والأطفال. وقد لاذ اليهود في غالبيتهم ببيوتهم وتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم بالحجارة والطوب، بل إنهم قد ألقوا قطعا من أثاث بيوتهم على المعتدين الذين لم تكن معهم، لحسن الحظ، أسلحة نارية. وهو ما يفسر السبب في أن عدد الضحايا لم يكن جد مرتفع.

وقد أمكن تجريد الشرطة بالكامل من أي قدرة على السيطرة على الوضع. وسرعان ما تدرك السلطات استحالة استخدام عناصرها العربية التي ترفض إطلاق النار على مواطنيها أو إخوتها في الديانة. فتلجأ إلى البريطانيين الموجودين في القدس، وبينهم طلاب من أكسفورد في رحلة أبحاث. وفي الوقت نفسه، يجري إعلان حالة الطوارئ التي تجيز الاعتقال الفوري لأي شخص يحمل سلاحًا. وقد جرى توجيه نداءات إلى الحاميات البريطانية في مصر وشرق الأردن لإرسال تعزيزات على وجه السرعة. ويستعاد ما يشبه النظام في آخر النهار، بيد أن أعمال العنف تستمر خلال الليل، خاصة في ضواحي القدس. وصباح يوم ٢٤، وبفضل وصول التعزيزات الأولى، ومن بينها مصفحات، تتمكن السلطات من استعادة السيطرة على المدينة(٤٩). لكن الصدامات بين الجماعتين تستمر لعدة أيام أخرى في ضواحي المدينة.

والحال أن مجيء عديدين من الريفيين إلى القدس يوم ٢٣ إنما يشير إلى احتدام غضب السكان المسلمين. وإذا كان هناك تعمد لارتكاب أعمال العنف، فإنه لا يتعلق إلاَّ بالقدس، لأنه في يوم ٢٣ كانت بقية البلد هادئة. والشيء المميَّزُ هو الوضع في يافا. ففي ذلك اليوم، نجد أن الشيخ مظفر، جد الجذري، هو المكلَّف

بإلقاء الخطبة في جامع المدينة الكبير. ومما يثير عجب الجميع أن خطبته تسعى إلى تهدئة الخواطر(٥٠).

وقد تصور كثيرون من المراقبين أن انتشار القلاقل راجع إلى فعل رسل سرِّيين جاءوا من القدس. والأبسط هو أن نأخذ بعين الاعتبار واقع أن التوتر كان معمَّمًا في كل فلسطين اعتبارًا من ١٥ أغسطس/ آب وأن السكان كانوا متحرقين إلى معرفة ما يحدث في القدس. وفي كل مدينة مهمة، كانت الأخبار تصل عن طريق مواقف السيارات، بما يعد نتيجة غير متوقَّعة لثورة الأتوموبيلات، وقد تجمع الناس حول المساجد(٥١). وعندئذ فإن كل مركز حضري إنما يصبح مركزًا مستقلاً للانتفاضة. وهكذا ففي يافا:

يوم ٢٤، انتشر نبأ في المدينة بأن عديدين من يهود تل أبيب قد اتجهوا إلى القدس مسلَّحين سعيًا إلى الانخراط في أعمال انتقامية ضد المسلمين.

وعلى أثر اجتماع في المسجد، جرى إرسال رسل إلى الرملة واللد لاستنفار السكان والفلاحين والسير بهم إلى القدس. وفي غزة وبئر سبع، كان على رسل آخرين استفزاز المستوطنات اليهودية للقيام بعمل هجومي.

وفي وجود هذا الوضع، قُطعت المواصلات مع القدس.

والحال أن المسلمين، الغاضبين من إغلاق الطريق من جانب البريطانيين المرابطين في الرملة، قد اتهموا الشيخ مظفَّر بالخيانة وأهانوه وأوسعوه ضربًا...

ويحاول المتظاهرون التسلل إلى تل أبيب، إلاَّ أنه يجري صدهم. وكانت أعمال العنف في الأيام التالية محدودة وذلك بسبب تدخل الأعيان، بناءً على طلب من الحاكم البريطاني، وبحكم الوصول السريع لبارجة بريطانية وجَّهت مدافعها إلى المدينة. على أن عراكًا عنيفًا قد وقع يوم ٢٥ عندما فتحت القوة البريطانية نيرانها على متظاهرين عرب كانوا متجهين إلى تل أبيب، وقد أدى إطلاق النار إلى سقوط عدة ضحايا(٥٢). ويظل التوتر قويًّا يوم ٢٦، لاسيما أن العناصر اليهودية تمارس أعمالاً انتقامية، حيث «تطلق الرصاص على المارة المعتمرين بالطرابيش»(٥٣).

ورواية زعيتر بالنسبة لما حدث في نابلس تبرز دور الناشطين القوميين الشبان الذين يقومون بانتقالات مكوكية بين موقف السيارات والمساجد، وإن كانت

هذه الراوية تشير أيضًا إلى انعدام أي تحضير للحركة. وكما في يافا في اليوم نفسه، يجري اتهام اليهود بذبح المسلمين في القدس. فيتجمع الجمهور ويزحف إلى ثكنة الشرطة طلبًا للسلاح. والصدامات عنيفة، لكن السلطات تنجح في احتواء المشاعر عبر بادرات رمزية.

أمَّا الحدث الأكثر دموية فهو يقع في الخليل، حيث يتلخص الوجود البريطاني في ضابط شرطة واحد، هو رايموند كافيراتا، ومبشرين عجوزين[٥٤]. وهذه المدينة التي تضم عشرين ألف نسمة من السكان معروفة بأنها مركز للنزعة المحافظة الدينية الإسلامية. والمئات القليلة من السكان اليهود تتألف من سيفارديين مستقرين في المدينة منذ زمن جد بعيد وكانوا مشمولين بالحماية الفرنسية إلى عام ١٩١٤[٥٥]. وخلال القرن التاسع عشر، انضم إليهم عدد من الأشكيناز. والعلاقات بين الطائفتين معقدة. فالمناكفات العديدة مع اليهود قبل عام ١٩١٤ قد اتخذت طابعًا معاديًا للصهيونية مع بداية الانتداب. على أن قدرًا من الاختلاط الاجتماعي [بين الطائفتين] يظل موجودًا وغالبية اليهود مستأجرون في بيوت يملكها عرب.

ومساء ٢٣ أغسطس/ آب، تصل الأنباء الأولى عن أحداث القدس عبر المسافرين القادمين منها، حيث يتردد الاتهام المعتاد نفسه بارتكاب اليهود مذبحة ضد العرب. ويحاول الضابط البريطاني تهدئة السكان. ويتصاعد التوتر بسرعة فائقة في المدينة بينما يطلب كافيراتا، عبثًا، تعزيزات من القدس ... وهو يتلقى وعودًا من غزة ويافا.

وصباح يوم ٢٤، تهب جماعة من السكان المسلمين إلى نجدة القدس، الأمر الذي يزيح عبئًا جسيمًا عن كاهل الشرطة المحلية التي تجد في ذلك عزاءً كبيرًا. ونحو الساعة الثامنة والنصف، تقع الهجمات الأولى على البيوت اليهودية. فيصدر كافيراتا الأمر إلى شرطييه العرب بإطلاق النار على الجمهور. وهم ينفذون الأمر، لكنهم لا ينجحون في الحيلولة دون اقتحام عدة بيوت[٥٦]. ويستمر الشغب ساعتين، حيث يؤدي إلى مصرع ٦٧ يهوديًا، بينهم ١٢ امرأة و٣ أطفال دون الخامسة من العمر. وكان يمكن للمذبحة أن تكون أفظع بكثير لولا موقف الجيران العرب الذين فتحوا أبواب بيوتهم للجانب الرئيسي من يهود المدينة وقاموا بحمايتهم، معرضين حيواتهم هم للخطر. ومما له دلالته أنه في حين أن الغالبية العظمى من الطائفة

اليهودية سيفاردية، فإن أغلب الضحايا كانوا من المنحدرين من وسط أوروبا، وهو ما يسمح بافتراض أن الاختلاط الاجتماعي القديم قد لعب دورًا ملحوظًا.

ومذبحة صفد تالية لمذبحة الخليل بيومين. ففي صباح يوم ٢٤، يجتمع الجمهور في المسجد بمجرد انتشار خبر مفاده أن اليهود بسبيلهم إلى الاستيلاء على البراق. والحال أن ضابط الشرطة البريطاني، وقد أفلت زمام الموقف من يديه، إنما يحاول التراضي مع المتظاهرين. ولا تسمح مكالمة تليفونية مع المجلس الإسلامي الأعلى في القدس بمعرفة حقيقة الوضع في المدينة المقدسة. فيغزو الجمهور الأحياء اليهودية، حيث ينزوي السكان في بيوتهم. ويوم ٢٥، تتمكن الشرطة، وقد حصلت على تعزيزات، من تفريق تظاهرة بالقوة[٥٧]. وهكذا يظل الوضع متوترًا إلى يوم ٢٩. ففي ذلك اليوم، يجري غزو الأحياء اليهودية من جديد ويلقي عشرون من السكان مصرعهم في ظروف بشعة. ويهرب المسئولون عن المذبحة إلى الأحراش ويلجأون إلى جنوبي لبنان. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، سوف يحاولون الاتصال بالسلطات الفرنسية طالبين الحماية وتشجيعًا على محاربة الإنجليز. لكن الفرنسيين يردون، متعففين، بعدم جواز سماع هذه الدعوى[٥٨].

والبؤرة الكبيرة الأخرى هي حيفا. فالعنف فيها لا ينشب إلاَّ يوم ٢٥ بين الأحياء العربية واليهودية. وفي مرحلة أولى، يتغلب العرب، مجبرين اليهود على ترك بعض مستوطناتهم. وفي يوم ٢٨، يسمح نزول جنود البحرية البريطانية، لقاء اختبار قوة قاسٍ، باستعادة السيطرة على المدينة. وفي الأيام التالية، يظل التوتر قويًا في مجمل المنطقة.

خصائص وأصداء الأحداث

خلال الأيام الأولى، تصور المراقبون أنهم بإزاء حركة منظمة من جانب المفتي، ثم أدركوا، أمام اتساع الحركة، أنه لو كان هناك تنسيق حقيقي لَفَقَدَ البريطانيون في التوّ والحال السيطرة على مجمل فلسطين. على أنهم قد اتهموا المفتي مع ذلك بأنه قد حاول، عبر رسل سريين، مد التمرد إلى مجمل البلد. ومما له دلالته أن هذه الأطروحة التي تتحدث عن مؤامرة قد جرى التخلي عنها منذ أواخر أغسطس/ آب لصالح تفسير سوسيولوچي وسياسي. فمنذ الأول من سبتمبر/

أيلول، قدَّم مدير قنصلية فرنسا التحليل التالي: إن مسألة الحائط ومسألة مؤتمر زيورخ ليستا غير السببين الظاهريين للصدام، فهما مجرد ذريعتين(٥٩):

تتصل الأسباب العميقة باستياء العرب حيال تقدم الصهيونية، حيال التسلل البطيء لهؤلاء الأغراب الذين يريدون أن يُوجِدوا هنا مقامًا قوميًا وأن يصبحوا، شيئًا فشيئًا، سادة للبلد. والحال أن العرب يزعمون أن فلسطين ملكهم وأن الصهيونيين دخلاء، يجب طردهم مهما كان الثمن.

ومن ثم فإننا لسنا بإزاء نزاع ديني، بل بإزاء نزاع سياسي.

والحاصل أن كُتَّاب المذكرات العرب، كدروزه أو زعيتر، يرون أن الأعمال التي جرى ارتكابها خلال حوادث العنف تعد مشروعة تمامًا ويلتزمون الصمت حيال واقع أن الضحايا كانوا بالأخص مدنيين عُزَّلاً ونساء وأطفالاً، في حين أنهم يعبرون عن غضبهم حيال الأعمال الانتقامية اليهودية. وهم لا يتحدثون في أي مكان عن تحضير منسَّق لانتفاضة، حتى وإن كانوا يعترفون للمفتي بدور رئيسي في الشهور السابقة في الدفاع عن البراق. ودروزه هو الوحيد الذي زعم أن الحاج أمين قد لعب دور منظمٍ لأحداث القدس، وهو ما يتعارض مع ما ذهب إليه المؤرخون الأحدث(٦٠). بيد أنه لا يقدم تفاصيل. ثم إن المعنِي نفسه، في أحاديثه أو في مذكراته التي نشرت بعد عدة عقود من الأحداث(٦١)، لم يزعم قط أنه قام بالتحضير لأعمال العنف هذه أو بتنظيمها. والتفسير العربي منشور، منذ ٣١ أغسطس/ آب ١٩٢٩، في بيان طبعته في القدس لجنة الدفاع وموجَّه إلى العالم الإسلامي. وبحسب هذا البيان، فإن اليهود هم الذين أثاروا الفتنة في فلسطين سعيًا إلى الاستيلاء على البراق والمسجد الأقصى. وهم المسئولون عن أعمال العنف. فالمسلمون لم يفعلوا سوى الدفاع عن أنفسهم وكانوا ضحايا فظائع ارتكبها اليهود والقوات البريطانية. وقد ظلت هذه الرواية للأحداث سائدة في الكتابات الإسلامية إلى اليوم.

ومن الواضح أن التوتر الذي خلقته تظاهرة ١٥ أغسطس/ آب كان السبب المباشر لقلاقل الأسبوع التالي. وكما أشرنا أعلاه، فإن منشأ العنف خارج القدس يرجع إلى الشائعات التي روَّجها المسافرون القادمون من تلك المدينة. وقد تمثل

خطأ فادح بشكل خاص من جانب السلطات البريطانية في قطع الاتصالات التليفونية بين العاصمة والمدن الأخرى في فلسطين وحظر نشر الصحف العربية، إذ لم تترك للجمهور سوى صحيفة رسمية ذات مضمون يتميز بالتهرب على نحو خاص [من توضيح مجريات الأمور] (٦٢). ومن ثم فقد كان من المستحيل معرفة الوضع الفعلي في المدينة المقدسة. فساد الاعتقاد في كل مكان بأن اليهود قد استولوا على الأماكن المقدسة الإسلامية، ومن هنا غضب المتظاهرين وأعمال العنف التي قاموا بها.

وسرعان ما تبدل الفاعلون. فخلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أغسطس/ آب، نجد أن المحتجين المسلمين قد جاءوا بالأخص من أوساط الشبيبة المسلمة المتعلمة. وبالمقابل، في ٢٣ أغسطس/ آب في القدس وفي يوم ٢٤ في الخليل، نجد أن الفلاحين قد قدموا الجانب الرئيسي من مرتكبي أعمال الشغب. أمَّا في نابلس، فقد كانت الحركة حضرية أساسًا ولم ينجح الشبان المتعلمون في انتزاع قيادتها. وفي يافا، بالمقابل، يبدو أن عملهم كان حاسمًا، بيد أن الفلاحين قد وسَّعوا ساحة المواجهات ومدوها إلى منطقة بيارات البرتقال. وفي حيفا وصفد، لعبت العناصر القادمة من خارج المدينتين دورًا رئيسيًّا في المواجهات.

واعتبارًا من ٢٥ أغسطس/ آب، تخشى السلطات بشكل أخص من احتمال انضمام البدو إلى الحركة. والواقع أن جماعات قادمة من شرق الأردن كانت قد تحركت باتجاه فلسطين، لكن التحرك المشترك لقوات الشرطة والسلاح الجوي أدى إلى تفريق التجمعات.

وبالرغم من التوتر الذي شهدته الأسابيع السابقة، فإن حكومة فلسطين قد فوجئت بانفجار أعمال العنف وبامتداده إلى مجمل البلد. والحال أن لوك، الذي يمارس مهام المندوب السامي بصورة مؤقتة، قد اضطر إلى التصرف بشكل ارتجالي على نحو دائم. وانتظارًا لوصول تعزيزات، قام بتسليح البريطانيين الموجودين، جاعلاً منهم قوات شرطة مساعدة. وهو يطرح على نفسه في التوِّ والحال مسألة تسليح اليهود. وفي مرحلة أولى، انضم الجنود اليهود السابقون في الجيش البريطاني إلى قوات الشرطة المساعدة ولجأوا إلى إنزال أعمال انتقامية بالسكان العرب، حيث قتلوا بشكل خاص أربعة مسيحيين في القدس(٦٣). وقد طالب

البطاركة والمفتي بنزع سلاح الجنود اليهود. والحال أن لوك، بعد أن تشاور مع المسئولين المدنيين والعسكريين، قد آثر الرضوخ لهذا المطلب خوفًا من أن تكتسب الانتفاضة قوة جديدة[٦٤]. وقد ظهر أن خوفه له ما يبرره، لأن بعض رجال الشرطة اليهود العاملين قد تعمدوا، في بعض الحالات، قتل مدنيين عرب بدافع من الرغبة في الانتقام.

وقد سارع الموظفون البريطانيون إلى التأكيد على أن مثل هذه الأحداث ما كان لها أن تحدث في عهد اللورد بلامر، الذي كانت شخصيته القوية كافية لإيقاف سكان فلسطين عند حدهم، غير أنهم اضطروا إلى الاعتراف بأن المسئول الرئيسي عن الضعف العددي لقوات حفظ النظام هو المندوب السامي السابق.

وخلال الأسبوع الدامي الممتد من ٢٣ إلى ٣٠ أغسطس/ آب، كان الجانب الرئيسي من القيادة الصهيونية موجودًا في أوروبا. والحال أنها، في تفسيرها للأحداث من زاوية تجربة اليهود التاريخية المأساوية، قد سارعت إلى اتهام البريطانيين بأنهم قد تركوا الحبل على الغارب لارتكاب «مذبحة تستهدف اليهود» في فلسطين[٦٥]. ومنذ أواخر أغسطس/ آب، تطالب الصحافة الصهيونية برحيل موظفين «ممالئين للعرب» في حكومة فلسطين، هم ورثة للورانس ولفيلبي اللذين «عملا دومًا على إبقاء العداوة فيما بين اليهود والعرب، لاقتناعهما بأن من شأن هذه السياسة أن تخدم مصلحة الإنجليز»[٦٦]. وفي لندن، يكرِّرُ الصناعي اليهودي اللورد ملتشيت هذا الاتهام في رسالة إلى اللورد پاسفيلد، سكرتير الدولة لوزارة المستعمرات، مؤرَّخة في ٢٩ أغسطس/ آب[٦٧]. وهو يطالب باعتقال الحاج أمين، باعتباره المسئول الرئيسي عن القلاقل، وإن كان يرى فيه أيضًا المنظِّم الرئيسي السري لجميع الأعمال المعادية للبريطانيين في مصر والعراق و«بلاد العرب». وهو يرى أن معاداة الصهيونية ليست سوى ذريعة: فمن المغرب الأقصى إلى الهند، أصبح المسلمون مستعدين لتحدي الهيمنة الغربية. وهو يكرر هذه التيمات في اجتماعات عامة.

وكثيرون يتقاسمون هذا الخوف من انتفاضة واسعة معادية للاستعمار. فالسلطات الفرنسية في بيروت منزعجة من خطر امتداد الانتفاضة الفلسطينية إلى الانتداب المجاور. وفي ٢٦ أغسطس/ آب، نجد أن تظاهرة تضامن في دمشق إنما

تنتهي بمواجهات عنيفة مع الشرطة، وقد لجأت سلطات الانتداب إلى استنفار الجيش. وفي الأيام التالية، جرى حظر التظاهرات[٦٨]. كما جرى اتخاذ ترتيبات لإغلاق الحدود مع فلسطين. أمَّا مشاركة المسيحيين في حركة الاحتجاج فهي تذهل الفرنسيين. فيصرحون في أواخر الشهر بالتظاهرات شريطة أن تكون معادية للصهيونية (ومعادية للبريطانيين) فقط وألاَّ تشكك في مشروعية انتدابهم هم.

وخارج الشرق الأدنى، توضح الوكالة اليهودية مخاوفها فيما يتعلق بأصداء الأحداث على يهود الشمال الأفريقي، خاصة يهود المغرب الأقصى. فالمسلمون المغاربة قد تضامنوا على الفور مع مسلمي الشرق الأدنى. وتعد باريس بتنبيه السلطات المختصة[٦٩]. ويجري تبادل الرسائل حول هذا الموضوع مع الولاة الفرنسيين الذين يحكمون الشمال الأفريقي. ويكتب سفير فرنسا لدى موسكو تقارير عن تشجيعات الصحافة السوفييتية للنزعة القومية العربية، بينما يكتب بول كلوديل، السفير [الفرنسي] لدى واشنطون، تقارير عن ردود فعل اليهود الأميركيين.

سياسة تشانسلور

عَجَّلَ المندوب السامي بعودته إلى فلسطين. وفي الأول من سبتمبر/ أيلول، يتوجه بالخطاب إلى السكان. فيعبر عن سخطه حيال «الفظائع التي اقترفتها عصابات من المجرمين الدمويين ضد السكان اليهود العزّل، دون مراعاة للعمر أو الجنس، وهي أعمال ترافقت، كما في الخليل، مع اعتداءات ذات وحشية لا توصف وإشعال حرائق في البيوت في المدينة والريف، والقيام بأعمال سلب ونهب وتدمير للممتلكات». وهو يعلن عزمه على أن يعاقب المذنبين باقتراف أعمال عنف عقابًا قاسيًا. ومن غير الوارد الآن الحديث عن حكم نيابي في فلسطين.

وهذه الرسالة تستثير غضب المسلمين، الذين يردون بذكر أعمال العنف التي جرى ارتكابها ضد السكان العرب[٧٠]. وهم يتهمون الإدارة البريطانية بالتحيز و، بما يتجاوز إطار الأماكن المقدسة، يطالبون بإلغاء تصريح بلفور وبإقامة مؤسسات تمثيلية. وفي ٥ سبتمبر/ أيلول، تجتمع اللجنة التنفيذية العربية في القدس لتقرر إرسال وفد إلى لندن لهذا الغرض. وتتوافقُ قصويةُ المطالب مع ضرورة التوصل إلى برنامج مشترك بين أنصار الحسينيين وأنصار النشاشيبيين[٧١].

والحال أن المندوب السامي، وقد أصابه الانزعاج، إنما يتراجع. ففي بيان صادر في ٤ سبتمبر/ أيلول، يؤكد أن القمع سوف يقرره قضاة بريطانيون وأن جميع المذنبين بارتكاب الفظائع، من اليهود والعرب على حدٍّ سواء، سوف ينزل بهم العقاب[٧٢]. وسوف يتلو ذلك مشهد بغيض بشكل خاص: فبما أن الصحافة اليهودية تتهم عرب الخليل بالتمثيل بجثث الضحايا اليهود، فإن العرب يطالبون باستخراج جثث الضحايا لفحصها طبيًّا[٧٣]. وسوف يكسبون دعواهم، لكن حالة تحلل الجثث لن تسمح بحسم مسالة التمثيل بها.

ويعلن المندوب السامي، في تتمة نصه، عن قرب وصول لجنة تحقيق بريطانية. وهو يستقبل وفدًا من العرب ليدعوهم إلى التوقف عن الجدل حول معنى البيانات البريطانية وإلى الانكباب على تحضير دفاعهم أمام لجنة التحقيق القادمة. ويرد العرب بتدشين مقاطعة معمَّمة للمنتجات اليهودية، ويفعل اليهود الشيء نفسه بالنسبة للمنتجات العربية[٧٤].

وفي ذلك الوقت، يستعاد النظام تقريبًا بعد تفريق التجمعات البدوية. ويبدو تشانسلور متفائلاً أمام مدير قنصلية فرنسا في القدس[٧٥]: إن كل شيء سرعان ما سوف يعود إلى النظام، وسرعان ما سوف تقتصر القوات على عمليات بوليسية للبحث عن المجرمين وتوقيع غرامات على بعض القرى. ولهذا الغرض، سوف يقوم المندوب السامي بإدخال تعديل ملحوظ على روح القانون فيما يتعلق بالعقوبات الجماعية. ففي البداية، يتعلق الأمر بالمعاقبة عن الجرائم التي فجرتها الثارات التي لا حصر لها والتي يتميز بها هذا المجتمع المتوسطي: فعندما تكون هناك اعتداءات على ممتلكات أو أشخاص جماعة معينة (عشائر، قرى)، سيجري فرض غرامة فادحة على الجماعة المفترض أنها هي التي اقترفت الاعتداء. والمقصود بهذه الغرامة هو استخدامها في التعويض عن الخسائر التي حدثت[٧٦]. وهذا الإجراء، الممارسُ في المستعمرات البريطانية في أفريقيا، يتناسب نسبيًّا مع المجتمع المحلي، فهو يعيد إنتاج ممارسات التعويض القديمة، وإن كان مع الفارق الملحوظ الذي يتمثل في أن التعويض كان يتم التفاوض عليه بين الجماعات من خلال محكمين مقبولين من الأطراف. والحال أن كيش والمسئولين الصهيونيين الآخرين إنما

يطالبون بالتطبيق الصارم لهذا القانون سعيًا إلى الحصول على تعويضات مهمة. ويترك تشانسلور تطبيقه لمباشري الأقضية.

ويندد العربُ بانعدام العدالة. والحوار صعب لاسيما أن الفاعلين يجدون أنفسهم في وضع مقلوب. ففي حالة منطق التعويض، لابد لواقع أن عدد القتلى اليهود يرتفع إلى ١٣٥ في مقابل ١٣٦ من العرب وأن عدد الجرحى يرتفع إلى ٣٤٠ في مقابل ٢٤٠ (ما يقلل من عدد الجرحى العرب هو واقع أن فريقًا منهم لم يخبروا السلطات بإصاباتهم) من أن يفضي إلى انعدام اتخاذ إجراءات قضائية. ويرى البريطانيون أن القانون يفرض نفسه وأنه لابد من معاقبة جميع المذنبين. وبالمقابل، فإن العقوبات الجماعية، القائمة على منطق التعويض نفسه، والذي ترفضه سلطة الانتداب فيما يتعلق بالأشخاص، إنما تبدو بالنسبة للعرب كنفي للقانون الحديث...

وضمن منطق التوتر، تجد الصحافة العربية مسئولاً مناسبًا عما يجري النظر إليه باعتباره عملاً من جانب السلطة لا يمكن اغتفاره. فهي تهاجم بنتفيتش، الذي تحدده باعتباره ملهم هذا القانون الاستثنائي. ومركز المدعي العام يصاب بالضعف لاسيما أنه لا يتمتع بثقة المندوب السامي. ولا يتعلق الأمر بمسألة القمع، بل بمسألة القانون الزراعي. فتشانسلور بسبيله إلى أن يبلور لنفسه قناعة بأن مصدر التململ ينبع من بيع الأراضي لليهود. وهو يفكر في قانون تقييدي يعارضه «وزير» المسئول عن العدل. وتتدهور العلاقات فيما بين الرجلين. فيصل الأمر بالمندوب السامي، الذي يتمتع بدعم من كبار الموظفين الآخرين، إلى تصور أن من المفروغ منه أن أي يهودي لا يمكنه أن يحرص حقًا على المصالح البريطانية[٧٧]. وفي اللحظة المباشرة، لا يمكن [للمندوب السامي] إعطاء انطباعٍ بأنه يرضخ للعرب لو ضحَّى بمدعيه العام.

ولا تغيب هشاشة المركز البريطاني عن تشانسلور. فمن المؤكد أنه قد استعاد السيطرة على البلد بفضل تدفق التعزيزات، بيد أن هذا لا يمكنه أن يكون حلاً دائمًا. وهو يعترف ببراءة لقنصل فرنسا: إن من المؤكد أن دافع الضرائب البريطاني ليس مستعدًا لأن يستمر طويلاً في دفع تكاليف وجود حامية قوية[٧٨]. والحال أن الخطاب العربي قد تغير. فالنبرة قد أصبحت معادية للبريطانيين بعنف.

ويجري مزج إنجلترا بالصهيونية كعدو للعرب الفلسطينيين. والبرهان على ذلك هو موقف المفتي. ففي تصريح أدلى به الحاج أمين لصحيفة **ديلي إكسبريس**، لجأ الرجل إلى التهديد العربي والإسلامي(٧٩):

إننا بإزاء ثورة قومية قد يمتد صداها إلى مجمل بلاد العرب المسلمة. إننا بإزاء انتفاضة قومية كبرى تتجه فيها التعاطفات إلينا، و، إذا ما تطلب الأمر ذلك، فسوف نتمتع بالدعم، ليس فقط من جانب عرب سوريا ومصر والشمال الأفريقي، وإنما أيضًا من جانب كل بلاد العرب، أي من جانب ٦٠ مليونًا من السكان.

ولن يتسنى حفظ السلم إلاَّ بقدر تغيير بريطانيا العظمى للسياسة المتَّبعة المحابية للصهيونية.

وسوف يحاول المندوب السامي قلب هذه السياسة وإن كان يبدو حازمًا بشكل خاص فيما يتعلق بملف القمع الذي يبلغ أوجه: اعتقالات وأحكام وعقوبات جماعية.

وهكذا يجتمع بالمفتي في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٩(٨٠). فيشكو المعني من تحيز البريطانيين لصالح الصهيونيين في حين أن السكان العرب في فلسطين كما في بقية الشرق الأدنى ما يزالون حسني النوايا تجاه بريطانيا العظمى. ويكمن ضعف العرب في غياب تمثيل سياسي لهم في أوروبا، بينما يسيطر اليهود هناك. فمنذ ألفي عام، تسنى لهم النجاح في ذلك بفضل ميلهم إلى الدسائس، كما تثبت ذلك محاكمة الرومان للسيد المسيح. وعندما ينتقل المفتي إلى الحديث عن شكايات أكثر تحديدًا، فإنه يهاجم بنتفيتش، المسئول عن ظلم المعاملات التي أُنزلت بالعرب. ويدافع المندوب السامي عن مرءوسه دفاعًا فاترًا، ويعد بأن يسهر شخصيًّا على أن تجري معاملة العرب بإنصاف. وهو ينتقل إلى ما يهمه بشكل مباشر: إصدار تصريح مشترك من جانب المسئولين اليهود والعرب يهدف إلى تهدئة الخواطر. وهو يترك وقتًا للحاج أمين لدراسة المسألة.

وفي اليوم التالي، يستقبل المندوب السامي اللجنة التنفيذية العربية، التي تعبر عن الشكايات المعتادة ضد بنتفيتش. ومع أن تشانسلور يتولى الدفاع عنه، فإنه يؤكد أنه سوف يأخذ بعين الاعتبار الاحتجاجات التي قُدِّمت إليه. وبعد نقاش طويل حول العدالة، يجري تناول مسألة لجنة التحقيق. فيؤكد المندوب السامي أنها سوف تكون

غير متحيزة. ويعبر جمال الحسيني عن الانزعاجات العربية من الضغوط اليهودية أو غير اليهودية التي قد تحدث في لندن لصالح الصهيونية. وينتهي اللقاء بالحديث عن دراسة إصدار تصريح مشترك من جانب اليهود والعرب.

وفي ٨ أكتوبر/ تشرين الأول، يجتمع تشانسلور بالمفتي من جديد لمعالجة مسألة الحائط[٨١]. فيخبره بقرب تكوين «جهاز مكلَّف باتخاذ قرار بشأن هذه المسائل». فيؤكد له الحاج أمين رغبته في التعاون، مثلما فعل دائمًا، في حفظ النظام. وتصبح المناقشة تقانية، تتصل بممارسات مختلفة، مسموح بها أو غير مسموح بها، تتعلق بالعبادات اليهودية.

ويسعد المندوبُ السامي باستئناف الحوار مع المسئولين العرب، لكنه، كالعادة، أكثر انزعاجًا من صعود السخط الذي يمتد إلى الطبقات الدنيا من المجتمع وإلى القرويين[٨٢]. إذ لا يجب التعامي عن خطر حدوث انفجار جديد أكثر عنفًا بكثير. ومن المستحيل تخفيض حجم الحامية، بالرغم من التكاليف الباهظة المترتبة على وجودها. والحال أن بونسو، المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان، قد نصحه بتقديم تنازلات للعرب سعيًا إلى تجنب وقوع اضطراب جديد[٨٣].

وبما أن شهر أكتوبر/ تشرين الأول تتخلله أعياد يهودية، فإن السلطات إنما تتخذ احتياطات استثنائية لتجنب وقوع حوادث عند الحائط[٨٤]. ويحتج العرب على كل ما يبدو لهم بوصفه دلائل على رغبة في تحويل الموقع إلى معبد يهودي. وبالرغم من توتر الخواطر القوي، لا تحدث مواجهات. على أن اللجنة التنفيذية تنجح، في يوم ١٦، في تنظيم إضراب عام وتطالب، للمرة الأولى، بعزل تشانسلور[٨٥]. ونجد أن فاريل، وهو موظف إنجليزي في التعليم العام، يعاقب عشرين تلميذًا من نابلس بالضرب بالخيزران لتكوينهم لجنة لمراقبة الالتزام بتنفيذ الإضراب. فتعقب ذلك صيحة احتجاجات صارخة في كل فلسطين، يتلوها يوم لمقاطعة المنشآت المدرسية[٨٦].

التظاهرة النسائية العربية الأولى[٨٧]

الحدث الأبرز هو التظاهرة السياسية النسائية الأولى في تاريخ فلسطين. ففي يوم ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٩، ينعقد في منزل عوني بك عبد الهادي

مؤتمر لسيدات فلسطين، وكل المؤتمرات ينتمين إلى أوساط الأعيان. وتنتخب الحاضرات المائتان مكتبًا وتتخذن بالتصويت قرارات سياسية تستعيد التيمات المعتادة للقادة العرب (إلغاء تصريح بلفور، قضية بنتقيتش وقضية فاريل...). وهن يقسمن على القرآن والإنجيل بأن يقاطعن طيلة حياتهن اليهود ومن قد تكون لهم علاقة بهم، حتى وإن كانوا أزواجهن أو إخوتهن. ويشكلن وفدًا برئاسة مسلمة، هي زوجة عوني عبد الهادي، ومسيحية، هي زوجة مغنم أفندي مغنم. وتستقبل الليدي تشانسلور الوفد. وبعد الظهر، تلجأ السيدات إلى الابتكار بالسير في أول تظاهرة بالأوتوموبيلات في تاريخ فلسطين. وهذه الحقيقة البسيطة تشير إلى أهمية ثورة المواصلات الجارية في فلسطين منذ انتهاء الحرب العظمى.

وتتقدم الموكب سيارات الشرطة وتتبعه سيارات غاصة بالشبان الوطنيين. وتخترق التظاهرة الشوارع الرئيسية في القدس.

وفي المساء، يحرر المؤتمر خطابًا موجَّهًا إلى المندوب السامي:

السيدات العربيات في فلسطين اللواتي حافظن على سكوتهن فيما يختص بالمطالب الوطنية، رأين الحالة في بلادهن قد وصلت إلى درجة خطيرة تقضي عليهن بالخروج عن الصمت.

رأت السيدات العربيات بلادهن تجاه سياسة صهيونية جائرة أدت إلى الاضطرابات الخطيرة التي كان من ضحاياها الرجال والنساء معا، وقد أصبح الخطر في المستقبل لا يتهدد الرجال فقط بل يتناول النساء أيضا بخلاف الأقطار الأخرى التي لا يوجد فيها خطر القتل إلا على الرجال في ميادين القتال فقط.

ومن أجل هذا قد عقدن مؤتمرًا عامًا في هذا اليوم، وآلين على أنفسهن إلا يبقين بعد الآن معتكفات، وأن يظللن يدافعن عن حقوق بلادهن إلى أن يلغى وعد بلفور والسياسة التي سارت بمقتضاه. وهن يعتقدن أنه حان الحين للدولة الإنكليزية أن تنظر بعين الجد إلى الحالة الخطيرة التي نشأت عن تلك السياسة والتي جعلت هذه البلاد المقدسة معرضة للأخطار والفواجع الدامية، والهلع المستمر في كل وقت وزمان، الأمر الذي لا يوجد في بقعة من بقاع الأرض.

لذلك، فقد قررن الاحتجاج على وعد بلفور الذي هو السبب فيما حدث حتى الآن من الاضطرابات في هذه البلاد، والذي سيكون سببا لحدوث اضطرابات مثلها أو أشد منها في المستقبل. مادام هذا الوعد موجودا. وقد قررن أيضًا الاحتجاج على الأمور الآتية:

١ـ عدم إيقاف المهاجرة الصهيونية في هذه الأيام بالنظر للأحوال الاقتصادية والسياسية السيئة.

٢ـ تطبيق قانون العقوبات المشتركة المخالف لجميع الشرائع المتمدنة وجعله شاملا لما قبله.

٣ـ بقاء المستر بنتويش على رأس النيابة العامة بالرغم من كونه صهيونيا يعمل لمصلحة اليهود ضد العرب.

٤ـ ضرب وتعذيب البوليس لموقوفي العرب.

٥ـ عدم مجازاة المستر فرل والمستر بيلي اللذين عملا على ضرب تلاميذ مدرسة نابلس من قبل البوليس، الأمر المخالف لأصول المدارس جميعها.

٦ـ تخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه لمنكوبي اليهود وعدم تخصيص أي مبلغ كان لمنكوبي العرب.

إن السيدات العربيات، يا فخامة المندوب السامي، يرجون تبليغ احتجاجهن هذا إلى حكومة جلالة ملك بريطانيا، ويلتمسن اتباع سياسة في هذه البلاد أرشد من السياسة المتبعة اليوم نحو العرب.

وفي مجتمع جد محافظ كمجتمع فلسطين، يشكل هذا الحدث قطيعة. وكما في مصر، فإن تحرر النساء السياسي إنما يمر عبر النضال القومي ومن خلال وسط الأعيان. وهكذا فإن الناشط السياسي زعيتر يحيّي في يومياته دور النساء في التربية القومية للشبيبة الفلسطينية، فهن يقمن بإعداد رجال الغد[٨٨]. وكان قد جرى التحضير للتظاهرة بعناية وقد نوقش تنظيمها مع سلطات الانتداب. وفي ختام المؤتمر، جرى انتخاب لجنة تنفيذية للنساء العربيات. وهي، من حيث تكوينها، قريبة من اللجنة التنفيذية العربية (فعدة زوجات لإعضائها ينتمين إليها) إلاّ أنه لا يمكن اعتبارها مجرد دمية بيد القوميين. ويتضح ذلك بجلاء تام من واقع أن الصراعات الفصائلية بين العائلات الكبرى غائبة عن الحركة النسائية[٨٩].

تجهيز لجنة التحقيق

منذ ٢٥ أغسطس/ آب، دعا ڤايتسمان السلطات البريطانية إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة تتولى تحديد المسئوليات عن القلاقل وإنزال القصاص بالمسئولين عنها. وفي ٢٩ أغسطس/ آب، يطلب إلى اللورد پاسفيلد إجراء تسوية فورية لمسألة الحائط[٩٠]. وفي ٥ سبتمبر/ أيلول، يلتقي برئيس الوزراء رمزي ماكدونالد ويهدد بالتنحي إذا لم تجر الاستجابة لمطالبه. وهو يتحدث عن سخط يهود أوروبا وأميركا الذين يوشكون على فقدان ثقتهم ببريطانيا العظمى.

وفي ٣ سبتمبر/ أيلول، تعلن وزارة المستعمرات عن تكوين لجنة التحقيق. وفي يوم ١٣، يتم تحديد مهمتها. إذ يتوجب عليها تقصي الحقائق فيما يتعلق بالأسباب المباشرة التي أدت إلى أعمال الشغب وتقديم توصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها لتجنب تكرار وقوعها. ويرأس اللجنة السير والتر شو، وهو حقوقي شهير، وتضم ثلاثة أعضاء بالبرلمان، هم السير هنري بترتون (من حزب المحافظين) ور. هوپكن موريس (من حزب الأحرار) وهنري سنيل (من حزب العمال).

وطموحات ڤايتسمان كبيرة. فهو يريد تطهيرًا لإدارة فلسطين مع استبعاد الموظفين المعادين للصهيونية، وزيادةً لعدد تأشيرات الهجرة، وإشراكًا معمَّمًا لليهود في الإدارة وفي قوات الشرطة، واتخاذ موقف ودي حيال مشروعات الوكالة اليهودية، بوجه عام. وهو يعتقد أن لجنة التحقيق يجب أن تدرس الأسلوب الذي جرى اعتماده إلى الآن في تطبيق الانتداب، وإن كان لا يجب عليها النظر في أسس سياسة الانتداب. وهو يعرض أفكاره على رمزي ماكدونالد في لقاء تم عقده في ٢٣ سبتمبر/ أيلول[٩١]. وعلى هذا الأساس، يستخدم تعبيرًا سوف يتكرر خلال عقود: بوسع الحكومة البريطانية أن تكون «وسيطًا نزيهًا» (*honest broker*) بين الصهيونيين والعرب، وما يعنيه بالفعل ليس حفنة «الأفندية الفلسطينيين»، بل ممثلي الشعب العربي في بغداد أو دمشق أو القاهرة. فمن غير الوارد الاعتراف بأن العرب الفلسطينيين يمثلون شعبًا، فهم ليسوا غير فصيل من المجمل العربي الكبير الذي يجب أن يشعر بالامتنان لما يفعله البريطانيون من أجله.

وفي البداية، نجد أن أطروحات الصهيونيين، التي يرددها أصدقاؤهم العديدون في دوائر السلطة[٩٢]، تجد صدىً إيجابيًا لدى الحكومة. بيد أن تقارير المندوب السامي حول تدهور العلاقات مع العرب وحول تكلفة الإبقاء على قوات حفظ النظام سرعان ما تؤدي إلى تعديل المنظور. إذ يبدو أن المصالح المباشرة للسياسة البريطانية ومصالح الحركة الصهيونية لا تتطابق بالفعل.

والمنهج الذي تختاره لجنة التحقيق هو منهج جلسات الاستماع القضائية مع العرب والصهيونيين وحكومة فلسطين. وسوف يشارك كل طرف في المناقشة من خلال محامين يكون لهم الحق في مواجهة الشهود. وتتعاقد الوكالة اليهودية في التوّ والحال مع فريق من المحامين اللندنيين المشاهير. وتحصل اللجنة التنفيذية العربية على وضعية مساوية. ويهتم عوني عبد الهادي بالمسألة. فيتعاقد مع محام إنجليزي من لندن ثم يطلب إلى مكرم عبيد، السكرتير الشهير لحزب الوفد المصري، المجيء إلى القدس، فيمتنع مكرم عبيد، ويكتفي عبد الهادي بمحامٍ إنجليزي في المحاكم المختلطة في مصر. أمَّا هو نفسه فسوف يكون رجل القانون الثالث في الطرف العربي. وتقوم حكومة فلسطين، من جهتها، بتجنيد فريقها الحقوقي الخاص.

خطة فيلبي الأولى والثنائية القومية ومشروع التقسيم إلى كانتونات

طرحت أعمال العنف مسألة مستقبل فلسطين. فهناك شعور مشوَّش بأن الانتداب على نحو ما عمل إلا الآن لم يعد صالحًا. وإذا كان ڤايتسمان يرى أن بوسع الحكومة البريطانية أن تكون «وسيطًا نزيهًا» على أساس الأمر الواقع الصهيوني، فإن نوعًا آخر من المفاوضات سوف يتكرر على مدار عقود سوف يعبر عن نفسه لأول مرة: ظهور وسيط يقدم نفسه بنفسه بهذه الصفة. ويتعلق الأمر في البداية بكابتن إنجليزي، هو كاننج، الذي يقدم نفسه بوصفه مستشارًا سابقًا لعبد الكريم خلال حرب الريف. ويستقبله القوميون العرب الذين يجعلونه يزور البلد. وهو يستخدم خطابًا معاديًا للإمبريالية، بيد أن محاوريه العرب يشتبهون بأنه عميل للاستخبارات البريطانية مكلَّفٌ بتهدئة الغضب العربي على بريطانيا العظمى[٩٣].

ووجوده يزعج فايتسمان[٩٤]. وسوف يوجّه كاننج لدى عودته إلى لندن تقريرًا إلى وزارة المستعمرات، التي لا تعتبره شخصًا جادًا[٩٥].

ويصل الموضوع إلى ذروته مع عودة ظهور هوراشيو سان جون فيلبي[٩٦]. فهذا المغامر والرحالة الشهير كان قد ترك الخدمة العامة بعد أن كان قد خلف ت.إ.لورانس كممثل لحكومة فلسطين لدى عبد الله في عَمَّان. وكان قد استقر في جدة وأعاد عقد علاقات مع ابن سعود ترجع إلى زمن الحرب العالمية الأولى. ولكي يكفل لنفسه دخلاً، أصبح ممثل شركات تجارية أميركية وإنجليزية في بلاد العرب. وفي عام ١٩٣٠، سوف يتحول إلى اعتناق الإسلام وسوف يرتدي ملابس عربية.

وبما أنه قريب من حزب العمال، فإنه يبتهج لوصول الحزب إلى السلطة. وبعد أن كان قد التقى اللورد پاسفيلد وعرض عليه مشروعات تجارية ضخمة، ذهب إلى سوريا، حيث قام القوميون العرب بتعريفه على فلسطينيين، في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٩. فيعتزم أن يصبح وسيطًا في الملف الفلسطيني ويسافر إلى القدس، حيث يلتقي الحاج أمين، الذي يصغي إليه باهتمام. وعلى الجانب اليهودي، يلتقيه يهودا ماجنس، رئيس الجامعة العبرية، الذي انخرط في سعي لا يكلّ إلى التوفيق بين اليهود والعرب. والحال أن هذا الرجل المنحدر من اليهودية الأميركية التي دخل عليها الإصلاح، إنما يعد من دعاة المسالمة وقد سجن في الولايات المتحدة خلال الحرب العظمى بسبب آرائه. وماجنس قريب من جمعية تعمل من أجل حل توفيقي بين اليهود والعرب، دون أن يكون عضوًا في هذه الجمعية من الناحية الرسمية. والحال أن جمعية «تحالف السلام» **(بريت شالوم)** هذه التي يقل عدد أعضائها عن المائتين إنما تجند أعضاءها من أوساط المثقفين خاصة، ذوي الأصل الألماني غالبًا (هوجو برجمان، جيرشوم شوليم) ومن ممارسين للصهيونية كروپّين، «الأب الثاني» لليشوف (كان إدمون دو روتشايلد الأب الأول) وكالقاريسكي وثون. ويشارك في الجمعية موظفون يهود بريطانيون كبنتقيتش وإدوين صمويل، ابن السير هربرت صمويل. ويرجع عدم وضوح الجماعة إلى واقع أنها مؤلّفة من أناس مشربين بقناعات أخلاقية إلى جانب كونهم مشربين

بنزعة براجماتية مدركة لعلاقات القوى الكائنة بين اليهود والعرب (بعبارة أخرى، سوف يتركون الحركة عندما تتغير هذه العلاقة بشكل ملحوظ لصالح الصهيونين).

وعلى مدار عدة أيام، يقوم فيلبي بجولات مكوكية بين ماجنس والحاج أمين. وينجم عن ذلك مشروع اتفاق ينص على أن يتم حكم فلسطين من خلال مجلس تشريعي ومجلس وزراء على أن يتم تمثيل اليهود والعرب فيهما بحسب نسبة عدد كل منهم من إجمالي السكان. وينص مشروع الاتفاق على أن يحتفظ المندوب السامي بحق النقض وعلى السماح بالهجرة بما يتماشى مع طاقة الاستيعاب. كما ينص على أن كل طائفة من الطوائف الثلاث، اليهودية والمسلمة والمسيحية، ستكون لها وكالتها الخاصة المسئولة عن تقديم المشورة إلى الحكومة.

وشهادة دروزه، الذي شارك في المحادثات، شهادة قاطعة(٩٧). فالمفتي ومساعدوه قد أخذوا مقترحات فيلبي مأخذ الجد. فقد رأوا فيها وسيلة للتوصل إلى الحكم الوطني الذي جرت المطالبة به في عام ١٩٢٨. وضعف الهجرة [اليهودية] في الأعوام السابقة يجعلهم مطمئنين فيما يتعلق بحدود قدرة اليهود على أن يصبحوا أغلبية في فلسطين. وهم مستعدون لقبول مقام قومي يهودي ذي طابع رمزي ولا يهدد وجود فلسطين العربية.

وينقل فيلبي مشروع الاتفاق إلى وزارة المستعمرات(٩٨). لكن اللورد باسفيلد يمتنع عن الرد عليه. فإدارته غاضبة من اتخاذ مبادرة دون موافقتها. أمَّا القيادة الصهيونية فهي تتمسك بامتناعها القديم بالفعل عن مناقشة مسألة حكومة نيابية. وفي هذا الأمر الذي انخرط فيه المفتي بالفعل، لا يوجد محاور صهيوني. أمَّا فيما يتعلق بماجنس، فهو يواجه «صهيونية سياسية عسكرية وإمبريالية» لا يمكنها أن تنجح إلاَّ بقوة الحراب ولا أن تدوم إلاَّ من خلال الاضطهاد، بـ«صهيونية روحية سلمية، أممية»، يمكنها الفوز من خلال التفاهم وحسن النوايا والتعاون.

وقد تحدث مع تشانسلور بشكل مباشر عن محادثاته مع فيلبي(٩٩). فقال إن من شأن الخطة أن تسمح لليهود بأن يكونوا عنصر سلام في المجتمع العربي كما أن من شأنها أن تسمح في اللحظة المباشرة بتفادي حمام دم مرَّجح تمامًا. وقد رد عليه المندوب السامي بأنه يحيا في الوهم. فكراهية العرب لليهود عميقة الجذور إلى حد

بعيد. ولا يمكن لليهود أن يشكلوا عنصر استقرار وسلام: والبرهان على ذلك هـو ما حدث في روسيا. وفي فلسطين أيضًا، هناك الكثير من العناصر اليهودية الثورية أو البولشفية ... ويرفض المندوب السامي تقديم دعمه. ويدعمه في موقفه تـدخل ممثلي الوكالة اليهودية، الذين يشدِّدون على واقع أن ماجنس لا يمثل سوى نفسه.

وقد تحدث ماجنس في محادثته عن الملياردير اليهودي الكبير فيليكس واربورج، الذي يعد ماجنس أحد المقربين إليه. ويسعى الأخير إلى دفعه إلى التدخل كمؤيِّدٍ له. بيد أن واربورج، وقد انـزعج مـن نبـرة الأستاذ الجـامعي التحذيرية، إنما يفضل الاتصال بڤايتسمان. والحال أن رئيس الوكالة اليهودية، بعـد أن اطمأنَّ إلى تمتعه بالتأييد من جانب چـيمس وإدمـون دو روتـشايلد ومجمـل المسئولين الصهيونيين في أوروبا، إنما يوضح أن تحرك ماجنس خطيـر بـشكل خاص في سياق لجنة التحقيق وأن من غير الممكن التفكير في محادثات مع العرب إلاَّ بعد نشر تقرير اللجنة[١٠٠]. وهو يحذر من خطر الرضوخ للابتزاز العربي: إن المفاوضات لن تكون ممكنة إلاَّ من موقع قوة. وتحركه يسمح بعزل ماجنس كليًّـا عن الشخصيات اليهودية الرئيسية في الدياسبورا.

وعندئذ يتجه ماجنس إلى بريت شالوم سعيًا إلى شن حملـة لـصالح الثنائيـة القومية[١٠١]. وهو يوصي بالمطالبة علنًا بإلغاء تـصريح بلفـور تأييـدًا لتكـوين «مقامين قوميين»، واحد عربي وآخر يهودي، يتعاونان في إنماء البلد. ويتوجب أن يؤدي هذا كله إلى إدارة مشتركة من جانب أمتين وفـق النمـوذج السويـسري أو الكندي. فالمقصود هو أن يكون المرء «فلسطينيًّا» قبل أن يكون يهوديًّا أو عربيًّـا. وتجربة القلاقل تشير إلى أن اليهود لا يمكنهم أن يظلوا إلى الأبـد تحـت حمايـة القوات البريطانية. ويبرر روبِّين موقفه باعتبارات ديموغرافيـة[١٠٢]: فـلا شـيء يسمح بالأمل خلال السنوات الثلاثين القادمة بأن من الممكن أن يصبح اليهود أغلبية في فلسطين.

وكان الزعيم الاشتراكي بن جوريون قد تـأثر بشخـصية مـاجنس القويـة. فالقلاقل قد جعلته يدرك ضرورة إعادة تعريف العلاقات بين اليهود والعرب. وهو يرفض غريزيًّا خطة فيلبي: فاليهود لم يأتوا إلى فلسطين لأجـل تأبيـد وضـعيتهم كأقلية. ولا يمكن لمنفى أن يكون بديلاً عن منفى آخر. ويصوغ بن جوريون بشكل

محموم خطة مضادة قادرة في رأيه على إرضاء الطرفين. فهو يرى أن من غير الممكن أن تكون هناك إدارة مشتركة، بل يمكن أن يقوم «كانتونان» مستقلان نسبيًا يدير كل منهما شئونه الخاصة ويتعاونان مع السلطة البريطانية التي يجب أن تحتفظ بالسيطرة على مجالي الأمن (الشرطة، الجيش) والسياسة الخارجية. ومن شأن هذا كله أن يقود إلى فيدرالية ترأسها حكومة ثلاثية من تسعة أعضاء: ثلاثة بريطانيين وثلاثة يهود وثلاثة عرب. ومن غير الوارد الحديث عن تكوين برلمان فيدرالي.

وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، ينقل الاعتراض إلى اجتماع لبريت شالوم[١٠٣]. وهو يربط «المسألة اليهودية» بـ«المشكلة العربية» (يرى بن جوريون أن أول انتصار للصهيونية هو تحويلها المسألة اليهودية إلى مشكلة عربية). وهو يرفض أطروحات روبِّين: إن من شأن هجرة سنوية قوامها ٣٠٠٠٠ شابًا أن تحقق الأغلبية لليهود خلال اثنتي عشرة سنة. وفكرة الدولة ثنائية القومية في فلسطين ليست ذات مضمون سياسي، لأنها لا تراعي واقع أن يهود وعرب فلسطين لا يمثل كل طرف منهما سوى فصيل من شعب أكبر. وفي كندا، نجد أن الحقوق القومية للفرنسيين لا تخص سوى فرنسيي كندا وليس مجمل الفرنسيين في العالم. وبالمثل، لا يتعلق الأمر في سويسرا إلاَّ بإيطاليين وفرنسيين وألمان سويسريين، لا كل الشعوب الثلاثة. ولا تراعي الثنائية القومية حق يهود الدياسپورا في «الصعود» إلى إيريتز إسرائيل. ومن شأن أقلية يهودية في فلسطين أن تجازف بأن تلقى مصير الجماعة اليهودية في الخليل. ومن الواضح أنه لابد من الاعتراف بحقوق للعرب الذين يحيون في فلسطين، لكن هذه الحقوق لا يمكن أن تكون مطابقة لحقوق اليهود، وذلك لأن الأمة العربية تتمتع بأراض شاسعة خارج فلسطين تسمح لها ببناء ثقافتها القومية وبتأمين إحياء دولتها، في حين أن اليهود لا يملكون سوى فلسطين:

علينا صون المساواة في الحقوق لجيراننا العرب. إلاَّ أنه سيكون من الزيف قول إن إيريتز إسرائيل تعني بالنسبة للعرب كما بالنسبة للشعب العبري شيئًا واحدًا. وإذا كان مفهوم الثنائية القومية يرتأي هذه المساواة الأخيرة فإنه سيمثل مخالفة للحقيقة تُبْطِلُ هدفنا النهائي. وبدلاً من مصطلح جد معقد كهذا، فإنني اقترح: إن إيريتز إسرائيل تخص الشعب

العبري والعرب الذين يحيون فيها. وأي مشروع لدستور ينفي هذا الغرض الأساسي لا يمكن أن يكون صالحًا. ومساعدة مشروع يهمل حق الأمة العبرية في الوجود إنما تعني التخلي عن الأمل الوحيد للشعب اليهودي.

وأنا أعارض مشروع الجمعية التشريعية، وليس فقط من وجهة نظر يهودية. فمن وجهة النظر هذه، يتعارض أي نظام يقام استنادًا إلى الوضع القائم مع نظرية وممارسة الصهيونية. ومثل هذا النظام لا يعني حتى دولة ثنائية القومية بل يعني دولة عربية.

وأنا أعارض قيام برلمان عربي ليس لأن العرب لن يكونوا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم: فلو كان هذا هو السبب لأمكن إلغاء الكثير من البرلمانات في أوروبا ! إن الخطر أكبر: فهذا البرلمان لن يمثل الشعب العربي؛ وهناك بلاد أخرى تدار أيضًا من جانب حفنة من ملاك الأرض والرأسماليين. إنني أرفض أن يكون لعرب البلد الحق في أن يديروه وحدهم. ومن المناسب الاعتراف بالحقوق المدنية لعرب إيريتز إسرائيل وبمساواتهم القومية والسياسية الكاملة، ولكن ليس بحقهم في الانفراد بالحكم.

وضمن منطق بن جوريون، يضع الرجل العرب الذين يسكنون فلسطين في تعارض مع مجمل الشعب اليهودي. وعبثًا يزعم الدعوة إلى تعاون، فما يسعى إليه في الواقع هو الانفصال:

في المقام الأول، من المناسب دمقرطة الاستقلال النسبي البلدي في المدينة والقرية، وزيادة سلطات السلطات المحلية. ويجب إلغاء جميع القيود وضريبة حق الانتخاب. وبدلاً من الهيئات الانتخابية القائمة على الديانة، يجب تدشين انتخابات بحسب النسبة، إلغاء البلديات المختلطة بقدر ما يكون ذلك ممكنًا.

ويجب لما حدث في القدس أن يكون تنبيهًا لنا. فدسائس الموظفين البريطانيين والأفندية العرب هناك قد حولت أغلبية يهودية مهمة إلى أقلية تافهة. وبقدر دفاعي عن حقوق سكان القدس اليهود، فإنني أدافع عن حقوق غير اليهود. ومثلي الأعلى ليس سيطرة الأغلبية اليهودية على الأقلية العربية في القدس. فأنا أرى أن الحل المناسب الوحيد هو بلدية عبرية تدير الأحياء اليهودية. أمَّا جميع الشئون المشتركة، التي لا يمكن تقسيمها على قطاعات جغرافية، فيمكن أن تكون من اختصاص لجنة مختلطة تجمع بين البلديتين.

وعلاوة على الاستقلال النسبي البلدي، يجب لكل شعب ولكل جماعة أن يتمتعا بالحكم الذاتي القومي والجماعاتي. فالتعليم يجب أن يكون بالكامل تحت سيطرة القطاع القومي

المستقل نسبيًا. ومن المناسب أيضًا أن تُحَوَّل إليه الضرائب المقرر توجيهها إلى التعليم والتي تقوم السلطات المركزية الآن بتحصيلها. وبالنسبة للمشكلات القومية التي تخرج عن إطار الحكم الذاتي الجماعاتي والقومي، فمن المناسب قيام تعاون بين اليهود والعرب على أساس تعادل التمثيل في حكم البلد، ليس فقط في هيئة تشريعية، وإنما بالدرجة الأولى في الهيئة التنفيذية. والنظام الوحيد المناسب لهذا البلد يجب أن يقوم على المشاركة المتساوية من جانب ثلاثة عناصر: الإنجليز واليهود والعرب.

والحال أن التعارض المذهبي بين دعاة الثنائية القومية والصهيونيين الآخرين إنما يتصل بطموح أساسي. فالأوائل يسعون إلى تكوين هوية فلسطينية مشتركة بين اليهود والعرب، والأخيرون يريدون خلق دولة يهودية يتعين عليها التكيف مع وجود أقلية عربية.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، نجد أن أعضاء بريت شالوم الذين يقومون بالتدريس في الجامعة العبرية يتعرضون للتجريس من جانب الطلاب، الذين يأخذون عليهم موقفهم العلني.

وفي الشهر نفسه، يذهب جمال الحسيني إلى إنجلترا ويحاول الدخول في اتصال مع مسئولين يهود. فيعترض ڤايتسمان على ذلك طارحًا الأسباب نفسها[١٠٤]. والواقع أن ابن عم المفتي يتوسل بفيلبي ويحاول معرفة ما آل إليه المشروع. ويجري استقباله استقبالاً بالغ السوء في وزارة المستعمرات[١٠٥]، حيث يشتبهون بأنه يريد الدخول في اتصال مع موسكو. وفي ديسمبر/ كانون الأول، يحصل على لقاء مع اللورد پاسفيلد الذي يطلب منه انتظار نتائج لجنة التحقيق. وأيًا كان الأمر، فإن الجمعية التشريعية من شأنها أن تكون متعارضة مع شروط الانتداب: إن فلسطين لا يمكن بالفعل اعتبارها انتدابًا من انتدابات عصبة الأمم من الفئة ألف، على مستوى واحد مع سوريا أو العراق[١٠٦]. وهو يبدو، للجميع، بوصفه مبعوثًا شخصيًا للمفتي الذي يرغب في قيادة الحركة القومية في فلسطين.

الفصل الخامس

التهديد الأول للانتداب

" إن انعدام الفعل، الجزئي على الأقل، من جانب حكومة فلسطين، حيال هذه الظاهرة غير المسبوقة، ألاَ وهي الحركة الصهيونية، لم يُلحق الضرر بالمصالح اليهودية وحدها. فالواقع، في الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في فلسطين، أن نشاطًا استيطانيًا مبذولاً على مثل هذا النطاق الواسع كان لابد له بالضرورة، بمجرد تطوره بعيدًا عن التدخل النشيط من جانب السلطات العامة، أن يؤدي إلى اضطراب عميق بالنسبة لذلك العنصر السكاني الذي جرى إهماله وتركه خارج هذه الحركة.

" وحيال جمهور يهودي منظَّم تنظيمًا قويًا، ويخضع لقيادة واحدة ويحوز رءوس أموال قوية، فإن الجمهور العربي، غير المنظَّم، والمحروم من جميع الإمكانات المالية، ما كان يمكن له أن يتخلف عن تحسس مخاوف مشروعة على مستقبله السياسي.

" وربما كان بوسع العنصر العربي أن يجد حماية لمصالحه في سياسة زراعية تتضمن، علاوة على تنفيذ أشغال عمومية من شأنها إنماء المساحة القابلة للزراعة في البلد، تنظيم ائتمان زراعي وائتمان عقاري وتعاونيات، مع استكمال هذه السياسة بعمل دعائي من شأنه إفهام الفلاح سير عمل هذه المؤسسات ومساعدته على تقدير مزاياها وتعميم المناهج الحديثة لاستثمار الأرض في هذا الوسط.

" وهذا من جهة أخرى شاغل لا يغيب عن بال الدولة المنتَدَبَة، كما توضح ذلك تصريحات مختلفة للممثلين المعتَمَدين في الدورة الحالية. على أن المخاوف التي أحس بها العرب وهم يرون انتقال الأرض، عبر عمليات البيع العديدة، إلى أيدي اليهود، كان بالإمكان، دون شك، تخفيفها إلى حد بعيد لو كانوا قد عاينوا، في الوقت نفسه، زيادة لمساحة ولعائد الأراضي المتوافرة في عموم البلد.

" ومثل هذا العمل، الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد، لا يمكن أن يكون إلاّ من فعل الحكومة، فمن غير الممكن توقع بذله من جانب العرب أنفسهم. ولو كان قد جرى القيام به لمصلحة العنصر العربي المباشرة، لكان من الوارد أن يعود بالفائدة على إقامة المقام القومي اليهودي، بشكل غير مباشر. وهكذا فإن لجنة الانتدابات تجد نفسها مدفوعةً إلى تصور أن سلطة الانتداب، إذا ما أشرفت بشكل وثيق على التكييف الاجتماعي والاقتصادي

للسكان العرب مع وضع الأمور الجديد الناشئ عن الهجرة اليهودية، قد تخدم مصالح عنصري السكان. فلو كانت سلطة الانتداب قد عملت – في تسيير التنظيم الاقتصادي المأمول أن يتمتع به هذا البلد، حيث، بأكثر مما في أي مكان آخر، تؤثر المشكلات الاقتصادية على الاستعدادات المعنوية لكل فرد – على إيجاد ارتباط وثيق بين عنصري السكان، فلربما أسهمت في قيام هذا الانصهار للمصالح والذي يساعد، بأفضل من أي وسيلة أخرى، على إنماء حس التضامن وإضعاف التناحرات.

" وفي الوقت الحاضر، فإن كل هذه المؤسسات التي كان من المأمول أن تكون متاحة على قدم المساواة لعنصري السكان، متحدين تحت إشراف سلطة الانتداب، قد أُنشئت لأجل عنصر واحد، بمبادرة من المنظمة اليهودية و، كما هو واضح بذاته، لصالح السكان اليهود وحدهم. وإذا ما أمكن الآن، بمبادرة رسمية، قيام مؤسسات لصالح كل السكان، وبالأخص لصالح العنصر العربي الذي جرى تركه دون عون، إلى الآن، فأليس مما يُخشى منه أنها قد تدع بدورها الجمهور اليهودي الحائز للإمكانات بالفعل عديم المبالاة ؟ هكذا سوف نكون عرضة لأن نرى استمرار غربة عنصري السكان أحدهما عن الآخر، في هذا البلد الصغير. وهذا خطر لابد من تفاديه ومن واجب سلطة الانتداب أن تعمل ضد هذا التوجه عبر الجمع بين رءوس الأموال في مشاريع صناعية وزراعية وتجارية».

تقرير لجنة الانتدابات إلى
مجلس عصبة الأمم، يونيو/ حزيران ١٩٣٠.

لجنة شو[١]

تعقد لجنة شو جلستها الأولى للاستماع في عين يوم وصولها إلى القدس، في ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٩. ويعرض رئيسها هدف مهمتها: فهي ليس من واجبها تحديد ما إذا كان العرب أم اليهود هم الذين على حق، بل يتوجب عليها أن تقدم إلى حكومة لندن تقريرًا دقيقًا عن الأحداث وأسبابها[٢]. وفي الوقت نفسه[٣]، يصدر المندوب السامي مرسومًا يعدِّل القانون الجزائي العثماني في اتجاه قمعٍ أقسى للقلاقل وللمسئولين عنها (المرسوم ليس بأثر رجعي، إلاَّ أنه لا يمكننا ألاَّ نعاين إلى أي حد نسيَ البريطانيون خطابهم ضد الاستبداد العثماني...). ويعتبر العرب هذا المرسوم خبيثًا بشكل خاص، لا سيما فيما يتعلق بالعقوبات الجماعية[٤].

وفي ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول، يعقد القوميون مؤتمرًا عربيًّا كبيرًا في القدس، يضم أكثر من ٩٠٠ شخص قادمين من مختلف أرجاء فلسطين، وإن كانوا قادمين أيضًا من سوريا وشرق الأردن والعراق[٥]. ويقترح فريق كبير من المؤتمرين مقاطعة اللجنة في حالة قصرها تحقيقها على الأسباب المباشرة للقلاقل. بيد أن المعتدلين، وعلى رأسهم عوني عبد الهادي، تعلو أيديهم: فسوف يجري الاعتماد على محامين وسوف يجري وضع اللجنة «على محك الاختبار». وسوف يكرس الشهود العرب مداخلاتهم للمسائل الأساسية، أي لعدم مشروعية المقام القومي اليهودي. أمَّا القرارات الأخرى للمؤتمر فهي تهاجم القمع هجومًا حاميًا. والإضراب العام في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني[٦]، بمناسبة ذكرى صدور تصريح بلفور، وهو الإضراب الذي يلتزم به السكان عن بكرة أبيهم، إنما يشكل تحذيرًا.

وطبيعة مناقشات اللجنة نفسها سوف تكون بمثابة مؤشر لمعرفة لأي طرف ستكون الغلبة. فإذا ما جرى الاقتصار على تناول الأسباب المباشرة، فإن الصهيونيين هم الذين سيتغلبون؛ أمَّا إذا جرى بحث الأسباب العميقة، فإن الطرف العربي هو الذي سوف يتغلب. وسرعان ما تشير أعمال اللجنة إلى أن الأطروحة العربية يبدو أنها تنتصر. ويتمكن المتحدثون العرب من أن يوضحوا باستفاضة إلى أي مدى يتعارض تصريح بلفور مع الحقوق الطبيعية والتاريخية للسكان العرب، وأن الانتداب البريطاني، بعيدًا عن أن يساعد على الحكم الحر، إنما يُعَدُّ تقهقرًا سياسيًّا بالقياس إلى العصر العثماني، حيث كانت هناك انتخابات ومشاركة واسعة من جانب العرب في نشاطات الإدارة[٧]. ويتعلل الصهيونيون بحسن نواياهم ويبرزون رسالة الأمير فيصل إلى فرانكفورتر. فيسارع عوني عبد الهادي إلى طلب توضيح من ملك العراق. فيرد هذا الأخير بأنه لم يقبل قط فصل فلسطين عن سوريا[٨]. ثم إن المحامين الذين يدافعون عن الطرف العربي يشيرون إلى أن فيصل لم يكن مفوَّضًا من جانب العرب الفلسطينيين للتحدث باسمهم خلال مؤتمر الصلح.

ولا يخفي أعضاء اللجنة عن الدبلوماسيين الفرنسيين حيرتهم: فكلما تقدموا في التحقيق، كلما تعذر عليهم الوصول إلى حل، إذ يبدو الوضع في نظرهم غير

قابل للحل[٩]. وحيال الهجمات المشتركة من جانب اليهود والعرب، تتراص صفوف إدارة الانتداب وترى أنها قد عوملت معاملة ظالمة.

ويظل المناخ العام متوترًا. فمنذ شهر سبتمبر/ أيلول، نشهد سلسلة من الاعتداءات. وقنصل فرنسا يعد منها ٥٧ اعتداءً بين مستهل سبتمبر/ أيلول ومنتصف نوفمبر/ تشرين الثاني[١٠]. ويشتبه البريطانيون بوجود تواطؤ بين القوميين والشيوعيين بأوامر من موسكو[١١]. والحدث الأكثر إثارة هو الهجوم، في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني، على بنتفيتش، في مقر المندوب السامي نفسه. وهو يصاب بجراح في ساقه بطلقة مسدس. ويجرى على الفور اعتقال مهاجمه، وهو صبي يعمل بالمكتب العربي. وبالنسبة للجذريين، يصبح فعل هذا الفدائي البالغ من العمر ١٥ عامًا نموذجًا يجب الاقتداء به[١٢].

ويستفيد المندوب السامي من الحادث لكي يتخلص من مرءوسه المزعج. ففي ختام فترة نقاهته، يقترحون عليه منصبًا مساويًا في قبرص. بيد أن المعنيَّ يرفض ذلك ويستقيل من الوظيفة العامة. وسوف يحصل له ڤايتسمان على كرسي بالجامعة العبرية، حيث سيصبح من جديد هدفًا للهجوم، وإن كان هذه المرة من جانب الجذريين الصهيونيين الذين سيتهمونه بأنه معتدل.

وخلال أعمال اللجنة، لا تتعطل المحاكم عن العمل وتنهمر الأحكام كالمطر على العرب المعتقلين. وسخط السكان في ذروته في حين أن البريطانيين يكثرون من استعراضات القوة. فمن جديد، ترجع السفن الحربية إلى الموانئ الفلسطينية. وفي أوائل ديسمبر/ كانون الأول، تحصل السلطات على معلومات تنذر بالخطر. فإذا ما أدى تقرير اللجنة إلى إصابة العرب بخيبة الأمل، فسوف تعقب ذلك انتفاضة واسعة سوف ينخرط فيها شرق الأردن وسوريا، بل وكل بلاد العرب[١٣]. والڤاتيكان لديه معلومات مطابقة ويقوم بتأجيل زيارات كبار رجال الكنيسة إلى القدس[١٤].

وفي ٢ ديسمبر/ كانون الأول، يمثل المفتي أمام اللجنة التي تنتقل إلى مقر المجلس الإسلامي الأعلى لسماع أقواله، مراعاةً لمكانته الاجتماعية. فيذكِّرُ محامو الطرف الصهيوني بدوره في أحداث عيد النبي موسى في أبريل/ نيسان ١٩٢٠. فيردُّ الحاج أمين مقارنًا نفسه بالمسيح الذي كان قد اقتيد، قبل ١٩٠٠ سنة، في

المكان نفسه، إلى المثول أمام محكمة بناءً على طلب من اليهود[15]... ويضع عوني عبد الهادي ممثلي الصهيونية في موقف عصيب فيؤكدون في تعفف أن هدفهم لا يتمثل في إنشاء مملكة يهودية في فلسطين (١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢٩). ومما يزيد من ارتباكهم أن چابوتينسكي يعلن في ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول، في تل أبيب، أن [إنشاء مملكة يهودية في فلسطين] هو معنى تصريح بلفور بالفعل[16]. وتعتبر حكومة فلسطين هذا الخطاب بمثابة استفزاز و، في مستهل عام ١٩٣٠، تحظر على چابوتينسكي الإقامة في فلسطين.

وفي لندن، ينشر ڤايتسمان في **التايمز** رسالة إلى بلفور ولويد چورچ وسمتس، المهندسين الثلاثة لإصدار تصريح بلفور. وتذكِّرُ الوثيقة بالتعهدات التي أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها وتطلب أن يتم القيام بعد اختتام أعمال لجنة شو، التي تعتبر اختصاصاتها محدودة، باستقصاء أوفى حول سياسة إدارة الانتداب والممارسات الإدارية لهذه الإدارة[17]. وهذا يترجم انزعاج القائد الصهيوني المتزايد حيال التوجه الذي اتخذته أعمال اللجنة. وفي ٢٣ ديسمبر/ كانون الأول، يؤكد رمزي ماكدونالد في مجلس العموم أن المسائل ذات الأهمية الرئيسية تقع بالفعل خارج نطاق اختصاصات اللجنة. وفي ٢٤ ديسمبر/ كانون الأول، يبدأ محامو كل طرف في إلقاء مرافعاتهم[18].

ويوم ٢٩، تنهي اللجنة أعمالها في القدس بعد أن كانت قد استمعت إلى أقوال ١٢٠ شاهدًا في جلسات استماع علنية وإلى أقوال ٢٠ شاهدًا في جلسات مغلقة. وهي تذهب إلى لندن لكي تكتب تقريرها. ويرى الجميع أنها، باهتمامها بالمسائل العقارية وبملف الهجرة، قد مالت إلى صف الأطروحات العربية. فيرى العرب في ذلك مقدمة بالفعل لإلغاء تصريح بلفور، بل ولإلغاء الانتداب. ويخامر الصهيونيين سخطٌ حاد[19].

تهديد المقام القومي اليهودي

أدرك المندوب السامي بالفعل استحالة إصدار ترتيب بشأن حائط المبكى يمكن للجميع قبوله. ولدى عودته إلى القدس، طلب إلى لندن نقل الملف إلى عصبة الأمم. وفي سبتمبر/ أيلول ١٩٢٩، تنزعج لجنة الانتدابات من القلاقل في فلسطين[20].

وبما أنها لا يصلها شيء من السلطة البريطانية في هذا الصدد، فإنها تقرر النظر في الملف خلال دورة قريبة استثنائية. وترد لندن بإرسال مذكرة في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، فيجري فحصها اعتبارًا من ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني. وتتصل المناقشة بإنشاء اللجنة الشهيرة المختصة بالأماكن المقدسة. وتشدِّدُ لندن على تكوين لجنة خاصة، ذات اختصاصات تقتصر على حائط المبكى. فهل تملك لجنة الانتدابات، وهي لجنة استشارية، هذه السلطة، وهل يمكن قبول إنشاء لجنة جديدة في حين أن اللجنة التي جرى النص عليها في الوثائق لم يتم تكوينها؟ وبعد مناقشات جد حادة، ترفض اللجنة الطلب البريطاني، وإن كانت تبدي استعدادها لدراسة أي اقتراح،

من شأنه، دون أن يكون متعارضًا مع شروط الانتداب، أن يساعد على تسوية الخلافات الحادثة بين اليهود والمسلمين فيما يتعلق بحائط المبكى وعلى إعادة الهدوء إلى الخواطر وتأمين السكينة والنظام في فلسطين بشكل حاسم.

وبما يتعارض مع توصية اللجنة، نجد أن مجلس عصبة الأمم، المنعقد في يناير/ كانون الثاني ١٩٣٠، يوافق على قرار بإنشاء لجنة خاصة[٢١]. وكانت فرنسا قد اعترضت في البداية على ذلك ثم توصلت إلى النص على أن هذا الإنشاء، الراجع إلى مقتضيات الوضع الملحة، لا يجب أن يؤدي إلى الإضرار «بأي شكل بحل المشكلات المتصلة بمسألة الأماكن المقدسة في فلسطين والتي سيكون المجال متاحًا في المستقبل لتسويتها، في نهاية المطاف».

وتتحدد الشهور الأولى لعام ١٩٣٠ كموعد متوقع للدورة الاستثنائية. وتتوصل لندن إلى تأجيله سعيًا إلى التمكن من الحصول على تقرير لجنة شو. وفي نهاية الأمر، سوف يتم فحص الملف الفلسطيني في إطار الدورة العادية لعام ١٩٣٠ سعيًا إلى تجنب 'نتقال أعضاء اللجنة إلى جنيف مرتين متتاليتين.

وفي مستهل عام ١٩٣٠، يترقب الجميع بنافد الصبر صدور تقرير لجنة شو. وفي تكتم، تصرح السلطاتُ بإعادة تسليح المستوطنات اليهودية عبر إعادة إنشاء مخازن السلاح الموصَدَة التي تحتوي بنادق ومسدسات بشرط عدم استخدامها إلاّ في حالة الضرورة[٢٢]. والحال أن توسيع الشبكة التليفونية سوف يسمح باستنفار

السلطات فورًا في حالة وقوع أحداث عنف. ويعرف المندوب السامي جيِّدًا أن هذا ليس سوى علاج مؤقت. فخبرة الشهور الأخيرة قد أفهمتــه تناقـضات الـسياسة البريطانية، ليس فيما يتعلق بالالتزام المزدوج أساسًا، وإنما فيما يتعلق بالـضغوط التي تفرضها على الانتشار الإمبراطوري. فلندن ليست لديها رغبة سياســية فــي فرض قبول تكاليف وجود حامية قوية دائمة في فلسطين.

وفي ١٧ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٠، يرسل تشانسلور مذكرةً مستفيضةً إلــى وزارة المستعمرات، يعرض فيها آراءه حول مستقبل فلــسطين[٢٣]. وهــو يقــدم عرضًا تاريخيًّا لمجمل الملف الفلسطيني منذ الحرب العظمى. فيؤكد أن العرب لــم يقبلوا قط شروط الانتداب، ومع التقدم الأكيد الذي أحرزته النزعة القومية العربيــة في مجمل الشرق الأدنى، فإن الوضع البريطاني إنما يجد نفسه وقد أصابه الضعف بشكل متزايد باطراد. والحال أن الإبقاء على السياسة المتَّبعة في عشرينيات القرن العشرين إنما يعني لجوءًا مستديمًا إلى استخدام القوة في فلسطين كما يعني أزمــة عميقة في العلاقات بين بريطانيا العظمى والعالم الإسلامي.

وهو يرى أن الحل الوحيد إنما يتمثل في الاعتراف بأن المــادة ٢٢ تنطبــق بالفعل على فلسطين، فهي انتداب من انتدابات عصبة الأمم من الفئة ألف. ويجــب تطوير تدابير للحكم الحر وتقديم تفسير متواضع لتصريح بلفور، عبــر رفــض أي وضع مميَّزٍ للمقام القومي اليهودي، وهو ما يعني تعديل ميثــاق الانتــداب. وهــو يقترح اتخاذ المقترحات الدستورية التي قدمها السير هربرت صمويل في ١٩٢٢-١٩٢٣ أساسًا للانطلاق. ومن شأن اللجوء إلى عصبة الأمم لتقرير تسوية نهائيــة لمسألة حائط المبكى أن يسمح بتهدئة المشاعر الدينية. والواقع أن هذه المشاعر قــد تأججت من جراء النزاع بين اليهود والعرب، وهو نزاع كانت المــسالة العقاريــة باعثه الرئيسي. وهو يرى أن الحل إنما يكمن في إصدار قانون جديد يحــد بــشكل جذري من نقل ملكيات الأراضي.

وتتطابق آراء تشانسلور مع آراء وزارة المستعمرات، لكن اللــورد پاســفيلد ليس مقتنعًا بعدُ. ويجري نقل مضمون مذكرة تشانسلور إلى أعضاء لجنــة شــو، الذين يعملون في اتصال مباشر مع المسئولين عن السياسة حيال المستعمرات، وفي شهر فبراير/ شباط، تعمل الأجهزة الحقوقية على تعديلات تالية لميثــاق الانتــداب

تتوجب الموافقة عليها من جانب مجلس عصبة الأمم[٢٤]. وخلال شهر مارس/ آذار، تجري دراسة التقرير النهائي للجنة شو في الدوائر الحاكمة.

وفي تلك الأثناء، يواجه ڤايتسمان أزمة في علاقاته مع اليهود الأميركيين غير الصهيونيين في الوكالة اليهودية. فقبل تحسس الآثار الأولى للأزمة العالمية، التي تبدأ في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٩، لم تكن قد تمت تسوية الخلافات حول التوجهات الاقتصادية التي يتعين اتّباعها في فلسطين. ولا يمكن لفيليكس واربورج أن يكتفي برؤية الجماعة التي يمثلها وهي تساعد على تمويل النشاطات الصهيونية دون أن يكون لها حق النظر في استخدام الأموال. وهو يطالب بأن تكون سنة الميزانية من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول وليس من أكتوبر/ تشرين الأول إلى سبتمبر/ أيلول، كما جرى عليه العرف سابقًا سعيًا إلى مواكبة السنة اليهودية لا التقويم الجريجوري. وتضاف إلى ذلك التوجهات الليبرالية التي يوحي بها إليه يهودا ماجنس. ويضطر ڤايتسمان إلى معارضته مقدِّمًا إليه عرضًا شاملاً للوضع[٢٥]: إن موقف حكومة حزب العمال البريطاني، والذي يحبذ في كل مكان من الإمبراطورية البريطانية، من مصر إلى الهند، الحكم الحر، إنما يُعَدُّ كارثة حقيقية، لأن هذه البلدان المتأخرة غير مؤهلة للصعود إلى مستوى تمدن البلدان الأوروبية. وهو يرى أن والتر شو رجل رجعي وعدو للسامية. ومن غير الوارد الآن إجراء مفاوضات مع العرب. أمَّا مشروع الحكم الدستوري في فلسطين فهو لا يعدو، في نظره، أن يكون غير أداة لرمي اليهود في البحر. والسلام مع العرب في هذه الظروف سيكون بمثابة سلام القبور.

وفيما يتعلق بمسألة سنة الميزانية، يكسب ڤايتسمان المعركة، إلاَّ أنه، منذ فبراير/ شباط ١٩٣٠، تؤدي الأزمة العالمية إلى اختزال للمتحصلات النقدية[٢٦]. وفي رسالة إلى لويس مارشال[٢٧]، يستعيد هذه التيمات: إن العرب لا يسعون إلى أن يلقوا معاملة عادلة ىن جانب اليهود، فهم يرفضون وجودهم في فلسطين. وإذا كان اليهود لا يريدون أن يكونوا شعبًا تائهًا إلى الأبد، مُعَرَّضًا للظلم من جانب الآخرين، فلابد لهم من الحصول على ركن في الأرض. والمقام القومي اليهودي يعني أن وجود اليهود في فلسطين مشروع بدرجة واحدة كوجود العرب: إذ يجب لليهودي أن يتمتع بحق شراء أراض من العربي بموجب الشروط نفسها التي

يشتريها بها عربي من عربي آخر، دون أن يكون مسئولاً عما يحدث أو لا يحدث للبائع أو لحفيده. وليس على اليهود أن يعتذروا عن وجودهم.

والواقع أن ماجنس ينشر كراسات يدافع فيها عن أطروحاته. فتترجمها صحيفة **فلسطين**، الصادرة في يافا، والتي تعبر عن اتجاه فصيل النشاشيبي، مؤكدةً أن العرب لا يمكنهم التفاوض فيما يتعلق بالمستقبل إلاَّ مع الدكتور ماجنس ومن حذا حذوه[٢٨].

وخلال الشهور الأولى لعام ١٩٣٠، يواصل ڤايتسمان حملته ضد مشروع الجمعية التشريعية. وهو مستعد لقبول استقلال نسبي واسعٍ للجماعة العربية في إدارة التعليم والمستشفيات والمؤسسات الدينية والثقافية، إلاَّ أنه ليس مستعدًا لقبول ما من شأنه إعطاء العرب سلطة على المقام القومي اليهودي[٢٩].

ومن الجانب العربي، ينتقل الحاج أمين إلى الهجوم. والرهان الرئيسي هو قيادة وقوام الوفد الذي سيجري إرساله إلى لندن. وهو يضغط على اللجنة التنفيذية العربية، التي تختاره رئيسًا للوفد، يرافقه راغب بك النشاشيبي وعوني عبد الهادي والمسيحي ألفريد روك (١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٣٠) [٣٠]. ويستقيل موسى كاظم احتجاجًا ويتضامن عوني مع الباشا العجوز. وتعقب ذلك بضعة أيام يهيمن فيها عدم الوضوح. فيتخلّى المفتي عن الرئاسة لصالح موسى كاظم. ويجري تعديل قوام الوفد سعيًا إلى تأمين تمثيل مختلف الاتجاهات[٣١].

وإذا كان دور المفتي أكثر توطُّدًا في الحياة السياسية الفلسطينية، فإن الرجل موجود دومًا في اللعبة السياسية السورية، حيث لا تنتهي المواجهة بين الممالئين للهاشميين والمناوئين للهاشميين. وفي لبنان، تدفع الأزمة الاقتصادية حكومة إميل إدّه إلى خفض إنفاقات الدولة. والقطاع الذي يعاني من ذلك أكثر من سواه هو قطاع التعليم، الذي يفيد المسلمين خاصةً. ويستثير هذا الإجراءُ صرخة استنكار. وفي أواخر فبراير/ شباط، ينضم الحاج أمين إلى موجة الاحتجاجات، الأمر الذي يستثير عُظيم سخط الفرنسيين، الذين يأمرون بمصادرة الصحف التي تنشر تصريح المفتي الاحتجاجي[٣٢]. ويحتج المسيحيون على هذا التدخل في الحياة السياسية اللبنانية. ويحاول الصهيونيون الاستفادة من الوضع لتقديم عروض إلى المسيحيين حول تيمة: «أن القضية الصهيونية لها عين المصالح التي للقضية اللبنانية. فالاثنان

عليهما أن ينتصرا، أو سوف ينتصران – الصهيونيون في فلسطين والموارنة في لبنان– على القوتين المعارضتين لهما: الإسلام والاستعمار». وتلقى هذه الأفكار صدىً إيجابيًّا في بعض الأوساط المارونية، لكن الصهيونيين أكثر اهتمامًا بالمسلمين. فالحال أن كالفاريسكي، من جميعة بريت شالوم، يستأنف اتصالاته، في حين أن إيتامار بن آقي، المفوَّضُ سرًّا من جانب فايتسمان، يقوم بتحركات موازية. والمحاور المعتاد هو رياض الصلح كالعادة، وتتصل المحادثات بتيمة: «أن من المناسب تحقيق الاتحاد بين المسيحيين والمسلمين، ثم بين العرب واليهود، بعيدًا عن الوسيط البريطاني؛ إذ يتوجب في الواقع حرمان الأجانب من إمكانية استغلال خلافات الشرق الداخلية. وقد ظل القوميون الفلسطينيون متشددين ولم يفهموا فائدة سياسة الوفاق؛ وتكمن المصلحة الحقيقية للقوميين السوريين واللبنانيين في اجتذاب القيادة الصهيونية إليهم». ولا تتعدى المباحثات مرحلة استئناف للاتصالات. على أن فايتسمان يبدو متفائلاً فيما يتعلق بالمكسب الذي يمكن تحقيقه من وراء العلاقات مع رياض الصلح(٣٣). وهو يقول إن هذا الأخير قد أيد توطين العرب الفلسطينيين في شرق الأردن وأيد قيام تعاون سياسي بين اليهود والعرب. ومن الصعب معرفة ما إذا كان الزعيم القومي العربي قد قال كلامًا كهذا، لاسيما أنه يرفض مقابلة فايتسمان كما يرفض التصريح بموقف علني(٣٤).

وكل هذا النشاط يجدِّدُ انعدام ثقة الفرنسيين، القلقين كالعادة من النزعة التوحيدية الصهيونية التي تتطلع إلى الفوز بالأراضي السورية واللبنانية. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٣٠، يحظر الفرنسيون تداول أوراق لعب مخصصة للشبيبة اليهودية تضم خارطة لفلسطين التاريخية شاملةً جزءًا من شرق الأردن ودولاً من دول المشرق(٣٥).

ويبرز المفتي دومًا شواغله السورية بإقامة احتفال بعيد الاستقلال العربي في ٨ مارس/ آذار، ذكرى إعلان فيصل ملكًا على سوريا(٣٦). وبعد تأجيل للسفر عدة مرات، يركب الوفد الفلسطيني البحر في ٢١ مارس/ آذار متجهًا إلى أوروبا، وسط حماسة شعبية عارمة(٣٧).

تقرير شو

في ٦ مارس/ آذار، يقوم اللورد پاسفيلد بإبلاغ ڤايتسمان بمضمون التقرير. فيرد على الفور مؤكدًا أن اللجنة قد تجاوزت اختصاصاتها حين عالجت المسائل الأساسية: إذ ليس من حقها قول إن فلسطين مزدحمة بالسكان أكثر من اللازم وإن سبب القلاقل يكمن في تصريح بلفور، الذي أدى إلى مجيء جماعة سكانية جديدة إلى بلد غاص بالسكان بالفعل[٣٨]. ويثور رئيس الوكالة اليهودية: إن من الممكن لسياسة إنمائية قائمة على التعاون بين الصهيونيين وسلطة الانتداب أن تسمح بحل المشكلة. ثم إن شرق الأردن يشكل احتياطًا عقاريًا مهمًا، وكذلك العراق. وبما أن اليهود لا يمكنهم الاستيطان هناك، فإن بوسع العرب أن يذهبوا إلى هناك. وسوف تتولى الوكالة اليهودية تمويل مشروع كهذا. وهكذا، ولأول مرة، تتحدث القيادة الصهيونية عن إمكانية «ترانسفير» [ترحيل] لجزء من السكان العرب.

وفي ١٩ مارس/ آذار، يرحل اللورد بلفور عن عالمنا. وإذا كانت الأوساط الصهيونية تعبر عن حزنها، فإنه لا وجود هناك لتظاهرات مثيرة في فلسطين[٣٩].

وفي ٢٦ مارس/ آذار، يتلقى ڤايتسمان تقرير شو[٤٠]. ويتضمن التقرير عرضًا تاريخيًا وافيًا للملف منذ العصر العثماني، ثم يتضمن دراسة تفصيلية للأحداث اعتبارًا من عام ١٩٢٨. فيجري اعتبار العرب معتدين، وإن كان دون عمد. ويشار إلى أن الحركة لم تكن موجَّهة ضد السلطة البريطانية، فالنزاع قد نشب بين عناصر من السكان. ومن المؤكد أن المفتي قد لعب دور محرِّك في أعمال المسلمين اعتبارًا من عام ١٩٢٨، إلاَّ أنه لا يمكن اعتباره مسئولاً عن قلاقل شهر أغسطس/ آب. واعتبارًا من ٢٣ أغسطس/ آب، تحرك المفتي في اتجاه تهدئة الخواطر واستعادة النظام. وقد وقعت أسوأ أعمال العنف في القدس وصفد وحيفا ويافا، حيث يهيمن خصومه السياسيون. وترجع أصول الاضطرابات إلى واقع تجاوز الهجرة لطاقة الاقتصاد الاستيعابية. والمشكلة زراعية قبل أي شيء آخر:

> **لا توجد أراضي بديلة يمكن للأشخاص المصادَرين أن يستقروا فيها. ومن ثم يجري خلق فئة من الناس المحرومين من الأرض، أي من الساخطين: وهذا نذير خطر بالنسبة**

للبلد. وإذا لم يجر علاج هذا الوضع، فإن السخط القائم سوف يستمر، وقد يفضي إلى قلال جديدة في المستقبل.

وما لم يجر إدخال تغيير جذري على أساليب الزراعة القائمة، فإن فلسطين لن تتمكن من تأمين وجود جماعة سكانية زراعية أوفر عددًا من الجماعة التي تسكنها الآن. وعبر زراعة أكثر كثافة، سيكون الأمر ممكنًا وسيكون بالإمكان تسكين عدد معين من القادمين الجدد في بضع أقضية.

ويرى التقرير أن أماني العرب السياسية والقومية قد تعرضت للامتهان، ومن هنا مخاوفهم فيما يتعلق بمستقبلهم الاقتصادي. ومن ثم فإن سياسة إصلاحات إنما تفرض نفسها. ومن شأن هذه السياسة أن تحد من الهجرة ومن نقل الملكيات العقارية. وفيما وراء ذلك، فإن كل شيء سوف يتوقف على التعاون فيما بين الشعبين.

والحال أن العضو العمالي في اللجنة إنما يتنصل من الاستنتاجات فيما يتعلق بالتعمد ويتهم المفتي بالمسئولية عن القلاقل. وكان هذا العضو قد وقع تحت تأثير إدوين صمويل(٤١).

وفي يوم ٢٨، يجتمع ڤايتسمان برمزي ماكدونالد المناوئ بالأحرى لمضمون التقرير. ويوجه الزعيم الصهيوني اتهامًا عنيفًا إلى حكومة فلسطين ويطالب بتعيين نصيرٍ سافرٍ للصهيونية، كسمتس، في منصب المندوب السامي. ويوم ٣١ مارس/ آذار، يجري تقديم التقرير إلى البرلمان.

وتأخذ الصحافة البريطانية على لجنة شو تجاوزها لاختصاصاتها ببحثها عن الأسباب الأساسية للقلاقل وليس عن الأسباب المباشرة(٤٢). وتعبر الصحافة العربية عن ارتياحها للتقرير(٤٣). بينما يتحدث اليهود عن «مذبحة معنوية لليهود» تتلو «المذبحة الجسدية» التي وقعت في شهر أغسطس/ آب(٤٤).

وفي ٢ أبريل/ نيسان، درست الحكومة البريطانية التقرير. وهي تكتفي باتخاذ قرار سريع بالاتجاه إلى تعزيز قوات حفظ النظام في فلسطين. ومن المستبعد تكوين لجنةٍ ملكيةٍ لإعادة النظر في الملف، إلاَّ أنه سوف يجري تعيين خبير مهمته دراسة مسائل الأرض والهجرة(٤٥). وفي اليوم التالي، يؤكد رئيس الوزراء أمام

البرلمان رغبة حكومته في مواصلة إدارة فلسطين على أساس ميثاق الانتداب وضمن منظور تيسير قيام المقام القومي اليهودي وحماية الحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود. فيشعر ڤايتسمان بالارتياح، لكنه ييتئس عندما يعلم باختيار الخبير. فقد اقترح مرة أخرى اختيار سمتس كخبير، لكن الرجل الذي اختير هو السير چون هوب سمبسون، النائب السابق لرئيس لجنة عصبة الأمم المكلَّفة بإعادة توطين اللاجئين في اليونان بعد عقد معاهدة لوزان التي فرضت ترانسفيرًا جبريًّا ليونانيين وأتراك. وهو لم يسبق له قط الانخراط في الملف الفلسطيني ولا يعرف «الآثار الأدبية والسياسية التي تنطوي عليها» المشكلة. وقد طلب ڤايتسمان من پاسفيلد أن يسمح له بمقابلة سمبسون قبل سفره إلى فلسطين. فوعده سكرتير الدولة بذلك، دون أن يفي بوعده مع ذلك. والآن يعتبر ڤايتسمان پاسفيلد خصمًا[٤٦] وينتابه القلق حيال عدم وصول معلومات من الأوساط الحاكمة البريطانية. فهو لا يجري إطلاعه على المباحثات فيما بين الوفد العربي ووزارة المستعمرات.

وبعد لقاءات تمهيدية، يجري استقبال الوفد في الأول من مايو/ أيَّار من جانب رئيس الوزراء واللورد پاسفيلد[٤٧]. ويذكِّرُ الوفدُ بمعارضته للانتداب الذي يعتبره غير مشروع. ويعقب ذلك نقاش طويل حول طبيعة الحكم الحر. فيؤكد پاسفيلد أن الحكم الحر، ضمن إطار شروط الانتداب، لا يعني الاستقلال. وفيما يتعلق بالهجرة، يجب انتظار تقرير سمبسون.

ويستمر النقاش في الأيام التالية في غياب رمزي ماكدونالد. والمأزق مرتسم المعالم بوضوح. فالحكومة البريطانية موجودة في فلسطين لأجل تطبيق الانتداب، بينما العرب يرفضونه. وعصبة الأمم وحدها هي التي تملك الحق في تعديل ميثاقه. وليس بوسع لندن عمل شيء في هذا الموضوع. والحال كذلك فيما يتعلق بـ«برلمان» فلسطيني. فسلطاته يجب تعريفها ضمن إطار الانتداب وليس بوسعه مساءلة تصريح بلفور. فيرد الحاج أمين، الذي لم يتدخل في النقاش إلاَّ قليلاً، بأنه، في هذه الحالة، تجري مطالبة العرب أن يقتلوا أنفسهم (*self-murder*). ويقترح پاسفيلد «مجلسًا عربيًّا منتخبًا» ذا صلاحيات استشارية بشكل محدَّد. فيرفض عوني عبد الهادي هذه الفكرة ويشدِّد على برلمان منتخَب لكل السكان. أمَّا إذا ما أعرب المندوب السامي عن اعتراضه على قرار للبرلمان، فيجب نقل القرار إلى عصبة

الأمم لكي تبت فيه. ويرى باسفيلد أن هذا غير عملي لأن هذا النوع من الأمور سيحدث كل أسبوع. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي إلى تولي عصبة الأمم الإدارة المباشرة لفلسطين.

ويطرح ألفريد روك السؤال الرئيسي: إذا ما أصبح اليهود الأغلبية، فهل سينشأ آنذاك برلمان؟ ويرد سكرتير الدولة بأن اليهود لن يصبحوا أبدًا الأغلبية وبأن البريطانيين، على أي حال، سوف يعارضون أي اضطهاد للأقلية من جانب الأغلبية. وهو ما يعني أن فلسطين لن تكون أبدًا مستقلة. وراغب بك هو أول من يبدي انزعاجه من خطر ترحيل للسكان إلى شرق الأردن أو إلى أماكن أخرى. ويطرح عوني السؤال الاستفزازي حول ما إذا كان سيكون بوسع العرب، في حالة تعرضهم للشقاء، أن يهاجروا إلى بريطانيا العظمى. فيتهرب باسفيلد من الموضوع.

ويدرك العرب أن البريطانيين لن يمضوا إلى ما هو أبعد من تكوين وكالة عربية. وهم يطالبون باحترام حقهم في أن يكون لهم برلمان منتخب بشكل ديموقراطي. فيبدي سكرتير الدولة دهشته: إذ لم يكن من الوارد قط الاعتراف للعرب بمثل هذه الحقوق. ففلسطين تم فتحها من جانب الدول المتحالفة ثم عَهَدَت بها عصبةُ الأمم إلى بريطانيا العظمى ضمن إطار انتداب. ويبدو باسفيلد واضحًا: إن فلسطين ليست مستعمرة بل انتداب، وهو ما يعني، في هذه الحالة، وضعًا أدنى من وضع مستعمرة. فيسأل الحاجُ أمين ما إذا كان هذا يعني أن العرب الفلسطينيين أدنى من سود أفريقيا. فيجاب بأنهم في وضعٍ وسطٍ بين السود وسكان دومينيوني أستراليا وكندا.

ويرى سكرتير الدولة أن المناقشة لم تعد تتسع للمزيد، لكن الحاج أمين يردف: في فلسطين، يوجد شعب يناضل من أجل البقاء وهو خاضع لسياسة من شأنها أن تؤدي إلى استئصاله وموته. فيرد باسفيلد بأنه طالما بقي البريطانيون هناك فإن العرب لن يتعرضوا لهذا الخطر. وبما أن المتحاورين لم يعد لديهم ما يقولونه، فإنهم يفترقون. وسوف يرجع أعضاء الوفد إلى فلسطين ساخطين و«زعلانين»[٤٨]. وفي بيان لهم[٤٩]، يستنجدون بـ«العالم العربي والإسلامي من حيث كونه شريكًا لفلسطين ضد الطغيان الذي يهدد البلاد المقدسة وسكانها».

ويذهب المفتي إلى جنيف، حيث يتم استقباله، بصحبة شكيب أرسلان، من جانب السكرتير العام لعصبة الأمم[٥٠].

وفي فلسطين، يشعر المندوب السامي بالإحباط الشديد ويتطلع إلى تقاعده القريب[٥١]. على أنه يحرص، بدافع من الشعور بالواجب، على إنجاز بقية مهمته[٥٢]. فيُكثرُ من تدابير الأمن خلال أسبوع أبريل/ نيسان المشئوم الذي يتزامن فيه عيدا الفصح المسيحي واليهودي إلى جانب عيد النبي موسى[٥٣]. والمهمة ليست سهلة لاسيما أن اليهود قد جاءوا للسخرية من الموكب الإسلامي أمام بوابة يافا. وقد جرى تعزيز الاحتياطات لمواجهة التظاهرات الاشتراكية والشيوعية في عيد الأول من مايو/ أيّار. وتصل اللجنة الخاصة لعصبة الأمم إلى فلسطين. فيشكل اليهود والعرب وفودًا تتألف من أصحاب نفوذ قادمين من العالمين اليهودي والعربي سعيًا إلى طرح قضاياهم[٥٤]. وبعد الحصول على إفادات المعنيين، تحاول اللجنة والإدارة التحرك في مسعى توفيقي. فيرفض المسلمون الجلوس مع اليهود. ويبدو عوني عبد الهادي مستعدًّا لتقديم تنازلات، لكن الحاج امين ودروزه يثبتان على موقف متشدِّد.

وبما أن النظام سائد في فلسطين، فإن تشانسلور يعلق مؤقتًا منح تأشيرات دخول للمهاجرين بالنسبة للشطر التالي من العام[٥٥]، وهو يبرر ذلك من الناحية الرسمية بحالة الوضع الاقتصادي وبضرورة انتظار نتائج بعثة سمبسون. فيحتج فايتسمان على ذلك بقوة[٥٦]. وهو يتحرك من خلال مالكوم ماكدونالد، ابن رئيس الوزراء البريطاني، لكي يحصل من والده على قرار بإلغاء هذا الإجراء. كما يهدد بالتنحي بعد عقد مؤتمر عالمي للمنظمة الصهيونية تُدان فيه السياسة البريطانية علنًا. والحال أن رمزي ماكدونالد إنما يطلب من فايتسمان، من خلال مالكوم، عدم فعل ذلك. ويجري البحث عن حل من شأنه السماح للجميع بإنقاذ ماء وجوههم. فتؤكد الحكومة أن الملف الفلسطيني كله بسبيله إلى أن يخضع للدراسة وأنه لن يجري اتخاذ قرار نهائي قبل انتهاء بعثة سمبسون[٥٧]. وهي تؤكد أن التعليق راجع إلى سوء فهم إداري بين لندن والقدس. وأن التأشيرات التي منحت بالفعل (٩٥٠ تأشيرة) لم يجر إلغاؤها، وأن التعليق لا يتصل إلاَّ بالطلبات التالية.

وفي هذه المسألة، استعاد ڤايتسمان خطابه المعتاد: إن الصهيونية هي الوسيلة الوحيدة لصون الشبيبة اليهودية المنتمية إلى أوروبا الشرقية والوسطى من جاذبية القوى الثورية والهدَّامة[٥٨]. وفي تلك الأثناء، نجد أن روتنبرج، الذي يرأس القاعاد ليومي، يقترح على وزارة المستعمرات تكوين وكالة عربية وخطةً لتنمية شرق الأردن. وهو يسعى إلى تمزيق الجبهة العربية عبر إثارة اهتمام النشاشيبيين بهذا المشروع[٥٩].

وفي ٣٠ مايو/ أيَّار، يجري استقبال ڤايتسمان، بصحبة ليون بلوم، في الكيه دورسيه[٦٠]. فيطلب مرة أخرى امتيازًا زراعيًّا في الأراضي السورية في منطقة الحوله. فيحيله بيرتلو إلى المندوب السامي بونسو وإن كان لا يمنحه سوى القليل من الأمل، وذلك بالنظر إلى المصاعب التي لابد من توقعها من الناحيتين السياسية والمادية مع السكان الحاليين، الملاَّك، المسلمين. ومرة أخرى، يُقَدِّمُ ڤايتسمان بشكل متفائل ما لا يعدو أن يكون غير رفض مهذب من جانب السلطات الفرنسية[٦١]. وهو ينخرط في مشروع كبير لشراء أراض من بحيرة طبريه إلى القنيطره. وسوف يأتي التمويل (مليون جنيه) من إدمون دو روتشايلد واللورد ملتشيت وفيليكس واربورج[٦٢].

التزامات وأهداف الانتداب

الدورة السابعة عشرة للجنة الانتدابات مُكَرَّسة لفلسطين[٦٣]. وهي تبدأ أعمالها في ٣ يونيو/ حزيران في چنيف. ونائب سكرتير الدولة (البرلماني) بوزارة المستعمرات، دراموند شيلز، هو الذي يرأس الوفد البريطاني[٦٤]. وهو يذكِّرُ بمضمون تقرير شو وبواقع أن مسألتي الأرض والهجرة سوف تتم معالجتهما في تقرير سمبسون. ويجري تكريس وقت طويل من المناقشة لمسألة الحائط، وإن كان دون التمكن من تناول أساس الملف، لأنه من اختصاص اللجنة الخاصة لعصبة الأمم. ويذكِّرُ لوك بالوقائع على نحو ما نظرت إليها الإدارة البريطانية. فتنهمر المؤاخذات على رأس القائم السابق بأعمال المندوب السامي، الذي يدافع عن نفسه بالتذكير بأن من السهل على المرء أن يكون حكيمًا بعد وقوع الأحداث.

أمَّا مقرِّرُ اللجنة، ڤان ريس، وهو مؤازر للصهيونية، فهو يرى أن البريطانيين قد أخطأوا حين ظنوا أن العرب يستهدفون اليهود وحدهم، وبسبب بواعث اقتصادية واجتماعية:

إن قلاقل شهر أغسطس/ آب ١٩٢٩، وكذلك القلاقل السابقة من النوع نفسه، لا تمثل في الواقع غير جانب خاص من جوانب مقاومة يبديها الشرق في كل مكان، بتقاليده الإقطاعية البالية، للغزو من جانب تمدن أوروبي، أدخلته إدارة غربية وساعده، في الحالة الماثلة، النشاطُ اليهودي.

وهو يأخذ على تقرير شو أنه لم يراع قط حق اليهود في وجودهم ونشاطهم في فلسطين. وهو يوضح أن العنصر اليهودي، بحسب ميثاق الانتداب، إنما يعد شريكًا للإدارة في عمل التمدن. كما يؤكد، معتمدًا على تقرير سنيل، حدوث تدبير متعمد للقلاقل من جانب القادة الدينيين والسياسيين العرب. فما حدث يشبه ما يحدث في الهند، حيث يُعَدُّ غاندي، بسبب حملات العصيان المدني التي يقودها، مسئولاً عن القلاقل التي يزعم أنه لم يحرض عليها. ومن المؤكد أن الحاج أمين هو المذنب الرئيسي المسئول عن أعمال العنف.

فيرد شيلز بأنه بسبيله إلى تحويل الدورة إلى لجنة شو ثانية، في حين أنها لا تملك إمكانات هذه الأخيرة لإجراء تحقيق في الساحة وأن التقرير قد كُتب على أثر نقاشات متناقضة في اتجاهاتها. ولا يستند ڤان ريس إلاَّ إلى مذكرة الوكالة اليهودية، دون أن يحاول سماع الأطروحات العربية، التي قد تكون متماسكة تماسك أطروحات الوكالة اليهودية(٦٥). فيرد ڤان ريس بأن اللجنة أدرى بانتفاضة الأهالي وأنه إنما يعبر عن أفكاره الشخصية.

ويجري تناول الأسباب العميقة. فيعترف شيلز بأن العرب قد تمسكوا دومًا برفض الانتداب. لكن عصبة الأمم هي التي حددت شروط الانتداب ... وفيما يتعلق بالمعطيات الاقتصادية والعقارية، فإنه يتوجب انتظار تقرير سمبسون. فيجري تذكيره بأن بريطانيا العظمى هي التي سلَّمت فلسطين لعصبة الأمم وبأنها هي التي حددت شروط الانتداب ... فيتمسك شيلز بموقفه.

وفيما يتعلق بالحكم الحر، يرى أعضاء اللجنة أن البريطانيين يخلقون ارتباكًا إذ يخلطون المشكلات الدستورية بمشكلات الإدارة المحلية. فيؤكد شيلز أننا، في الحالتين، بإزاء مبدأ واحد، وأن البريطانيين قد طرحوا بصورة منتظمة مقترحات بشأن إقامة مؤسسات نيابية، وهي مقترحات رفضها العرب: «بالإمكان اقتياد حصان إلى مورد ماء، إلاً أن من غير الممكن إرغامه على الشرب».

أَمَّا رئيس اللجنة، الماركيز تيودولي، فهو يرى أنه يجب العثور على حل وسط يكفل في آن واحد تطور المقام القومي اليهودي والحكم الذاتي العربي: فعلى أي حال، ربما يكون الحصان قد أدرك أن الماء ملوث وأن لديه أسبابًا ممتازة للامتناع عن الشرب. والحال أن رابَّار، أحد أعضاء اللجنة، إنما يوضح له التناقض: إذا منحنا الحكم الذاتي الكامل للعرب، فسوف يستخدمونه ضد المقام القومي اليهودي.

ويقدم ڤان ريس النقطة التالية في جدول الأعمال: المسألة الزراعية ومسألة الهجرة. فيعود شيلز إلى التذكير بضرورة انتظار تقرير سمبسون القادم. فتجري مناقشة الموضوع، ولكن من زاوية استرجاعية لأن من المستحيل معرفة التوجهات المستقبلية للدولة المنتَدَبَة. ويستخدم الجميع تقارير وملاحظات الأعوام السابقة. ثم يركِّزُ المندوب البريطاني على تعزيز قوات الأمن. فيستأنف ڤان ريس هجماته على مفتي القدس ويشير إلى تدخله في الشئون اللبنانية: إنه يحرضٍ على القلاقل ليس فقط مسلمي فلسطين، وإنما أيضًا مسلمي البلدان المجاورة. ويقلِّل شيلز من شأن المسألة: إن فرنسا لم تحتج رسميًّا على ذلك. ويشار إلى التباس وضعية الحاج أمين: إنه ليس معيَّنًا من جانب حكومة فلسطين، بينما يحصل على راتب من الإدارة لقاء وظائفه. فهل هو موظف؟

ثم يجري استئناف نقاش مهم. فلجنة الانتدابات موجودة للعمل على مراعاة المهمة التي قررتها عصبة الأمم، لا للعمل على تعديل هذه المهمة. وبما أن المطالب العربية غير منسجمة، فمن غير الممكن تلبيتها. بيد أن سلطة الانتداب يجب أن تتعامل مع عنصري السكان بشكل متساوٍ... ويجري ترك مسألة القلاقل للانتقال إلى استعراض مختلف نشاطات الإدارة. وبعد رحيل الوفد البريطاني، يجري الاستماع إلى تقارير حول عديد من العرائض التي وصلت، وهي عرائض يهودية وعربية على حدٍّ سواء.

والحال أن اللجنة، في تقريرها إلى مجلس عصبة الأمم، إنما تعبر عن عـدد معين من التحفظات حول تقرير لجنة شو، الذي يبدو لها جد متسامح حيال موقف القادة العرب. ودورها ليس البت في المسئوليات بين اليهود والعرب، بل تقييم موقف إدارة الانتداب. وأحداث عام ١٩٢٩ لا يمكن اعتبارها مناوئة لليهود وحدهم: فبقدر ما أن العرب يرفضون شروط الانتداب فإنهم إنما يقفون، بهذا القدر نفسه، في وجه الدولة المكلَّفة بتطبيق هذه الشروط. وفي صعود التوترات اعتبارًا من عام ١٩٢٨، لم تشأ إدارة الانتداب حسم مسألة الوضع القائم واستخدام سلطاتها البوليسية لمنع الخطب المحرضة على الاضطرابات والصادرة من المعسكرين. وهي لم تتخذ تدابير أمن مناسبة ووجدت نفسها وقد تخطتها الأحداثُ.

وتعترف اللجنة بأن مهمة الدولة المنتَدَبَة إنما تعد حساسة وصعبة بشكل خاص. بيد أنها ترى مع ذلك أن إدارة الانتداب غير فاعلة بالأحرى في مهمتها المتمثلة في تشجيع إقامة المقام القومي اليهودي. ومع استحالة العثور على حل سياسي، تنصح اللجنة بدرب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوهمي، الذي تتصور أن بوسعه إيجاد علاج لجميع المصاعب. فهي ترى أن إتاحة فرص اقتصادية واجتماعية جديدة للسكان سيكون من شأنها الاتجاه إلى صهر المصالح، «الذي يساعد، بأفضل من أي وسيلة أخرى، على إنماء حس التضامن وإضعاف التناحرات».

وتوافق اللجنة على الموقف البريطاني الذي يؤكد على القيمة المتساوية للالتزامات المنصوص عليها لصالح عنصري السكان وواقع أنها التزامات لا يستحيل التوفيق بينها. وهي تميز بين أهداف الانتداب والالتزامات الحالية للدولة المنتَدَبَة. فالأهداف هي إقامة المقام القومي اليهودي وتدشين مؤسسات للحكم الحر. ولا يمكن تحديد أي موعد لإنجاز هذه الأهداف: فهي تتوقف على كثير من الظروف التي تخرج عن سيطرة الدولة المنتَدَبَة. وتتمثل الالتزامات الحالية في توفير وضع من شأنه تأمين إقامة المقام القومي اليهودي وتأمين قيام مؤسسات الحكم الحر أيضًا. ويتعلق الأمر بسيرورةٍ حركية:

بين طرفي هذا الالتزام، لا يعترف الانتداب لا بصدارةٍ من حيث الأهمية ولا بأولويةٍ من حيث التنفيذ.

ومن الخطأ إدعاء أن الدولة المنتَدَبَة تتحمل المسئولية، بعد مضي ثمانية أعوام على سريان مفعول الانتداب، عن أن فلسطين ماتزال تجد نفسها محرومة من نظام حكم حر، كما أنه لا مشروعية لمؤاخذتها على واقع أن المقام القومي اليهودي لم يحقق البتة بعدُ تطوره الكامل. فهذه أهداف الانتداب، وتحقيقها لا يشكل بالنسبة للدولة المنتَدَبَة التزامًا حاليًّا ومباشرًا. فهذا الالتزام لا يتألف من شيء آخر سوى العمل على أن تتوافر وتتواصل في فلسطين مجموعة من الظروف المؤاتية للتحقيق التدريجي للهدفين المعهود بهما إلى الانتداب.

وليس من شأن سياسة الدولة المنتَدَبَة أن تستدعي انتقادات مشروعة إلاّ إذا مالت إلى تجميد المقام القومي اليهودي في الحالة الراهنة لتطوره أو إلى تجميد المؤسسات السياسية في فلسطين في شكلها الحالي. ومن حيث الأعمال التي تؤكد هذه السياسة بشكل متواصل كما من حيث النتائج التي تم التوصل إليها بالفعل، فإن هذه السياسة لا تستحق البتة مؤاخذة كهذه[...].

والحال أن سكان فلسطين، لو نفد صبرهم أكثر من اللازم، لن يكون بوسعهم سوى أن يعرقلوا، على حسابهم، سير عمل نظام لا يمكن لانتقاداتهم أن تطال أسسه الدولية.

وعصبة الأمم لها الحق في أن تتوقع من الفلسطينيين، أيًا كان الجنس الذي ينتمون إليه، أن يعترفوا اعترافًا مخلصًا بمآثر نظام يقود البلد، مع تضمنه لضمانات فعالة ضد التعسف، إلى حالة سياسية سوف يقدرونها بمرور الوقت لاسيما أن غالبيتهم لم تحز قط حرية سياسية ولا حتى استفادت من ضمانة كاملة للحرية الفردية.

إن نظام الانتداب إنما يسمح بأن تتشكل في فلسطين جماعة سياسية على غرار الأمم الأخرى التي وجدت في تباين عناصرها مصدرًا لحيويتها واستمدت روح التسامح من تنوع الديانات.

وفي مرحلة أولى، يرفض البريطانيون تهمة عدم الفعل، متعللين بأن إنشاء المقام القومي اليهودي إنما يعود إلى اليهود لا إليهم هم. وهم يرون أن إدارة الانتداب لم تقصِّر في القيام بمهمتها الإنمائية، بالرغم من إمكاناتها المحدودة. والدليل على ذلك هو أن لجنة الانتدابات لم توجِّه انتقادات في هذا الصدد في الأعوام السابقة.

ومنذ غداة الاضطرابات، يعكف تشانسلور على إعادة تنظيم قوات حفظ النظام[٦٦]. وقد راوده الأمل في أن ينتزع من سلاح الجو الملكي مهمة الدفاع عن فلسطين وتحويل هذه المهمة إلى وزارة الحربية، إلاَّ أنه لم يتمكن من تحقيق هذا الأمل. وبالمقابل، أرسلت لندن مفتش الشرطة العام في سيلان، هربرت ل. دوبيجين، لإجراء استقصاء حول إصلاح الشرطة الفلسطينية. وعلى أثر تقرير قدَّمه في أبريل/ نيسان ١٩٣٠، يجري تعيين قيادة جديدة وتعزيز القوات البريطانية بصورة خالصة. وتزداد إمكانات واختصاصات إدارة التحقيق الجنائي، المكلفة بالمهام الاستخباراتية. كما يجري إصدار تشريع يعلق الحريات ويمنح المندوب السامي سلطات أكبر.

تقرير سمبسون

انتظار تقرير سمبسون هو بمثابة فترة انتقالية في فلسطين، لأن بريطانيا العظمى لم تحدد بعَد سياستها في الأمد الطويل. والبريطانيون على دراية جيدة بمجريات الأمور بحيث يمكنهم معرفة أن الأماني الخيرة التي أعربت عنها لجنة الانتدابات إنما تلقى الرفض من جانب المعنيين. والحال أن تشانسلور إنما يعترض، في ٤ يونيو/ حزيران ١٩٣٠، على استعادة مشروع الوكالة العربية[٦٧]، متذرِّعًا بأن المسلمين يتمتعون بالفعل بأغلبية الاختصاصات الطائفية المقترحة وبأن هذه المؤسسة لن يكون من شأنها سوى زيادة حدة الانفصال بين اليهود والعرب. أمَّا النتائج الأولى لبعثة سمبسون فإنها، بعيدًا عن أن تتعارض مع استنتاجات لجنة شو، إنما تعززها، ومن هنا ضرورة الحفاظ على تعليق الهجرة[٦٨].

وإذا كان المندوب السامي يميل إلى تقييد للهجرة ولنقل الملكيات العقارية، فإنه عازم أيضًا، بشكل حازم، على فرض احترام النظام العام. وهو يحافظ على حظر إقامة چابوتنيسكي[٦٩] ويعطل الصحف اليهودية والعربية التي نشرت مقالات استفزازية[٧٠]، ويلجأ، بالرغم من تدخلات السلطات الدينية الإسلامية والمسيحية، إلى إعدام ثلاثة من العرب الذين صدرت ضدهم أحكام بالإعدام (١٧ يونيو/ حزيران ١٩٣٠) بسبب جرائم ارتكبت في أغسطس/ آب ١٩٢٩[٧١] (وبالمقابل، فإن اليهودي الوحيد الذي صدر حكم ضده سوف يجري العفو عنه في شهر

أغسطس/ آب). وتنشر الصحافة العربية التصريحات الوطنية التي صدرت عن هؤلاء الشهداء الأوائل قبل إعدامهم[٧٢]. وبما أن الشبان المسلمين، بدفع من جذريين كأكرم زعيتر، قد أصبحوا أداة النضال المعادي للانتداب، فإن المندوب السامي يحظر على الموظفين توظيفهم[٧٣]. أمَّا زعيتر نفسه فإنه يتم اعتقاله ومحاكمته ووضعه تحت المراقبة في إقامة جبرية. ويجتمع تشانسلور باللجنة التنفيذية، قبل أن يأخذ أجازته الصيفية، لكي يبلغها بأنه سوف يعتبرها مسئولة عن أي اضطراب قد يحدث[٧٤]. وهو يشير إلى أن من مصلحة العرب ألاَّ ينخرطوا في تظاهرات في غير محلها، فهو خير من يدافع عنهم.

والحال أن القادة العرب، وقد عادت إليهم الطمأنينة، إنما يسارعون إلى المشاركة بحرارة في حفل التوديع، الذي يقاطعه اليهود. وتروج الشائعات بأن أعمال بعثة سمبسون سوف تميل إلى صالح العرب. بل ويقال إن رئيسها قد أعلن أنه قد أُرسل للبحث لليهود عن أراض، وإن كان على العرب أن يجدوا لهم هذه الأراضي.

أمَّا التظاهرات التي في غير محلها فهي احتفالات تأبين «شهداء الإسلام». وكان المندوب السامي قد حظر أي احتفال ماعدا الاحتفال بذكرى الأربعين. وهذا موضوع نقاش لاجتماعات اللجنة التنفيذية العربية[٧٥]. والمفتي يشارك الآن في اجتماعات هذه اللجنة. وهو يلقي فيها خطبة جد عنيفة: إن فلسطين لن تصبح مستقلة إلاَّ باتحاد البلدان العربية، وهو ما سيتحقق سريعًا بفضل مساعي شكيب أرسلان ورياض الصلح. أمَّا الإنجليز فإنهم لن يقدموا تنازلات حقيقية. ولن يتسنى الفوز بالاستقلال إلاَّ بالقوة. ثم ينسحب المفتي بعد ذلك لكي لا يكون شريكًا في اتخاذ القرارات. ويلقي عزة دروزه خطبة لها الطابع عينه، لكن المعتدلين يتغلبون. ويلمح عوني عبد الهادي إلى المخططات الصهيونية التي تستهدف الأرض السورية ويشير إلى تحفظات السلطات الفرنسية. وبما أن رياض الصلح على اتصال دائم بالحاج أمين وعوني، فمن المرجح أن المعلومات تجيء منه: إن اتصالاته بالصهيونيين تساعد خاصة على الوقوف على مشاريعهم.

والنداء الداعي إلى الاحتفال بذكرى الأربعين لرحيل الشهداء يتوجه، عدة مرات، إلى «الفلسطينيين» وليس إلى «العرب الفلسطينيين»[٧٦]. وذلك بمثل ما أن

الوفد الذي جرى إرساله إلى لندن قد سمِّيَ بالوفد الفلسطيني[٧٧] وليس بالوفد العربي الفلسطيني، كما في ١٩٢١-١٩٢٢. وهكذا فإن تأكيد الهوية الخاصة للفلسطينيين إنما يعد معاصرًا ومكمِّلاً لاستعادة الخطاب القومي العربي (فمخاطبة العالمين العربي والإسلامي منتظمة). ويبدو أن التمييز يحدث بين استخدام داخلي تمامًا لمصطلح «الفلسطيني» ضمن إطار داخلي خالص وإحالة «عربية» عند مخاطبة العرب الآخرين.

وتقتصر اللجنة التنفيذية العربية على تنظيم إضراب عام يوم ٢٣ أغسطس/ آب إحياءً لذكرى القتلى العرب في السنة الماضية. وكل هذا يحدث في هدوء[٧٨]. وإذا كان الحاج أمين وعوني من دعاة الوحدة العربية، فإنهما أيضًا متنافسان سياسيّان. وإذ يشعر الحاج أمين بالاستياء من انتقادات منافسة، فإنه يستفيد من المصاعب المالية للمجلس الإسلامي الأعلى لإعفاء محامي المؤسسة من وظائفه. وعندئذ يضاعف عوني من حدَّة النقد الموجَّه إلى المفتي[٧٩]. ويغتنم رياض الصلح فرصة زيارة إلى فلسطين لكي يوفِّق بين رفيقيه. وهذا التأكيد لسلطة المفتي يستثير استياء أعضاء اللجنة التنفيذية العربية، ويتزعم راغب النشاشيبي المعارضة من جديد[٨٠]. ويزيد من الشقاقات في صفوف القيادة العربية توترٌ جديدٌ بين المسيحيين والمسلمين على أثر حوادث طائفية في يافا بشأن مسألة ملكية جبَّانة[٨١].

وفي لندن، يواصل ڤايتسمان مناقشاته مع مسئولي الحكومة البريطانية. ومالكوم ماكدونالد بمثابة وسيط ثمين له. وسوف تجري مراعاة ملاحظاته حول تقرير سمبسون عندما يصبح هذا التقرير معروفًا[٨٢]. وللردِّ على انتقادات غير الصهيونيين الأميركيين، يجري تعديل قوام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، الأمر الذي يُعَدُّ بعيدًا عن أن يكون قادرًا على تخفيف المصاعب المالية الجسيمة والتي ترجع في الواقع إلى امتداد الأزمة الكبرى إلى الولايات المتحدة. ويضطر ڤايتسمان إلى مواجهة انتقادات قادمة من كل حدب وصوب بينما يشن التصحيحيون حملة واسعة ضد اعتداله.

وفي شهر أغسطس/ آب، ينقل سمبسون استنتاجاته إلى وزارة المستعمرات[٨٣]. وهو يرى أن إدارة الانتداب قد فشلت في مهمتها وذلك بسماحها بهجرة يهودية كبرى ألحقت ضررًا بالعرب، الذين جرت إزاحة عدد كبير منهم

والذين يجدون أنفسهم بلا أراض. ومن حسن الحظ أن الإدارة، عبر حكمة لا واعية، قد فرملت هذه الهجرة. وهو يرى أن إمكانيات فلسطين الصناعية محدودة، ومن هنا الجانب الأساسي المتمثل في المسألة الزراعية. والحال أن خطاب الصهيونيين الرسمي حول نواياهم الحسنة تجاه الفلاحين العرب لا يستند إلى أي شيء جاد. ويستفاد من مناقشات خاصة مع اليهود، وخاصة مع نسائهم، أن الحل الوحيد هو نقل العرب إلى شرق الأردن. وهذا الموقف تتخذه خاصة مستوطنات المنظمة الصهيونية، وذلك لأن جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين التي يتولى أمرها آل روتشايلد تستخدم، على عكس هذه المستوطنات، عمالاً عربًا وتحتفظ بعلاقات ممتازة مع جيرانها العرب. والحال أن الحظر الذي فرضته المؤسسات الصهيونية على الاستعانة باليد العاملة العربية إنما يعد أحد أهم العوامل المسئولة عن تدهور الوضع. وقد ترتبت على إقامة نظام قضائي حديث عواقب مؤسفة. فالمحاكم تطبق القوانين تطبيقًا صارمًا وتطرد المستأجرين دون وجه حق (الأمر الذي ما كان يمكن له أن يحدث من جانب محكمة عثمانية). كما أنها تعمل لصالح الدائنين وتعزز بذلك من عبء المديونية الفادح الذي يضغط بالفعل على الفلاحين العرب. ويجب إنشاء لجنة للتنمية تتمثل مهمتها في تمكين الزراعة الفلسطينية من إعاشة جماعة سكانية أكبر بكثير. والمالية الفلسطينية عاجزة عن دعم مجهود كهذا، ولذا فإن على حكومة لندن أن تتحمل عبء الوفاء به. وتلك هي الوسيلة الوحيدة لصون الانتداب. أمَّا المفتي فهو رجل خسيس النوايا ويجب التخلص منه. وبالمثل، فإن الاشتراكيين يلعبون دورًا زائدًا عن الحد في المؤسسات الصهيونية وينتهجون سياسة باهظة النفقات. ويجب الاعتماد على أناس كواربورج لكي ترجع الوكالة اليهودية إلى التوجه نحو الاستثمارات ذات الربحية.

وقد عمل سمبسون في اتصال وثيق مع تشانسلور، حتى وإن كانت آراؤه تختلف مع آرائه حول بعض النقاط. والحال أن تشديدهما معًا على الجوانب المفيدة لعمل اليهود غير الصهيونيين (إدمون دو روتشايلد، واربورج) إنما يتماشى في آن واحد مع تحليل اقتصادي واجتماعي (العلاقات الطيبة التي تحتفظ بها جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين مع بيئتها العربية، منطق ربحية الاستثمارات وعدم السعي إلى اقتحام الأرض كما عند الصهيونيين الاشتراكيين) ومع استراتيجية

سياسية: فهما يريدان عزل ڤايتسمان داخل الوكالة اليهودية باللعب على ورقة غير الصيهونيين، اللذان يعرفان صداماتهم المتكررة مع رئيس المنظمة. وهما يرتبان تحركاتهما لإبلاغهم بمضمون استنتاجاتهما[٨٤].

ويجري إنشاء لجنة وزارية لإعادة النظر في الملف الفلسطيني[٨٥]. وهي تسلم استنتاجاتها في منتصف سبتمبر/ أيلول ١٩٣٠. وتتألف هذه الاستنتاجات من ضرورة تعزيز الحاميةَ سعيًا إلى تأمين القانون والنظام، و، في موضوع الحكم الحر، من ضرورة العودة إلى مقترحات السير هربرت صمويل الدستورية. ويجب إيلاء الأولوية لتحسين وضع الزراعة العربية. ويجب أن يكون نقل الملكيات العقارية مشروطًا بهذا الهدف، وهو ما يعني حدًّا شديدًا من مبيعات الأراضي للصهيونيين في الأعوام القادمة. وهؤلاء الأخيرون يحوزون على أي حال احتياطيًّا عقاريًّا مهمًّا لم يجر استغلاله بعد. ويجب تعديل التشريع الخاص بالهجرة. فتأشيرات دخول المهاجرين يجب منحها من جانب الحكومة وليس من جانب المؤسسات الصهيونية التي يسيطر عليها الاشتراكيون. ويجب لطاقة الاقتصاد الاستيعابية أن تراعي وضع مجمل سكان فلسطين لا وضع عنصرهم اليهودي وحده (أي عدم الاكتفاء بمراعاة البطالة اليهودية وإنما مراعاة البطالة العربية أيضًا). ويكمن صالح الجميع، اليهود والعرب والبريطانيين، في التعاون المخلص من أجل بلوغ هذه الأهداف.

وبعد ذلك ببضعة أيام، تصل الأرقام التقديرية للمبالغ اللازمة لتنفيذ المقترحات الإنمائية التي طرحها سمبسون: أكثر من ٦ ملايين من الجنيهات خلال عشر سنوات! وإذا ما جرى اللجوء إلى قرض، فإن هذا إنما يعني فائدة على القرض تصل بالدين إلى نحو ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه في العام الواحد! وبالنظر إلى الحالة المؤسفة للمالية البريطانية، فإن العملية إنما تعد مستحيلة. ولابد من إعادة النظر في المشكلة.

وفي الأول من أكتوبر/ تشرين الأول، يلتقي پاسفيلد ڤايتسمان وينقل إليه استنتاجات اللجنة[٨٦]. فيحتج ڤايتسمان. وكعادته، يتحدث عن خطر «تجذر» يهود أوروبا إذا ما وجد المقام القومي نفسه وقد جرى «خنقه» بذلك. وقد تحدث سكرتير الدولة عن قرض تصل قيمته إلى مليوني جنيه تتكفل مالية فلسطين بضمانه. فيثور

الزعيم الصهيوني: إن تنمية الزراعة العربية سوف تتم بأموالٍ مكتوب لها أن تضيع وسوف يدفع دافع الضرائب اليهودي في فلسطين حصة كبيرة منها[٨٧]! وبعد أن درس الملف، فإنه يعترض على أي إصلاح زراعي من شأنه أن يعود بالفائدة على القطاع العربي وحده من السكان كما من شأنه أن ينذر بزوال المقام القومي اليهودي، وهو ما لا يمكن أن يكون ما تنويه حكومة صاحب الجلالة[٨٨].

ويحاول الزعيم الصهيوني القيام بمناورات تعطيلية، بيد أنه لا ينجح في الحيلولة دون نشر تقرير سمبسون والتصريح السياسي (الكتاب الأبيض الصادر عن پاسفيلد) في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٠[٨٩]. وهو يتنحى على رءوس الأشهاد، في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول، عن قيادة المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية.

وفي فلسطين، يرفض الحاج أمين مشروع الجمعية التشريعية باعتباره غير كاف، في حين أن النشاشيبيين يعلنون تحبيذهم للموافقة عليه[٩٠]. والواقع أن العرب إنما يبدون مرتاحين إلى ما يعتبرونه، محقين، تقدمًا مهمًّا[٩١]. وهكذا لا يحدث إضراب في ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني، ذكرى صدور تصريح بلفور.

الخطاب الأسود

استراتيچية ڤايتسمان واضحة: إثبات وحدة العالم اليهودي حول شخصه سعيًا إلى التأثير على الحكومة البريطانية. ونجاح الرجل صارخ. ففي ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول، يستقيل واربورج بدوره من قيادة الوكالة اليهودية، جارًّا وراء ڤايتسمان مجمل غير الصهيونيين الأميركيين. ويرفض جميع الصهيونيين الكتاب الأبيض الصادر عن پاسفيلد، بما في ذلك جمعية بريت شالوم. وهكذا نجح ڤايتسمان، مؤقتًا، في تحقيق الاتحاد المقدس حول شخصه. ومن لندن إلى وارسو، ومن نيويورك إلى رأس الرجاء الصالح، تنظم الحركةُ الصهيونية تظاهرات احتجاج ضخمة ولا تترك بابًا دون أن تطرقه. وهكذا فإن اللورد ملتشيت يتوجه بالخطاب إلى سفير فرنسا لدى لندن لكي يحيطه علمًا بسخط يهود العالم بأسره[٩٢]. وهذا الوزير السابق في حكومة الأحرار والصناعي المهم يجرؤ على التساؤل عن الدولة الأخرى التي يجب أن يُعْهَدَ إليها بالانتداب على فلسطين:

سوف تستأثر فرنسا بكل تفضيلاته ومن شأن اتحاد سوريا وفلسطين أن يسهل التنمية الاقتصادية للبلدين إلى حد بعيد. والسيد موسوليني مستعد تمامًا للحصول على الانتداب. لكنه هو نفسه [أي ملتشيت] وغالبية اليهود إنما يفضلون الاعتماد على فرنسا عن طيب خاطر.

ويسارع سفير فرنسا إلى إبلاغ وزارة المستعمرات البريطانية بانزعاجاته[٩٣]. فهياج اليهود يمكن أن تترتب عليه عواقب رهيبة: فهم بسبيلهم إلى سحب أموالهم من ألمانيا (في ذلك الوقت، تضرب الأزمةُ العالمية ألمانيا بقسوة مع السحب الواسع لرءوس الأموال الأجنبية)، وقد يفعلون الشيء نفسه في فرنسا وفي بريطانيا العظمى.

ويجري تحريك كل الممارسة الڤايتسمانية الخاصة بالاعتماد على جماعات الضغط. فالمعارضة المحافظة (ستانلي بالدوين، أوستن تشامبرلين، ل. س. أيمري) ترفض التصريح السياسي الذي يتعارض مع التعهدات البريطانية أمام عصبة الأمم ويجازف بأن تترتب عليه عواقب بالنسبة لموقف يهود الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. أمَّا لويد چورچ، فهو يؤيد تحرك المحافظين، بالأصالة عن فصيله في حزب الأحرار. والحال أن مصداقية بريطانيا العظمى، والتي تعد الرصيد الرئيسي لسياستها الإمبراطورية، إنما تتعرض للتهديد (رسالة إلى **التايمز**، نشرت في ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول). وفي منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني، تضطر الحكومة إلى مواجهة سجال صاخب في مجلس العموم وفي مجلس اللوردات.

فتتنصل وزارة المستعمرات من القرار معربةً عن أسفها لعدم التشاور معها سلفًا قبل اتخاذه[٩٤]. وكان وزير الشئون الخارجية البريطاني في چنيف، لحضور دورة مجلس عصبة الأمم عندما أجرت الحكومة مداولاتها.

وفي فلسطين، ينزعج العرب بسرعة من الهياج الذي خلقه اليهود. فيتجذرون بدورهم ويقررون تنظيم حملة مضادة في البلدان الإسلامية[٩٥]. وهم يرون النفوذ الخفي لليهودية العالمية والذي سيفضي إلى تنازلات بريطانية [لليهود]. فيفكرون في تدشين حركة عصيان مدني. وهو ما يدفع تشانسلور إلى تحذير لندن: إن هناك اتجاهًا إلى انتفاضة عامة جديدة[٩٦]. ومن المرجح أن المندوب السامي يُضخِّمُ

بشكل مسرف من مخاطر العنف، إلاَّ أنه لم يخطئ فيما يتعلق بعواقب تراجع الحكومة البريطانية.

وفي ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني، يلتقي رمزي ماكدونالد ڤايتسمان[٩٧] لكي يبلغه بقراره تشكيل لجنة وزارية فرعية مهمتها دراسة الوضع في فلسطين مع الصهيونيين[٩٨]. وينتقل الملف إلى إشراف وزارة الخارجية، ويتولى هندرسون، سكرتير الدولة للشئون الخارجية، رئاسة اللجنة الفرعية. ويحتفظ مالكوم ماكدونالد بدوره كرسول بين أبيه وڤايتسمان. وكبادرة استرضائية، يجري منح تأشيرات دخول المهاجرين التي كانت قد رُفضت في مايو/ أيَّار[٩٩].

وفي أواخر الشهر، يتم إعداد مشروع نص تفسيري للكتاب الأبيض[١٠٠]. ولا يكتفي ڤايتسمان بذلك، بل يسعى إلى تحويل اللجنة الوزارية الفرعية إلى مؤسسة دائمة تجرِّدُ وزارة المستعمرات من سلطتها على فلسطين وشرق الأردن. وطبيعي أن الوزارة تقاوم بكل ما تملك من قوى هذا التهديد بالتجريد. وعلاوة على إضفاء طابع مؤسسي على اللجنة الفرعية، يتصل النقاش بوضعية النص التفسيري (هل ستكون له عين مرتبة الكتاب الأبيض؟) وبالتحديد الدقيق لالتزامات الانتداب وبتوجُّه السياسة العقارية وسياسة الهجرة: إذا كانت فلسطين مزدحمة بالسكان أكثر من اللازم بالفعل، ألاَ يمكن نقل جزء من سكانها إلى شرق الأردن؟

وفي حين أن ڤايتسمان يخامره الانطباع بأنه يتقدم نحو انتصار حاسم، فإنه إنما يواجه ما يسميه بـ«هستيريا جماهيرية»، وبميل إلى التطرف وبنزعة وطنية مسرفة «على غرار نزعة هتلر و[ليون] دوديه»، وهي نزعات يلهمها روتنبرج والصهيونيون الأميركيون[١٠١]. وبما أنه قد صار مثقلاً بأعباء جسيمة، فإنه يفكر في هجر النشاط السياسي، بمجرد حسم الموضوع[١٠٢]. ثم إن الوضع المالي لا يزداد إلاَّ تفاقمًا: فمن جديد، تنشأ استحالة في الانتظام في دفع رواتب موظفي الوكالة اليهودية في فلسطين، خاصة المدرسين. وفي مستهل عام ١٩٣١، يضطر ڤايتسمان إلى توجيه نداء غوث حقيقي إلى إدمون دو روتشايلد[١٠٣] (فهو لا يمكنه طلب الكثير من فيليكس واربورج، أمَّا ألفريد موند، اللورد ملتشيت الأول، فقد مات للتوِّ؛ في حين أن ابنه، هنري، اللورد ملتشيت الثاني، قد رُبِّيَ باعتباره مسيحيًّا). والمعجزة وحدها هي التي قد تسمح بتجنب انهيار المقام القومي اليهودي. ويتبرع

الباروน بـــ ٣٠ ٠٠٠ جنيه وسوف يتكفل بتمويل الجناح الفلسطيني (الـــصهيوني) في معرض المستعمرات في عام ١٩٣١.

وفي فلسطين، تسعى المنظمات الصهيونية إلى التستر على الأزمة الاقتصادية التي تصيب الييشوف من جديد. وهي تنظِّم مقاطعةً للمنتجـــات الأجنبيـــة بهـــدف تشجيع الصناعة المحلية وتقليل عدد العاطلين اليهود[١٠٤]. ومرة أخرى، يلجأ عمال الهستادروت إلى استخدام القوة في طرد اليد العاملة العربية المستخدمة في بيَّارات البرتقال في منطقة يافا[١٠٥]. والحال أن أرباب العمل اليهود مستعدون بالفعل لـــدفع أجر أعلى قليلاً للعمال اليهود، لكنهم يرفضون أن يكون تفاوت الأجـــور بنـــسبة ١ إلى ٢ كما يراد فرض ذلك عليهم[١٠٦].

وعلى الجانب العربي، يتمسك الحاج أمين بموقف متشدِّد. ويكتب عوني عبـــد الهادي ردًّا باسم اللجنة التنفيذية، وهو رد حازم في جوهره وإن كان معتـــدلاً فـــي شكله. وهو يتمتع بدعم اتجاه النشاشيبي. وتصبح المناقشة عنيفة. وفي نهاية الأمر، تتم الموافقة بالإجماع على إضافة ذات نبرة أقوى، كتبهـــا عـــوني عبـــد الهـــادي أيضًا[١٠٧]. وحرصًا على تأكيد وحدة العالم الإسلامي، يحقق المفتي الرغبة الأخيرة للزعيم الهندي المسلم محمد علي، الذي مات للتوِّ: أن يدفن في الحرم الشريف[١٠٨]. ويحضر ٢٠ ٠٠٠ شخص تشييع الراحل إلى مثواه الأخير. ويمتنـــع النـــشاشيبيون عن الحضور. أمَّا ڤايتسمان فقد أعرب عن قلقه حيال هذا النجاح الذي يعزز موقف الحاج أمين الداعي إلى الوحدة الإسلامية[١٠٩]. في حين أن شوقت علـــي، شـــقيق المتوفي والشخصية الهندية المهمة، إنما يدعو إلى الاعتدال: فبوسع العرب أن يثقوا بالبريطانيين، وقد أكد له اللورد پاسفيلد أنه لن يحدث تعديل للكتاب الأبيض[١١٠]... وفي عام ١٩٣١ أيضًا، سوف يجري دفن حسين، ملك الحجـــاز وشـــريف مكـــة السابق، في الحرم المقدس.

وفي مستهل عام ١٩٣١، يحس هندروسون بضرورة الانتهـــاء مـــن الأمـــر بسرعة. وهو يوضح لپاسفيلد أن من الواجـــب وقـــف التحـــريض اليهـــودي فـــي العالم[١١١]. بيد أن الاشتراكي الفابي القديم يتريـــث. إذ تتـــألف اســـتراتيجية وزارة المستعمرات من التراجع فيما يتعلق بمسألة الكتاب الأبيض وإن كان بشرط احتفاظ الوزارة بصلاحياتها فيمـــا يتعلـــق بفلـــسطين وشـــرق الأردن. ويجـــري إفهـــام

البيروقراطيات الأخرى أن من المستحيل ترك الإدارة اليومية لوزارة المستعمرات وترك التوجهات الكبرى للجنة فرعية دائمة سيكون الصهيونيون موجودين فيهــا. وإذا ما جرى المساس بشرق بالأردن، فإن ذلك سوف يترتب عليه انفجار فــوري للعنف[١١٢]. والحال أن مالكوم ماكدونالد إنما يبلغ ڤايتسمان بالأمر[١١٣]. ويتوصــل پاسفيلد إلى نجاح أخير: إن الخطاب التفسيري سوف يجري توقيعــه مــن جانــب رئيس الوزراء وليس ٭ن جانب هندرسون، فيجري بذلك توضيح اســتقلال وزارة المستعمرات عن وزارة الخارجية.

والحال أن خطاب ماكدونالد إلى ڤايتسمان والذي يشكل «تفسيرًا رسميًّا للكتاب الأبيض» إنما يجري نشره في ١٣ فبراير/ شباط١٩٣١[١١٤]. وفيما يتعلــق بنقــل الملكيات العقارية وبالهجرة، يجري الرجوع إلى الوضــع الــسابق علــى تقريــر سمبسون. وسوف يجري القيام بتحقيق جديد للتعرف على واقع الوضع الريفي فــي فلسطين. كما يجري قبول الاستخدام الحصري لليد العاملة اليهودية، وسوف تقــوم الإدارة بتوظيف المزيد من اليهود في الأشغال العمومية. أمّــا حقــوق الجماعــات السكانية غير اليهودية فيجب تفسيرها تفسيرًا تطوريًّا وليس بإمكانها أن تعني حظر أي تغيير. ولا يرد ذكر للجمعية التشريعية.

ويسمى العرب هذا التفسير بــ«الخطاب الأسود للكتاب الأبيض»[١١٥].

عواقب الخطاب الأسود

يحاول تشانسلور تخفيف شعور العرب بخيبة الأمل مقترحــا تحديــد موعــد لتكوين الجمعية التشريعية. وترفض لندن مسايرته وتطلب إليه عدم تنــاول شــيء سوى مسألة الخطة الكبرى للتنمية[١١٦]. وفي ١٦ فبراير/ شباط، يجتمع المنــدوب السامي باللجنة التنفيذية العربية. فيتحدث موسى كاظم عن شقاء السكان الذين، بعد أن كانوا قد صدّقوا الوعود البريطانية، يجدون أنفسهم الآن في وضع أسوأ مما في السابق. وقد قام البريطانيون بتسليم العرب لليهود. أمّا مقاطعة اليهود الدائمة للعرب فقد جرى إضفاء الشرعية عليها! وفي هذه الظروف، لا يمكن أن يكون هناك مــن أمل في التوصل إلى تفاهم مع الصهيونيين. ويحاول تشانسلور أن يوضح له، دون أن يكون مقتنعًا بذلك بالفعل، أنه لم يحدث تعديل للسياسة، فكل ما حدث هو مجــرد

تبديد لأشكال سوء الفهم. وهو يعلن لأعضاء اللجنة التنفيذية عن قرب رحيله. ولا يَرْجع تنحيه إلى ضغوط صهيونية، بل إلى أسباب شخصية.

وفي بيان مؤرَّخ في ٢١ فبراير/ شباط[١١٧]، تدعو اللجنة التنفيذية الشعب العربي إلى الاتحاد وإلى عدم الاعتماد إلاَّ على نفسه وعلى العالم العربي والإسلامي، بما أنه قد تأكد بشكل نهائي أنه لا يمكن توقع أي إنصاف من جانب الحكومة البريطانية، حيث إن خطاب ماكدونالد قد قضى على الآثار الأخيرة للثقة بهذه الحكومة. وهي تدعو عرب جميع البلدان إلى التصدي للاضطهاد وللمقاطعة التي يمارسها اليهود في فلسطين ضد العرب.

وهكذا فإن الآلية الجهنمية التي أطلقتها مسألة حائط المبكى إنما تقود إلى تعارض متزايد الحسم باطراد بين العالم العربي والعالم اليهودي، وهو تعارض سوف يكون يهود البلدان العربي ضحايا له لا محالة. وكرد فعل، فإن شعور الانتماء إلى جماعة تتجاوز الحدود إنما يتحول إلى أداة معركة. وقد أدت الدعوة إلى تضامن يهود العالم إلى تأكيد مقابل لهوية عربية جامعة ولتضامن إسلامي. ومن حيث المبدأ، يدعو عرب فلسطين أيضًا إلى تدخل «العالم المتمدن»[١١٨]، لكنهم يميلون بشكل متزايد باطراد إلى عمل مشترك من جانب الشعوب التي تسيطر عليها الإمبريالية. وفي الأسابيع التالية، يدعو القادة إلى تدابير جذرية، كالعصيان المدني، بيد أن الفعل العملي إنما يتعرض للشلل من جراء التعارض بين الحسينيين والنشاشيبيين. وخلال أعياد الفصح، يتظاهر المسيحيون لصالح اتحاد مع المسلمين[١١٩]. وإذا كان التوتر قويًّا، فإنه لا تقع مع ذلك حوادث مهمة. وبالمقابل، وقعت هجمات محدودة في الأرياف ضد اليهود. فيثور التساؤل حول ما إذا كانت هذه الهجمات أعمال قطع للطريق أم عملاً سياسيًّا[١٢٠]. ويشتبه البعض بتدخل الكومنترن رغبةً منه في خلق قلاقل في فلسطين. ويرى دروزه أن الهجمات هي الأعمال الأولى لحركة نضال مسلح تتألف من فلاحين طردهم الصهيونيون من أراضيهم ووجدوا أنفسهم في عشوائيات حيفا. وفي داخل المدينة الصناعية في شمالي فلسطين، والمستقلة بشكل خاص عن القيادة السياسية في القدس، يتشكل سرًّا جنين حركة تجندُ مناضليها من صفوف بروليتاريا تتألف من فلاحين جاءوا مؤخرًا للاستقرار في الوسط الحضري. ويشك البريطانيون في شيء ما، لكنهم يشتبهون

بوجود حركة إسلامية عامة كبرى ومعادية للإمبريالية يقودها من أوروبا شكيب أرسلان بينما يقودها في آسيا شوقت علي. وهم يشتبهون بأن الحاج أمين هو وصلة هذه الحركة في فلسطين(١٢١).

والحال أن سمبسون قد أطلق، في تقريره، قنبلة زمنية. فقد أشار، دون أن يذكر أسماء، إلى أن أعضاء في اللجنة التنفيذية العربية وأعيان آخرين قد باعوا مساحات من الأراضي لليهود. ويؤدي هذا إلى إثارة ضجة كبرى. فتقرر اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة تحقيق في هذا الموضوع تتألف من دروزه ومُظَفَّر وعوني عبد الهادي. ومهمة هذه اللجنة صعبة لاسيما أن المسألة تصبح سلاحًا سياسيًّا بين الفصائل الفلسطينية. ويتبين أن بعض الشخصيات قد باعت بالفعل مساحات من الأراضي، وذلك، عمومًا، لأجل إعادة استثمار المال في مزارع الحمضيات. أمَّا الصفقات الأخرى فقد تمت عن طريق سماسرة ووسطاء، فيدافع المشتبه بهم عن أنفسهم بأنهم لم يكونوا يعرفون المشتري النهائي. وأخيرًا، يشار إلى دور عوني عبد الهادي في قضية وادي الحوارث. فيدافع هذا الأخير عن نفسه مؤكدًا أنه لم يفعل سوى ممارسة عمله كمحام(١٢٢). وكل هذه التحريات تستغرق شهورًا، وهي مناسبة لصدور العديد من الاتهامات، كما أنها تكثف انزعاج السكان ولا تفضي إلى شيء وذلك بقدر ما أن اللجنة التنفيذية سرعان ما سوف تحل نفسها.

ويذهب فايتسمان إلى فلسطين في أوائل الربيع. فتقاطعه الأحزاب العربية كلها. وهو يتهم تشانسلور بالعمل يدًا بيد مع الحاج أمين، في حين أن إقالته من وظائفه الرسمية من شأنها أن تسمح للعرب المعتدلين بالتمكن من التعاون دون خوف مع الانتداب(١٢٣). وكان يأمل أيضًا في الاجتماع بالأمير عبد الله، وقد قام كيش بالتحضير لزيارته. على أن عاهل شرق الأردن، والذي لا يخفي أطماعه في فلسطين، إنما يرفض في نهاية الأمر استقباله(١٢٤). ويأمل الزعيم الصهيوني، حيال الأزمة المالية لحركته، في وضع خطة التنمية، التي وعد بها تقرير سمبسون، في خدمة المقام القومي اليهودي، وسعيًا إلى هذا الهدف، فإنه يقدّم مقترحات إلى وزارة المستعمرات(١٢٥). ويريد العرب، من جهتهم، بالفعل، مناقشة التنمية الاقتصادية مع السلطات البريطانية، وإن كان بشرط عدم الاعتراف بالمقام القومي اليهودي

والتمسك بالكتاب الأبيض الصادر عن پاسفيلد دون الخطاب الأسود، ومع الامتناع عن أي اتصال بالصهيونيين.

ويتصل الجدل بمكان المحادثات، لندن أم القدس، وبمقاصد خطة التنمية. ويريد الصهيونيون لندن دون سواها، الأمر الذي يعد بالنسبة لهم وسيلة لحفظ الاتصال بالحكومة مع اختزال دور وزارة المستعمرات، بينما يريد العرب القدس بالطبع، للسبب المضاد. وترى وزارة المستعمرات والمندوب السامي أن الأولوية المطلقة يجب أن تكون من نصيب إعادة تسكين العرب الذين لا أرض لهم. فتعترض الوكالة اليهودية على ذلك بحزم. فهي ترى، في خطابها، أن ذلك سيكون بمثابة اعتراف بأن اليهود مسئولون عن هذا الوضع. وفي المسكوت عنه، فبما أن الهدف هو الاستيلاء على الأرض وإيجاد بُعد ترابي للشعب اليهودي، فإن ذلك لن يعني سوى إزاحة المشكلة. ويسجل المندوب السامي نقطة بعمله على تعزيز حقوق المستأجرين في حالة نقل ملكيات الأرض.

أمَّا المؤامرة الإسلامية العامة التي تُعزي إلى المفتي فهي ليست في الواقع غير رغبة الحاج أمين في طرح نفسه كشخصية رئيسية في العالم الإسلامي سعيًا إلى كسب اهتمام الجماهير الإسلامية بمسألة فلسطين مع تعزيز مكانته السياسية الشخصية في فلسطين. وفي مواجهة عالم غربي يبدو له خاضعًا لنفوذ اليهود الخفي، كما دلَّ على ذلك الخطاب الأسود، فإنه يسعى إلى أن يجعل من العالم الإسلامي، الصورة الأولى للعالم الثالث، الأداة الضرورية للضغط على اتخاذ القرار البريطاني. وهو يطرح فكرة عقد مؤتمر إسلامي في القدس، هو المؤتمر الإسلامي العام الثالث في فترة ما بين الحربين العالميتين. ومن الواضح أن الفلسطينيين إنما يربطون مصيرهم بشكل متزايد باطِّراد بمصائر المسلمين المستعمَرين الآخرين. وهكذا فإنهم يشاركون في التظاهرات التي تجتاح العالم الإسلامي ضد ما يسمى بسياسة «الظهير البربري [الأمازيغي]» التي تنتهجها فرنسا في المغرب الأقصى[١٢٦]. والشبان المسلمون هم المعبرون عن هذا التضامن الإسلامي[١٢٧].

وفي مستهل شهر يونيو/ حزيران ١٩٣١، تنشر اللجنة الخاصة لعصبة الأمم تقريرها حول مسألة الحائط[١٢٨]. ويعترف التقرير بحقوق ملكية المسلمين لمجمل

المبنى، إلاَّ أنه سيكون من حق اليهود المجيء إليه في أي لحظة لأداء صلواتهم. ويمكنهم إحضار أشياء، ولكن فقط لأجل استخدامات فردية بشكل حصري. أمَّا كل ما يمكن استخدامه استخدامًا جماعيًّا فهو محظور. ومن المحظور القيام بأي تظاهرة سياسية هناك.

ويحتج الطرفان على الشكل. ويشعر المسلمون بأنهم بإزاء انتصار لهم بالأحرى، لكن مزايدة الأحزاب، خاصة حزب النشاشيبيين، إنما تمنعهم من إبداء ارتياحهم(١٢٩).

ويقود دراموند شيلز الوفد البريطاني إلى الدورة العشرين للجنة الانتدابات، في يونيو/ حزيران ١٩٣١. وهو يسعد لعودة السكينة بالرغم من التوتر السياسي. ويذكر العددَ الكبير للتقارير المرسلة أو التي سوف يتم إرسالها والتي تعالج الملف معالجة تفصيلية. ويتفق جميع المشاركين على أن المسألة العقارية تحتل بؤرة السجالات، لكن الحكومة البريطانية لم تعتمد بعدُ سياسة نهائية، انتظارًا لإجراء دراسات جديدة. والحال أن ڤان ريس، المدافع كالعادة عن الصهيونيين، إنما يؤكد أن المسألة سياسية بقدر ما أنها اقتصادية، وهو ما يرفضه شيلز: «إن الحكومة إنما تأمل، على العكس من ذلك، في تفادي المصاعب السياسية بالتركيز على الناحية الاقتصادية». ويتهم ڤان ريس البريطانيين بأنهم لا يراعون سوى العرب الذين جُرِّدوا من أراضيهم ولا تهتم بمصالح الاستيطان اليهودي إلاَّ بشكل ثانوي. ويوافق شيلز على ذلك، لكنه يذكِّرُ بأن من منطق خطة الإنماء زيادة طاقة الاقتصاد الاستيعابية.

وتغطي المناقشة جميع جوانب الانتداب. ويتعلق عنصر مهم بالهجرة: فعندما يدخل يهودي إلى فلسطين، فإنه إنما يفعل ذلك بوصفه منحدرًا من بلد آخر، وذلك بالنظر إلى أن مصطلح اليهودي لا وجود له في القانون الدولي فيما يتعلق بالجنسية. ويرفض ڤان ريس هذا الرأي بقدر ما أن تصريح بلفور وميثاق الانتداب يعترفان بوجود شعب يهودي. وهكذا فمن الصعب عمل إحصاءات للدخول والخروج، إذ تؤخذ في الاعتبار في آن واحد جنسية البلد الأصلي والانتماء إلى الشعب اليهودي. ثم إن كل شخص مقيم لأكثر من ثلاثة شهور في فلسطين إنما يجري تصنيفه على أنه «مهاجر»، وهو ما يشمل الموظفين ورجال الشرطة

البريطانيين، ومن هنا، منذ عام ١٩٢٩، الزيادة المحسوسة لعدد المهاجرين غير اليهود.

والمناخ أكثر انفراجًا بالفعل مما في السنة السابقة. وتنوه اللجنة، في ملاحظاتها، بالرغبة «في التوصل إلى تسوية عادلة، تستند إلى دراسة معمَّقة لمجموعة من المسائل ذات الطابع الاقتصادي، وهي دراسة تعتمد الدولة المنتَدَبَة في إجرائها على تعاون السكان».

سقوط ڤايتسمان

منذ عدة شهور، كان ڤايتسمان قد أكَّدَ للمقرَّبين منه رغبته في الانسحاب من وظائفه القيادية. فهو قد عاش حياةً مُجْهِدَةً هذه الأعوام الأخيرة وعانى من مشكلات صحية. وقد تمنى العودة إلى أعماله العلمية والاهتمام بأموره الشخصية، خاصة فيما يتعلق بتدبير مداخيل. وهو لم يعد يتحمل عنف الانتقادات التي توجهها إليه مختلف الأوساط الصهيونية ويجد، محقًّا، أنه لم يحدث إدراك لأهمية الانتصار السياسي الذي أحرزه بدفع الحكومة البريطانية إلى تغيير سياستها. على العكس، فهناك اتجاه إلى اعتباره مسئولاً عن موقف وزارة المستعمرات العدائي. وهو يدفع بذلك ثمن تماهيه المتواصل، في القول على الأقل، مع المصالح البريطانية. وأخيرًا، فإن مسألة خطة التنمية لم تسوَّ، ومشكلة العرب الذين بلا أرض تضع عقبة في وجه تقدم المقام القومي اليهودي.

وفي الانتخابات إلى المؤتمر الصهيوني السابع عشر، الذي كان انعقاده قد تأجل بسبب الظروف، يتقدم التصحيحيون تقدمًا ملحوظًا، خاصة في پولنده. فلهم ٥٢ مندوبًا، وذلك في مقابل ٢١ مندوبًا في عام ١٩٢٩. ويصبح بوسع چابوتينسكي إعلان طموحه إلى «اقتحام» اللجنة التنفيذية الصهيونية. ولا يفقد العماليون غير جانب محدود من ساحتهم، والفضل في ذلك إنما يرجع إلى رسوخ قاعدتهم في اليِيشوڤ (٧٥ مندوبًا في مقابل ٨١ مندوبًا في عام ١٩٢٩). أمَّا الصهيونيون العاديون، وهم خليط من الجماعات الوسطية ويشكلون الناخبين الطبيعيين لڤايتسمان، فهم يسجلون تقهقرًا حقيقيًّا (٨٤ مندوبًا في مقابل ١٤٥ مندوبًا في عام ١٩٢٩). ثم إن جانبًا مهمًّا من بينهم، خاصة بين صفوف المندوبين الأميركيين،

إنما يُعَدُّ في حالة تمرد على ڤايتسمان. وفي السياق الذي خلقته أحداث عام ١٩٢٩، فإن تجذر المواقف هو الميل الطبيعي، أمَّا الخطاب التوفيقي الذي اعتمدته القيادة الحالية عادةً فلم يعد واردًا.

ويبدأ المؤتمر السابع عشر أعماله في بال في ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٣١[١٣٠]. وتُتْرَكُ لسوكولوف كلمة الافتتاح. فيهاجم بقوة «لجان المذابح التي تستهدف اليهود» والتي حوّلت موجهي الاتهام إلى متَّهمين والتي أنكرت على اليهود حقِ الاستقرار في أرضهم. وفي اليوم التالي، يلقي ڤايتسمان خطبة وداع طويلة تُلَخِّصُ أعوامه الثلاث عشر في القيادة[١٣١]، وهو ما يجري تفسيره على أنه رغبة في عدم ترشيح نفسه للقيادة، في حين أن الرئيس مستعد للاستجابة لرجاء أصدقائه بأن يسعى إلى كسب مدة رئاسة جديدة. وبعد أن دافع عن واضعي تصريح بلفور، الذين تصرفوا بدافع من اعتبارات أخلاقية أساسًا، فإنه يبين إلى أي مدىً يُعْتَبَرُ المقامُ القومي اليهودي تحديًا بالنسبة للشعب اليهودي، الذي يجب أن يكون على مستوى المهمة التي يتعين إنجازها. وهو يعاود التمترس خلف سلطة أحاد هاعام الأدبية لكي يؤكد أن المراد هو إقامة مقام قومي يهودي في فلسطين لا جعل فلسطين المقام القومي اليهودي. وهو يذكِّر بأنه اعتبارًا من المؤتمر الصهيوني الأول، كفَّ هرتسل عن الإشارة إلى الدولة اليهودية (أو دولة اليهود). وهو يرى أن الكتاب الأبيض الصادر في عام ١٩٣٠ كان تهديدًا لما تم التوصل إليه، لكنْ خطاب ماكدونالد قد أعاد الوضع القائم إلى نصابه. وقد جرت تلبية أماني العرب القومية بما نالوه في بغداد أو دمشق أو مكة. والمستقبل للتعاون فيما بين الجنسين، كما يثبت ذلك مشروع التنمية. وفي فلسطين نفسها، يجب على الشعبين أن يتمتعا بالتعادل السياسي دون مراعاة الأهمية الديموغرافية لكل منهما. ويجب النضال ضد كل ما قد يشوه صورة النوايا الصهيونية (أي الدولة اليهودية).

وهذه الخطبة المستفزَّة تمامًا للحضور إنما تجد تفسيرها، في آن واحد، في الإشارة إلى الصهيونية الروحية – فخلق المقام القومي اليهودي لا يهدف إلى جمع كل اليهود في أرض واحدة، لكنه يهدف، بخلقه هوية يهودية جديدة، إلى منح يهود الدياسبورا شعورًا بالعزة يسمح بتجاوز الشعور بالاغتراب في المنفى – وفي براجماتية الرجل الصارخة. فحتى مع أنه لا ينسى الهدف النهائي، فإنه يرى أن

الأولوية يجب أن تكون من نصيب البناء المادي لأسس الحياة اليهودية في أرض إسرائيل، وهذه الأولوية إنما تمر عبر تكيفات مع حقائق السياسة البريطانية والوضع الموجود في الساحة.

وبعد أن ينتهي ڤايتسمان من إلقاء خطبته، يعرض مسئولو اللجنة التنفيذية والمؤسسات الصهيونية المشكلات والحلول الملموسة التي يتعين تقديمها لها.

وعندما تبدأ المناقشة العامة، في ٣ يوليو/ تموز، يقود چابوتينسكي الهجوم على القيادة: إن خطاب ماكدونالد خديعة لكونه يعطي العرب مكانة أهم. والمنجزات الاقتصادية ليست كافية لخلق مواقع قوة سياسية. ولابد من تعريف أهداف الصهيونية تعريفًا واضحًا: فسواء كان الأمر يتعلق بدولة يهودية أو بمقام قومي، فإنِ الهدف الذي يجب بلوغه هو إيجاد أغلبية يهودية على ضفتي نهر الأردن. ويذكرُ أوسيشكين بأن ڤايتسمان كان قد أعلن بالأمس أن فلسطين يجب أن تكون يهودية بمثل ما أن إنجلترا إنجليزية. ويتهم اليسارُ خصوم ڤايتسمان بأنهم لا يحوزون أي فكرة عن واقع الوضع الفلسطيني. والاشتراكيون يشبِّهون التصحيحيين تشبيهًا سافرًا بالفاشيين، ويشبهون چابوتينسكي بهتلر، بدرجة واحدة من العلانية. فهم لا يفعلون شيئًا سوى الصراخ بينما يعجزون عن أداء أي عمل بناء.

ويدعم الصهيونيون المتدينون **(مزراحي)** التصحيحيين: إن ڤايتسمان بسبيله إلى اختراع صهيونية بلا صهيون! والوسيلة الوحيدة لجمع الأموال الضرورية هي الكف عن إخفاء هدف الصهيونية النهائي، إيجاد أغلبية يهودية في فلسطين وإقامة دولة يهودية. أمَّا الشخصية الصاعدة في الحركة الصهونية الأميركية، الحاخام ستيفن وايز، فهو يهاجم السياسة البريطانية بعنف ويهاجم بالعنف نفسه مسايرة ڤايتسمان لها. فاليهود لم يحررهم هرتسل لكي يجعلهم ڤايتسمان عبيدًا للإنجليز!

وفي هذا السياق العاطفي المحتدم، نجد أن ڤايتسمان يفاقم قضيته مفاقمة ملحوظة بإدلائه بحديث للوكالة التلغرافية اليهودية: يجب التمسك بخطاب ماكدونالد، فإذا ما جرى رفضه، فما الذي ستفعله اللجنة التنفيذية الجديدة؟ إن التعادل السياسي هو الحل الوحيد للتفاهم مع العرب. وهذا لا يعني دولة ثنائية

القومية، ناهيك عن أن هذا المصطلح غامض ولا يعني التعادل بالضرورة. أمَّا أن يصبح [اليهود] أغلبية في فلسطين، فهذا لا يعني الأمن بالضرورة.

« الأغلبية ليست ضرورية لإنماء تمدن وثقافة اليهود. والعالم لن يفسر هذا المطلب إلاَّ بشكل واحد: أننا نريد أن تكون لنا الأغلبية لكي نطرد العرب. فلماذا نطرح مطلبًا كهذا، ليس من شأنه سوى خلق انطباع مهيِّجٍ للخواطر؟ إن الحركة الصهيونية يجب أن تتصدى لمهمتين لهما أهميتهما: تطوير الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة والتوصل إلى تفاهم مع العرب؛ كما يجب أن نحتفظ بموقعنا في لندن».

وحيال الاحتجاجات، ينفي الرئيس المغادر أنه قد قال كلامًا كهذا، لكن الضرر قد حدث مع ذلك.

ويطلب التصحيحيون أخذ الأصوات حول أهداف الصهيونية. فيحصلون على تأييد من الصهيوني الجذري الألماني ناحوم جولدمان(١٣٢)، ويحرز اقتراحهم أغلبية ساحقة. فيعاود ڤايتسمان التحدث ويدافع عن سياسته. وهو لن يرشح نفسه للقيادة. وفي تلك اللحظة يظل بوسع التصحيحيين تصور أن بإمكانهم الوصول إلى السلطة. إلاَّ أنه ما أن يتم طرد ڤايتسمان، فإن التحالف بين الصهيونيين العاديين والعماليين سوف يُستعاد. ومشروع القرار الفائز حول أهداف الصهيونية يحيل إلى برنامج بال وإلى حق اليهود في استعادة حياة طبيعية وقومية عبر الاستقرار في فلسطين. ولا يرد ذكر للدولة اليهودية. وبعد عشر ساعات من النقاشات المحمومة، نجد أن سوكولوف، الرجل الثاني الأبدي، يجري انتخابه رئيسًا للمنظمة الصهيونية العالمية. وتتصل القرارات الصادرة بالقيود المفروضة على الهجرة، خاصةً. أما تصريح ڤايتسمان فيُنْظَرُ إليه باعتباره داعيًا للأسف، بينما يُنْظَرُ إلى إيضاحاته على أنها غير كافية.

وفي غمرة وقائع المؤتمر، تعقد الوكالة اليهودية مجلسها الثاني. ويرأسه سوكولوف. ويجري اختيار قيادة جديدة. ولأول مرة، يشارك اشتراكيان في هذه القيادة. فكيش، الذي استقال قبل المؤتمر، يحل محله في قيادة الإدارة السياسية في فلسطين الاشتراكي حاييم أرلوزوروف، العنصر الألمع بين صفوف الجيل الاشتراكي الشاب. والحال أن هذا اليهودي الألماني الأصل، وهو أحد مهاجري

العاليًا الثالثة، إنما يعد واحدًا من أفراد هذا الجيل النادرين الذين تسنّى لهم الصعود على هذا النحو المبكِّر جدًّا إلى مناصب المسئولية. والحق أن مذهبيَّ «الاشتراكية القومية» هذا قد نجح في الفوز بقبول أفراد **العاليًا** الثانية، الذين رأوا فيه رجل فعل. ويترافق التوجه إلى الاشتراكية مع حلول رجال من اليشوف محل رجال الدياسپورا.

ويستلهم أرلوزوروف برنامج ڤايتسمان الخاص بالتعادل السياسي بين اليهود والعرب(١٣٣). ونبرته ليست دفاعية: إن الصهيونية حقيقة لا مفر منها ولن يكون بالإمكان وقف مسيرتها؛ ومن ثم فمن مصلحة العرب والبلد قبول برنامج تمليه «الحكمة السياسية والإحساس بالحقائق الواقعية».

ومنذ مستهل عشرينيات القرن العشرين، أدت حوادث تهريب سلاح، غير متواصلة، لصالح الصهيونيين، إلى استثارة غضب العرب. وقد عرفوا أن البريطانيين قد قرروا، بعد الاضطرابات، إعادة تسليح المستوطنات اليهودية، بل وتقديم تدريب على استعمال السلاح. والحال أن جذريي نابلس (اتخذت جمعية نابلس الإسلامية – المسيحية لنفسها اسم الجمعية الوطنية العربية)، ومن بينهم دروزه وزعيتر، إنما ينظمون في مستهل الشهر مؤتمرًا احتجاجيًّا يدعو إلى إعادة تسليح العرب(١٣٤). وينزعج المفتي واللجنة التنفيذية من نشاطات الجذريين. فإبرازًا لعزمهم، ينظمون إضرابًا عامًّا في ٢٣ أغسطس/ آب بمناسبة الذكرى الثانية للاضطرابات(١٣٥). فيتولى المندوب السامي تأمين السكينة عبر تدابير أمنية استثنائية. ولا تقع أعمال عنف حقيقية إلاَّ في نابلس. وللمرة الأولى، على ما يبدو، شاركت النساء جنبًا إلى جنب الرجال في التظاهرات(١٣٦). ولتهدئة الخواطر، ذكرت إدارة الانتداب أن تسليح المستوطنات محدود الوزن، الأمر الذي يستثير غضب الصهيونيين – فهم يتهمون السلطة بالرغبة في تحريض العرب على مهاجمتهم بتأكيدها أنهم بلا دفاع.

وعندما يغادر تشانسلور فلسطين بصفة نهائية، في مستهل سبتمبر/ أيلول، يمتنع الأعيان العرب عن المجيء لتحيته.

خريف مكفهر

في مستهل خريف عام ١٩٣١، استمر وضع فلسطين الاقتصادي في التدهور، على أثر الأزمة العالمية. والحاصل أن حكومة رمزي ماكدونالد العمالية، وقد أعيتها الحيلة من جراء انهيار احتياطياتها المصرفية، إنما تقرر تكوين حكومة وحدة وطنية، على أن تكون مهمتها الأولى إجراء تخفيضات حادة في الانفاقات، خاصة في الميزانيات الاجتماعية (٢٤ أغسطس/ آب ١٩٣١). بيد أن الغالبية العظمى لحزب العمال ترفض الموافقة على ذلك. ويتزعم آرثر هندرسون المعارضة الجديدة. وحيال الهروب السريع لرءوس الأموال إلى الخارج، تتخلى الحكومة الجديدة عن كل العرف الاقتصادي البريطاني. ففي ٢١ سبتمبر/ أيلول، يجري التخلي عن التعادل الثابت مع الذهب ويهبط سعر الجنيه الاسترليني في بضعة أسابيع من ٤,٨٦ دولارات إلى ٣,٢٠ دولارات. وفي الوقت نفسه، يجري الإعلان عن انتهاء التبادل الحر وعن اعتماد الحمائية. وسعيًا من الحكومة إلى تدعيم مركزها، فإنها تقوم بحل البرلمان (٧ أكتوبر/ تشرين الأول) وتتجه إلى إجراء انتخابات جديدة (٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول). فيحرز المحافظون الفوز، إذ يكسبون ٤٧١ مقعدًا، بينما تفوز الجماعتان الحليفتان لهم، وهما جماعتا سيمون وصمويل القوميتان – الليبراليتان، ٣٥ و٣٣ مقعدًا بحسب الترتيب، في حين يفوز القوميون – العماليون الذين يقودهم ماكدونالد بـ ١٣ مقعدًا، بينما لا تحصد مختلف جماعات المعارضة سوى أقل من ٦٠ مقعدًا. وحتى مع أن ماكدونالد يحتفظ برئاسة حكومة الوحدة الوطنية، فإن السلطة الفعلية إنما تصبح الآن في أيدي المحافظين. وسوف يستفيد الاقتصاد البريطاني من هذه التدابير الجسورة ويشهد تحسنًا تدريجيًا. وبما أن الطبقة السياسية البريطانية تتأثر بهذه الظروف المحرجة، فإنها سوف تبدو مناوئة لسياسةٍ حركيَّةٍ في مجال إعادة التسلح، في حين أن النازية سوف تتربع على عرش السلطة في ألمانيا.

والحال أن الجنيه الفلسطيني، وقيمته محدَّدَةٌ بقيمة الجنيه الاسترليني، إنما يضطر إلى مواكبته في انحداره[١٣٧]. فحائزو رءوس الأموال قد اشتروا بالذهب أو بعملات مضمونة بالذهب (الفرنك، الدولار). وقد حاول التجار إلغاء طلبياتهم من المنتجات الواردة من البلدان ذات العملات القوية. وشهدت تكاليف المعيشة ارتفاعًا

قويًا للأسعار (بنسبة ٢٠% للدقيق وبنسبة ٨% للسكر وبنسبة تتراوح بين ٢٠% و٣٠% للسلع المستوردة). وفي بلد تعد الواردات فيه أعلى عدة مرات من الصادرات، فإن الصدمة قوية بالفعل، والسكان يتذكرون التضخم الرهيب الذي ساد خلال سنوات الحرب العالمية الأولى. وبالنسبة للبورجوازية الفلسطينية،يعد تخفيض قيمة العملة دليلاً جديدًا على عدم احترام البريطانيين للتعهدات التي أخذوها على أنفسهم[١٣٨]. وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني[١٣٩]، يزداد وضوح عواقب تخفيض قيمة العملة: ارتفاع عام لتكاليف المعيشة، لا يواكبه ارتفاع الأجور إلاً بشكل ضعيف (والشغيلة اليهود هم أول ضحايا هذا الارتفاع). ومرة أخرى، تتسع البطالة. وتميل الواردات إلى الاقتصار على البلدان ذات العملات الضعيفة. ويأمل الصناعيون في نمو للصناعة يُغْني جزئيًا عن المنتجات المستوردة. وفي السوق العالمية للحمضيات، تتمتع فلسطين بميزة مهمة على إسبانيا التي لم تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها. وإذا كان بوسع الوكالة اليهودية أن تعتقد أن فلسطين تصبح أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب، فإن انحسار رءوس الأموال المتاحة في العالم إنما يسير في الاتجاه المضاد. وأخيرًا، في سياق التخفيضات الحادة في الميزانيات، يمكن أن تنشأ انزعاجات مشروعة حول إمكانية تجسيد خطة التنمية التي وعدت بها لندن.

وخلال فترة الانتقال، قبل وصول المندوب السامي الجديد، تتابع إدارة الانتداب البرنامج الذي جرى ترتيبه لإجراء دراسات تحضيرية لخطة التنمية. ويجري تكليف لجنة جديدة يرأسها لويس فرنش دراسة الوضع الفعلي للزراعة العربية وتحديد عدد الفلاحين الذين أصبحوا معدمين على أثر المشتريات الصهيونية. وفي التوِّ والحال يجري اتهام عملها بأنه دسيسة جديدة ضد المشروع الصهيوني[١٤٠]. والحق أن الاستنتاجات الأولى لعمل اللجنة، والمؤرخة في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣٠، إنما تثبت عدم وجود أراض شاغرة في فلسطين.

والحدث المميَّز الآخر هو تعداد السكان الجديد. وقد تم في ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني، دون مشكلات كبرى[١٤١]. فكل ما هنالك أن بعض البدو قد حاولوا التهرب منه خوفًا من فرض نظام تجنيد. بينما أراد التصحيحيون تنظيم مقاطعة كي لا يظهر [في التعداد] ضعفُ اليهود العددي. وفي الحالتين، قام القضاء بمعاقبة

المحرضين. وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية، فإن حكومة فلسطين لا تمنح، خلال الشهور الستة الممتدة من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٣١ إلى أبريل/ نيسان ١٩٣٢، سوى ٣٥٠ شهادة هجرة من ١٧٠٠ شهادة مطلوبة[١٤٢]. ثم إن ٢٥٠ شهادة سوف يكون الهدف من وراء منحها تسوية أوضاع مهاجرين غير شرعيين. ومن الواضح تمامًا أن المسئولين الصهيونيين إنما يحتجون بقوة على ما يبدو تعليقًا فعليًّا للهجرة. لكن السلطات تتمسك بسياستها المنطقية: فمن غير الوارد السماح بدخول مهاجرين في الوقت الذي تعد فيه البطالة مرتفعة إلى هذا الحد.

أَمَّا المندوب السامي الجديد، المعيَّن في يوليو/ تموز ١٩٣١، وهو آرثر ووتشوپ، فهو في السابعة والخمسين من العمر. وبما أنه عسكري محترف، فقد شارك في حرب البوير وفي الحرب العظمى [الأولى]. كما خدم في ألمانيا كمندوب بريطاني في لجنة المراقبة العسكرية التابعة للحلفاء في برلين، وهو حائز لدراية مباشرة بالتصدي لحرب العصابات في أيرلنده. وهذا الرجل الأعزب شخصية سلطوية وبوسعه ترويع إدارته. وغالبًا ما يعتبره مرءوسوه المباشرون مجنونًا. والحق أنه يتحمس بسرعة لوظيفته الجديدة وأن توجهاته لن تمضي بالضرورة في الاتجاه الذي تتمناه مجموعة كبار الموظفين التي تعمل في فلسطين منذ نحو خمس عشر عامًا.

ويواصل سلفه تشانسلور محاولة التأثير على السياسة بإمطار وزارة المستعمرات بوابل من المذكرات الداعية إلى سرعة تكوين جمعية نيابية في فلسطين[١٤٣]: يجب اغتنام فرصة تكوين حكومة وحدة وطنية في بريطانيا العظمى لوضع سياسة عمل في هذه الاتجاه تكون متحررة من أي تورط حزبي. ومن الطبيعي أن المندوب السامي الجديد لا يرد على مثل هذا النوع من الرسائل.

وهو يتولى مهام منصبه في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣١[١٤٤]. وبسبب الوضع الاقتصادي السيِّئ، فإنه يمتنع عن أي شكل من أشكال البذخ. وهو يعلن أنه غريب تمامًا عن البلد وأنه جاء إليه دون أن تكون لديه أي فكرة مسبقة. فهو ليس سوى جندي، وسوف يوجِّه اهتمامه الأول إلى حفظ النظام والسكينة العامة. وهو لا يشير إلاَّ إلى اللورد پلامر، فلا يذكر لا السير هربرت صمويل ولا تشانسلور. ويستقبل الموظفون البريطانيون بسرورٍ تلك الأمنية في العودة إلى الأزمنة السعيدة

السابقة. لكن العرب متحفظون بشكل واضح، فهم يذكِّرون بأن هدوء عهد پلامر كان راجعًا إلى انقسام العرب وإلى ضعف الصهيونية. ويمتنع اليهود عن أي تعليق: فتجربة تشانسلور قد أوضحت لهم تمامًا ما يمكن أن يطرأ من انقلابات مفاجئة على سياسة الانتداب.

المؤتمر الإسلامي في القدس

أقنعت مسألة «الخطاب الأسود» الحاج أمين بأن العرب الفلسطينيين لن يتمكنوا بمفردهم من تغيير السياسة البريطانية. وهو يعتبر سياسة الضغط الكثيفة التي ينتهجها الصهيونيون في لندن دليلاً على الجبروت الذي يفرضه اليهود على الأوساط الحاكمة في بريطانيا العظمى. وفي لحظة أدت فيها أحداث أغسطس/ آب ١٩٢٩، للمرة الأولى، إلى قيام العالمين اليهودي والإسلامي ككتلتين متعارضتين، فإن هذا القومي العربي الشاب (لقد دخل للتوِّ فقط ثلاثينيات عمره) هو أيضًا، وبفضل وظائفه كمفتٍ للقدس، فاعل مهم في عالم إسلامي هزَّهُ اختفاءُ الخلافة. وعلى المستوى البروتوكولي، يمنحه البريطانيون مرتبة سامية، فيجعلونه ندًّا لكاردينال كنيسة كاثوليكية. وبما أنه قد طرح نفسه بوصفه حامي الأماكن الإسلامية المقدسة التي يهددها الصهيونيون في القدس، فإنه سرعان ما كسب مكانة دينية – سياسية تتجاوز إلى حد بعيد إطار فلسطين وحدها. ولإدراكه لنقاط ضعف المنظومة الإمبراطورية البريطانية، فقد عمل جاهدًا على بناء علاقة قوية مع مسلمي الهند ضمن سياق يسعى فيه **الراج** البريطاني إلى الاعتماد عليهم لكي يوازن صعود حزب المؤتمر[١٤٥]. ولكونه واليًا – دون اللقب – على مسلمي فلسطين، فإنه مسئول أمام سلطات الانتداب عن حفظ النظام العام، الأمر الذي يعطيه إمكانية ممارسة ضغط قوي. وبما أنه واقع في شرك التنافسات على السلطة بين العائلات الفلسطينية الكبرى، فإنه يعمل منذ وقت طويل على بناء تحالف راسخ مع الجذريين العرب وجمهور السكان العرب الفلسطينيين الذي مازال يتألف من فلاحين، وهو تحالف يُراد به توحيدهم في معركة مشتركة ضد تقدم الاستيطان الزراعي الصهيوني. وفي صراع الفصائل، تميل استراتيجية الرجل إلى عزل مجموعات الأعيان الأخرى والبورجوازية المشرقية عبر الالتفاف عليها. وتعددية

نشاطه السياسي غالبًا ما تضعه في موقع ملتبس يصبح فيه المتعاون الرئيسي مع سلطات الانتداب وخصمها الرئيسي في آن واحد.

وبعد فشل مباحثات لندن، هدَّدَ الحاجُ أمين باستنفار العالم الإسلامي. وكان دفن الزعيم الهندي المسلم محمد علي في الحرم الشريف أول تظاهرة إسلامية عامة تتجاوز إطار آسيا العربية. وقد تبع هذا الدفن دفن ملك الحجاز الأسبق. وفي تلك المناسبة، أكَّدَ المفتي عزمه على جعل المكان المقدس مدفنًا لكبرى الشخصيات العربية والمسلمة: وهكذا فإن تكريم ذكرى عظماء الإسلام سوف يسمح بلقاء دوري لمسئولي مجمل العالم الإسلامي[١٤٦].

وكانت فكرة عقد مؤتمر إسلامي عام واردة منذ وقت طويل. وعدة مراسلين للحاج أمين يزعمون أنهم أصحابها. ويلعب المنفي التونسي الثعالبي دورًا محركًا. بيد أن المفتي هو الذي يدشن الدعوات. ويجيء الاعتراض الرئيسي من مصر. فالحسينيون يحتفظون بعلاقات ممتازة مع حزب الوفد القومي، في حين أن الملك فؤاد ورئيس وزراءه النشيط والسلطوي صدقي باشا يخوضان نضالاً لا هوادة فيه ضده. والحال أن المصريين، بما أنهم يعتبرون أنفسهم أول دولة إسلامية مستقلة، إنما يحزنهم أنهم لم تجر استشارتهم، وكانت لدى الملك فؤاد طموحات إلى أن يصبح خليفة. وأخيرًا فإن جامعة الأزهر الإسلامية القوية إنما تخشى من قيام جامعة منافسة في القدس.

وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول، يذهب الحاج أمين إلى القاهرة لكي يهدئ المخاوف. فمسألة الخلافة لن ترد في جدول الأعمال، والجامعة الإسلامية ليس لها من هدف آخر سوى مواجهة الجامعة العبرية. وبشكل استعراضي، يعلن المفتي تمسكه بالابتعاد عن مسائل السياسة الداخلية المصرية. وتظل الحكومة المصرية مرتابة: فبالرغم من تصريحها بمشاركة مصريين في المؤتمر، فإنها تتدخل لدى سلطات الانتداب كي لا يتم تناول «مسائل غير مستحبة بالنسبة لدولة صديقة»[١٤٧]. ويلعب ريتشموند دور الوسيط بين المجلس الإسلامي الأعلى وحكومة فلسطين. ويجري تحديد برنامج المؤتمر:

المادة الأولى: سكة حديد الحجاز؛

المادة الثانية: الجامعة العربية في القدس.

المادة الثالثة: حماية الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس؛
المادة الرابعة: مكافحة الإلحاد والبولشفية في العالم الإسلامي؛
المادة الخامسة: حماية مصالح الإسلام العامة.

ويستقبل المندوب السامي الجديدُ الحاج أمين. فيؤكد له الأخيرُ أنه لن يقال شيء ضد أصدقاء بريطانيا العظمى وأن مسألة الحرم الشريف لن يجري تناولها إلاّ بشكل بنَّاء، دون دعوة إلى العنف[١٤٨]. فيصرح ووتشوب بعقد المؤتمر سعيًا إلى عدم إغضاب المسلمين الهنود، الحاضرين حضورًا كبيرًا في هذا الملف، وسعيًا إلى تجنب نشوب أعمال عنف جديدة إذا لم يبال المسلمون الفلسطينيون بحظر يُفرض على عقد المؤتمر.

أمَّا المراد بمكافحة البولشفية فهو إدخال الطمأنينة إلى صدور الأوروبيين، الذين سرعان ما أنزعجوا من احتمال وجود تواطؤ سري بين الإسلام والشيوعية. وعلى الفور، ترى موسكو في عقد المؤتمر مناورة من جانب إنجليز الهند. أمَّا تركيا الكمالية فهي ترفض أي تدخل للدين في السياسة. كما أن الدول الاستعمارية الأوروبية تنزعج، خاصة إيطاليا الفاشية، التي تخشى من أن يتعرض القمع الوحشي الذي تمارسه في ليبيا للشجب.

ومع زوال هذه العقبات، يسعى النشاشيبيون بكل السبل إلى معارضة عقد المؤتمر[١٤٩]. فهم يشون بالحاج أمين لدى ابن سعود، إذ يتهمونه بالرغبة في تدويل الحجاز. ويتدخل السعوديون لدى البريطانيين لكي يحصلوا على تطمينات بأنه لن يجري عمل شيء ضدهم. وسوف يرسلون في النهاية وفدًا إلى المؤتمر، بيد أنه سيصل بعد انتهاء المناقشات...

ويدعو النشاشيبيون المسيحيين إلى معارضة عقد مؤتمر سوف يتقرر فيه مصير بلدهم دون استشارتهم. ويُشتبه بأن الصهيونيين يقدمون عونًا ماليًّا للنشاشيبيين في معركتهم ضد المؤتمر. ويعقد هؤلاء الأخيرون مؤتمرًا إسلاميًّا فلسطينيًّا، لكن تظاهرتهم تبدو باهتة بالقياس إلى نجاح الحسينيين.

ويبدأ المؤتمر أعماله في القدس في ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣١، ذكرى إسراء النبي إلى المسجد الأقصى[١٥٠]. وقد ضم المؤتمر ١٤٥ شخصية إسلامية.

ومن الواضح أن الغالبية سورية وفلسطينية (وبينها القوتلي ورياض الصلح)، بيد أن الأسماء الكبيرة في الهند وإيران والعراق كانت حاضرة. ولأول مرة، في مؤتمر كهذا، شارك في النقاشات مسلمون من الشمال الأفريقي (عدد من القوميين المغاربة والتونسيين الذين يحيون في المنفى). وقد مثّل الشيعة مجتهدهمُ الكبيرُ كاشف الغطاء (من العراق) وعلماءٌ من الجنوب اللبناني. وكان آخر ظهور كبير لرشيد رضا في اجتماع عام في هذا المؤتمر.

والحال أن عبد الرحمن عزام، ممثل حزب الوفد المصري آنذاك، إنما يتحدث عن تضامن مصر وفلسطين الطبيعي ذاكرًا حزبه دون أن يذكر الملك فؤاد، الأمر الذي يثير مشاحنة مع صحافي ملكي مصري. وفي اليوم التالي، يجري انتخاب مكتب للمؤتمر. وتستغرق المناقشات خمس عشر يومًا، وقد جرى ترك المسائل الأكثر سياسيةً لنهاية المؤتمر. ويرجع هذا التريث إلى حادث جديد تسبب فيه عزام. فهذا الناشط كان قد حارب في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي. وهو يغتنم الفرصة لكي يلقي خطابًا ذا نبرة شديدة العنف ضد وحشية القمع الإيطالي، مطالبًا بمقاطعة المنتجات الإيطالية. فيحتج قنصل إيطاليا. وتقوم سلطات الانتداب بطرد المصري المندفع وتقدم اعتذارات إلى الحكومة الإيطالية.

وبالرغم من رغبة المفتي في التقيد بالإطار الفلسطيني، فإن الاستعمار الأوروبي كله في أراضي الإسلام إنما يتعرض للشجب، من سياسة الظهير البربري في المغرب الأقصى إلى الممارسات السوفييتية في القوقاز وآسيا الوسطى. فلأول مرة، تطال إدانة الإمبريالية الغربية السوفييت. وفيما يتعلق بفلسطين، يجري طرح عدد معين من المبادئ: حماية الأماكن المقدسة الإسلامية، إنشاء جامعة إسلامية في القدس، رفض السياسة البريطانية الممالئة للصهيونية، النضال ضد الاستيطان اليهودي والهجرة اليهودية إلى فلسطين. ويجري إنشاء مكتب دائم لتنسيق عمل مختلف البلدان الإسلامية. والمناخ يسوده شعور عارم بالارتياح، وقد أحرز الحاج أمين نجاحًا ضخمًا في تدعيم مكانته قياسًا إلى جميع منافسيه.

وقد تابعت الدول الأوروبية المناقشات باهتمام. وهي لا تجهل أنه على هامش المؤتمر جرى عقد لقاء آخر في ١٣ ديسمبر/ كانون الأول في منزل عوني عبد

الهادي. وقد ضم هذا اللقاء أعضاء الجمعية العربية الفتاة العددين السابقين في عهد الحكومة العربية في دمشق. وانضم إليهم المندوبون القادمون من الشمال الأفريقي ومصر. وهناك أيضًا ألقى عزام خطبة حماسية تدعو إلى الجهاد ضد جميع الدول الإمبريالية. ثم اعتمد المجتمعون الخمسون الميثاق الأول للنزعة القومية العربية الحديثة:

المادة الأولى: إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

المادة الثانية: تُوَجَّهُ الجهود في كل قطر من الأقطار العربية على وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملةً موحَّدَةً ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.

المادة الثالثة: لمَّا كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها.

وقد أقسم المندوبون على تنفيذ هذا البرنامج كل في بلده وعلى التضحية بأجسادهم وممتلكاتهم، إن دعت الحاجة إلى ذلك، في سبيل التوصل إلى تحقيقه.

والحاصل أن المؤتمر الإسلامي في القدس، والذي جرى التفكير فيه من أجل التعبير عن التضامن الإسلامي، قد تحول تدريجيًا إلى تأكيد لشرعية النضال ضد الإمبريالية والاستعمار، أكانا أوروبيين أم سوفييتيين أم صهيونيين. فيصبح المؤتمر لحظة رئيسية في تاريخ الإسلام في القرن العشرين. وقد استوعب معجمه السياسي الآن المفاهيم الحديثة القادمة، بشكل مفارق، من الحركة الشيوعية، وإن كان قد جرى قلبها لتحديد الاتحاد السوفييتي والإلحاد كخصمٍ يتميز بالطابع نفسه الذي يتميز به الاستعمار الأوروبي.

وفي تاريخ النزعة القومية العربية، يعد الحدث تأسيسًا. فلأول مرة، لم يعد العالم العربي آسيا العربية وحدها، بل كل الأراضي الواقعة بين المحيط الأطلسي والخليج الفارسي. وفي حركة واحدة، من المغرب الأقصى إلى مصر، صارت جميع الأراضي العربية – الأفريقية بسبيلها إلى الميل في اتجاه النزعة القومية العربية (وذلك ثمرة للنشاط الذي لا يكل والذي يقوم به شكيب أرسلان انطلاقًا من

جنيف). وفي هذه البلدان، جرى اعتبار التمرد العربي في عام ١٩١٦ خيانة للإسلام وللدولة العثمانية وموالسةً خطيرةً مع الاستعمار الأوروبي. وبفضل النضال ضد الاستعمار والإمبريالية، فإن البرنامج الوحدوي بسبيله إلى التغلب على نزعة قومية ذات أساس محلي أو إسلامي. ومنذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣١، ينشأ سديم من الاتصالات والعلاقات بين منظمات كلٍ من هذه الأقطار (عبر أوروبا في أغلب الأحيان).

وفي ١٥ ديسمبر/ كانون الأول، يقوم المندوب السامي بزيارته الأولى إلى جنوبي فلسطين. وفي يافا، يستقبله أنصار النشاشيبيين، في حين أن أنصار الحسينيين ينهمكون بشكل استعراضي في الترحيب بأعضاء المؤتمر الإسلامي[١٥١]. ويوم ٢٢، في تل أبيب[١٥٢]، يتحدث ديزنجوف باسم جميع السكان اليهود الذين يشعرون بالسخط حيال التسامح البريطاني مع نشاطات المؤتمر. فقد قدمت السلطات اعتذارات إلى إيطاليا عن الكلام الذي قيل في المؤتمر، لكنها لم تفعل شيئاً ضد الحملة المناوئة لليهود. وفي المدينتين، تعبر البلديتان عن انزعاجاتهما حيال الافتتاح القريب لميناء حيفا، والذي يجازف بأن يحوّل إلى صالحها نقل الحمضيات. ولدى عودة المندوب السامي إلى القدس[١٥٣]، يقوم باستدعاء المفتي لكي يوجه إليه مؤاخذات. فيرد عليه الحاج أمين بأنه لا يمكن إسكات ممثلي الشعوب المضطهَدة. وهذا الرد، الذي تنشره الصحافة العربية، إنما يزيد من شعبيته أكثر فأكثر.

وفي أواخر الشهر، يقوم أرلوزوروف بإبلاغ قنصل فرنسا العام بتحليله للوضع: لأول مرة، شن مؤتمر إسلامي هجومًا على اليهود. والجماعات السكانية اليهودية في البلدان العربية في خطر. ومعاداة الصهيونية وثيقة الارتباط بمعاداة الإمبريالية: «إن اليهود أكثر تضامناً مع أوروبا مما مع الشرق. وما يمسهم في فلسطين إنما يمس مصلحة أدبية أوروبية».

لقد خامر المعاصرين شعورٌ بتسارع حركة التاريخ. ففي مستهل عام ١٩٣٢، بعد عامين من الأزمة الاقتصادية العالمية، تَكَشَّفَ أن الأمل في العودة إلى عالم مستقر أمل وهمي. وفي فلسطين، أدت معارضة المشروع الصهيوني إلى التعجيل

بتطورٍ نجده أيضًا في أماكن أخرى: إن النزعة القومية المحلية قد تبنت الخطاب المعادي للإمبريالية وإن كانت قد أضفت عليه صبغة دينية إسلامية محدَّدة. وقد وجهت أحداث عام ١٩٢٩ ضربة رهيبة إلى روح الانتداب، حيث بددت الأوهام في تعايش سلمي بين عنصري السكان. وبفضل مثابرة ڤايتسمان الديبلوماسية، نجحت الحركة الصهيونية في التغلب على الأزمة المترتبة على التشكيك في التعهدات البريطانية. على أن مرحلة جديدة في المسار التاريخي لمسألة فلسطين قد تم اجتيازها: فمن الواضح أن العالم اليهودي والعالم الإسلامي قد دخلا، في مستهل ثلاثينيات القرن العشرين، في مرحلة مواجهة سوف تهدد أوضاعًا مكتَسَبَةً منذ قرون، بل منذ آلاف السنين. وهذا شيء مفرط في دراميته لاسيما أنه اعتبارًا من عام ١٩٣٢ سوف تضغط الكارثةُ الأوروبيةُ بشكل أفدح فأفدح على فلسطين وعلى العلاقات فيما بين العالمين سواء بسواء.

الهوامش

المختصرات

AIU: Alliance israélite universelle
MAE: Ministère des Affaires étrangères (Paris)
MAE, Nantes: Ministère des Affaires étrangères (Nantes)
PRO: Public Record Office (Londres)

الكتاب الثالث
انتداب على فلسطين
١٩٢٢ – ١٩٣١

الفصل الأول
الرفض العربي

(1) janvier 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 26.

(2) PRO CO 733/23/289, Statement by His Excellency the High Commissioner at meeting of Advisory Council, July 17th 1922. Traduction française dans MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101.

(3) 14 juillet 1922, PRO CO 733/31/159, Telegram from Representatives of Pilgrims in Hedjaz to Prime Minister.

(4) Texte des articles 13 et 14 de la charte dans *L'Invention de la Terre sainte*, pp. 622-623.

(5) juillet 1922, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 27. Lettre des musulmans de Jérusalem aux musulmans de Tanger.

(6) 29 juillet 1922, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXI, 79. Le drogman chargé de la chancellerie de France à Jaffa à M. le Consul général de France en Palestine, Jérusalem.

(7) 5 août 1922, PRO CO 733/36/289 note de sir J. Masterton Smith.

(8) 10 août 1922, PRO CO 733/24/301.

(9) 4 août 1922, PRO CO 733/31/289.

(10) 5 août 1922 PRO CO 733/31/346, The Earl of Balfour to Count de Saint Aulaire.

(11) 4 août 1922, PRO CO 733/31/322.

(12) 8 août 1922, MAE SDN, 617, 97, Note pour la direction politique, *Observations de M. Viviani au sujet de la Commission des Lieux saints.*

(13) 10 août 1922, PRO CO 733/31/300. Holy Places Commission.

(14) Paris, le 25 août 1922 MAE, SDN, 617.149. *Lieux saints.*

(15) 31 août 1922, MAE, SDN, 617.163. Commission des Lieux. saints.

(16) 3 septembre 1922, MAE, SDN, 617.183. Visite du nonce à Monsieur de Peretti.

(17) 4 septembre 1922. CO 733/31/484, *Holy Places Commission* (visite de Fromageot à Londres). .

(18) 11 septembre 1922, MAE, SDN. 617, 192. Le Président du Conseil Ministre des Affaires étrangères (Poincaré) à Monsieur Hanotaux, Représentant de la République au Conseil de la Société des Nations.

(19) 20 septembre 1922. MAE, SDN, 617, 201, télégramme de Hanotaux.

(20) 21 septembre 1922, CO 733/31/518. Gasparri à Lloyd George.

(21) 23 septembre 1922, MAE, SDN, 617, 203. Ambassadeur de France à Rome.

(22) 27 septembre 1922, CO 733/31/506, Oliphant to Under Secretary of State, Colonial Office.

(23) 6 octobre 1922, CO 733/31/525.

(24) 13 octobre 1922, CO 733/31/580, Foreign Office à Gasparri.

(٢٥) حول المؤتمر الفلسطيني العربي الخامس، انظر

MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101. Bulletin de Renseignements *n°* 6, PRO CO 733/25/184, *Report* on *the political situation* in *Palestine during the month August1922,*

وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطـاني والـصهيونية، ١٩١٨- ١٩٣٩، مؤسسة الدراسات، بيروت ١٩٨٨، ص ص ٥٣ – ٥٩، ودروزه، **مـذكرات**، بيـروت، ١٩٩٣، المجلد الأول، ص ص ٥٥٨ – ٥٦٣، بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ – ١٩٤٨**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيـروت، ١٩٨٦، ص ص ١٦٣ – ١٦٥ و٧٥٥ – ٧٥٧ (قائمة بأسماء المشاركين في المؤتمر).

(٢٦) أنظر الملاحظة البيوجرافية التي كتبها دروزة عن جمال الحسيني، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٥١٤ – ٥١٥. وهو ينتمي إلى عين جيل الحاج أمين ودروزه. وهو مجاز من الجامعة الأميركية في بيروت ويتكلم الإنجليزية بطلاقة. وقد كان مساعداً للحاكم العسكري البريطاني لنابلس من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٢٠، قبل أن يستقيل لكي ينضم إلى الحركة القومية.

(27) 26 août 1922, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94. Le drogman de la chancellerie de France à Jaffa à M. le Consul général de France en Palestine Jérusalem.

(٢٨) النصوص منشورة في **وثائق المقاومة الفلسطينية** ....، ص ص ٥٧ – ٦٢.

(29) PRO CO 733/26/110, Report on the political situation in Palestine during the month of september 1922.

(30) 12 septembre 1922, MAE, Nantes, Jérusalem, 100. Le drogman chargé de la chancellerie de France à Jaffa... 17 septembre 1922, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements *n°* 7.

(31) Voir la lettre de Deedes à Shuckburgh du 15 septembre 1922, CO 733/38/152.

(32) 26 septembre 1922. PRO CO 733/26/108, Churchill à Samuel.

(33) Sur l'ensemble de l'affaire, Martin Gilbert, *World in Torment, Winston Churchill*, 1917-1922, Minerva, Londres, 1975, pp. 821-852.

(34) PRO CO 733/26/110, Report on the political situation in Palestine during the month of september 1922.

(35) 21 septembre 1922, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements *n°* 8, *La répercussion des victoires turques.*

(36) 22 septembre 1922. MAE, Nantes, Jérusalem, 100. Le drogman chargé de la chancellerie de France à Jaffa à M. le Consul général de France en Palestine à Jérusalem.

(37) 28 septembre 1922. MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements *n°* 9, *Le boycottage des populations.*

(38) 8 octobre 1922, PRO CO 733/26/106. Il conclut de la façon suivante: « But all tbis is speculative. "Allah Ya-'allam" (God - he knows) as we say in this country. »

(39) 23 septembre 1922. MAE, Nantes, Jérusalem B, 117. Le drogman chargé de la chancellerie de France à Jaffa à M. le Consul général de France en Palestine à Jérusalem. *Nationalité palestinienne.*

(40) *Paix et Droit* d'octobre 1922 (organe de l'Alliance israélite universelle):

«إن كثيرين من الرعايا الإسرائيليين لدولة غربية لم يكونوا مستعدين للتخلي عن جنسيتهم؛ ويكمن البرهان على ذلك في واقع أنه، بما أن طلب الحصول على الجنسية لم يعد الآن بالنسبة لهم غير قرار يتوقف على رغبتهم الحرة، فإن الإسرائيليين الأجانب المقيمين في فلسطين، حتى الروس والنمساويين، إنما يترددون في التخلي عن جنسيتهم الأولى».

(41) 15 octobre 1922. MAE. Levant. Palestine. 1918-1929. XXI. 158. *Proclamation du Comité Exécutif du 5ᵉ Congrès Arabo-palestinien*, le 15 octobre 1922.

(42) 16 octobre 1922. PRO CO 733/26/242. Paraphrase telegram from the High Commissioner for Palestine to the Secretary of States for the Colonies.

(43) 17 octobre 1922. MAE, Nantes, Jérusalem. 100. Le drogman chargé de la chancellerie de France à Jaffa...

(44) 20 octobre 1922. CO 733/38/178, Deedes à Shuckburgh.

(45) 21 octobre 1922. MAE. Nantes, Jérusalem, 101. Bulletin de Renseignements n° 12. *Le recensement. Troubles à Naplouse*. Darwaza. *Mudhakkirat*, I. p. 560.

(46) 24 octobre 1922. MAE, Nantes, Jérusalem. 100. Le drogman chargé de la chancellerie de France à Jaffa...

(47) 26 octobre 1922. MAE. Nantes, Jérusalem. 101. Bulletin de Renseignements n° 13. *Palestine. Le recensement*. PRO CO 733/26/481. Samuel au Colonial Office. et PRO CO 733/27/106. *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of October* 1922.

(48) PRO CO 733/28/288, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month* of *November* 1922. 9 novembre 1922, MAE, Nantes. Jérusalem. 101, Bulletin de Renseignements n° 16. *Wathâ'iq al-muqâwama al-filastiniyya...*, p. 66.

(49) 15 novembre 1922. MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 17.

دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ٥٧٤.

(50) PRO CO 733/41, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of December* 1922.

(51) L'action de Kalvarisky est particulièrement bien expliquée dans le livre très utile de Neil Caplan. *Palestine Jewry and the Arab Question*, 1917-1925. Londres. Frank Cass, 1978.

(52) PRO CO 733/36/313, Head Office of the Keren Hayesod, Report of Annual Conference at Carlsbad. *The Letters and Papers* of *Chaim Weizmann, Series B, Papers,* vol. I August 1898-July 1931, Israel Universities Press, 1983 (ultérieurement désigné par *Papers),* pp. 353-359.

(53) Neil Caplan, *Futile Diplomacy, I, Early Arab-Zionist Negotiation Attempts,* 1913-1931, Londres, Frank Cass, 1983.

(54) 20 octobre 1922, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n°11, *Le voyage à Londres de l'émir Abdallah.*

(٥٥) إدارة الشرق الأوسط بوزارة المستعمرات هي التي تدير شئون الانتدابات.

(56) 12 décembre 1922, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 20.

(57) Sur la constitution politique sioniste en Palestine, Dan Horowitz, Moshe Lissak, *Origins of the Israeli Polity, Palestine under the Mandate,* University of Chicago Press, 1978.

(58) Voir sa lettre des 10-11 décembre 1922 à Naiditch, *in The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Series A, Letters,* vol. XI, pp. 219-222. Israel University Press, 1977 (ultérieurement désigné par *Letters).*

(59) *Papers...,* I, pp. 364-382, 15 février 1923, Progress and Problems, Confidential Report to Colonial Office.

(60) Cf. lettre de février 1923 à Gaston Wormser (secrétaire du baron) *Letters...*, XI, pp. 232-235.

(61) Weizmann à Kisch, le 7 février 1923, *Letters...,* XI, pp. 239-244.

(62) Livre de référence, Melvin I. Urofsky, *American Zionism from Herzl to the Holocaust,* University of Nebraska Press, 1975.

(63) 8 décembre 1922, PRO CO 733/41/743.

(64) 8 janvier 1923, PRO CO 733/41/749, lettre de Kisch au colonel Bramley.

(65) 3 mai 1923, PRO CO 733/44/558.

(66) 14 mars 1923, PRO CO 733/41/753.

(67) 26 janvier 1923, PRO CO 733/42/530, échange de correspondance entre les institutions juives et le haut-commissaire.

(68) 29 mars 1923, PRO CO 733/42/557, communication à sir Herbert Samuel.

(69) Sur le personnage, voir Jacob Israel De Haan, *Palestine* 1921, présentation, traduction du néerlandais et annotations de Nathan Weinstock, Paris, L'Harmattan, 1997.

(70) Kisch, *Palestine Diary...*, Londres, Victor Gollancz, 1938, pp. 49-50.

(71) Kisch, *op. cit.*

(72) 7 février 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 28.

(73) PRO CO 733/28/71.

(74) PRO CAB/24/159.

(٧٥) هذا زعم من أغرب المزاعم، فالولايات المتحدة كانت قد دخلت الحرب قبل ذلك بأكثر من ستة شهور.

(76) 21 janvier 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 26, *Nouvelle déclaration du Gouvernement britannique.*

(77) PRO CO/733/42/320, *Report on the political situation in Palestine and Trans. Jordan during the month* of *January* 1923.

(78) 27 janvier 1923, PRO CO/733/41/198, Samuel au Colonial Office.

(79) PRO CO 733/42/383.

(80) PRO CO 733/43/134, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of February* 1923. 19 février 1923 MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 30, *Les élections au Conseil législatif*

(81) 7 février 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 28, *Les élections du premier degré.*

(82) PRO CO 733/42/431 et PRO CO/733/42/436.

(٨٣) رأي ديديس في ذلك حلاً للتعارضات بين العرب واليهود.

Voir Bernard Wasserstein, *Wyndham Deedes in Palestine,* Londres, Anglo-Israel Association, 1973, p. 26.

(84) PRO *CO 733/42/396.* Note de Shuckburgh.

(85) 15 et 17 mars 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n[Os] 32 et 33, *Les élections.*

(86) 28 mars 1923, PRO CO/733/44/357. Mémorandum du Colonial Office sur les élections en Palestine.

تقدّمُ مصلحة الاستخبارات الفرنسية أرقامًا مختلفة، وإن كان بنسب مماثلة.

(87) 10 mars 1923. PRO *CO 733/43/168,* télégramme de sir Herbert Samuel au Colonial Office.

(88) 21 mars 1923, PRO *CO 733/43/* télégramme de sir Herbert Samuel au Colonial Office.

(89) PRO *CO 733/44/59 Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month* of *March* 1923.

(90) 31 mars 1923. MAE, Nantes. Jérusalem, B. 101, Bulletin de Renseignements n° 34. Kisch. *Diary*.... pp. 45-46.

(91) PRO CO 733/45. *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of April 1923.* 20 avril 1923. MAE, Nantes, Jérusalem. 101, Bulletin de Renseignements n° 38, *L'émir Abdallah et la Palestine.*

(92) Joseph Nevo. *King Abdallah and Palestine, A Territorial Ambition,* Londres. Mac'Millan Press Ltd. St Antony's Series, 1996, p. 17.

(93) 21 mai 1923. MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 42, *La promesse anglaise à la Transjordanie, communiqué officiel.*

(94) PRO CO 733/46/372, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month* of *May 1923.*

(95) 2 mai 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 39, *Le boycottage des élections.*

(96) 18 juin 1923. MAE, Nantes. Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 43, *Annulation des élections de février.*

(97) 13 juin 1923, PRO CO/733/45, dossier sur le conseil consultatif, et PRO CO/733/ 47/142, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of June* 1923.

(٩٨) حول المؤتمر السادس، انظر دروزة، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ٥٧٥، **وثائق المقاومة الفلسطينية**... ص ص ٦٨ – ٧٥.

26 juin 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 44, Palestine, *Les résolutions votées par le Congrès de Jaffa.* CO/733/46/ 617, dossier sur le congrès de Jaffa.

(٩٩) بعد موت اللورد نورثكليف، تولّى الدفاع عنهم قطب آخر من أقطاب الصحافة، هو اللــورد بيفربروك.

(100) PRO CO/733/48/126, *Report on the political situation in Palestine and Trans Jordan during the month of July* 1923.

(101) 16 août 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 49, *Le Conseil consultatif.*

(١٠٢) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ٥٧٦، **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٧٥ – ٥٨.

PRO CO 733/49, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of August* 1923.

(103) Weizmann, *Letters...*, XI, pp.345-350. Lettre du 26 juillet 1923 au duc de Devonshire.

(104) *L'Univers israélite* 24 août 1923 et 31 août 1923, *Paix et Droit*, septembre 1923. Weizmann, *Papers...*, I, pp. 393-404.

(105) 4 septembre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 52, *Palestine, Visite d'un délégué du Roi Hussein.* 12 septembre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 103, Consulat de France à Djeddah à M. Poincaré, Président du Conseil, Ministre des Affaires étrangères, *Le Roi du Hedjaz et les Palestiniens.*

(106) Bernard Wasserstein, *The British in Palestine, The Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict* 1917-1929, London, Royal Historical Society, 1978, pp. 125-129.

(107) PRO CO/733/50/47, 4 octobre 1923, Lettre du duc de Devonshire à sir Herbert Samuel.

(108) 27 octobre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 59, *Palestine, L' « Agence arabe »*.

(109) 12/18 octobre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 58, *Palestine, Mise en vigueur du régime du mandat*, repris dans H. Laurens, *Le Retour des exilés, la lutte pour la Palestine de* 1869 *à* 1997, Robert Laffont, « Bouquins », pp.342-344. 11 octobre 1923, PRO CO/733/50/93,

télégramme de sir Herbert Samuel, PRO CO/733/50/93, dossier sur la réunion du 11 octobre.

(١١٠) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٧٨ – ٨٢.

(١١١) توجد مجموعة ثمينة من الوثائق الرسمية حول زيارة الملك حسين إلى شرق الأردن في كتاب **الرحلة الملكية من مكة المكرّمة إلى عمّان والبيعة بالخلافة للشريف الحسين بن علي بن عون**، إعداد: محمد يونس العبّادي، عمّان، وزارة الثقافة، ١٩٩٦.

(112) 17 octobre 1923, PRO CO 733/50/97. Télégramme à sir Herbert Samuel.

(113) PRO CO/733/51/81.

(114) PRO CO 733/51/179, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of October* 1923.

(115) 6 novembre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 60. *Palestine. L'anniversaire de la déclaration Balfour.*

(116) 9 novembre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 61, *Transjordanie, Palestine, Les Arabes et la République turque.*

(117) 10 décembre 1923, MAE. Nantes. Jérusalem. 101, Bulletin de Renseignements n° 64. PRO CO/733/52/259, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of November* 1923.

(118) 12 novembre 1923, *Report to Executive,* Weizmann, *Papers...,* I, pp.405-406.

(119) Lettres à sir Herbert Samuel et à Kisch, le 14 novembre 1923, *Letters...,* XII, pp. 18-32.

(120) 17 septembre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 54.

(121) 28 septembre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 57.

(122) 19 décembre 1923, PRO CO 733/52/281. Haut-Commissaire à Devonshire. 29 décembre 1923, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 67, *Le voyage du Roi Hussein.*

(123) 24 décembre 1923, PRO CO 733/52/287, Devonshire à Samuel.

(124) PRO CO 733/63/192, *Report on the political situation in Palestine and Trans-Jordan during the month of December* 1923.

(125) Mary C. Wilson, *King Abdullah, Britain and the making of Jordan,* Cambridge University Press, 1987, pp. 79-80.

(١٢٦) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٥٧٧ – ٥٧٨.

PRO CO 733/65/232, *Report on the political situation in Palestine and Tran-- Jordan during the month of January* 1923.

(127) PRO CO 733/66/409, *Secret Political Résumé for Jerusalem-Jaffa District for Period ended 29th, February* 1924.

(128) Neil Caplan, *Palestine Jewry and the Arab Question,* 1917-1925, Londres, Frank Cass, 1978, pp. 179-182.

(129) Kisch, *Palestine Diary...*, Londres, Victor Gollancz, 1938, pp. 93 à 106.

(130) Weizmann, *Letters...*, XII, pp. 128-130, Lettre à Louis Marshall du 13 février 1924.

(131) Le 28 février 1923, Kisch, *Palestine Diary...*, p. 105.

(132) 4 mars 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 76, *Transjordanie, Palestine, Sionistes et juifs orthodoxes.*

(١٣٣) أضطر بونار لو إلى التقاعد لأسباب صحية. أمّا اللورد كيرزون فقد جرى رفض صعوده إلى منصب رئيس الوزراء بذريعة أنه عضو في مجلس اللوردات. وقد أصبح بالدوين الزعيم الجديد للمحافظين.

(134) 8 mars 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 77, *Transjordanie.*

(135) 13 mars 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 78, *Palestine.*

نص البيعة منشور في كتاب **الرحلة...**، ص ص ١٦٧ – ١٦٨. قدّم البطريرك الأرثوذكسي البيعة على مستوى واحد مع ممثلي المسلمين الفلسطينيين.

(136) 16 mars 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 79, *Palestine.*

(137) 9 avril 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 84, *Transjordanie, Palestine, La propagande Hussein et l'opinion.* Voir aussi les rapports politiques pour le mois de mars 1924 par région in PRO CO 733/67/306.

ودروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٥٧٨ – ٥٧٩.

(138) 23 mars 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 80.

(139) Kisch, *Palestine Diary...*, pp. 111-114.

(140) PRO CO 733/68/566, *Secret Political Résumé for Jerusalem-Jaffa District for Period ended May 14th 1924.*

(141) 21 mai 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 90, *Palestine*, 1. *Le 7e congrès palestinien.*

(142) Kisch, *Palestine Diary...*, pp. 119-120.

(143) 10 juillet 1924, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 81..., dépêche du Consul général de France à Jérusalem; dossier en PRO CO *733/70.*

(144) Jacques Derogy et Hessi Carmel dans *Le Siècle d'Israël, Les secrets d'une épopée*, Paris, Fayard, 1994, pp. 241-247.

(145) Excellent dossier sur ce sujet dans le mémoire de DREA de l'INALCO de Eventhal Ehoud, «L'activité sioniste en Syrie et au Liban sous le mandat français de 1924 à 1939 ».

(146) Kisch, *Palestine Diary...*, pp. 122-125.

(147) 15 avril 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n°85.

(148) 9 juin 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, 101, Bulletin de Renseignements n° 93.

نحن بإزاء نوع من خبر صادر عن كيش فعباراته مشابهة للعبارات التي استخدمها في دفتر يوميّاته.

(149) 13 juin 1924, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 65. MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94.

(150) 18 juin 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94, Maugras à Weygand.

هذا النوع من الحوادث يسمح بالتشكيك، فيما يتصل ببعض النقاط، في يوميات كيش، التي نشرت قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة، والتي تميل إلى أن تنسب إلى كثيرين من المحاورين اتخاذ مواقف صهيونية بما يهدد بالإساءة إليهم، خاصة عندما يكون هؤلاء المحاورون عربًا.

(١٥١) «قال لي بكل أمارات ضيقٍ صادق، ومع توصيتي بألاّ أحيطك علمًا بهذا الإفضاء، إنك إذا ما تمسكت بقرارك، فسوف يكون عليه أن يرجو من الدكتور سوكولوف عرض المسألة على الحكومة الفرنسية، مع صعوبة هذا المسعى بالنسبة إليه، بالنظر إلى رغبته في الوفاق مع سوريا وبالنظر إلى ما يحس به حيالك من تعاطف ممتزج بالاحترام».

وذلك زمن ائتلاف أحزاب اليسار. وقد تمتعت حكومة إيريو بتأييد الاشتراكيين. والحـــال أن ليون بلوم وماريوس موتيه قد جعلا من نفسيهما المدافعين النشيطين عن المصالح الصهيونية. وفي مراسلات فايتسمان (*Letters...*, XII, p.209)، نجد رسالة إلى بلوم مؤرَّخـــة فـــي ٢٧ يونيـــو/ حزيران ١٩٢٤، حيث يتعلق الأمر بطلب تدخل من أجل رفع الحظر عن صحيفة صهيونية فـــي المغرب الأقصى. ومن جهة أخرى فسوف يجري سحب ڤيجان في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٤ لكي يحل محله «الجمهوري» ساريل.

(152) 8 juillet 1924, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 73.

(153) MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 85, Weygand à Paris, le 27 sep tembre 1924.

(١٥٤) هو أحد أحفاد الجزائري الشهير. وكانت هناك جماعة سكانية مهمة من أصل جزائري في الجليل، قام العثمانيون بتوطينها هناك في أواخر القرن التاسع عشر.

(155) Kisch, *Palestine Diary...*, pp. 151-152.

(156) Sur toute l'affaire, voir le livre de référence de Yves Besson, *Ibn Sa'ud, roi bédouin, La naissance du Royaume d'Arabie Saoudite,* Lausanne, Éditions des Trois Continents.

(157) Sur cet épisode, John Bagot Glubb, *The Story* of *the Arab Legion,* Londres, Hodder and Stoughton, 1948, pp. 62-63.

(158) Y. Porath, *The Emergence* of *the Palestinian-Arab National Movement,* 1918-1929, Londres, Frank Cass, 1974, p. 161 (ouvrage pionnier sur le sujet).

الفصل الثاني

النظام السياسي الفلسطيني في عشرينيات القرن العشرين

(1) Voir l'étude anthropologique du père Jaussen, *Naplouse et son district,* Paris, Paul Geuthner, 1927.

(٢) كانت الميزانية السنوية ٥٠٠٠٠ جنيه في عشرينيات القرن العشرين و ٦٠٠٠٠ جنيه فـــي ثلاثينيات القرن.

Y. Porath, *The Emergence...*, p. 202.

(٣) مذكرات، المجلد الأول، ص ص ٥٦٦ – ٥٧٣.

(4) 15 avril 1924, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 101, Bulletin de Renseignements n° 85.

(٥) يبدو أنه ولد في عام ١٨٩٧، وإن كان، لأسباب واضحة، قد اضطر إلى أن يتظاهر بـالكبَر، ومن هنا سلسلة من تواريخ الميلاد تبدأ بعام ١٨٩٣ لتصل إلى عام ١٨٩٧، بحسب المصادر. انظر السيرة التي صدرت مؤخرًا والتي كتبها إبراهيم أبو شقرا، **الحاج أمين الحسيني منذ ولادته حتى ثورة ١٩٣٦**، اللاذقية، ١٩٩٨، ص٢٠.

(٦) على أنهم ادَّعوا أنهم ينحدرون من عائلة كانت في خدمة سلاطين مصر المماليك الذين قاموا بإيجاد مقام لها في القدس في القرن الثالث عشر لإدارة الأماكن المقدسة الإسلامية.

Voir Nasser Eddin Nashashibi, *Jerusalem's Other Voices, Ragheb Nashashibi and Moderation in Palestinian Politics, 1920-1948,* Ithaca Press, Exeter, 1990.

(٧) بعد تنازل الملك حسين عن العرش، أقام في شرق الأردن. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٢٥، جاء وفد فلسطيني يقوده المفتي ليقدم إليه التحية. والحال أن الملك، الذي خابت آماله، إنما يُرجِع المسئولية عما لحق به إلى معارضته لتصريح بلفور: «رفض الملك وضع توقيعه على معاهدة تضمنت الموافقة على تصريح بلفور والمقام القومي اليهودي: ولهذا السبب تخلى الإنجليز عن وعدهم وتخلوا عن حليفهم السابق».

27 janvier 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 117.

(8) 8 novembre 1924, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 89, Maugras à Paris.

(9) Préface du livre d'Edmond Rabbath, *L'Évolution politique de la Syrie sous mandat,* Paris, 1928, p. IV.

(10) *Procès-verbaux de la quatrième session tenue à Genève, onzième séance (privée) tenue à Genève le lundi 30 juin* 1924, *à* 15 *h 30.*

(11) MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXX, *Report* of *the state* of *Palestine during four years* of *civil administration submitted to the mandate commission* of *the League* of *Nations through H. E. the High Commissioner for Palestine by the Executive Committee* of *the Palestine Arab Congress.*

(12) MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXX, Mémorandum de l'Organisation sioniste à la commission des mandats.

(13) Sur Jabotinsky, la biographie de son compagnon Joseph B. Schechtman, *The Jabotinsky Story, 1923-1940, Fighter and Prophet, the last years,* Thomas Yoseloff, Londres, New York, 1961, et l'excellent livre de Marius Schattner, *Histoire de la droite israélienne de Jabotinsky à Shamir,* Bruxelles, Éditions Complexe, 1991.

(14) Schattner, pp. 84-86.

(15) Shlomo Avineri, *Histoire de la pensée sioniste,* Paris, J.-C. Lattès, 1981, pp. 244-245. À compléter par l'ouvrage de référence, Alain Dieckhoff, *L'Invention d'une nation, Israël et la modernité politique,* Paris, Gallimard, 1993.

(16) 3 novembre 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 196. ..

(17) Dieckhoff, *op. cit.*, p. 201.

(18) Ouvrage fondamental sur cette question, Anita Shapira, *Land and Power, The Zionist Resort to Force,* 1881-1948, Oxford University Press, 1992, en particulier pp. 122- 126.

(19) Ouvrage de référence. Taline Ter Minassian, *Colporteurs du Komintern, l'Union soviétique et les minorités du Moyen-Orient,* Paris, Presses de Sciences Po, 1997.

(20) Jacob Metzer, *The Divided Economy* of *Mandatory Palestine,* Cambridge Middle East Studies, Cambridge University Press, 1998, p. 66.

(21) David Vital, *The Origins* of *Zionism,* Oxford University Press, 1974, p. 32.

(22) Béatrice Philippe, *Être juif dans la société française,* Paris, « Pluriel », p. 265.

(23) Lettre à James Henry Thomas, le 18 juillet 1924, *Letters...,* XII, p. 225.

(24) Voir l'exemple donné dans les souvenirs de Gershom Scholem, *De Berlin à Jérusalem,* Paris, Albin Michel, 1984, p. 223. Dossier global et de première main dans Hyamson, *Palestine under the Mandate,* pp.51-69.

(25) Jacob Metzer, *The Divided...,* p. 76.

(٢٦) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٩٣ - ٩٤.

(27) 7 mars 1925, PRO CO 733/89/420, Amery (secrétaire d'État au Colonial Office) à sir Herbert Samuel.

(28) Il mars 1925, PRO CO 733/92/304, sir Herbert Samuel au général Sarrail.

(29) PRO CO 733/92/122, dossier sur la venu de lord Balfour.

(30) 2 avril 1925, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVII:, 161, Maugras.

(31) PRO CO 733/92/125.

(32) 3 avril 1925, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 13, Gaillard,

ministre de France au Caire.

(33) 2 avril 1925, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 161, Maugras.

(34) 4 avril 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 95, M. Gaston Maugras, Consul général de France en Palestine..., *Voyage de lord Balfour.*

(35) 14 avril 1925, PRO CO 733/92/309, récit du Consul général britannique à Damas.

إن جورج أنطونيوس، الذي كان آنذاك وكيلاً للتعليم في فلسطين، هو الذي كان قد كُلِّفَ بمرافقة اللورد بلفور. ويرى القنصل أنه قد أدى واجبه بكثير من الكياسة.

(36) Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate, The Politics of Arab Nationalism,1920-1945,* Princeton University Press, 1987, pp. 142-143.

(37) 16 avril 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 131, *Palestine, Les incidents de Damas et l'opinion en Palestine.*

(٣٨) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ – ١٩٤٨**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ١٩٣ – ١٩٤.

(39) 25 avril 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 117, M. Gaston Maugras, Consul général..., *Visite en Palestine du ministre des Colonies.*

النص العربي منشور في **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٩٥ – ٩٧.

(40) 30 avril 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 133.

(41) *L'Univers israélite* du 29 mai 1925, Discours de Edmond de Rothschild à la synagogue de Tel-Aviv du 17 mai 1925.

(42) Kisch, *Palestine Diary...*, p. 182.

(43) PRO CO 733/94/595.

(44) 25 août 1925, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVIII, 213, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94, M. de Beaumarchais, Ministre de la République en Autriche, à Monsieur le ministre des Affaires étrangères. MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XVIII, 225 et suivant, *Bulletin du 14^e congrès sioniste.* Weizmann, *Papers...*, I, pp. 450-468.

(45) 29 mai 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 137, 1. *Les sionistes et Lord Plumer.* PRO CO 733/94/648, *Political Report May 1925.*

(46) 13 juin 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 136, Jérusalem 13 juin 1925, *Palestine.* Voir aussi la lettre de Weizmann à Kisch du 4 juin 1925, *Letters...*, XII, p. 352.

(47) *Palestine Diary...*, p. 182.

(48) 27 août 1925, MAE, Nantes. Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 145.

(49) Très beau portrait de lord Plumer dans Christopher Sykes. *Cross Roads to Israe,* Londres, Collins, 1965.

(50) *Palestine Diary...*, p. 201.

(٥١) هذا موقف سايمس، الذي حل محل كلايتون في السكرتارية العامة للانتداب،

Palestine Diary..., p. 200.

(52) PRO CO 733/98, 31 octobre 1925.

(53) PRO CO 733/98/783.

(54) *Procès-verbaux de la septième session tenue à Genève du* 19 *octobre au* 30 *octobre* 1925 .

(55) Voir par exemple en PRO CO 733/116/406 un dossier de Symes sur le sujet en septembre 1926.

(56) Bernard Wasserstein, *The British in Palestine, The Mandatory Government and the Arab-Jewish Conflict* 1917-1929, London, Royal Historical Society, 1978, pp. 151-155.

(57) 1er mars 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 168.

(58) Voir par exemple en PRO CO 733/117 le dossier de novembre 1926.

(59) *Procès-verbaux de la neuvième session de la commission permanente des mandats tenue à Genève du 8 au 25 juin* 1926.

(60) PRO CO 733/118/326. Rapport du 17 novembre 1926.

(61) 16 octobre 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 195.

(62) *Palestine Diary...*, p.233.

(63) *Palestine Diary...*, p. 234.

(64) 9 avril 1927, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 218, *Les élections municipales à Jérusalem.*

(65) *Commission permanente des mandats, procès-verbal de la onzième session, tenue à Genève du 20 juin au 6 juillet* 1927.

(66) MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXX.

منحه مرسوم صادر في عام ١٩٢٦ الحق في الاتجاه إلى إصدار تشريع كهذا.

(67) 25 octobre 1927, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 229.

(68) 15 novembre 1927, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 232.

(69) Dossier en PRO CO 733/150

(70) Dossier en PRO CO 733/155.

(71) Dossier en PRO CO 733/158.

(72) 11 août 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 142, *Palestine,* 1. *Propagande pour les Riffains et pour les Druses.*

(73) 30 septembre 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 115, M. Paul Ballereau, Consul de France gérant du consulat général de France en Palestine, à Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires étrangères, *Situation en Palestine.*

(74) 19 octobre 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 152, 1. *Les agitateurs syriens.*

(75) 21 octobre 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, 100, Le gérant du Consulat de France à Caiffa...

(76) 27 octobre 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, 100, Le gérant du Consulat de France à Caiffa...

(77) 27 octobre 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 153. 1. *Les événements de Damas et les musulmans de Palestine.*

(78) Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate, The Politics* of *Arab Nationalism, 1920-1945,* Princeton University Press, 1987, pp. 235-242.

إبراهيم أبو شقرا، الحاج أمين الحسيني منذ ولادته حتى ثورة ١٩٣٦، اللاذقية، ١٩٩٨، ص ص ٦١ – ٦٤.

(79) Jérusalem, 27 avril 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 174, *1. Les fêtes de Nabi Moussa.*

(80) Y. Porath, *The Emergence* of *the Palestinian-Arab National Movement,* 1918-1929, Londres, Frank Cass, 1974, pp. 325-238.

(81) 1er mars 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 168, *1. Les élections au Conseil Suprême Islamique.*

(82) 16 mai 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 177, *Palestine.*

(83) 13 avril 1926, MAE, K-Afrique, 31-33, sous-série Affaires musulmanes, volume n° 8, Le Caire, Gaillard à Briand:

«إن دعاية موسكو، والتي لم يجر الشعور بآثارها في الشرق إلاّ منذ نحو سنة، قد اجتهدت بالأخص في نشر فكرة أن جميع الحركات القومية الموجَّهة ضد الدول التي تمارس «الإمبريالية الاستعمارية» إنما تجمعها آصرة تضامنية. وهذه الدعاية، التي تهمل عن قصد المذاهب الشيوعية الأصلية وتقتصر على خلق تعارض بين الشرق والغرب، إنما يجري القيام بها بشكل بارع [...] وتحت هذا الحفز، فإن الحركة القومية المصرية التي تظاهرت دومًا بأنها حركة ترابية بشكل حصري، قد فقدت هذا الطابع وأصبحت مناوئة لأوروبا؛ فالصحافة الصادرة بالعربية في مصر لم تخف تعاطفها مع متمردي الريف ثم [p.32] مع المتمردين الدروز، وقد رأى زغلول أن من واجبه الاحتجاج علنًا، في الخريف الماضي، على قصف دمشق. وقد نشأت حركة مماثلة في البلدان المجاورة وخاصة في الهند». ونجد الشيء نفسه بالضبط في فلسطين أيضًا.

(84) 12 août 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, *Palestine.*

دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٠٥ – ٦١١ (صورة زنكوغرافية للوثائق).

(85) *L'Asie française,* 1927, pp. 56-57.

(86) 22 janvier 1927, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 205.

(87) MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletins de Renseignements de mars-avril 1927. Y. Porath, *The Emergence...,* pp. 238-240.

دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٥٩٨ – ٥٩٩. إبراهيم أبو شقرا، **الحاج أمين...** ص ص ٦٨ – ٧٠.

(٨٨) هؤلاء المبشرون قادمون جدد وتعوزهم حكمة تبني ممارسة «الدعوة عن طريق ضرب

المثل» العزيزة على من يكبرونهم والمستقرون منذ القرن التاسع عشر. وهـم ينخرطـون فـي محاولات عبثية إلى جانب كونها استفزازية لتوزيع نصوص دينية مسيحية في الأوساط المـسلمة. وممثل فرنسا في القاهرة لا يرحمهم في حكمه عليهم: «يجب أن نلاحظ، في الواقع، أن المبشرين الأميركيين هم دومًا تقريبًا سبب الحوادث التي من هذا النوع. وتوجد بينهم بعض الشخصيات جد المتميزة، بيد أن بينهم أيضًا من ينحدرون من الأوساط الأكثر عاديَّة والذين يتخيلـون أن كـونهم مواطنين أميركيين ومبشرين يجيز لهم ألا يراعوا لا قوانين البلدان التي يمرون بها ولا مـشاعر سكانها الدينية»

20 avril 1928, MAE, K-Afrique, 1918-1940, Égypte, 25, 148-149. Gaillard à Briand.

(89) L'Alliance israélite était de fait le pendant des institutions chrétiennes mission

naires.

كان التحالف الإسرائيلي في الواقع صنوًا للمؤسسات المسيحية التبشيرية.

(90) 24 mars 1928, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXVII, *questions religieuses*. 9 avril 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 248.

بيان نويهض الحوت، **القيادات...**، ص ص ٢١٤ – ٢١٧. إبراهيم أبو شقرا، **الحـاج أمـين...**، ص ص ٦٥ – ٦٧.

(٩١) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٠١ – ٦٠٢.

(٩٢) إلى ذلك الحين، لم تكن الحملات الصليبية سيئة السمعة بالـضرورة لـدى الـرأي العـام الإسلامي، انظر ما كتبه عنها محمد عبده في **رسالة التوحيد**.

(٩٣) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٣٦ – ٦٤١.

(٩٤) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١٠١ – ١١٠.

26 avril 1928, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII, 52; MAE, Nantes. Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 250.

(95) MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, 31 octobre 1927, Bulletin de Renseignements n° 231. 15 novembre 1927, Bulletin de Renseignements n° 232. 10 décembre 1927, Bulletin de Renseignements n° 235.

(96) Y. Porath, *The Emergence...*, pp. 294-302.

(97) 7 juillet 1927, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 227.

(98) 29 novembre 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 159.

(99) Daphne Tsimhoni, « The Greek Orthodox Patriarchate of Jerusalem during the Formative Years of the British Mandate in Palestine ». *Asian and African Studies,* 12-1, pp.77-121.

(100) 6 mars 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 243, *1. Les nouveaux impôts et la politique arabe.*

(101) Y. Porath, *The Emergence...*, pp. 251-255. 26 mai 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 254. 11 juin 1928, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII, 67. Consul général de France à Jérusalem...

(102) 21 juin 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 258, *1. Le 7e Congrès arabe.*

دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٣١ – ٦٣٥. **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١٠٩ – ١١٥. بيان نويهض الحوت، **القيادات...**، ص ص ١٩٥ – ١٩٨.

(١٠٣) تتباين التقديرات بحسب المصادر؛ ونجد قائمة في كتاب الحوت، ص ص ٨٦٤ – ٨٦٦.

(104) H. Laurens, *Le Retour des exilés...*, pp. 382-384. Le même terme en arabe exprime à la fois colonialisme et impérialisme.

(105) 25 novembre 1925, MAE, E Levant, Palestine, 1918-1928, XXVIII, 258-262. M. Gaston Maugras, Consul général de France en Palestine, à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères.

106. Menahem Kaufman, « American Jewry Between the Two World Wars and Its Attitude Toward European Jewry », in Yisrael Gutman, *Major Changes Within the Jewish People in the Wake* of *the Holocaust,* Jérusalem, Yad Vashem, 1996, pp. 156-159.

(107) Weizmann, *Letters...*, XII, p. 442.

(108) 29 novembre 1925, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104. Bulletin de Renseigne ments n° 159, *La question de la frontière syro-palestinienne.*

(109) *L'Univers israélite* du 9 avril 1926.

(110) 17 avril 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 173.

(111) MAE, Levant, Palestine. 1918-1929, XXIX, 30.

(١١٢) الواقع أنه مبلغ كبير بالفعل يتراوح بين ١٥ مليونًا و ٢٠ مليونًا من الدولارات.

(113) 4 mai 1926, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXIX, 35, Berthelot à Jouvenel.

(114) 13 mai 1926, Weizmann à Louis Marshall, *Letters...*, XIII, p. 31.

(115) 28 mai 1926, Weizmann à Shuckburgh, *Letters...*, XIII, pp.45-46.

(116) *Letters...*, XIII, pp. 85-87.

(117) *Papers...*, I, pp. 468-472.

(118) *Papers...*, I, pp. 472-476.

(119) 16 octobre 1926, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 195, 28 février 1927, MAE, E Levant, Palestine, XIX, 2, Le Consul général de France en Palestine, à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères, Paris.

(120) 25 octobre 1926, MAE, E Levant, Palestine, 1918-1929, XXIX, M. Alphonse Doire, Consul-Général de France en Palestine, à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères, *sionisme.*

(121) *Letters...*, XIII, p. 131.

(122) 25 novembre 1926, à Berthold Feiwel et Montague David Eder, *Letters...*, XIII, pp. 138-144.

(123) 2 mai 1927, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXIX, 113.

(124) 2 septembre 1927, MAE, E Levant, Palestine, XIX, 2, Le Consul général. De France en Palestine à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères, Paris.

(125) *Papers...*, I, pp. 516-521.

(126) 20 décembre 1927, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 104, Bulletin de Renseignements n° 236, *1. Troubles ouvriers...* PRO CO 733/145, *Reports on labour dispute...*

(127) H. Laurens, *Le Retour des exilés...*, pp. 371-380. Jérusalem, le 31 juillet 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 265. 11 août 1928.

(128) Zeev Sternhell, *Aux origines d'Israël, entre nationalisme et socialisme,Paris,* Fayard, 1996, pp. 363-364.

الفصل الثالث
الاقتصاد السياسي للانتداب

(1) Ouvrage de référence, Gideon Biger, *An Empire in the Holy Land, Historical Geography* of *the British Administration in Palestine* 1917-1929, St. Martin Press, New YorK, The Magne Press, Jérusalem, 1994. *The Handbook of Palestine and Trans-Jordan,* troisième édition, MacMillan and Co., Londres. 1934.

(2) Source: Bernard Wasserstein, *The British in Palestine...*, p.246, d'après les rapports officiels britanniques.

(٣) يتعلق جزء كبير من المناصب الصغيرة بالمواصلات خاصةً (السكك الحديدية، البريد).

(4) Raymond O'Zoux, *Les États du Levant sous Mandat français,* s.l.. 1931, p. 70.

(٥) أشكر السيد إريك ماير، زميلي بالمعهد القومي للّغات والحضارات الشرقية، على تزويده إياي بهذه المؤشرات.

(٦) انظر، في الفصل السابق، **المقام القومي اليهودي زمن «العاليًا» الرابعة.**

(7) Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine,* Cambridge Middle East Studies, Cambridge University Press, 1998, p. 71.

يجب أن نضيف إلى هذا العمل الممتاز كتابيّ إبراهيم رضوان الجندي، **سياسة الانتداب البريطاني الاقتصادية في فلسطين والصناعة في فلسطين إبان الانتدابَ البريطاني**، دار الكرمل، عمَّان، ١٩٨٦.

(8) *A Survey of Palestine prepared in December* 1945 *and January* 1946 *for the information of the Anglo-American Committee of Inquiry,* p. 141. Reprint de 1991 par The Institute for Palestine Studies.

(٩) دروز وبهائيون.

(10) *Survey...*, I, p. 142.

(11) Livre fondamental sur ce sujet, Youssef Courbage et Philippe Fargues, *Chrétiens et Juifs dans l'Islam arabe et turc,* Paris, Fayard, 1992.

(12) *Ibid,* p. 270.

(13) *Survey...*, I, pp. 147-148.

(14) Robert R. Nathan, Oscar Gass, Daniel Creamer, *Palestine, Problem and Promise, An Economic Study, American Council on Public Affairs,* 1946, p. 142.

(15) Robert Nathan, *Palestine...*, p. 301.

(16) Jacob Metzer, *The Divided...*, p. 180.

(17) Jacob Metzer, *The Divided...*, p. 181.

(18) Jacob Metzer, *The Divided...*, p.185.

(19) Sur Haïfa, l'excellent livre de May Seikaly, *Haifa, Transformation of an Arab Society*, 1918-1939, Tauris Publishers, Londres, New York, 1995.

(20) Gideon Biger, *An Empire...*, pp. 132-149.

(21) Sur ce point, voir les analyses décapantes et provocatrices de Zeev Sternhell, *Aux origines d'Israël, entre nationalisme et socialisme*, Paris, Fayard, 1996.

(22) T. E. Lawrence, «L'Orient qui change» (The changing East), paru dans *The Round Table* en septembre 1920. Traduction de Thérèse Lauriol in *T. E Lawrence*, I. édition de Francis Lacassin, Paris, Robert Laffont, «Bouquins », 1992, p. 238.

(23) Robert Nathan, *Palestine...*, p. 222.

(24) MAE, E Levant, Palestine, XIX, 2 et suivante. Le 28 février 1927, Le Consul général de France en Palestine à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères, Paris.

(25) Weizmann à Ormsby-Gore, le 9 octobre 1928, *Letters...*, XIII, pp. 498-505.

(26) Juillet 1929, PRO CO/733/174.

(27) juillet 1928, MAE, C2433, Le Consul général de France à Jérusalem à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères, Rapport commercial pour 1927. MAE, C2434, Le Consul de France à Jérusalem au Ministère des Affaires étrangères, le 30 décembre 1930. *Survey*, I, p. 462.

الأرقام الواردة في *Survey* تختلف أحياناً بعض الشيء عن الأرقام التي تشير إليها مصادر ذلك الزمن، وإن كان بشكل قليل الأهمية.

(28) 24 septembre 1927, MAE, C2433, Rapport de l'attaché commercial sur le commerce de la Palestine en 1926.

(29) Jacob Metzer, *The Divided...*, p.221.

(30) Jacob Metzer, *The Divided...*, p. 223.

(31) Jacob Metzer, *The Divided...*, p. 14.

(32) Abraham Granovsky, *Land Policy in Palestine*, New York, 1940, p. 11.

(33) Pluriel de dunam.

(34) Kenneth Stein, *The Land Question in Palestine,* 1917-1939, The University of California Press, 1984, p. 226.

هذه معطيات صادرة عن مؤسسات صهيونية، وهي تختلف اختلافًا طفيفًا عن المعطيات التي قدّمها إحصائيو حكومة الانتداب، خاصة بالنسبة لتواريخ نقل الملكيات.

(35) Kenneth Stein, *The Land Question...,* p. 4.

(36) *Survey...,* I, p. 373.

(37) *Survey...,* I, p. 376.

(38) *Survey...,* I, p. 377.

(39) *Survey...,* I, pp. 385-386.

(40) Jacob Metzer, *The Divided...,* p.225.

(41) Robert Nathan, *Palestine...,* p. 195.

(42) Robert Nathan, *Palestine...,* p. 198.

(43) Arthur Ruppin, *The Agricultural Colonization of the Zionist Organisation in Palestine,* Londres, 1926, p. 28.

(44) Granovsky, *Land Policy...,* pp. 105-106.

(45) MAE, C2434, Le Consul de France à Jérusalem au Ministère des Affaires étrangères, le 30 décembre 1930.

(46) Voir les données dans Nathan, *Palestine...,* pp. 217-218.

(47) Jacob Metzer, *The Divided...,* p. 88; voir aussi Nathan, *Palestine...,* p. 188, avec des valeurs un peu différentes.

(٤٨) انظر الصفحات المكرّسة لهذا الموضوع في اختراع الأرض المقدسة، الكتاب الأول، ص ص ١٧٧ – ١٨٤.

(49) Kenneth Stein; *The Land Question...,* pp. 50-59. *Survey...,* I pp. 299-308.

(50) Weizmann au Conseil général sioniste, le 29 mai 1929, *Letters...,* XIII, p. 553.

(51) Kenneth Stein, *The Land Question...,* pp.59-64. W. N. P. Tyler, «The Beisan Lands Issue in Mandatory Palestine", *Middle Eastern Studies,* Vol. 25, n° 2, avril 1989. pp. 123-162.

(52) Raya Adler (Cohen), «Mandatory Land Policy, Tenancy and the Wadi Hawarith Affair, 1929-1933", *Studies in Zionism,* Vol. 7, n° 2, automne 1986, pp. 233-258; du même, « The Tenants of Wadi Hawarith : Another View of the Land Question in Palestine", *International Journal of Middle Eastern Studies,* Vol. 20, n° 2, mai 1988, pp. 197-220.

(53) A. Granott, *The Land System in Palestine, History and Structure,* Eyre & Spottiswoode, Londres, 1952, p. 371.

(٥٤) خاصة من الممتلكات الكنسية.

(55) *The Land Question...,* pp. 228-238.

(56) *Survey...,* I, p. 150.

(٥٧) يختلف تحليلي حول هذه النقطة عن تحليل متزر، الذي يرى أن الاستثمارات العربية في الحمضيات قد جرى تمويلها إلى حد بعيد من الأموال المتحققة من نقل الملكيات العقارية. والحال أن

Hyamson, *Palestine under the Mandate, 1920-1948,* Greenwood Press, Connecticut, 1976 (reprint de l'édition de 1950), pp. 175-176,

إنما يشير بالفعل إلى أن المشتريات الكبيرة من الأراضي في مستهل الانتداب لم تعد بفائدة كبيرة على الفلسطينيين.

الفصل الرابع
حائط المبكى

(1) Procès verbal de la quinzième session de la Commission des Mandats.

(2) MAE, *Rapport à la Société des Nations sur la situation de la Syrie et du Liban (année* 1928). Paris. 1929, p.16.

(3) 14 août 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, 100. Le Consul général de France à Jérusalem à M. le haut-commissaire de la République à Beyrouth. 21 août 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 267. 8 septembre 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 268.

(4) Dossier dans PRO CO/733/160.

(5) Bernard Wasserstein, *The British in Palestine...,* pp. 155-156 et pp. 203-205.

(6) Louis Massignon, «Documents sur plusieurs *waqfs* musulmans principalement sur le *waqf* Tamimi à Hébron et sur le *waqf* tlemcénien Abû Madyan à Jérusalem

(1951) », in *Opera Minora,* Paris, PUF, 1969, t. III, pp. 181-232.

(7) *Ibid,* p. 192.

(8) MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII, 102, Bulletin de Renseignements de la fin septembre 1928.

(٩) المقصود بالمفتي هنا مسئول الوقف وليس الحاج أمين

(10) 1[er] octobre 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 271 .

(11) PRO CO/733/183, annexe de la dépêche confidentielle du 17 janvier 1930.

(12) 10 octobre 1928, Weizmann à Paul Goodman, *Letters...,* XIII, p. 507.

(١٣) بيان بتاريخ ٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٢٨، **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١١٥ – ١١٦.

(١٤) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١١٦ – ١١٨، بيان لجنة الدفاع عن البراق الشريف إلى المسلمين كافة، القدس ٢٥/١٠/١٩٢٨.

(15) 3 novembre 1928, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 273.

(١٦) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١١٩ – ١٢٩.

(١٧) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ٦٤٩.

(18) PRO CO/733/160.

(19) PRO CO/733/163.

(20) *Procès-verbaux de la quatorzième session de la Commission des Mandats réunie à Genève du* 26 *octobre au* 13 *novembre* 1928.

(21) Voir l'acte dans l'article de Massignon.

(22) Chancellor à Shuckburgh le 12 janvier 1929, PRO CO/733/163.

(23) 8 janvier 1929, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII, 112, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseigncments n° 2 du 8 janvier 1929.

وثائق المقاومة الفلسطينية...، ص ص ١٢٨ – ١٣٢.

(24) PRO CO/733/98, mémorandum sur la question du Mur.

(25) PRO CO/733/163, entretien le 6 avril 1929. «As the interview was drawing to

close, His Eminence said that, in view of the approach of the Nabi Musa festivities, he was particularly anxious for an early. decision. In view of the present dispute, it is inevitable that the Moslem crowds which gather in Jerusalem during the Nabi Musa week would flock to the Wall out of curiosity. It might be a cause of trouble if they were to find that, despite the White Paper, chairs and benches and other ritual appurtenances were still being brought there. »

(26) 23 avril 1929, Discussion with High Commissioner, *Papers...*, I, pp. 538-540.

(27) 30 avril 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 10.

(28) Entretien du 4 mai 1929, PRO CO/733/163.

(29) PRO CO/733/163.

(30) *Procès-verbaux de la quinzième session de la Commission des Mandats réunie à Genève du* 1[er] *au* 19 *juillet* 1929.

(31) Tom Segev, *C'était en Palestine au temps des coquelicots,* Paris, Liana Levi, 2000, p.362.

(32) 20 août 1929, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII, M. Georges Achard, gérant le consulat général de France à Jérusalem, à Son Excellence le Ministre des Affaires étrangères.

(33) 8 juin 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94, M. D'Aumale, Consul général de France à Jérusalem, à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères, *De l'Agence juive.*

(34) Manifeste de Weizmann en juin 1929, *Papers...*, I, pp. 540-550.

(35) « fixed hours of Jewish worship» et « customary hours of Jewish worship ».

(٣٦) إبراهيم أبو شقرا، الحاج أمين...، ص ٩٢.

(٣٧) النص العربي في كتاب إبراهيم أبو شقرا، والنص الإنجليزي في RPO CO/733/163.

(38) Tom Segev, *C'était en Palestine...*, p. 369. PRO CO/733/163, correspondance entre Jérusalem et Londres.

(39) 19 août 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 24.

(40) 17 août 1929, télégramme de Luke au Colonial Office. Rapport de Luke du 22 août 1929, PRO CO/733/163.

(٤١) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١٣٩ – ١٤٢.

(42) 8 août 1929 et 19 août 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletins de Renseignements n° 22 et n° 24.

(٤٣) فيما يتعلق بالشائعات، تعد يوميات أكرم زعيتر، الموجود في نابلس، صريحة. **مذكرات أكرم زعيتر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ص ٣٨ – ٤١. فهو يسجل في يوم ١٧: «مساء السبت ١٧، شرعنا بجمع المعلومات ممن عادوا بالسيارات من القدس. وهكذا علمنا أن الاضطرابات قد اتسعت» [ترجمة عن الفرنسية.– م.]. ويسجل دروزه في مذكراته (المجلد الأول، ص ٦٥٠) المعاينة نفسها: «انتشرت الأخبار في كل فلسطين» [ترجمة عن الفرنسية.– م.].

(44) Neil Caplan, *Futile Diplomacy,* t. I, *Early Arab-Zionist Negotiations Attempts* 1913-1931, Londres, Frank Cass, 1983, pp. 80-82.

(45) MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, M. Georges Achard, gérant le consulat général de France à Jérusalem, à Son Excellence le Ministre des Affaires étrangères. *Troubles sanglants en Palestine.*

(46) Philip Mattar, *The Mufti* of *Jerusalem, Al-Hajj Amin al-Husayni and the Palestinian National Movement,* Columbia University Press, New York, 1988, pp. 46-47.

(47) Tom Segev, *C'était en Palestine...,* p.374.

(48) Rapport d'Achard du 28 août.

(49) 3 septembre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 25, *Le soulèvement anti-juif en Palestine.*

(50) 29 août 1929, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII, 193-194, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, Le gérant du consulat de France à Jaffa à M. Le Consul général de France en Palestine.

(٥١) شهادة زعيتر: «ذهبنا إلى مواقف السيارات بحثًا عن معلومات ممن وصلوا من خارج نابلس [...]. وطفت على المساجد بصحبة إخوة كالحاج فوزي خيّاط لكي ندعو إلى الثورة على الحكومة» [ترجمة عن الفرنسية.– م.].

(52) MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII, rapport du gérant du consulat de France à Jaffa, le 25 août.

(53) MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, rapport du gérant le 26 août.

(54) Récit complet dans Tom Segev, *C'était en Palestine...*, pp. 375-385.

(٥٥) **اختراع الأرض المقدسة**، الكتاب الأول، ص ٢٨٢ – ٢٨٣.

(٥٦) سينشب جدل حول هذه الطلقات. إذ يقال إن كافيراتا قد تأخر كثيراً في إصدار الأمر بإطلاق النار ومن ثم سمح للمذبحة بأن تبدأ. وفي الخليل، كالعادة، فإن رجال الشرطة العرب بالفعل هم الذين فتحوا النار على مواطنيهم وإخوتهم في الديانة.

(57) 27 août 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, rapport de l'agent consulaire de France à Tibériade.

(58) Beyrouth le 23 novembre 1929, MAE, Mandat Palestine, XXIII, 206, Le haut - commissaire de la République française à M. le Ministre des Affaires étrangères.

(59) 1er septembre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, M. Georges Achard... Mots soulignés dans l'original.

(٦٠) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٥٠ – ٦٥١.

(٦١) هو في المنفى ويقدم نفسه آنذاك على أنه مناضل ثابت من أجل القضية العربية والإسلامية.

(٦٢) ترد إشارة جد مهمة إلى هذا الموضوع في **مذكرات أكرم زعيتر**، ص ٤١.

(63) 3 septembre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, Bulletin de Renseignements n° 25.

(64) Justification de Luke sur ce point en PRO CO/733/175/170.

(٦٥) وهكذا يشار، في الروايات اليهودية للأحداث، إلى أن مثيري القلاقل العرب كانوا يهتفون «الحكومة معنا»، كما في زمن المذابح التي استهدفت اليهود في الإمبراطورية الروسية، وهو ما لا تشير إليه المصادر الأخرى. والحق إن النصوص العربية إنما تتحدث باستغراب عن موقف رجال الشرطة البريطانيين الذين يتولون الدفاع عن اليهود.

(66) Bulletin de Renseignements n° 25, articles « J'accuse" d'Ithamar Ben Avi.

(67) PRO CO 733/173/22 et suivant.

(68) Série de télégrammes en MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII.

(69) 29 août 1929, MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXII, 191, *Note pour la direction politique, répercussions des événements de Palestine en Syrie et dans l'Afrique du Nord.*

(70) Textes dans MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118.

وثائق المقاومة الفلسطينية...، ص ص ١٤٢ – ١٥٠.

(٧١) دروزه، مذكرات، المجلد الأول، ص ص ٦٥٣ – ٦٥٤.

(72) *L'Asie française,* 1929, pp. 316-317. Texte anglais dans MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXIII, 63.

(٧٣) مذكرات أكرم زعيتر، ص ص ٤٨ – ٥٠.

Dossier en MAE, Levant, Palestine, 1918-1929, XXIV.

(74) 14 septembre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 26.

(75) 5 septembre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118.

(76) Excellent exposé dans Naomi Shepherd, *Ploughing Sand, British Rule in Palestine* 1917-1948, Rutgers University Press, New Brunswick, New Jersey, 1999, pp. 199 et suivantes. Correspondance à ce sujet dans PRO CO 733/175.

(77) Shepherd, *Ploughing Sand...*, pp. 112-113.

(78) 23 septembre 1929, MAE, C2434, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, M. d'Aumale, Consul général de France à Jérusalem, à M. le Président du Conseil, Ministre des Affaires étrangères.

(79) *L'Asie française,* 1929, pp. 355-356.

(80) PRO CO 733/175.

(81) PRO CO/733/163.

(82) Télégramme de Chancellor le 12 octobre 1929, PRO CO 733/175.

(83) Dossier en PRO CO/733/175.

(84) 10 octobre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 31.

(85) 18 octobre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, Le Consul général...

(٨٦) مذكرات أكرم زعيتر، ص ص ٥٤ – ٥٥.

(87) 27 octobre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 34.

وثائق المقاومة الفلسطينية...، ص ص ١٥٢ – ١٥٤.

(٨٨) مذكرات أكرم زعيتر، ص ٥٦.

(89) Étude de base, Ellen L. Fleischmann, « The Emergence of the Palestinian Women's Movement, 1929-1939 ». *Journal of Palestine Studies,* vol. XXIX, n° 3, printemps 2000, Issue115, pp. 16-32.

(90) Weizmann, *Letters...,* XIV, pp. 7-13.

(91) Weizmann à Felix Warburg, *Letters..., XIV,* pp. 49-52.

(92) Livre de référence à ce sujet, N. A. Rose, *The Gentile Zionists, A Study in Anglo-Zionist Diplomacy,* 1929-1939, Frank Cass, Londres, 1973.

(٩٣) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ٦٥٨. **مذكرات أكرم زعيتر**، ص ص ٦٨ – ٦٩.

PRO CO 733/178.

(94) Weizmann à Martin Buber, le 30 octobre 1929, *Letters...,* XIV, p. 60.

(95) PRO CO 733/178.

(96) Sur Philby, l'ouvrage de référence, est celui d'Elisabeth Monroe, *Philby of Arabia,*Londres, Faber & Faber, 1973. Sur le premier plan Philby, Neil Caplan, *Futile Diplomacy,* I, pp. 87-90 et 209-220.

(٩٧) الملف الكامل منشور مع صور زنكوغرافية للوثائق العربية في كتاب دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٥٩ – ٦٦٩.

(98) Dossier en PRO CO 733/175.

(99) 2 novembre 1929, PRO CO 733/175, lettre de Chancellor à Passfield.

(100) Ensemble de correspondances dans *Letters...,* XIV, pp. 62-85.

كما سعى ڤايتسمان إلى الحصول على مساندة من ليون بلوم وجوزيف بول – بونكور.

(101) 24 novembre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, M. d'Aumale, consul général de France à Jérusalem, à Son Excellence Monsieur le Ministre des Affaires étrangères. *Le Retour des exilés,* pp. 398-404. Dossier général en MAE, Levant, Palestine, XIX.

(102) Shabtai Teveth, *Ben Gurion and the Palestinian Arabs, from Peace ta War,* Oxford University Press, 1985, p.93.

(103) Ben Gourion, *Mémoires, Israël avant Israël,* Grasset, Paris, 1974, pp. 228-232.

(104) 21 novembre 1929, Weizmann à lord Melchett, *Letters...,* XIV, pp. 90-92.

(105) PRO CO 733/178.

(106) PRO CO 733/178.

الفصل الخامس

التهديد الأول للانتداب

(1) Dossier complet en MAE, Nantes, Jérusalem, B, 119.

(2) 25 octobre 1929, MAE, Levant, Palestine, XXIII, M. d'Aumale...

(3) 31 octobre 1929, MAE, Levant, Palestine, XXIII, M. d'Aumale...

(٤) **مذكرات أكرم زعيتر**، ص ٥٩.

(5) 29 octobre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 35. MAE, Levant, Palestine, XXIII, télégramme d'Aumale.

مذكرات أكرم زعيتر، ص ٥٧.

(6) 4 novembre 1929, MAE, Levant, Palestine, XXIII, M. d'Aumale...

(٧) لقد توبعت هذه المناقشات بتلهف، كما تُبَيِّنُ ذلك مذكرات دروزه وخاصة مذكرات زعيتر، والتي تورد مقتطفات كبيرة من المناقشات.

(٨) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٧٢ – ٦٧٣.

(9) 25 novembre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, M. d'Aumale...

(10) 25 novembre 1929, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, M. d'Aumale...

(11) PRO CO 733/175.

(١٢) **مذكرات أكرم زعيتر**، ص ص ٧١ – ٧٢.

(13) PRO CO 733/175.

(14) 4 décembre 1929, MAE, Levant, Palestine, XXIII, télégramme de l'ambassade de France auprès du Saint-Siège.

(١٥) **مذكرات أكرم زعيتر**، ص ص ٩٢ – ٩٣. دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٧٤ – ٦٧٥.

(١٦) زعيتر، **المصدر السابق**، ص ص ٩٧ – ٩٨ و١٠٧ – ١٠٨.

(17) 20 décembre 1929, Weizmann, *Letters...*, XIV, pp. 169-170. MAE, Levant, Palestine, XXIII, dépêche de l'ambassadeur de France à Londres.

(18) Textes dans *Le Retour des exilés,* pp. 404-413.

(19) MAE-E, Levant, Palestine, 1930-1940, LIX, 10, M. d'Aumale...

(20) *Procès-verbaux de la seizième session de la Commission permanente des mandats tenue à Genève du* 6 *au* 26 *novembre* 1929.

(21) 28 janvier 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, Le Ministre des Affaires étrangères à M. d'Aumale, Consul général de France à Jérusalem.

(22) Dossier en PRO CO 733/182.

(23) PRO CO/733/183.

(24) PRO CO/733/190.

(25) Lettre à Felix Warburg, le 16 janvier 1930, Weizmann *Letters...,* XIV, pp. 193-204.

(26) 3 février 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 97, M. d'Aumale...

(27) Le 17 janvier 1930, Weizmann *Letters...,* XIV, pp. 205-211.

(28) 20 février 1929, Agence télégraphique juive.

(29) 5 mars 1930, à sir John Shuckburgh, *Letters...,* XIV, pp. 239-243.

(30) 11 janvier 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 118, M. d'Aumale...

(٣١) مذكرات أكرم زعيتر، ص ص ١١١ – ١١٣.

(32) Mars 1930, MAE, E, Levant, 1930-1939, LIX, 39-58. Long et passionnant rapport sur la *répercussion des événements de Palestine dans les États sous mandat* dû au lieutenant P. Rondot.

وأنا أغتنم هذه الفرصة لكي أحييّ ذكرى هذا المستعرب العظيم الذي رحل مؤخرًا عن عالمنا بعد أن أنتج على مدار أكثر من ستين عامًا دراسات عظيمة القيمة حول الشرق الأدنى.

(33) 15 mai 1930, à Felix Warburg, *Letters...,* XIV, p. 292.

(٣٤) يجب أخذ سياق الرسالة في الحسبان. فڤايتسمان يسعى إلى إقناع واربورج بأنه يبذل كل ما في وسعه لتأمين التوصل إلى تعاون حقيقي مع العرب.

(35) 27 janvier 1930, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 11.

(36) 10 mars 1930, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LIX, 30.

مذكرات أكرم زعيتر، ص ص ١٣٩ – ١٤٠.

(37) 21 mars 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B. 121, M. d'Aumale...

(38) 6 mars 1930, Weizmann, *Papers...*, I, pp.590-593. 16 mars 1930, Weizmann à Ethel Snowden, *Letters...*, XIV, pp. 248-251.

(39) 23 mars 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 117, M. d'Aumale...

(40) Texte des conclusions générales dans *le Retour des exilés*, pp. 413-424.

(٤١) هذا، على الأقل، ما يؤكده هذا الأخير في مذكراته،

A Lifetime in Jerusalem, Israel Universities Press, 1970, p. 96.

(42) *L'Asie française*, 1930, pp. 194-196.

(43) 4 avril 193O, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LIX, 60, Consul de France à Jaffa...

(44) 7 avril 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, MAE, E. Levant, Palestine. 1930-1940, LIX, 80, M. d'Aumale...

(45) 4 avril 1930, télégramme du Colonial Office au haut-commissaire, PRO CO 733/191.

(٤٦) أنظر رسائل شهر مايو/ أيَّار ١٩٣٠ في مراسلاته.

(47) Dossier en MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LIX et PRO CO 733/191.

(48) Chancellor à Shuckburgh le 24 mai 1930, PRO CO 733/191. En français dans le texte.

(49) 12 mai 1930, MAE, SDN, 609, 49, Proclamation télégraphique de la délégation arabe palestinienne à l'exécutif arabe.

(50) 29 mai 1930, MAE, SDN, 609.

(51) 8 avril 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 136, M. d'Aumale...

(52) 18 avril 1930, MAE, SDN, 609, 37, M. d'Aumale...

(53) 21 avril 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, M. d'Aumale...

(٥٤) انظر يوميات كيش بالنسبة لعام ١٩٣٠ ودروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٩٤، ٦٩٧.

(55) 21 mai 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, M. d'Aumale...

(56) 16 mai 1930, *Letters...*, XIV, pp. 299-300.

(57) PRO CO 733/191.

(58) 23 mai 1930, à Malcolm MacDonald, *Letters...*, XIV, pp. 313-316.

(59) Outre la correspondance de Weizmann, dossier en PRO CO 733/183.

(60) 30 mai 1930, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 56.

(61) 17 juin 1930, à Felix Warburg, *Letters...*, XIV, pp. 333-338: « I met with considerable sympathy and understanding on the part of the French. I think they are given at present to showing in a tangible way that they consider the National Home as serious proposal. »

(62) Le 19 juin 1930, à Léon Blum, *Letters...*, XIV, pp. 339-340.

(٦٣) نحن بإزاء «دورة استثنائية»، بيد أنها تنعقد في الأسبوع الذي يسبق الدورة «العادية».

(٦٤) غضب الصهيونيون بشكل خاص من كون لوك عضواً في الوفد.

(٦٥) نشرت الوكالة اليهودية تقريراً مضاداً، يعارض النقاط الرئيسية لتقرير شو (PRO CO 733/192). وقان ريس يلتزم بالخطوط الرئيسية لهذا التقرير المضاد. والحال أن أحد أعضاء الوفد البريطاني، والذي كان سكرتيراً للجنة شو، سوف يكتب مذكرة تبريرية يدافع فيها عن تقرير شو.

(66) Livre essentiel sur la question, Martin Kolinsky, *Law, Order and Riots in Mandatory Palestine*, 1928-1935, Londres, St. Martin's Press, 1993.

(67) PRO CO 733/183.

(68) Télégramme du 6 juin 1930, PRO CO 733/183.

(69) Télégramme du 1er juin 1930, PRO CO 733/186.

(70) 16 juin 1930, MAE, Nantes, Beyrouth, 805, M. d'Aumale...

(71) 17 juin 1930, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LIX, 187, M. d'Aumale...

(72) *Le Retour des exilés*, pp.422-423.

النص العربي منشور في **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١٧٤ – ١٧٥.

(73) 25 juin 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 170.

(74) 3 juillet 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121. MAE, SDN, 609, 55.

(75) 28 juillet 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 206.

(٧٦) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١٨٠ – ١٨١.

(٧٧) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، عدة بيانات للوفد اعتبارًا من ص ١٧٥. انظر أيضًا **وثائق الحركة الفلسطينية من أوراق أكرم زعيتر**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٢٧. ونجد الاستخدام نفسه في **مذكرات أكرم زعيتر**، ص ص ١٤٠ و١٥٥. وفي النص نفسه، نجد بالفعل «الوفد العربي الفلسطيني» (ص ١٦٥)، لكن هذا التعبير إنما يرد في بيان رسمي صادر بالعربية عن حكومة فلسطين.

(78) 26 août 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, M. d'Aumale... 27 août 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Note de Renseignements n° 224.

(٧٩) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ٦٧٧. وبحسب المصادر الفرنسية، 5 octobre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 254، فإن التعاون بين الرجلين إنما يتصل بالموقف الذي يجب اتخاذه في مسألة الحائط.

(80) 4 octobre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, M. d'Aumale...

(81) 6 Octobre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 259.

(82) 9 juillet 1930, à Malcolm MacDonald. *Letters...*, XIV, pp. 359-361.

(83) PRO CO 733/183.

(84) Shmuel Dothan, *A Land in the Balance, The Struggle for Palestine,* 1918-1948, Mod Books, Tel-Aviv, 1993, pp. 51-52. Excellent livre de référence à partir de 1929.

(85) PRO CO 733/183.

(86) Weizmann, *Papers...*, I, pp. 599-603.

(87) À Felix Warburg, le 6 octobre 1930, *Letters...*, XIV, pp. 377-381.

(88) À lord Passfield, le 15 octobre 1930, *Letters...*, XIV, pp. 382-384.

(89) Analyse dans *Le Retour* des *exilés,* pp.423-430.

(90) 30 octobre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 279.

(٩١) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٨٢ – ٦٨٤.

(92) Londres, le 27 octobre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, M. de Fleuriau, ambassadeur de France à Londres, à Son Excellence M. Briand, ministre des Affaires étrangères.

(93) PRO FO 371/14493/378.

(94) PRO CO 733/183.

(95) 15 novembre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 285.

(96) Télégramme du 12 novembre 1930, PRO CO 733/183.

(97) Compte rendu dans Weizmann, *Papers...*, I, pp. 607-610.

(98) N. A. Rose, *The Gentile Zionists, A Study in Anglo-Zionist Diplomacy,* 1929-1939, Frank Cass, Londres, 1973, p. 20

ممّا له دلالته، أن رئيس الوزراء يطلب مشاركة يهود أميركيين في اللجنة الفرعية. وبما أن هؤلاء اليهود لا يريدون العمل في عجلة، فإنهم يرفضون، لكنهم يختارون اثنين من المراقبين، بينهما النائب اليهودي العمالي هارولد لاسكي.

(99) 19 novembre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, M. de Fleuriau...

(100) PRO CO 733/183.

(101) 11 décembre 1930, à Felix Warburg, *Letters...*, XV, pp. 63-66. En français dans le texte.

(102) 24 décembre 1930, à Morris Rothenberg, *Letters...*, XV, pp. 74-75.

(103) Le 2 janvier 1931, *Letters...*, XV, pp. 82-84.

(104) 14 décembre 1930, MAE, C2434, Le Consul de France à Jaffa...

(105) 21 décembre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 120, Le Consul de France à Jaffa...

(106) 30 décembre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, M. d'Aumale...

(١٠٧) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ٦٨٣.

30 décembre 1930, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 345

مذكّرة في **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ١٩١ – ٢٢٨. جرى استخدام مصطلحي «العرب» و«الفلسطينيين» بشكل شبه متعادل، ولكن من غير صيغة «العرب الفلسطينيين». بل إننا نجد تعبير «الفلاّح الفلسطيني».

(108) 24 janvier 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 121, M. d'Aumale...

(109) *Letters...*, XV, pp. 87-89.

(110) Mémorandum du 11 mars 1930 par le District Officer de Naplouse, PRO CO 733/197.

(111) Le 1er janvier 1931, PRO CO/733/197.

(112) Sous-comité interministériel du 5 février 1931, PRO CO 733/197.

(113) PRO CO/733/197.

(114) Texte dans *Le Retour* des *exilés,* pp.431-439.

(115) 17 février 1930, MAE Nantes Jérusalem B 122, MAE E Levant Palestine 1930-1940, LX, 63, M. d'Aumale..

(116) Échange de télégrammes le 13 et le 14 février, compte rendu de la réunion du 16 en PRO CO/733/197.

(١١٧) **وثائق المقاومة الفلسطينية...**، ص ص ٢٢٨ – ٢٣١.

(١١٨) يظهر المصطلح عدة مرات في هذا البيان كما في بيانات أخرى.

(119) 13 avril 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 122, M. d'Aumale...

(120) Kisch, *Palestine Diary...,* pp. 399-401.

(121) Dossier en PRO CO 733/204.

(١٢٢) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٨٤ – ٦٩٢.

(123) 16 avril 1931, à Felix Warburg, *Letters...,* XV, pp. 131-136.

(124) 2 avril 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 122, M. d'Aumale...

(125) 28 avril 1931, à sir John Shuckburgh, *Letters...,* XV, pp. 141-144.

(126) 25 avril 1931, MAE, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIX, 47, M. d'Aumale...

(١٢٧) ترد إشارات عديدة إلى هذا الموضوع في **مذكرات أكرم زعيتر**.

(128) Texte dans *Le Retour des exilés,* pp. 437-438.

(129) 15 juin 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Note de Renseignements n° 201.

(130) Dossier complet en PRO CO 733/211.

(131) *Papers...,* I, pp. 613-641.

(١٣٢) يزعم جولدمان في سيرته الذاتية

Autobiographie (Paris, Fayard, 1971, pp. 126- 128

أنه قد سعى إلى صفقة مع ڤايتسمان: أن يتعهد هذا الأخير بعدم ترشيح نفسه على أن يعمل جولدمان على إلغاء اقتراح بحجب الثقة عنه. لكن ڤايتسمان، بحسب رواية جولدمان، قد رفض هذه الصفقة، لثقته بأنه سوف يعاد انتخابه.

(133) 1er septembre 1931, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LXIV, 186.

(١٣٤) دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٦٩٧ – ٧٠١. **مذكرات أكرم زعيتر**...، ص ص ٣٠٧ – ٣١٠.

5 août 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 122, Bertrand...

(135) 19 août 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 122, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LX, 127, Bertrand...

مذكرات أكرم زعيتر، ص ص ٣١٣ – ٣١٤.

(136) 2 septembre 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 122, Bertrand...

(137) 29 septembre 1931, MAE, C2434, M. A. Bertrand, Consul de France gérant du Consulat de France à Jérusalem, à Son Excellence M. le Ministre des Affaires étrangères, *Situation économique et financière en Palestine.*

(138) 14 octobre 1931, MAE, C2434, M. A. Bertrand...

(138) 25 novembre 1931, MAE, C2434, *Note sur les conséquences de la baisse de la livre sterling.*

(140) Dossier en PRO CO 733/211.

(141) 19 novembre 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 122, D'Aumale..., *Du recensement fait le* 18 *novembre.*

(142) 20 novembre 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 122, D'Aumale..., *Permis d'immigration aux Halutsim juifs.*

(143) PRO CO 733/215.

(144) 20 novembre 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 94, MAE, E, Levant, Palestine, 1930-1940, LX, 203, M. d'Aumale...

(١٤٥) حول هذا الموضوع، انظر تيسير جباره، **المسلمون الهنود وقضية فلسطين**، رام الله، عمّان، ١٩٩٨.

(١٤٦) إبراهيم أبو شقرا، **الحاج أمين**...، ص ١٦٠. في هذا الكتاب، نجد دراسة تفصيلية لتحضيرات ووقائع المؤتمر.

(١٤٧) علاوة على مسألة الخلافة، هناك مسألة الأوقاف المصرية في مكة والمدينــة [المنــوَّرة]، وهي موضوع نزاع بين مصر والعربية السعودية.

(148) Télégramme de Wauchope du 21 novembre, PRO CO 733.

(149) MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, novembre 1931, Bulletins de Renseignements n^Os 320, 330 et 331.

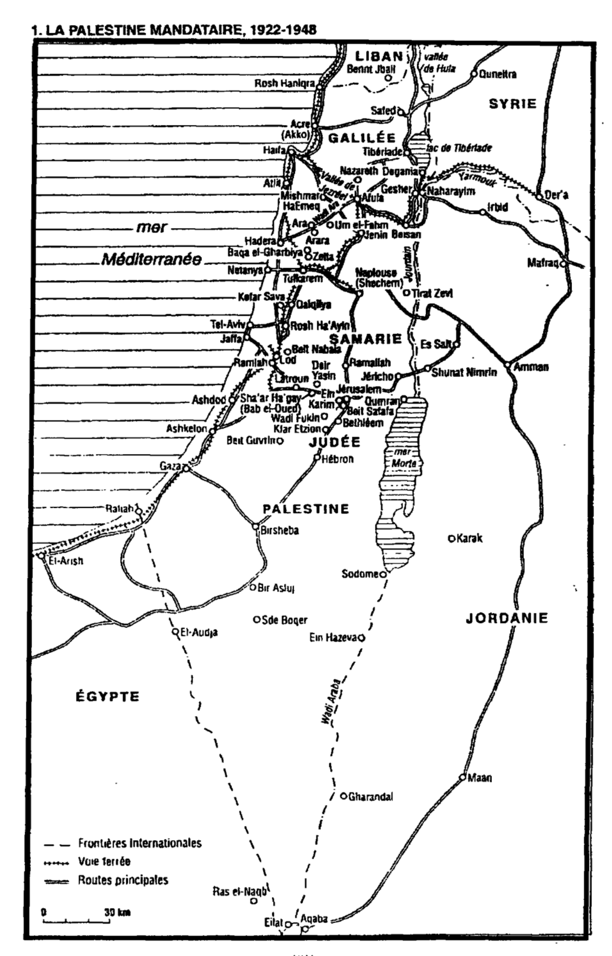
(١٥٠) عزة دروزه، **حول الحركة العربية الحديثة**، المجلد الثالث، صــيدا، ١٩٥٩ (؟)، ص ٨٣ وما بعدها، وكذلك، دروزه، **مذكرات**، المجلد الأول، ص ص ٧٠٥ – ٧١٨ و ٧٢٢ – ٧٢٣.

(151) 23 décembre 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, 136, Bertrand...

(152) 29 décembre 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, 105, Note de renseignements.

(153) 31 décembre 1931, MAE, Nantes, Jérusalem, B, 105, Bulletin de Renseignements n° 399.

1. LA PALESTINE MANDATAIRE, 1922-1948



المحتويات

الكتاب الثالث
انتداب على فلسطين
١٩٢٢-١٩٣١

للمترجم

تأليف:

ـ **تروبادور الصمت**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤.

ـ **مرايا الانتلجنتسيا**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.

ـ **مبدأ الأمل**، دار حور، القاهرة، ١٩٩٦.

ترجمة:

ـ ز. أ. ليفين: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٨.

ط٢ تحت عنوان: **الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في مصر والشام**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٧.

ـ ز. أ. ليفين: **التنوير والقومية. تطور الفكر الاجتماعي العربي الحديث**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

ـ چورچ حنين، **لا مبررات الوجود**، أصوات، القاهرة، ١٩٨٧ (بالاشتراك مع أنور كامل).

ـ تيموثي ميتشل، **استعمار مصر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٠ (بالاشتراك مع أحمد حسان).

ـ ك. ب. كافافي: **قصائد**، دار إلياس، القاهرة، ١٩٩١.

ـ تيموثي ميتشل، **مصر في الخطاب الأميركي**، مؤسسة عيبال، نيقوسيا، ١٩٩١.

ـ تزفيتان تودوروف، **فتح أمريكا، مسألة الآخر**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.

ط٢، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ روبير مانتران (إشراف): **تاريخ الدولة العثمانية**، جزءان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٣.

ـ فيليب فارج ويوسف كرباج: **المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركي**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

ـ إدواردو جاليانو: **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية. تاريخ مضاد**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٤ (بالاشتراك مع أحمد حسان).
ـ توماش ماستناك: **الإسلام وخلق الهوية الأوروبية**، دار النيل، الإسكندرية، ١٩٩٥.
ط٢، الملتقى، مراكش، ٣، ١٩٩٩.
ـ هنري لورنس وآخرون: **الحملة الفرنسية في مصر: بونابرت والإسلام**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
ـ توماش ماستناك: **أوروبا وتدمير الآخر. الهنود الحمر والأتراك والبوسنويون**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٥.
ـ جورج حنين: **أعمال مختارة**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٦.
ط٢ (مزيدة) تحت عنوان: **منظورات**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
ـ تيموثي ميتشل: **الديموقراطية والدولة في العالم العربي**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.
ـ زكاري لوكمان: **خطاب الأفندية الاجتماعي، ١٨٩٩-١٩١٤**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
ـ جان-كلود جارسان: **ازدهار وانهيار حاضرة مصرية: قوص**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
ـ هنري لورنس: **المملكة المستحيلة. فرنسا وتكوين العالم العربي الحديث**، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٧.
ـ هنري لورنس: **بونابرت والإسلام. بونابرت والدولة اليهودية**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
ـ جويس منصور: **افتح أبواب الليل**، منشورات الجمل، كولونيا، ١٩٩٨.
ـ عبد الله الشيخ موسى: **الكاتب والسلطة**، دار مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
ـ فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الأول: **المكان والتاريخ**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.
ـ فرنان برودل: **هوية فرنسا**، المجلد الثاني: **الناس والأشياء**، المجلس الأعلى للثقافة، الجزء الأول ٢٠٠٠، الجزء الثاني، ٢٠٠٠.
ـ صفاء فتحي: **إرهاب**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ هنري لورنس: **الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر، الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨-١٧٩٨)**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ برنار نويل: **لسان أنّا**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ هنري لورنس: **كليبر في مصر، المواجهة الدرامية مع بونابرت**، دار شرقيات، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ چاك دريدا وصفاء فتحي: **دريدا... من جهة أخرى**، فيلم تسجيلي، أخبار الأدب، القاهرة، ١٩٩٩.

ـ برنار نويل: **حالة جرامشي**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

ـ أندريه ريمون: **المصريون والفرنسيون في القاهرة (١٧٩٨-١٨٠١)**، عين، القاهرة، ٢٠٠١.

ـ نوربرت إيلياس وآخرون: **التمدن بين الاجتماع والتاريخ**، متون عصرية في العلوم الاجتماعية، ٢، القاهرة، ٢٠٠١، (بالاشتراك مع إيمان فرج).

ـ شارل بودلير: **سأم باريس**، الكتابة الأخرى، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٠١.

ـ ميشيل بالار: **الحملات الصليبية والشرق اللاتيني**، عين، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ آلان جريش وطارق رمضان: **حوار حول الإسلام**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ هنري لورنس. **المغامر والمستشرق**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ توماش ماستناك: **السلام الصليبي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

ـ چاك بيرك: **أيُّ إسلام؟**، دار العالم الثالث، القاهرة، ٢٠٠٤.

ـ ريشار چاكمون: **بَيْنَ كَتَبَةٍ وكُتَّاب، الحقل الأدبي في مصر المعاصرة**، دار المستقبل العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.

ـ هنري لورنس: **المشرق العربي في الزمن الأمريكي. من حرب الخليج إلى حرب العراق**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٥.

ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الأول، ١٧٩٩-١٩١٤**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما المجتمع؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

ـ ايف ميشو (إشراف) **جامعة كل المعارف: ما الثقافة؟**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ (بالاشتراك مع آخرين).

ـ ميكائيل لووي وأوليفييه روا وموريس باربييه: **حول الدين والعلمانيـــة**، دار ميريـــت، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ تيموثي ميتشل: **دراستان حول التراث والحداثة**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٦.

ـ هنري لورنس: **مسألة فلسطين، الكتاب الثـــاني**، ١٩١٤-١٩٢٢، المجلـــس الأعلـــى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.

المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشروعات الترجمة التي سبقته في مصر والعالم العربي ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمدًا المبادئ التالية:

١ـ الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

٢ـ التوازن بين المعارف الإنسانية في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية.

٣ـ الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب.

٤ـ ترجمة الأصول المعرفية التي أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعي في الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التي تضع القارئ في القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين.

٥ـ العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة.

٦ـ الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة.

التصحيح اللغوي: صفـاء فتحـي
الإشـراف الفنـي: حسـن كـامل



مسألة فلسطين

المجلد الثاني ١٩٢٢-١٩٤٧

رسالة مقدسة للعالم المتمدن

الكتاب الثالث ١٩٢٢-١٩٣١

"رسالة مقدسة للعالم المتمدن"، هكذا كان تعريف الانتداب على فلسطين والذي صدقت عليه عصبة الأمم في يوليو/ تموز١٩٢٢. وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٤٧، سوف يكون من شأن تأييد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لمشروع التقسيم جر هذا البلد إلى عنف متواصل إلى اليوم. ويهدف هذا العمل إلى تقديم وصف سردي لمسار الأحداث الذي لا هوادة فيه مع أخذ معطيات العلوم الاجتماعية بعين الاعتبار، سعيا إلى جعل هذا التأريخ السياسي تأريخا تفسيريا بحق. وفي كل لحظة، يجري عرض حالة المناقشة التي تجعل من فلسطين مسألة، الأمر الذي يسمح بتوضيح إلى أي مدى، في ربع القرن ذاك، كانت تساؤلاتنا الراهنة قد طُرحت بالفعل. ولئن كانت التفسيرات التي قدمها الفاعلون للنصوص الحقوقية المرجعية (تصريح بلفور، ميثاق عصبة الأمم) تتميز بالطابع عينه الذي تتميز به التفسيرات التي يجري تقديمها لقرارات منظمة الأمم المتحدة، فإن هذا لا يجعل من مسألة فلسطين مجرد تأويل لنصوص أريدَ لها أن تكون ملتبسة عن سبق عمد وإصرار. فقبل النصوص والمفاهيم، هناك أولاً بشرٌ أسرى ضروب منطق تاريخية واجتماعية تجعل منهم مناضلين وضحايا سواء بسواء. ولأول مرة، تجري معالجة تاريخ الانتداب البريطاني على فلسطين بشكل شامل، ومن ثم إدراجه ضمن إطار التاريخ العام للقرن العشرين، بمكابداته الرهيبة، كما ضمن إطار النزاع الإسرائيلي - العربي الذي سوف ينبثق منه.

مسألة فلسطين (ثلاثة مجلدات):

المجلد الأول، اختراع الأرض المقدسة، ١٧٩٩ - ١٩٢٢ (صدر مترجمًا إلى العربية في كتابين).

المجلد الثاني، رسالة مقدسة للعالم المتمدن، ١٩٢٢ - ١٩٤٧ (يصدر مترجمًا إلى العربية في كتابين هذا أولهما).

المجلد الثالث، تحقق النبوءات، ١٩٤٧-١٩٦٧ (يصدر مترجمًا إلى العربية فى كتابين

عمل هنري لورنس أستاذا للتاريخ بجامعة باريس ١٧، ثم بالمعهد القومي [...] والحضارات الشرقية، وتولى بعد ذلك إدارة مركز دراسات وبحوث الشرق [...] المعاصر ببيروت، وهو الآن أستاذ كرسي التاريخ المعاصر للعالم العربي بال[...] فرانس. نشر مؤخرًا "شرقيات"، ٣ أجزاء (دار نشر المركز القومي للبحث العلمي [...] ٢٠٠٤.



تصميم الغلاف: هبة حلمي

